تحولات سوق العمل
وإنعكاساتها على حقوق العمال
(مقاربة قطاعية)

اوراق بحثيه

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

International Labour Organization

ABVV-FGTB
Ensemble, on est plus forts
Samen sterk

ACV CSC

CGSLB ACLVB

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
مؤسسة فريدريش ايبرت

الدراسة الخاصة بتحولات سوق العمل وإنعكاساتها على حقوق العمال
(مقاربة قطاعية)

فهرس المحتويات	رقم الصفحه
مساهمة منظمة العمل الدولية	٢ - ١٥
مساهمة المراكز الوطنية البلجيكية	١٧ - ٢٠
مساهمة مؤسسة فريدريش ايبرت	٢٢ - ٣٠
مساهمة الاتحاد الدولي للصناعات المختلفة حول الوضع النقابي في قطاعات التعدين والطاقة والصناعة	٣١ - ٣٩
الدراسة القطاعية للاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب لقطاع الاسمنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٠ - ٤٨
مساهمة الاتحاد الدولي لعمال النقل في تونس	٤٩ - ٥٨
مساهمة الاتحاد العالمي لعمال القطاعات الأسرع نموا, مراكز النداء في تونس: الواقع والتحديات والآفاق	٥٩ - ٦٩
الحركة النقابية في لبنان بين مطرقة الطوائف وسندان الاقتصاد, مساهمة الخبير غسان صليبي	٧٠ - ٨٠
الاقتصاد اليمني من الهشاشة إلى الانهيار, مساهمة الخبير بليغ المخلافي	٨١ - ٩٠
التحولات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على سوق الشغل وحقوق الشغالين في تونس, مساهمة الخبير سامي العوادي	٩١ - ١٠٢
ورقة بحثية حول المغرب, مساهمة الخبير جمال أغماني	١٠٣ - ١١٦
مساهمة قطاع النقل حول منهجية الدراسة	١١٧ - ١١٩
استبيان الدراسة	١٢٠ - ١٢٦
ملخص مكثف من إعداد الخبير سامي عوادي	١٢٧ - ١٤٦

مساهمة منظمة العمل الدولية

التشغيل والآفاق الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تونس، ١٢ نوفمبر ٢٠١٦

دانييل سمعان
خبير اقتصادي بارز

إدارة البحوث في منظمة العمل الدولية، جنيف

١. اتجاهات الاقتصاد الكلي العالمية
(النمو والدخل والاستثمار والتجارة الدولية)

توقعات الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠١٧ - ٢٠١٨

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ P	٢٠١٧ P	٢٠١٨ P
العالم	٣,٤	٣,٢	٣,١	٣,٤	٣,٦
دول جي-٧	١,٧	١,٩	١,٤	١,٧	١,٧
الاتحاد الأوروبي	١,٦	٢,٣	١,٩	١,٧	١,٨
دول آسيا الناشئة والنامية	٦,٨	٦,٦	٦,٥	٦,٣	٦,٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٦	٢,١	٣,٢	٣,٢	٣,٤

المصدر: صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر ٢٠١٦

نمو الناتج المحلي الإجمالي من منظور تاريخي، ١٩٨٠ - ٢٠١٤

	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٤
العالم	٣,٢	٣,١	٤,٥	٣,٣
G-٧	٣,٠	٢,٥	٢,٣	٠,٧
الاتحاد الأوربي	٢,٢	٢,١	٢,٦	٠,٢
دول آسيا الناشئة النامية	٦,٨	٧,٢	٨,٣	٧,٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠,٧	٤,٣	٥,٩	٣,٧
الجزائر	٢,٣	١,٥	٤,٤	٢,٩
البحرين	٣,٣	٤,٢	٦,٠	٤,١
مصر	٥,٣	٤,١	٤,٧	٣,٦
العراق	لا يوجد	لا يوجد	١٥,٧	٦,٧
الأردن	٣,٣	٤,٣	٦,٦	٣,٧
الكويت	١,٠-	٦,٦	٧,٥	١,٨
لبنان	٠,٤-	٦,٨	٣,٦	٥,١
ليبيا	٤,٢-	٠,٥	٥,٤	١,٧
موريتانيا	لا يوجد	٣,٠	٥,٦	٣,٨
المغرب	٣,٩	٣,٣	٤,٧	٤,٢
سلطنة عمان	٨,٥	٥,٠	٢,٦	٥,٠
دولة قطر	٠,١-	٤,٧	١١,٧	١٠,٩
المملكة العربية السعودية	٢,١-	٣,٦	٣,٩	٤,٤
سودان	٢,٧	١٢,٩	٨,٨	١,٨
سوريا	٢,٧	٥,٧	٤,٢	٤,٦
تونس	٣,٦	٥,٢	٤,٨	٢,٤
الإمارات العربية المتحدة	٠,٥-	٦,١	٦,٦	٢,٨
اليمن	لا يوجد	٥,٦	٤,٢	١,٤

المصدر: صندوق النقد الدولي

الدخل الحقيقي، ١٩٨٠ ــ ٢٠١٦

	١٩٨٠		٢٠١٠		٢٠١٦		النسبة (٨٠/١٦)
العالم	n/a		n/a		n/a		n/a
G-٧	$	١٠,٩١٤	$	٤١,٤٥٤	$	٤٨,٤٨٨	٤,٤
الاتحاد الأوربي	$	٩,١٣٦	$	٣٣,٦٣٣	$	٣٩,٢١٢	٤,٣
دول آسيا الناشئة النامية	$	٥٦٠	$	٦,٩٠٩	$	١٠,٦٨٧	١٩,١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	$	٦,١٩٨	$	١٥,١٩٦	$	١٨,١٧٥	٢,٩
الجزائر	$	٤,٦٢١	$	١٢,٦١٣	$	١٤,٩٥٠	٣,٢
البحرين	$	١٧,٥٨٣	$	٣٩,٩٥٣	$	٥٠,٣٠٣	٢,٩
مصر	$	٢,٢٤٦	$	١٠,٨٥١	$	١٢,١٣٧	٥,٤
العراق	n/a		$	١٢,٣٨٠	$	١٦,٥٤٤	n/a
الأردن	$	٣,٦١٦	$	١٠,٢٢٧	$	١١,١٢٥	٣,١
الكويت	$	٣٣,٠٨٢	$	٦٠,٩٤٧	$	٧١,٢٦٤	٢,٢
لبنان	$	٦,٠٧١	$	١٦,١٠٧	$	١٨,٥٢٤	٣,١
ليبيا	$	٢٥,٥٤٩	$	٢٩,٦٤٧	$	١٤,٢٣٦	٠,٦
موريتانيا	n/a		$	٣,٥٧١	$	٤,٤٠٥	n/a
المغرب	$	١,٤٩٥	$	٦,٥١٩	$	٨,٣٦٠	٥,٦
سلطنة عمان	$	٨,٢٤٠	$	٤٤,٣٣٧	$	٤٣,٧٣٧	٥,٣
دولة قطر	$	٧٢,٠٤٢	$	١٣٤,٨٧٢	$	١٢٩,٧٢٧	١,٨
المملكة العربية السعودية	$	٣٨,٦٨٠	$	٤٤,١٨١	$	٥٤,٠٧٨	١,٤
سودان	$	٤١٨	$	٣,٦٢١	$	٤,٤٥٢	١٠,٦
سوريا	$	٢,٠٦٩	$	٦,٣٧٥	n/a		٣,١
تونس	$	٢,١٢٧	$	١٠,٣١٥	$	١١,٦٥٧	٥,٥
الإمارات العربية المتحدة	$	٧٤,٩٦٣	$	٥٦,٨٦٣	$	٦٧,٦٩٦	٠,٩
اليمن	n/a		$	٤,٢٤٦	$	٢,٥٢١	n/a

المصدر: صندوق النقد الدولي

الاستثمار، ١٩٩٠ - ٢٠١٦

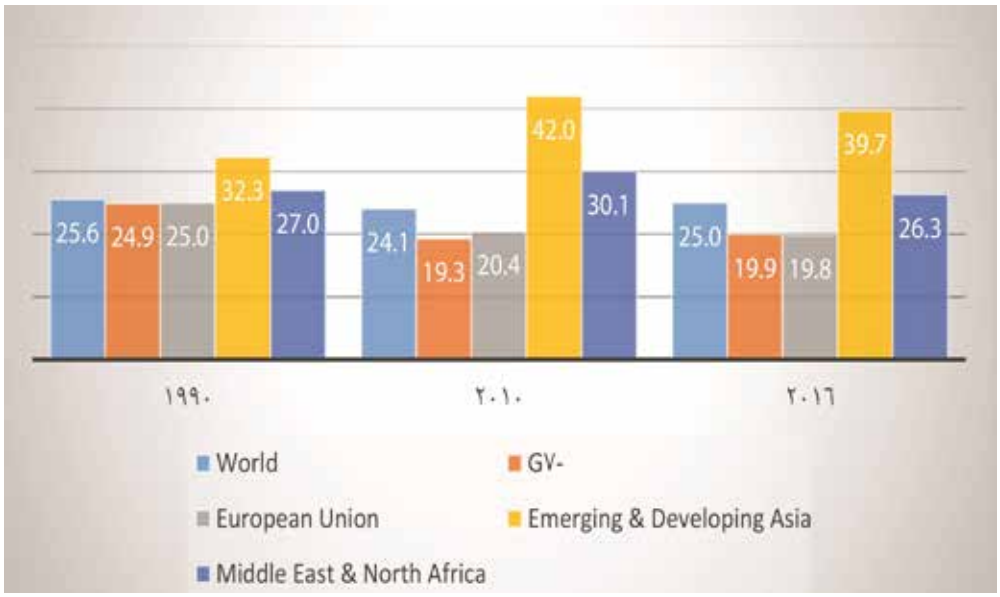

المصدر: صندوق النقد الدولي

الاستثمار حسب البلدان، ١٩٨٠ - ٢٠١٦

	١٩٨٠- ١٩٨٩	١٩٩٠- ١٩٩٩	٢٠٠٠ – ٢٠٠٧	٢٠٠٨- ٢٠١٥	٢٠١٦
العالم	٢٤,٧	٢٣,٩	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٥,٠
G-٧	٢٤,٥	٢٣,٢	٢٣,٠	١٩,٩	١٩,٩
الاتحاد الأوربي	٢٣,٧	٢٢,١	٢١,٨	٢٠,٣	١٩,٨
دول آسيا الناشئة النامية	٢٩,٨	٣٣,٠	٣٣,١	٤١,٤	٣٩,٧
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٣,٩	٢٤,٦	٢٤,٣	٢٨,١	٢٦,٣
الجزائر	٢٩,٠	٢٧,٠	٢٧,٣	٤٣,٧	٤٧,٨
البحرين	١٩,٩	٢٢,٣	٢٣,١	٢٢,٢	١٩,٧
مصر	٢٩,٢	١٨,٧	١٧,٧	١٨,٤	١٤,٥
العراق	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
الأردن	٢٩,٥	٢٩,١	٢٩,٠	٢٣,٥	١٩,٥
الكويت	١٨,٦	١٨,٩	١٩,٢	١٦,٩	٢٣,٥
لبنان	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
ليبيا	٢٤,٩	١٤,٦	١٣,٧	٢٨,٢	٣١,٧
موريتانيا	n/a	٢٠,٣	٢٠,٨	٤٥,٢	٣٥,٥
المغرب	٢٧,٣	٢٤,٥	٢٤,١	٣٤,٥	٣٠,٢
سلطنة عمان	٢١,٨	١٨,٦	١٩,٣	٢٦,٨	٣١,٠
دولة قطر	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
المملكة العربية السعودية	٢٠,٩	٢٠,٦	٢١,٢	٢٩,٠	٣١,٧
سودان	٣,١	١٧,١	١٨,٢	١٨,٧	١٦,٦
سوريا	٢١,٨	٢١,٦	٢٢,٢	٢٩,٣	n/a

تونس	٢٧,٦	٢٤,٣	٢٤,٣	٢٣,٩	٢١,٧
الإمارات العربية المتحدة	٢٧,٨	٢٣,٧	٢٤,٢	٢٤,٦	١٩,٧
اليمن	n/a	١٩,٦	٢٠,٤	٩,١	٣,٢

النسبة المئوية لتغير حجم التجارة العالمى ١٩٨٠ - ٢٠١٦

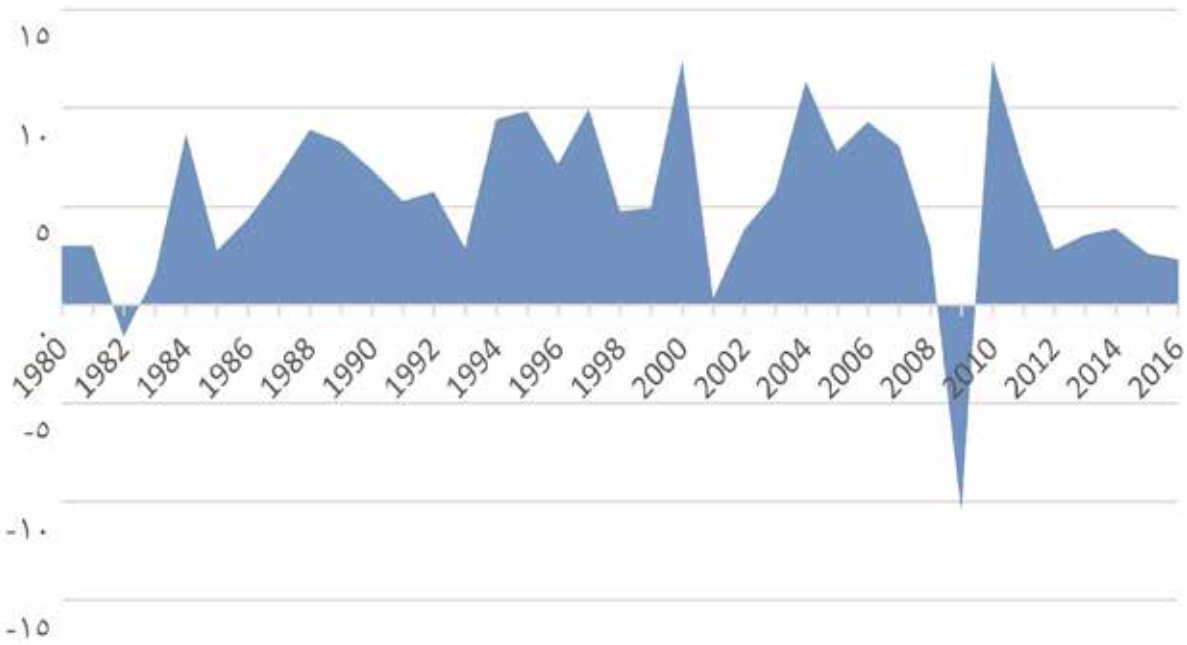

المصدر: صندوق النقد الدولي

٢. مؤشرات التشغيل والبطالة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أ. مؤشرات العمل على المستوى القطري والإقليمي

ب. التشغيل حسب القطاع الاقتصادي

تقديرات منظمة العمل الدولية للبطالة، ٢٠١٥ - ٢٠١٧

بالملايين، ٢٠١٥- ١٦					
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٦
التقديرات العالمية والتصنيفات الرئيسية للبلدان					
العالم	٥,٨	٥,٨	٥,٧	١٩٧,١	١٩٩,٤
الاقتصادات المتقدمة	٦,٧	٦,٥	٦,٤	٤٦,٧	٤٦,١
الاقتصادات الناشئة	٥,٦	٥,٦	٥,٦	١٣٥,٣	١٣٧,٧
الاقتصادات النامية	٥,٥	٥,٥	٥,٥	١٥,١	١٥,٦
تفاصيل الأقاليم والبلدان حسب منظمة العمل الدولية					
الدول العربية	١٠,١	١٠,٢	١٠,٢	٥,٣	٥,٥
شمال أفريقيا	١٢,١	١١,٨	١١,٦	٨,٨	٨,٨
وسط وغرب آسيا	٩,٢	٩,٤	٩,٤	٦,٨	٧,٠
تركيا	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٤	٣,٠	٣,١

شرق آسيا	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤٢,١	٤٢,٤
الصين	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٣٧,٣	٣٧,٧
اليابان	٣,٣	٣,٢	٣,١	٢,٢	٢,١
أمريكا الشمالية	٥,٥	٥,١	٤,٩	١٠,٠	٩,٣
شمال وجنوب وغرب أوروبا	١٠,١	٩,٩	٩,٧	٢١,٨	٢١,٤
فرنسا	١٠,٦	١٠,٤	١٠,٠	٣,١	٣,٠
ألمانيا	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٢,٠	٢,٠
إيطاليا	١٢,١	١٢,٠	١١,٥	٣,٠	٣,٠
المملكة المتحدة	٥,٥	٥,٤	٥,٥	١,٨	١,٨
إندونيسيا	٥,٨	٥,٧	٥,٦	٧,٣	٧,٣
جنوب آسيا	٤,١	٤,١	٤,٠	٢٨,٨	٢٩,١
الهند	٣,٥	٣,٤	٣,٤	١٧,٥	١٧,٥

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

معدلات التوظيف الضعيفة ٢٠١٥ – ٢٠١٧

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
التقديرات العالمية والتصنيفات الرئيسية للبلدان			
العالم	٤٦,١	٤٦,٠	٤٥,٩
الاقتصادات المتقدمة	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٣
الاقتصادات الناشئة	٥٢,٩	٥٢,٦	٥٢,٣
الاقتصادات النامية	٧٦,٧	٧٦,٦	٧٦,٥
اقتصاديات جي-٢٠	٤١,٧	٤١,٦	٤١,٤
دول جي-٢٠ المتقدمة	٩,٨	٩,٧	٩,٦
دول جي-٢٠ الناشئة	٥٣,٤	٥٣,١	٥٢,٨
الاتحاد الأوروبي – ٢٨	١٢,٢	١٢,١	١٢,٠
الأقاليم حسب منظمة العمل الدولية			
الدول العربية	١٨,٠	١٧,٧	١٧,٧
وسط وغرب آسيا	٣٢,٦	٣٢,٣	٣٢,٠
شرق آسيا	٤٢,١	٤١,٦	٤١,٣
شرق أوروبا	١١,٢	١١,٥	١١,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣١,٠	٣١,١	٣١,١
شمال أفريقيا	٣٤,٠	٣٣,٨	٣٣,٦
شمال أمريكا	٦,٥	٦,٤	٦,٣
شمال وجنوب وغرب أوروبا	١١,٥	١١,٤	١١,٣
جنوب شرق آسيا والباسيفيك	٥٤,١	٥٣,٧	٥٣,٣
جنوب آسيا	٧٣,٦	٧٣,٣	٧٢,٨
جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية	٦٩,٩	٦٩,٧	٦٩,٦

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

آفاق سوق العمل الدول العربية ، ٢٠٠٠ - ٢٠١٧

		٢٠٠٠–٠٧	٢٠٠٨–١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
معدل مشاركة القوة العاملة	دول الخليج	٥٧,٢	٦٢,٠	٦٣,٧	٦٣,٩	٦٣,٦	٦٣,٢
	دول غير خليجية	٤٤,٧	٤٤,٢	٤٤,٣	٤٤,٣	٤٤,٥	٤٤,٦
معدل التشغيل	دول الخليج	٤,٤	٤,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٤,٦
	دول غير خليجية	١٥,٥	١٤,٤	١٥,١	١٥,٢	١٥,٤	١٥,٣
نمو التشغيل	دول الخليج	٦,٠	٦,٣	٢,٩	٢,٩	١,٦	١,٤
	دول غير خليجية	٣,٠	٢,٦	٢,٧	٢,٤	٢,٩	٣,٤
التشغيل الضعيف	دول الخليج	٣,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
	دول غير خليجية	٣٦,٠	٣١,١	٣٣,١	٣٤,٢	٣٣,٣	٣٣,١
معدل الفقر لدى العاملين (أقل من ٣,١٠ دولار)	دول الخليج	٦,٧	٦,٧	٦,٩	٦,٩	٦,٨	٦,٨
	دول غير خليجية	٣٤,٤	٣١,٩	٣١,٨	٣٨,٠	٣٦,٠	٣٤,٤
نمو الإنتاجية	دول الخليج	٠,٧-	٢,٤-	٠,١	٠,٣	١,٧	١,٧
	دول غير خليجية	١,١	٣,٣	٠,٤-	١,٣-	١,٩	١,٤

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

الشكل ١٢

الثغرات في مخرجات سوق العمل حسب نوع الجنس والشباب في الدول العربية، ٢٠١٥

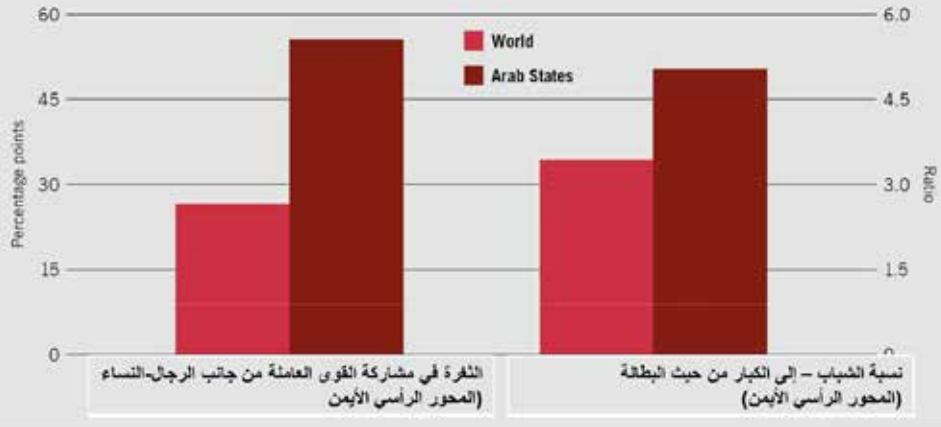

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بناء على نماذج الاتجاهات الاقتصادية لقسم الأبحاث لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٥

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

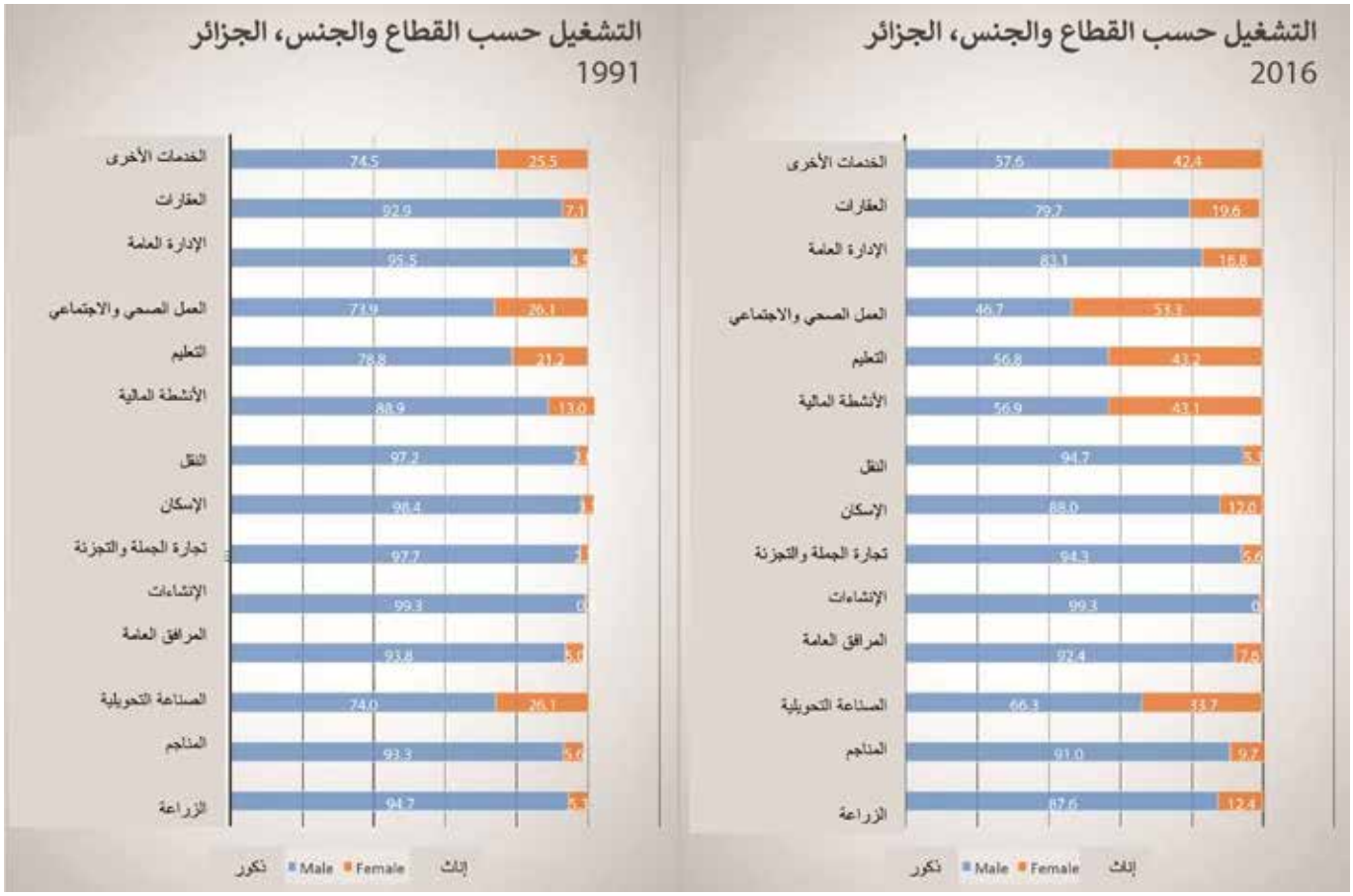

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

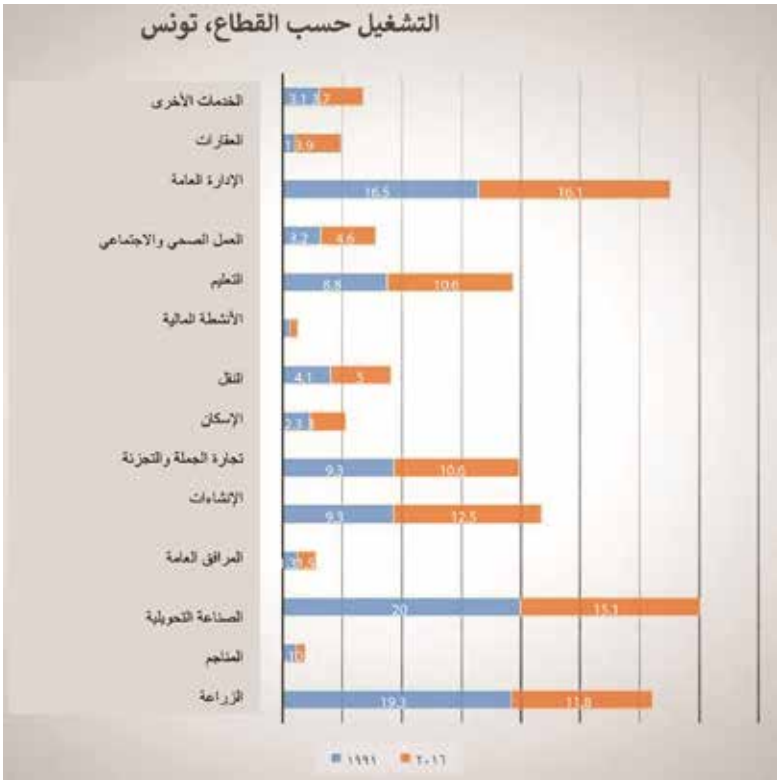

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

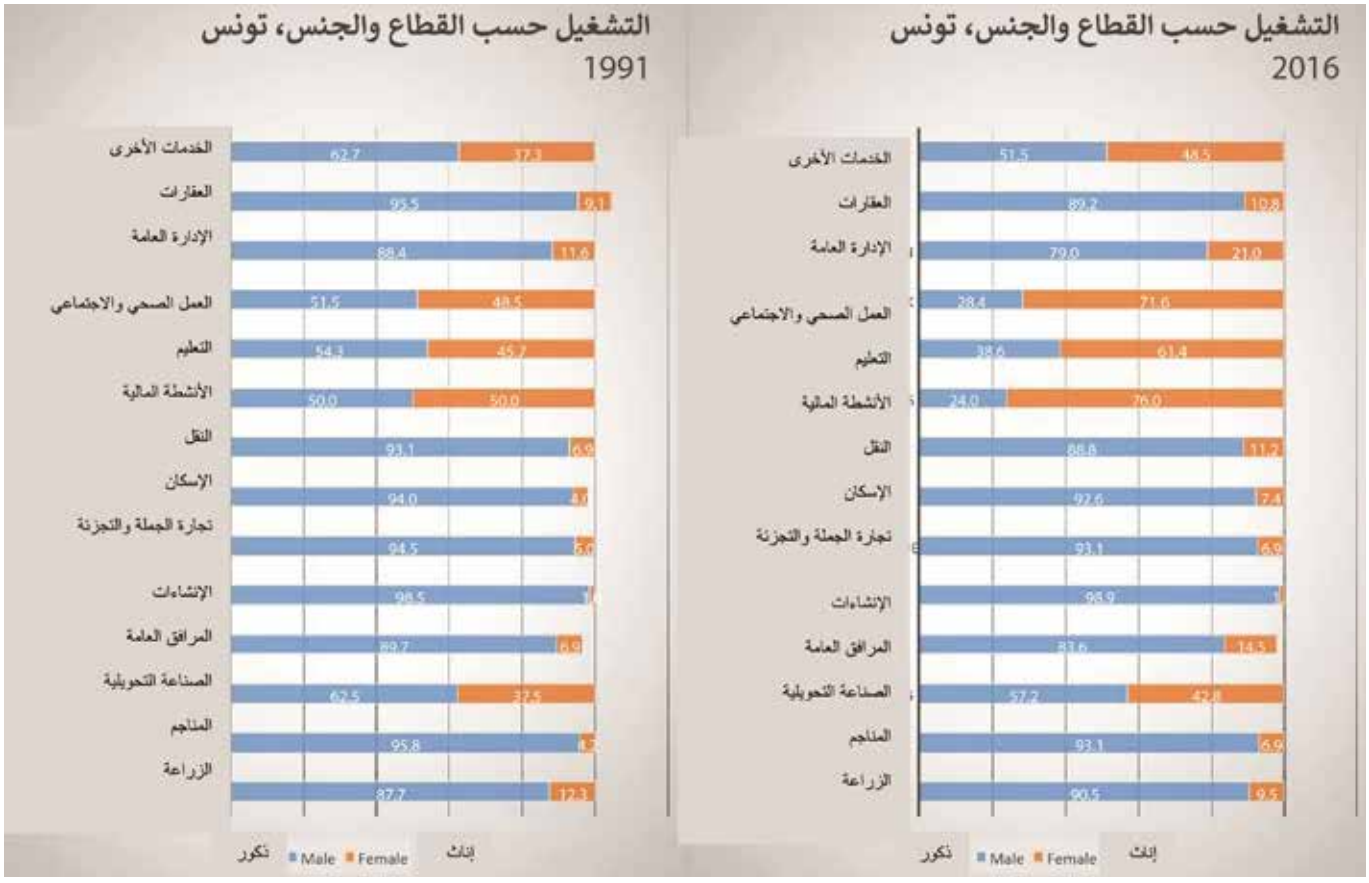

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

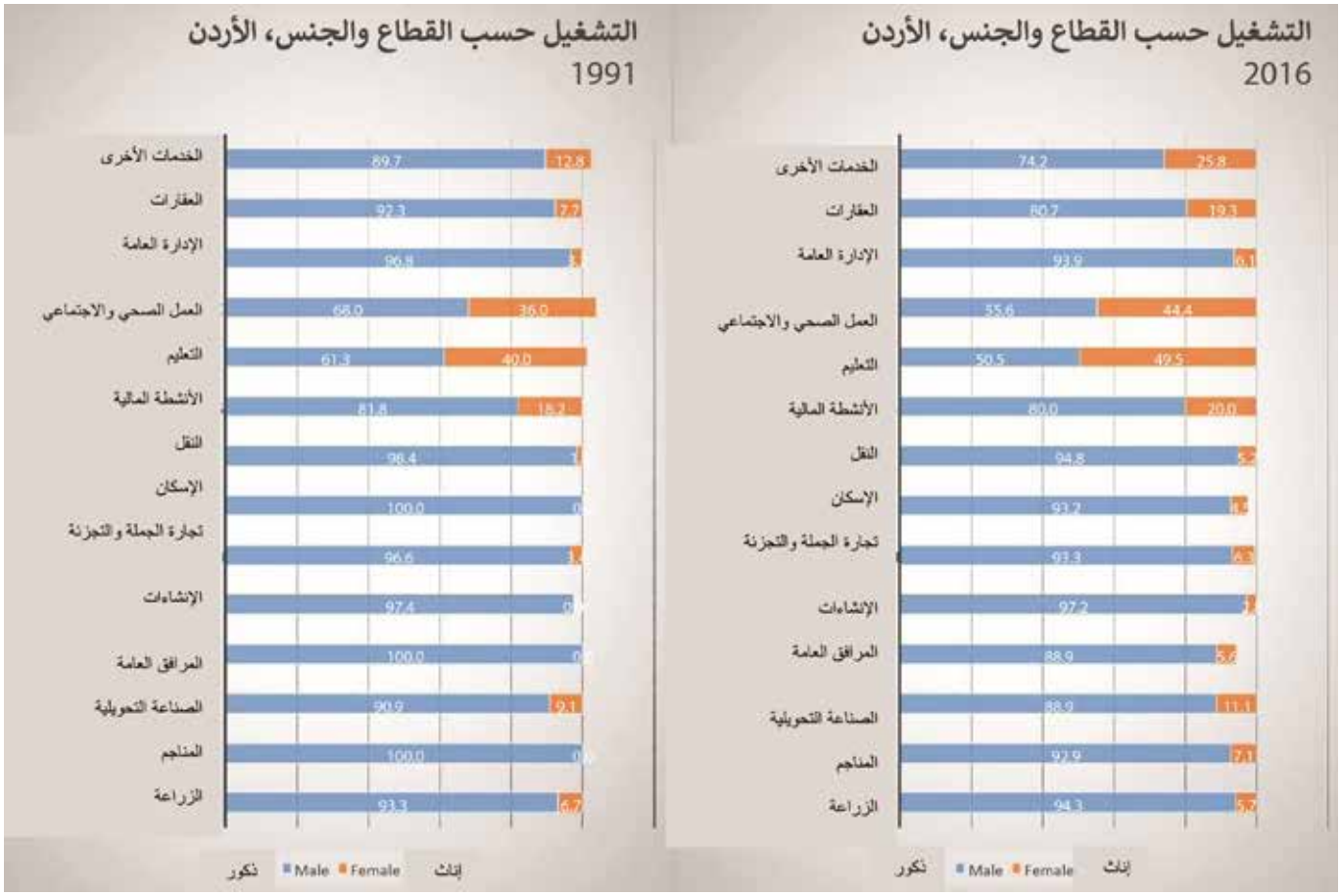

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل العالمي والآفاق الاجتماعية ٢٠١٦

٣. نظرة عامة على التصديقات على معايير العمل الدولي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

معايير العمل الدولية المصادق عليها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدول العربية وشمال أفريقيا)

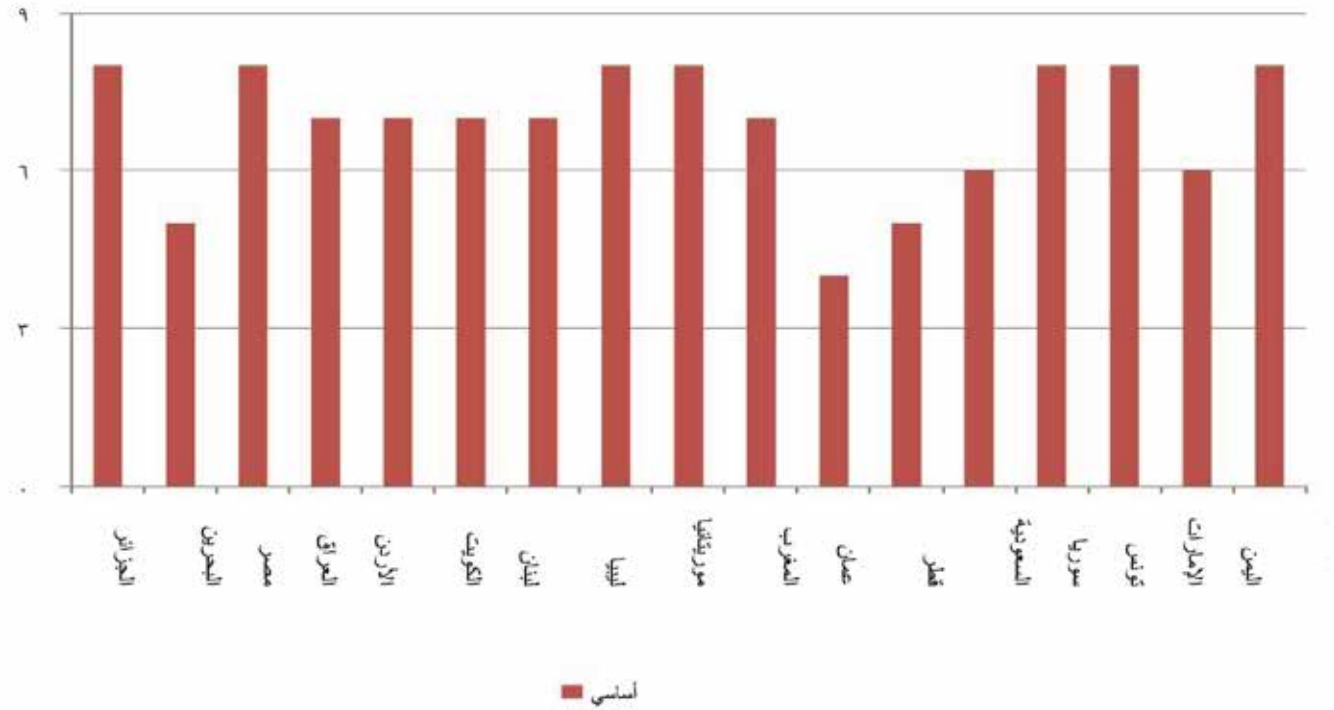

المصدر: منظمة العمل الدولية

إجمالي المعاهدات المصادق عليها حسب الدولة والنوع (نوفمبر ٢٠١٦)

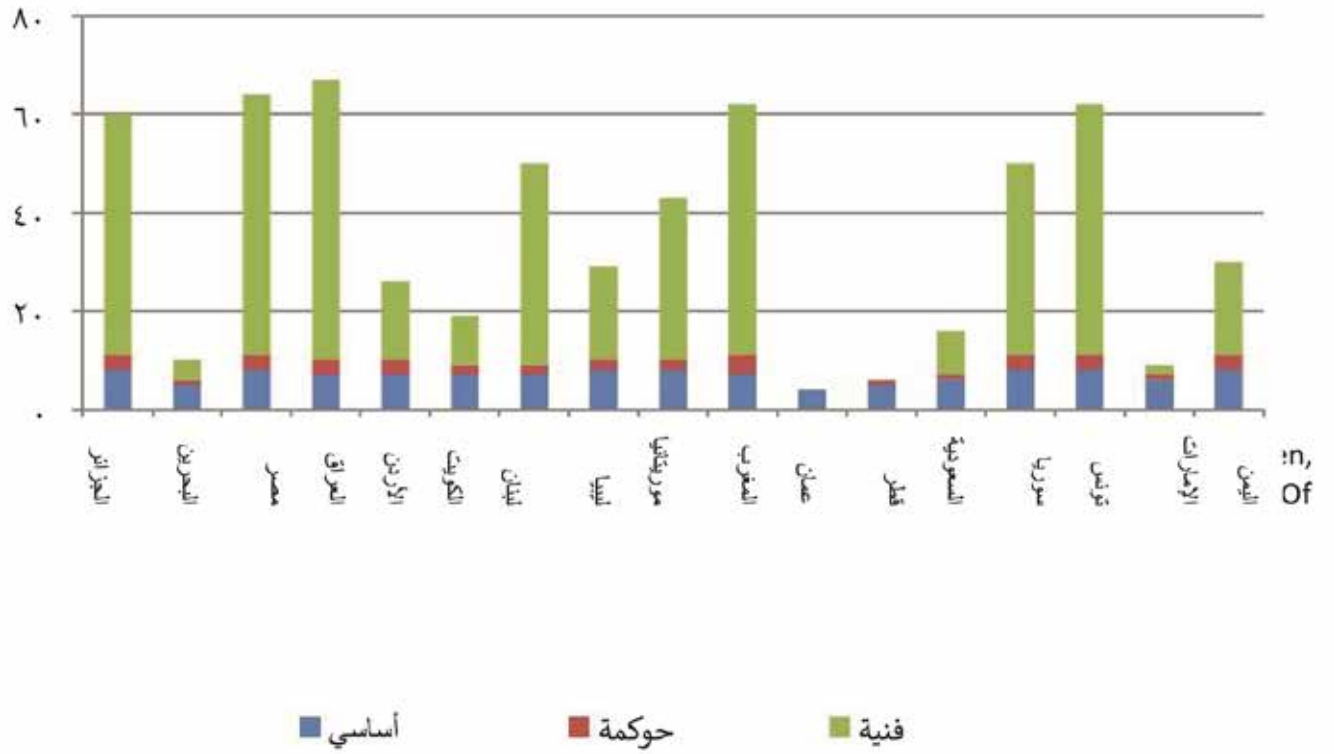

المصدر: منظمة العمل الدولية

من معايير العمل الدولية إلى ظروف التشغيل الأفضل

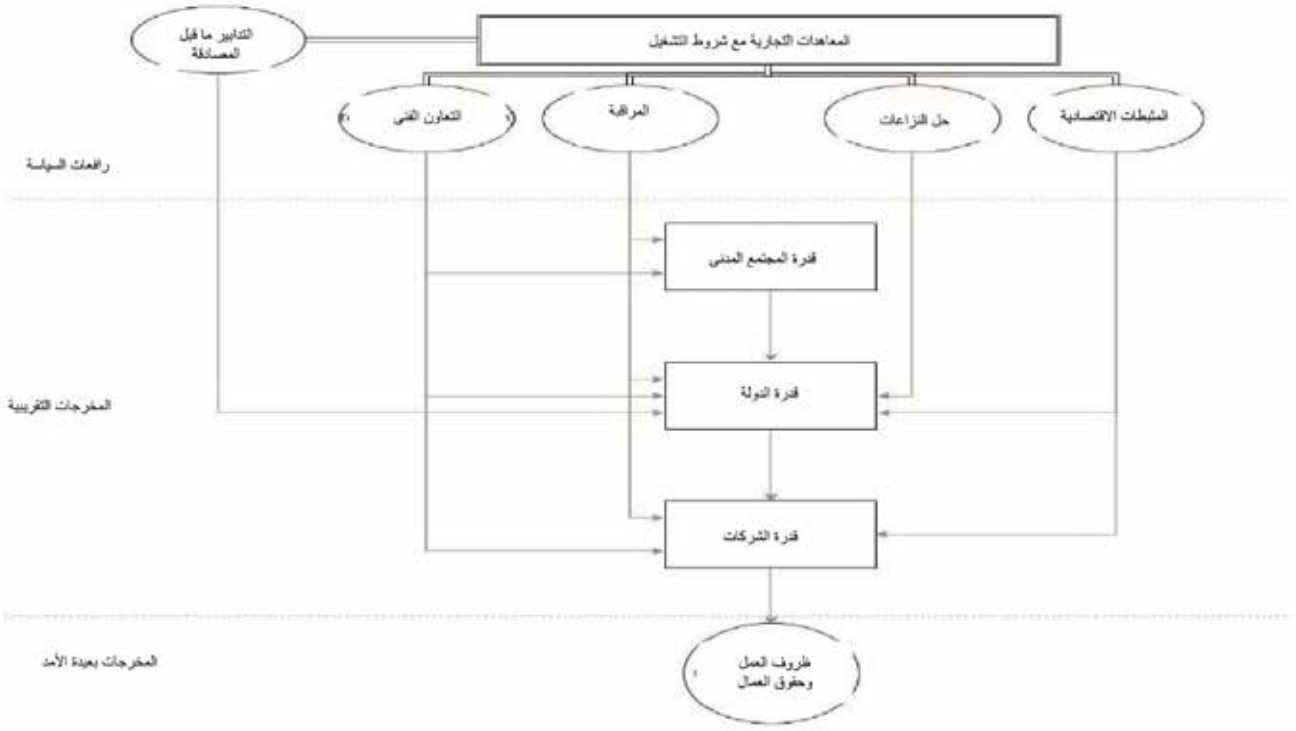

المصدر: آيسي، بيلز، سمعان (٢٠١٦)

٤. التحديات الكبرى

التحديات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية أمام دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- **التمييز حسب المنطقة (على سبيل المثال: دول مجلس التعاون الخليجي، شمال أفريقيا، الشرق الأوسط)**
- **التحديات**

الهجرة (الهجرة والتهجير)
البطالة (لا سيما بالنسبة للشباب من أصحاب التعليم العالي)

- **استراتيجية النمو:**

الموارد الطبيعية (أسعار السلع؟)
التجارة الدولية
السياحة

- **المتطلبات:**

الاستقرار السياسي والقانوني
العقد الاجتماعي
المؤسسات
التكنولوجيا والتعليم
ريادة الأعمال والشركات التجارية الخاصة

٥. أسئلة البحوث والتعاون البحثي مع منظمة العمل الدولية (الدراسات قطرية) الأبحاث الجارية (بالاشتراك مع مجموعة البنك الدولي)

- **حالياً في جنوب آسيا ولكنها ممكنة أيضاً في الدول العربية (الأردن؟)**
- **الفكرة:**

الصدمات التجارية محلية نظراً للتخصص في الإنتاج المحلي، يمكن لنا أن نقدر انتشار الصدمات التجارية عبر الصناعات: من الصناعات المشاركة بشكل مباشر في التجارة (على سبيل المثال: الزيادة في صادرات الألبسة) إلى الصناعات الأخرى (على سبيل المثال: القطاع غير الرسمي أو السلع غير المتداولة)

تقدير انتشار الصدمات التجارية عبر فئات ديموغرافية مختلفة: على سبيل المثال: هل من شأن الصدمة في الصناعات المكثفة للنساء أن تؤدي في النهاية إلى رفع أجور الرجال، أو هل من شأنها أو تخفض الأجور حسب ما يتم التنبؤ به بناء على نظرة التجارة

تقدير انتشار الصدمات التجارية عبر مناطق مختلفة في الدولة: هل من شأن ارتفاع مد الصادرات لرفع القوارب في المناطق التي لا تتأثر بشكل مباشر من التجارة؟

شركاء التصدير في الأردن في عام ١٩٩٥ مقارنة مع ٢٠١٤

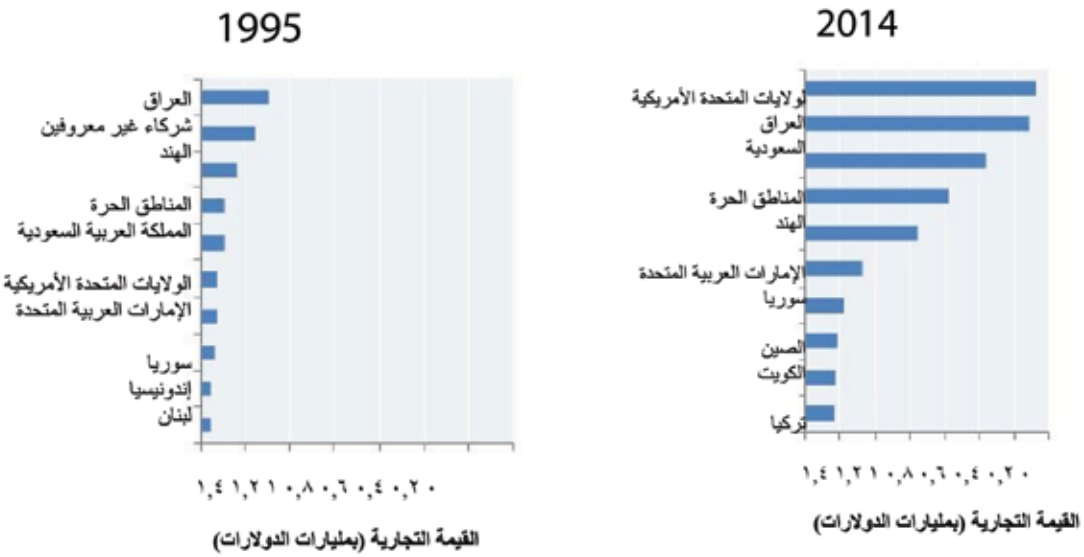

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية- الأمم المتحدة

التغير في نواتج الصادرات في الأردن، ١٩٩٥- ٢٠١٤)

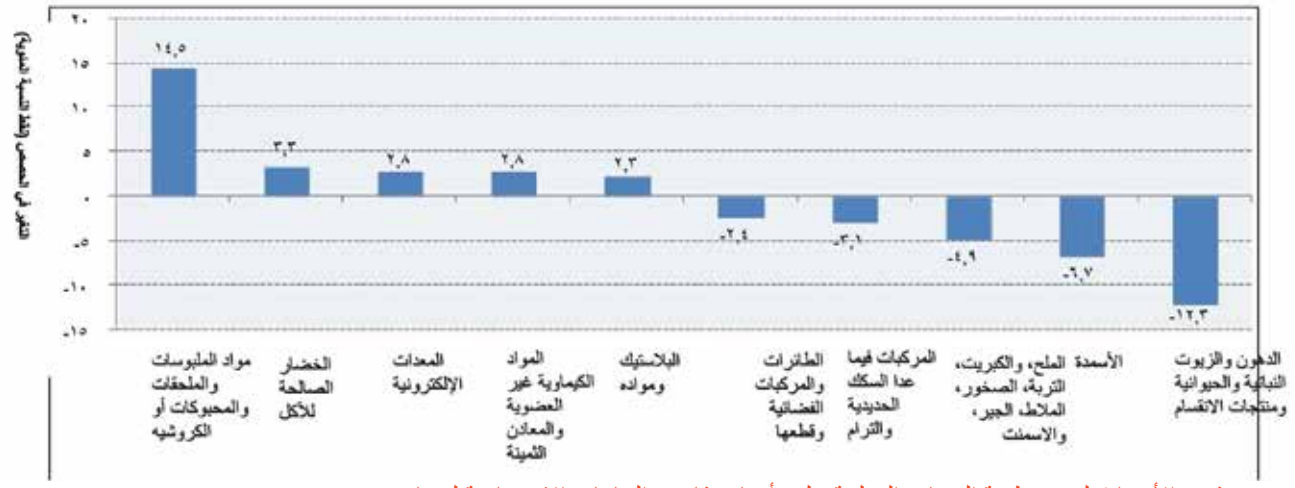

المصدر: قسم الأبحاث لدى مظمة التجارة الدولية على أساس قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية- الأمم المتحدة

التشغيل حسب الصناعة في الأردن ٢٠١٣

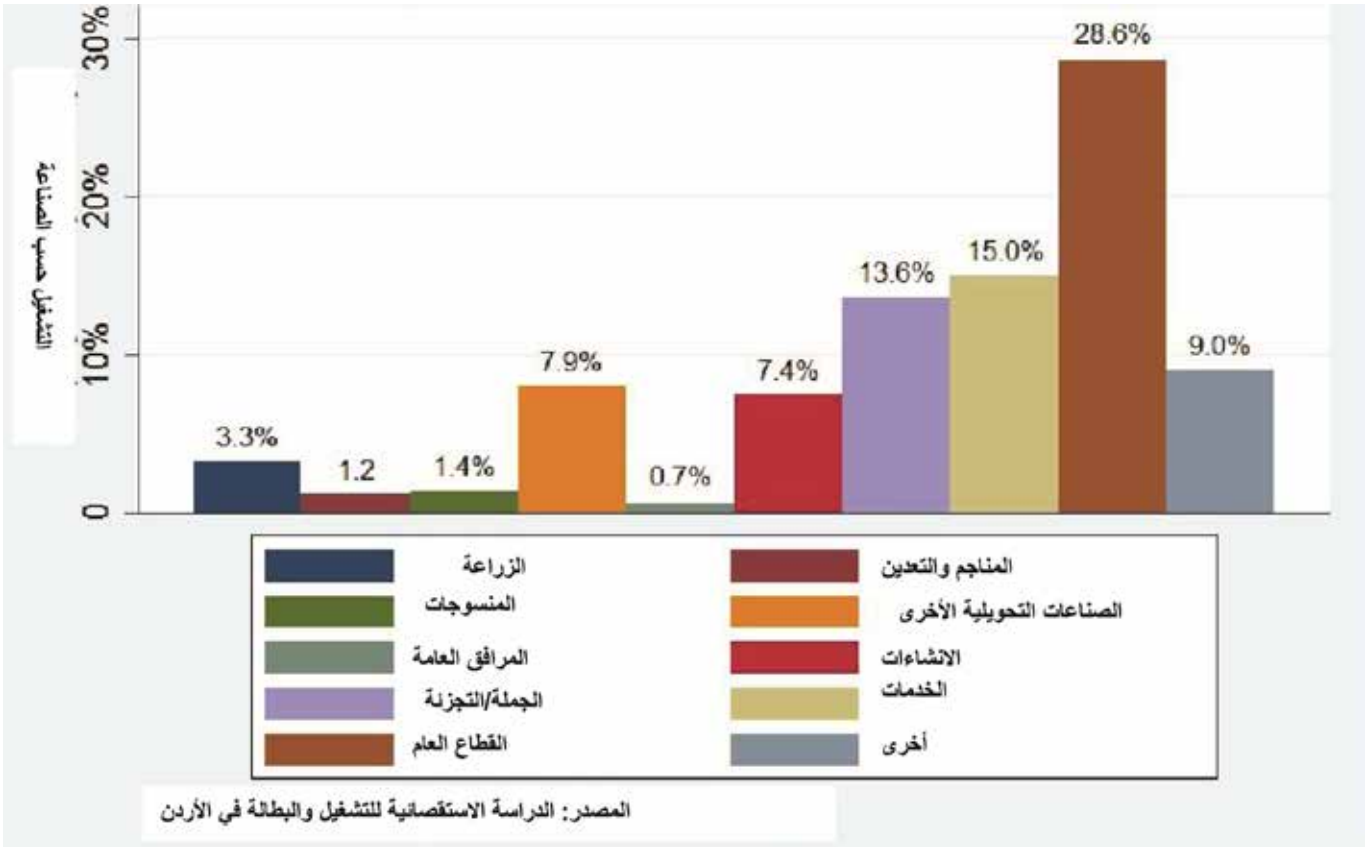

المصدر: الدراسة الاستقصائية للتشغيل والبطالة في الأردن

مساهمة المراكز الوطنية البلجيكية

١-التحولات الكبرى في السنوات ال ٣٠ الاخيرة
٢-الاثار المترتبة على العمل
٣-الردود النقابية على هذه التحولات

١. التحولات الكبرى في السنوات ال ٣٠ الاخيرة

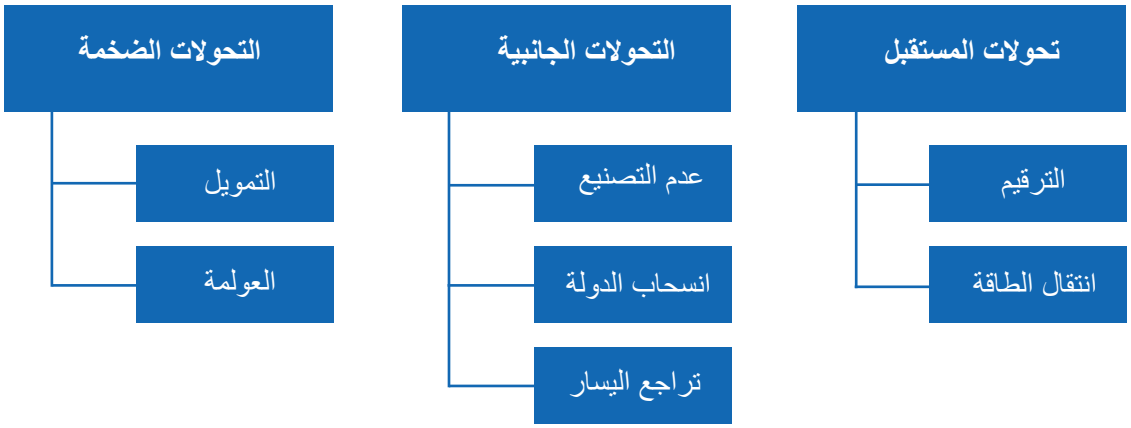

- **التحولات الضخمة**

تطور العولمة

المصادر:
١. تنمية سلة مالية ضخمة
٢. عدم انتظام الاسواق المالية
٣. النتيجة: من اجل ان يقوم كل من الادخار والمعاشات التقاعدية الخاصة بالاضافة, ويتوجب على الشركات ان تعطي نتائج.
٤. هيمنة من الاعداد, ومن النسب ومن الاهداف المقدرة بالارقام والتقييم المستمر في الدراسة المتعلقة بتجارة البضائع وتوزيعها حسب تطور الحاجات للعمل

تمويل الاقتصاد

المصادر:
١. تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢. دور المؤسسات المالية الدولية : الانفتاح على الاستثمار الاجنبي
٣. الاتفاقات الدولية
٤. انشاء حلقة مفرغة : سباقات على الاجور , وعلى الحماية الاجتماعية وعلى المعايير الاكثر انخفاضا وذلك خوفا من خسارة السوق والاتفاقات الخارجية

- **التحولات الجانبية**

عدم التصنيع:

١. تمتة – اي الاوتوماتية -الانتاج
٢. رفع مستوى المعيشة, وانماط جديدة للاستهلاك
٣. العولمة والتعاقد الخارجي

انسحاب الدولة:

١. الخصخة – وتحرير الاقتصاد
٢. تطهير المالية العامة باى ثمن

تراجع اليسار:

١. القيم: الاستهلاك والنزعة الفردية
٢. التمثيل: خسارة الربط بالنسبة للطلبات النقابية

تراجع اليسار: ١٩٩٩-٢٠١٦

Juillet 1999 - UE-15

Pays	S&D	PPE-ECR	ADLE	Verts	GUE
Allemagne					
Belgique					
France					
Italie					
Luxembourg					
Pays-Bas					
Danemark					
Irlande					
Royaume-Uni					
Grèce					
Espagne					
Portugal					
Autriche					
Finlande					
Suède					

Novembre 2016 - UE 15

Pays	S&D	PPE-ECR	ADLE	Verts	GUE
Allemagne					
Belgique					
France					
Italie					
Luxembourg					
Pays-Bas					
Danemark					
Irlande					
Royaume-Uni					
Grèce					
Espagne					
Portugal					
Autriche					
Finlande					
Suède					

- **تحولات المستقبل**

فرص عمل المستقبل تندرج فى هذا الانتقال الازدواجي المؤلم: الرقمي, المتعلق بالطاقة
لا تدخر اي قطاع او اي قدر من المهارة على سبيل المثال : البنوك
يمكن ان تزيد او تعالج الاثار السلبية الناجمة عن التحولات الكبرى
تتطلب استثمارات ضخمة

التحولات الاقتصادية الكبرى: ملخص

حلقة ازدواجية مفرغة :
الاستغلال الذاتي للعمال في البحث عن شبكة حماية – التمويل
سباق على الاقل ما يسمى بالاجتماعي من اجل تجنب الاتفاقات الخارجية – العولمة
امثلة بلجيكية :
موجة تسريح جماعي منذ ايلول – سبتمبر

٢. الاثار المترتبة على العمل

ركود الاجور بالرغم من ارتفاع الانتاجية

تراجع وشيخوخة العضوية النقابية
انخفاض حصة الاجور في الناتج المحلي الاجمالي
ارتفاع عدم المساواة
التمويل : ينظر الى العمل فقط من حيث التكاليف
العولمة : يجب ان تكون تنافسية

- **ضعف الحماية الاجتماعية**

النفقات:
المعاشات: ربط سن التقاعد إلى متوسط العمر المتوقع
البطالة : تدابير «تفعيل» لزيادة معدل التوظيف
المرض: خفض التكاليف
الوصفات:
تخفيض الأقساط
التمويل : تطهير المالية العامة توطيد / ارتفاع المعاشات التكميلية
العولمة:ان PS يصبح هو التكلفة ومتغير التعديل

- **نمو العمل غير النمطي**

اشكال مختلفة :عمل مؤقت, عمل ليلي , تدريب داخلي , لجنة التنمية المستدامة , مستقلين صوريين , مرونة فرص العمل , عقود عمل معدومة, عقود القانون المدني , حشد العمل
تؤثر على :
الحق في الحماية الاجتماعية والتدريب
ظروف العمل وتحقيق التوازن بين الحياة الخاصة _ المهنية
الوصول الى الملكية
المساواة الذكور – الاناث
الاجور
التمويل : التكيف مع قيود الانتاج – المرونة, دراسة تجارة العمل
العولمة : عامل التنافسية
المسح: الاستجابة للطلب في الوقت المناسب

- **التاثير على صحة العمال**

الاضطرابات الجسدية:
السرطان المهني
الاضطرابات العضلية الهيكلية
حوادث العمل

الاضطرابات النفسية:
الإجهاد
الحرق
الملل

مسح: التواصل الدائم يعزز الاضطرابات النفسية

التمويل: تعقيد عمليات الإنتاج والعمل وافراغة من معناة

ملخص: الألام المتزايدة للفئات الضعيفة

١. زيادة التفاوت في أوروبا الغربية
٢. عدة أشكال: الراتب، والثروة، ومعدل البطالة، ونوعية العمالة
٣. معززة بالنسبة الى الفئات الأكثر ضعفا:
النساء
الشباب
المهاجرين

٣. ردود النقابات على هذة التحولات

العودة الى القاعدة

استطلاعات الأعضاء، البحث – الاكاديمي - العلمي والمؤتمرات
١. لا للمحرمات: اسم أولويات النقابات الكونفدرالية
٢. فهم تحولات عالم العمل من اجل الاستجابة الية بشكل افضل
٣. انعكاس على الدور الاجتماعي للنقابات
٤. انعكاس على البعد عبر الوطني النقابي

اعادة تنظيم الاتحادات

التكيف مع عدم التصنيع وانسحاب الدولة
اعادة هيكلة الاتحادات المركزية
التكيف مع العمل الغير نمطي
ضم العمال الذين فروا من الرقابة الى العمل النقابي
تطوير الخدمات النقابية
دفع اعانات البطالة, وتدريب الاعضاء المنتمين

التركيز على الفئات الضعيفة

النساء
التنسيق الوطني والأوروبي
استراتيجية الاتحاد متكاملة لتعزيز المساواة في الأجور
الشباب
التنسيق الوطني والأوروبي
تحدي الانتماء
المهاجرين
الشبكة الأوروبية

تكيف الاتصالات ووسائل العمل

انخفاض كفاءة الاضرابات
تراجع معدلات العضوية
الصورة السيئة عن العمل النقابي والإضرابات
تطوير العمل النقابي عبر الوطني
الحملات الدولية والاتفاقات الدولية
تكييف التواصل مع العالم المتغير
استخدام أدوات الكمبيوتر- المعلوماتية - والشبكات الاجتماعية (مراقبة)
التكيف مع الانخفاض للربط السياسي
تطوير الضغط

مساهمة مؤسسة فريدريش ايبرت

مقدمة:

كان لا بد لي من ترجمة العرض الذي سأقدمه اليوم, وأعتقد أن مترجما محلفا سيتكفل بذلك, مترجم تلقى تعليما ساميا, ويعيش في تونس او ما جاورها. قد يكون هذا الافتراض خاطئا أو ربما وجد المترجم هذا العمل عن طريق الانترنت, كما قد تكون هناك منافسة من مترجم في المغرب, لم يكن بوسعه تقديم خدمات الترجمة بسعر أقل. قد يصير هذا العمل آليا بعد عشر سنوات, وقد يتمكن الحاسوب من القيام بالترجمة الفورية, مقابل تكلفة زهيدة. ليست هذه مجرد نظرية فكرية أو حالة خاصة لا وزن لها في قطاع الشغل, بل أن العالم يشهد فعلا تطورات مماثلة.

هناك ثلاث تغييرات مركزية(على الأقل): التمدن والهجرة والتكنولوجيا. وعلى الرغم من حجمها وسرعة انتشارها التي لم يسبق لها مثيل, فإن التحديات التي تطرحها هذه التغييرات ليست مستحدثة. مثال ذلك: في عام ١٩٠٠, كانت ٤١٪ من القوى العاملة في الولايات المتحدة تعمل في مجال الزراعة. أما بحلول عام ٢٠٠٠ فقد انخفضت النسبة إلى ٢٪. لا يمكننا إذا الحفاظ على عالم الشغل كما هو, وفي بعض الأحيان, قد تبوء محاولاتنا بنتائج عكسية.

السؤال المطروح هو الآتي: ماذا تعني التغييرات التكنولوجية للعمال وحقوقهم والنقابات والشركات والحكومات؟ تسعى شبكة العمل المنصف (JJN) للإجابة على هذه الأسئلة.

أود منكم استحضار ثلاث مفاهيم أساسية من الاعرض الذي قدمته:

- التحولات مثل التغير التكنولوجي ليست تطورا مستقبليا, بل واقع.
- لا يمكن التصدي لهذه المحاولات, بل يجب التعامل معها عن طريق خلق فرص عمل جديدة ومتميزة, وتقليل الآثار السلبية لهذه التغييرات .
- حتى ننجح, لا بد من تضافر الجهود على جميع المستويات واعتماد استراتيجيات تحول عادلة – يجب أن يكون العمال مطواعين قابلين للتكوين المستمر, كما يجب أن تعتمد النقابات نماذج جديدة للهيكلة, وتتحمل الشركات مسؤولية المساهمة الفعالة في الضمان الاجتماعي والحوار الاجتماعي, فيما تتطلع الحكومات بدورها في توفير الاستثمارات لصالح نظم التعليم العام والتكوين والحقوق وحماية العملة وابتكار أنظمة الضمان الاجتماعي, فضلا عن حماية البيانات.

شبكة العمل المنصف (JJN)

- تتمثل مهام شبكة العمل المنصف (JJN) في تحسين نوعية وكمية فرص العمل في جميع أنحاء العالم, والمساهمة في الحد من الفقر وتعزيز المساواة والنمو الاقتصادي المستدام .

- تلعب شبكة العمل المنصف (JJN) ثلاثة أدوار مختلفة في الحركة العالمية لجودة العمالة

- نحن نناصر وننسق بين شبكة عالمية من المنظمات التي تركز على القضايا العمالة والعمل, واليوم, تضم شبكة العمل المنصف (JJN) ١١ منظمة (مؤسسات الفكر والرأي مثل فافو في النرويج ومركز التنمية الأمريكي في الولايات المتحدة والمنظمات المجتمعية مثل جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص في الهند وبيركوبولان براكارسا في إندونيسيا؛ والمنظمات البحثية مثل معهد زامبيا لتحليل السياسات والبحوث والمنظمات العمالية مثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال) وقد أعلن مكتب فردريش ايبرت ستيفتونغ بواشنطن عضويته بشبكة العمل المنصف (JJN) منذ عام ٢٠١١.

- نحن باحثون, نعالج مسألة الفجوات المعرفية المتعلقة بالعمل والتوظيف

- نحن مستشارون, نوفر مشورة الخبراء ونقدم التحليل للحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى توظيف أكثر وأفضل.

- كمنظمة عالمية, نهتم بمعالجة المسائل التي تعكس التطورات المركزية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة , وحتى هذا التاريخ, فقد ركزت آثار التكنولوجيا على أسواق الشغل بالأساس, على الاقتصادات المتقدمة.

المسارات العالمية الثلاث لتغييرات سوق الشغل:

١. التمدن:

• نحن نشهد وتيرة غير مسبوقة للتمدن: فمنذ سنة ٢٠٠٨ تعيش الغالبية العظمى من سكان العالم في المناطق الحضرية, وبحلول عام ٢٠٥٠ سيرتفع المعدل العالمي للتحضر بنسبة الثلثين, فيما ستنال افريقيا و آسيا ٩٠٪ من النمو الحضري في المستقبل .

• يتم تحديد التحديات الحضرية عادة على أساس السكن والمياة والصرف الصحي والبنية الاساسية والنقل. وغالبا ما يتم التغاضي عن تأثيرها على أسواق العمل او يساء فهمها .

• لا تتلو التنمية وخلق فرص العمل التحضر تلقائيا, لا سيما إذا كان محرك التمدن عامل من عوامل الدفع (الشدة الزراعية والتغيير المناخي والصراعات). نحن بحاجة الى سياسات لتعزيز التوسع الحضري الذي يخلق فرص عمل,خاصة في الصناعات التحويلية والخدمات (حيث يسعى العمال للخروج من المزراع إلى المدن). ومع ذلك, تحتاج هذه الوظائف إلى أن تكون رسمية – فأكثر من نصف القوى العاملة الحضرية في البلدان النامية تزاول عملا غير رسمي, وتفتقر إلى الحماية القانونية أو الاجتماعية

• أفكار أولية حول التحضر وخلق فرص العمل.

• نحن بحاجة إلى إدارة واستخدام النظم الحضرية الحالية بشكل أفضل, بدلا من محاولة خلق نظم جديدة. للقيام بذلك يجب تحويل المستوطنات غير الرسمية إلى أحياء نابضة بالحياة «متعددة الاستخدامات», تجمع بين المستوطنات الحضرية والسكنية والتجارية والثقافية والمؤسسية.

• يمكننا خلق مسارات لإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز, لا العقوبات. يمكن للمدينة مثلا توفير سندات ملكية الأراضي لأصحاب الأعمال الذين يديرون شركاتهم من منازلهم, شريطة تسجيل أعمالهم.

• كما يمكننا أن نسهل وصول العمال إلى سوق الشغل من خلال تحسين أنظمة النقل, فيختار الناس بذلك وظائفهم على أساس المهارة لا قرب مكان العمل.

٢. الهجرة:

• سوء الفهم والتصورات الخاطئة.

للهجرة أشكال مختلفة: الهجرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية (هجرة الضائقة), والهجرة بدافع العمل (الهجرة الدورية أو النزوح) والهجرة الدولية.

علاوة على ذلك, فإن التمييز بين اللاجئين والمهاجرين مهم, حيث لا يحدث دائما في أوروبا, فعادة ما يتم الخلط بين تدفق اللاجئين بسبب النزاعات, وسياسة الهجرة .

حسب مفوضية شؤون اللاجئين, ليس هناك «أزمة لاجئين» في أوروبا, فإن أكثر ٥ دول مضيفة للاجئين هي تركيا (٢,٥ مليون), وباكستان (١,٦م), لبنان (١,١م), إيران (٩٨٠ ألف) وإثيوبيا (٧٣٦ ألف)؛ ويوزع ٩٢٪ من المهاجرين على مستوى العالم على البلدان ذات دخل منخفض .

سيسهم التغير السكاني والمناخي في زيادة الهجرة, من الناحية السكانية, تشير الأرقام بوضوح إلى شيخوخة القارة الأوروبية وتقلص عدد سكانها, والنمو السريع الذي ستشهده إفريقيا, مع ارتفاع نسبة الشباب.

بحلول عام ٢٠٥٠, واستنادا إلى توقعات الأمم المتحدة, فإن ثلث سكان أوروبا سيكونون فوق سن ال ٦٠. أما افريقيا,

فلن تتجاوز هذه الفئة العمرية نسبة ٩ في المائة من السكان.

وبحلول عام ٢٠٥٠, من المتوقع أن يتقلص سكان أوروبا بنحو ٣٢ مليون, فيما ستسجل افريقيا معدلات مرتفعة من النمو السكاني: من الآن وحتى سنة ٢٠٥٠, من المتوقع أن يرتفع سكان ٢٨ بلد أفريقي إلى أكثر من الضعف – مما يعني مضاعفة قوتها العاملة.

يجب علينا ايضا أن نولي اهتماما للهجرة بسب المناخ: تشير التوقعات إلى أن عدد المهاجرين بسبب المناخ سيصل إلى ٢٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠.

يرجح التفاوت الاقتصادي والسكاني في مختلف البلدان زيادة الهجرة الدولية على المدى المتوسط (بحلول ٢٠٥٠). وسيكون لذلك عواقب تطال البلدان ذات دخل المرتفع: حيث من المتوقع أن يمثل صافي تدفقات الهجرة ٨٢٪ من النمو السكاني .

- كيف تؤثر الهجرة في سوق العمل:

تتوقف آثار الهجرة على سوق العمل, على مهارات المهاجرين ومهارات العاملين الحاليين, وخصائص الاقتصاد المضيف. وهي تختلف أيضا بين المدى القصير والطويل, مما يعني أن الأثار الإيجابية أو السلبية تختلف إختلاف الزمان والمكان.

تعتمد الآثار قصيرة المدى على الأجور, فيما يعتمد توظيف العامليين الحاليين على المهارات التي يتمتع بها المهاجرون, وما إذا كانت مماثلة لتلك التي يتمتع بها العمال الحاليون (بديلة) أو مختلفة عنها (مكملة لها).

إذا تمتع المهاجرون بنفس مهارات العاملين الحاليين, فيمكن أن تزيد الهجرة المنافسة في سوق الشغل فتخفض الأجور على المدى القصير, ذلك أن زيادة نسبة البطالة بين العاملين الحاليين تعتمد على استعدادها لقبول أجور أدنى. أما إذا كانت مهارات المهاجرين مكملة لتلك الذي يتمتع بها العملة الحاليون, فستزيد الإنتاجية وترتفع الأجور.

بالإضافة إلى توريد العمالة بنسبة, فيمكن للهجرة أن تؤدي ايضا إلى زيادة الطلب على العمالة, تعني زيادة المهاجرين زيادة الطلب على السلع والخدمات, على المدى المتوسط والطويل, كما يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الإستثمارات. وبالتالي فإن الهجرة تؤدي الى زيادة الطلب على العمل وزيادة الأجور والعمالة.

ليس عدد الوظائف ثابتا, حيث يمكن للهجرة أن تزيد التنافس على الوظائف الحالية, أو تخلق أخرى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع مثل المملكة المتحدة, فقد أظهرت الدراسات الحديثة التأثيرات التالية للهجرة:حيث كان لها تأثير ضئيل على متوسط الدخل وأثر مهم في نقاط مختلفة من سلسلة الأجور, حيث خسر العمال ذووا الأجر المنخفض, في حين كسب العمال ذووا الأجر المتوسط والعالي. كما كان وقع الآثار المترتبة على الهجرة سلبيا على العمال المقيمين الذين كانوا هم أنفسهم مهاجرين, كما أنهم يتمتعون بمهارات مماثلة لتلك التي يتمتع بها المهاجرون الجدد.

لم تتوصل البحوث لنتيجة مفادها أن للهجرة آثر سلبي على البطالة. ومع ذلك, يمكن أن يكون للهجرة خارج الاتحاد الأوروبي أثر سلبي على توظيف العمال المولودين في المملكة المتحدة, خصوصا خلال الانكماش الاقتصادي.

٣.التكنولوجيا:

أصدرت شبكة العمل المنصف (JJN) سنة ٢٠١٤ تقارير رئيسية وتقارير مشتركة, فبعد معالجة مسائل بطالة الشباب والأجور العالمية, ينصب اهتمامنا هذة السنة على التكنولوجيا وسوق الشغل – لماذا؟

- لقد أحدثت التكنولوجيا ثورة في طريقة عيشنا وعملنا, وقد غيرت المؤسسات طرق إنتاج السلع وكيفية تقديم الخدمات- فلنفكر في السيارات الكهربائية والتي سرعان ما ستصبح بدون سائق, أو شركات المنصة مثل اوبر وار.بي.ان .بي, وهما المثالان الرئيسيان على ما يسمى «المشاركة» أو «الاقتصاد بناء على الطلب»

- تحاول الحكومات المؤسسات متعددة الأطراف مجاراة النسق والقيام بمبادرات جديدة لمجابهة التحولات الجارية.

- أحد الجوانب المركزية هي مسألة التكنولوجيا التي تعيد أسواق العمل.

لتكنولوجيا وأسواق العمل النتائج المستلخصة من التقارير الرئيسية لشبكة العمل المنصف (JJN):

- هناك الكثير من التكهنات عندما يتعلق الأمر بأثر التحول التكنولوجي الذي ألقى بضلاله على فرص العمل والعمال. لقد رأينا توقعات سوداوية مثل التشريد الجماعي للعمال والشكوك المتعلقة بتأثير التكنولوجيا على المهارات. اسمحوا لي أن أقتبس في هذا السياق كلام وزير المالية الامريكية السابق لاري سامرز الذي كتب – عند معاينته لسوق العمل في الولايات المتحدة- حول القضاء على الوظائف بسبب التكنولوجيا: « أتوقع أن أكثر من ثلث العمال المتراوحة أعمارهم بين ٢٥ و ٥٤ سيكونون عاطلين عن العمل بحلول منتصف القرن». ويجب أن نكون حذرين عند قراءة هذه التوقعات, حيث تختلف التقديرات المتعلقة بآثار الاقتصاد الرقمي على التشغيل. ثم إننا نشهد بداية ثورة التكنولوجيا, لذلك من الصعب تحديد طريقة تأثير الروبوتات والذكاء الاصطناعي وغير من التكنولوجيات في القوى العاملة.

- مثال: التغيرات التي طالت سوق العمل الأمريكية:

- كما أشار ديفيد أوترو من معهد ماساتشوتس للتكنولوجيا, فقد شهدنا استقطابا لسوق العمل في الولايات المتحدة في العقود الماضية, مدعوما بالتقدم التكنولوجي. يشير الرسم البياني التالي للتغييرات التي طالت سوق الشغل لعشر فئات مهنية تمثل التشغيل في المجال غير الزراعي بالولايات المتحدة على مدى السنوات ١٩٧٩-٢٠١٢:

التغيرات التي طالت التشغيل حسب الفئات المهنية الأساسية:

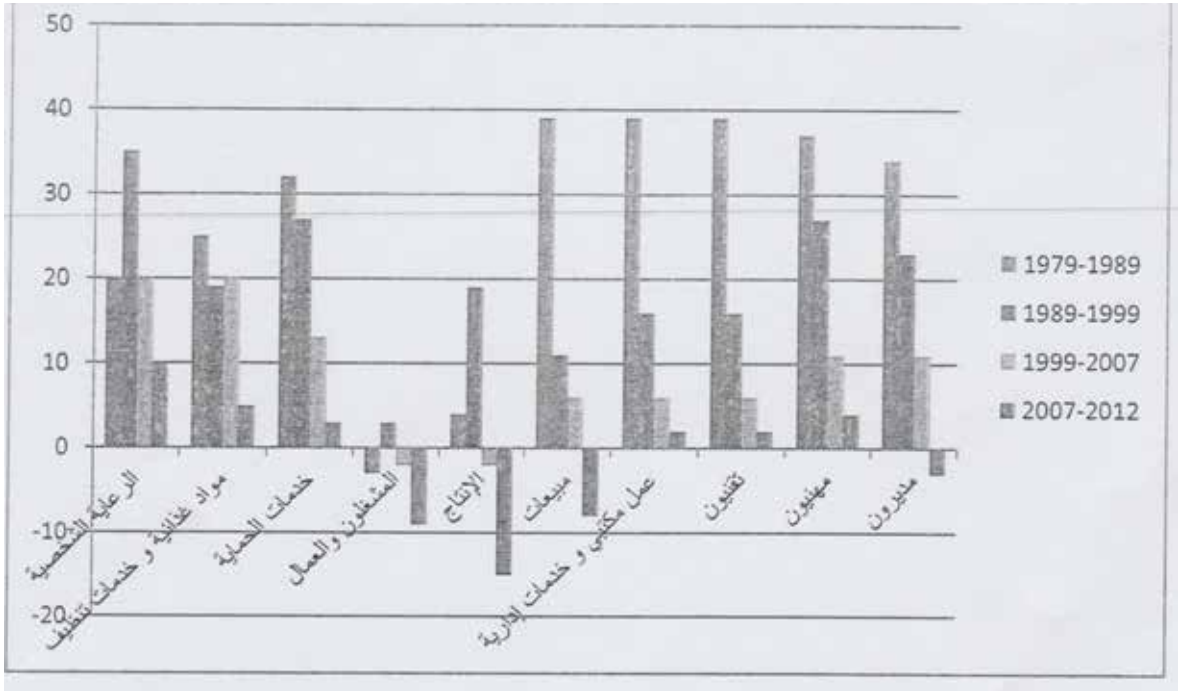

- يمكن تقسيم المهن العشر إلى ثلاث مجموعات: الإدارية والمهنية, الفنية, أصحاب الشهادات العليا العليا الذين يتقاضون أجورا مرتفعة. تظهر الأعمدة الأربعة التالية (المبيعات, العمل المكتبي والإنتاج والعمال) فرص العمل المتاحة لأصحاب الكفاءات المتوسطة. أما الأعمدة الثلاث الأخيرة فتمثل الوظائف المتعلقة بتقديم الخدمات, ومعظمها تتطلب تعليما يتجاوز المرحلة الثانوية والتي يتقاضى أصحابها أجورا منخفضة.

- ارتفاع نسب التشغيل في كل من الوظائف التي تتطلب تعليما عاليا أو متوسطا: في عام ١٩٧٩, شكلت المهن الأربع التي تتطلب مهارات متوسطة ٦٠٪من فرص العمل؛ أما في عام ٢٠١٢ فكانت حصتها ٤٦٪.

- ما علاقة ذلك بالتكنولوجيا؟ لقد قلت وظائف الانتاج مثل مهن ذوي الياقات الزرقاء والخدمات المكتبية ووظائف المبيعات («وظائف الإنتاج») لأنها يمكن أن تعوض ببديل أكثر سهولة وهو أجهزة الكومبيوتر (وظائف التصنيع).

- تنامى الطلب على الوظائف المصنفة في أعلى سلم المهارات لأنها تتطلب قدرات وحدسا وإبداعا وإقناعا – المهام المجردة التي يصعب إتمتتها (كالمحامين).

- كما أرتفع الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة في مجال الخدمات وتستوجب مهارات يدوية, فضلا عن القدرة على التكيف الظرفي, التعرف البصري واللغوي, التفاعل الشخصي(كالتفكير في إعداد الطعام أو الرعاية الصحية).

- هذا الإستقطاب ليس فريدا من نوعه في الولايات المتحدة حيث تشير دراسات أخرى لدول الاتحاد الأوروبي أن المهن متوسطة المهارة انخفضت حصتها في التشغيل.

- هل يمكن أن يتواصل هذا التطور في المستقبل؟

- حلل المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل توقعات العمل في المستقبل: بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٢, وانتهى إلى أن الاقتصاد الأمريكي سيخلق ١٥,٦ مليون وظيفة جديدة.

- هذا هو التوزيع حسب القطاع لتلك الفترة (أخذ الرسم البياني من داريل ويست: ماذا يحدث إذا استحوذت الربوتات على الوظائف- ٢٠١٥).

توقعات العمل في المستقبل حسب القطاع ٢٠١٢-٢٠٢٢ (بالألف)

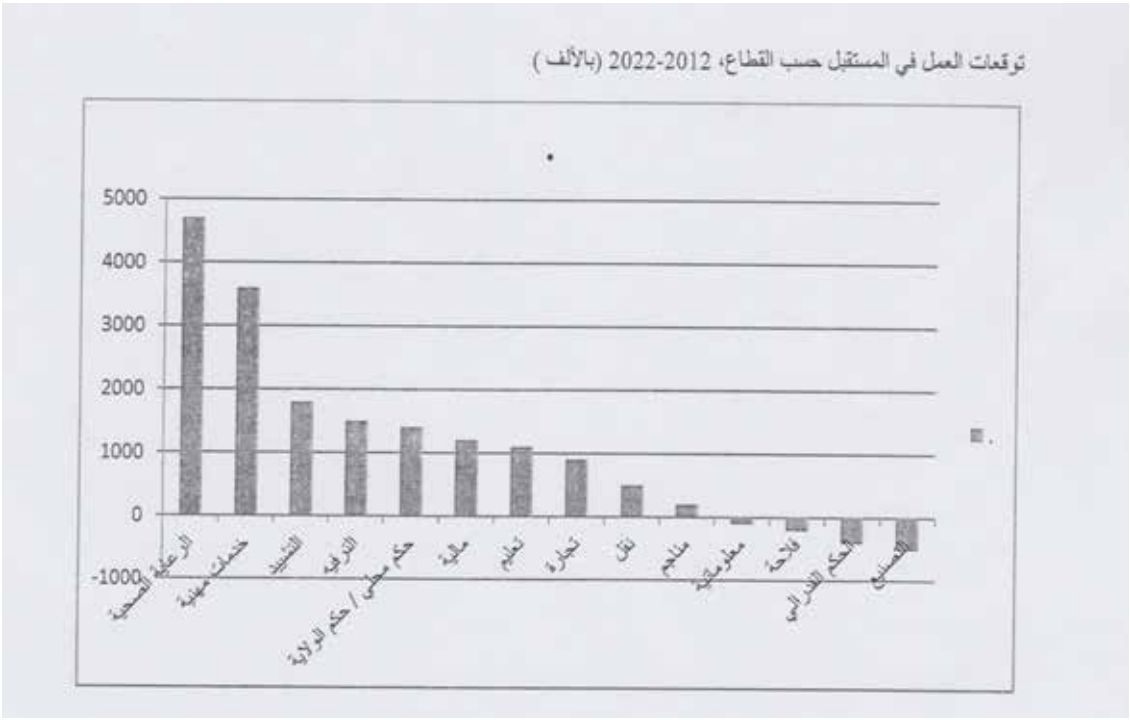

من المتوقع أن ينمو قطاع الرعاية الصحية بأكبر نسبة (بمعدل سنوي قدره ٢,٦ في المائة). وهذه النسبة هي ثلث الوظائف الجديدة المتوقع أن يتم إنشاؤها. في الوقت نفسه, فسيشهد التصنيع انخفاضا في عدد الوظائف. تعد هي التوقعات متماثله مع تلك التي وصفتها أوتور.
ومما يدعو للاهتمام أنه من المتوقع أن ينخفض عدد الوظائف في قطاع الإعلام. كيف ذلك؟

دروس مستلخصة من تقارير شبكة العمل المنصف (JJN):

لقد قمنا برصد التطورات في إندونيسيا والهند والصين وألمانيا وجنوب إفريقيا وزامبيا, فضلا عن الاتجاهات الأوسع نطاقا في الاقتصاد الرقمي, واستلخصنا خمس مواضيع رئيسية من دراسة الحالة:

١. عند الحديث عن التكنولوجيا يسلط الضوء على المفاضلة على الكفاءة والإنصاف, وعلينا أن نوزان بين الاثنين

تعزز التكنولوجيا الإنتاجية والكفاءة ولكنها يمكن أن تؤدي ايضا إلى التخلي عن العمالة وعدم المساواة, ثم ان إدماج التكنولوجيا اليوم قد يؤدي إلى استقطاب المهارات والأجور في سوق العمل.

تتصف العلاقة بين التكنولوجيا والإنتاجية, وتوفير فرص العمل بالديناميكية, حيث أن سوق العمل المتنوع والنشيط والذي يتسم بارتفاع الأجور مثل سوق الشغل الأمريكي يتفاعل مع التغير التكنولوجي بشكل مختلف عن منطقة غير صناعية فيها فرص عمل قليلة مثل زامبيا.

في حال لم يتم تأطير هذه السياسات. فإن المخاوف المتعلقة بتكاليف التكنولوجيا على المدى القصير ستضعف الفوائد الممكن جنيها على المدى الطويل , في هذا الصدد, لا بد من أخذ المؤسسات بعين الإعتبار.

يجب أن تكون السياسات التكنولوجية مدعومة باستراتيجيات أوسع نطاقا مثل تمنية المهارات وشبكات الأمان بالنسبة للعملة الذين قد يطردوا من سوق العمل.

٢. يتطلب الاقتصاد القائم على متطلبات سوق الشغل أشكال جديدة من التنظيم وتمثيل العمال, ويجب أن يكون صانع القرار السياسي سباقين للاستفادة من فوائدة وتقليل تكاليفه.

يفتقر عملة الاقتصاد القائم على متطلبات سوق الشغل إلى الأجر المضمون, ويطلب منهم استخدام رؤوس أموالهم وأصولهم الخاصة لكسب الدخل, إلا أنهم مقيدون بالتسعير وأطر الأداء للشركات أو المنصات القائمة على متطلبات سوق الشغل. ولذلك فإننا بحاجة إلى سياسات تضمن المعايير الأساسية لجودة العمل.

يمكن أن يكون الإقتصاد بمثابة حافز لتعزيز الحماية الاجتماعية لا فقط للعاملين في الاقتصاد القائم على متطلبات سوق الشغل, إنما للموظفين الذين يعملون بدوام جزئي أو العاملين لحسابهم الخاص.

٣. قد تبشر التكنولوجيا بتحسين سبل المعيشة وتمكين الفئات المهمشة من الوصول لسوق الشغل, ولكن لا ينبغي المبالغة في تقدير هذه الآثار.

إحدى الأثار الإجابية المفترضة للتكنولوجيا هي قدرتها على زيادة كمية ونوعية العمل المتاح للفئات الممثلة تمثيلا ضئيلا في الوظائف الحسنة: كالمرأ' التي قد تكون قادرة على تحقيق التوازن بين المهنية وأعمال الرعاية, أو العمال أصحاب المهارات العالية في الدول الفقيرة الذين قد يحصلون على فرص عمل في الاقتصادات المتقدمة بفضل المنصات الإلكترونية.

مع ذلك, تظهر دراسة حالة التكنولوجيا وحدها لا يمكن أن تنقذ الفئات المهمشة من الفقر أو توصلها الى أسواق العمل ذات الجودة العالية-حيث يتطلب ذلك نظاما إقتصاديا أوسع نطاقا, بما في ذلك التدريب على المهارات وتعزيز الهياكل الأساسية من معدات وبرامج حاسوبية وتضافر الجهود لتقليص الحواجز أمام دخول اليد العاملة للأسواق.

٤. يستفيد العمال من التقنيات الرقمية لتقوية وتنظيم أنفسهم:

أبرزت دراسة الحالة في الصين وإندونيسيا أنه تم استخدام التكنولوجيا الرقمية لنشر المعلومات عن حقوق العمال والتواصل وتنظيم اليد العاملة . كما غيرت الفئات العمالية المستخدمة للإنترنت النظرة إلى العمال: حيث تجاوزت هذه الفئات الشعور بالعزلة وتعتبر نفسها طرفا في المجتمع الذي يجب أن يتخذ إجراءات جماعية لتحسين حقوق العمال أو يطالب بتحسين الأجور وظروف العمل.

٥.تتطلب التكنولوجيات الجديدة إعاة النظر في «تصميم العمل» – كيف تطوير التكنولوجيا والعمل, وطريقة التنفيذ:

تشير دراسة حالة بألمانيا إلى وجود وسائل جديدة للإنتاج الصناعي تستخدم التقنيات الرقمية, والتي يمكن أن تعزز التعلم وقت العمل,ضامنة بذلك مستويات أعلى من استقلالية العملة, وتسلسلا وظيفيا أقل. لذا يجب أن ينصب اهتمام القطاع الخاص والحكومات والنقابات العمالية على تصميم سياسات عمالية.

ملخص:

الفوائد المحتملة للاقتصاد الرقمي وسلبياتة:

الفوائد المحتملة:

- إمكانية خلق فرص العمل في القطاعات المتعلقة بالعلوم التكنولوجيا والهندسة والرياضيات, نتيجة لزيادة الاستثمارات.

- يمكن أن تسهم التكنولوجيا في تعزيز إنتاجية وكفاءة الموارد والاقتصادات «منخفضة الكربون» وفرص العمل (اليوم, هناك ٨ مليون وظيفة في قطاع الطاقة المتجددة).

- يمكن للشركات الاندماج في سلسلة القيمة العالمية بأكثر فعالية وسهولة, وخلص فرص عمل جديدة للعمال أصحاب المهارات في الاقتصادات النامية.

- تتسم البلدان النامية بارتفاع عدد العمالة الغير الرسمية, والمنصات الرقمية التي توفر فرصة لكسب المزيد من الدخل.

- يمكن للعمال القيام بعملهم في أي مكان وفي أي وقت, مع منحهم المرونة والاستقلالية لتحقيق التوازن بين العمل والتعليم, وتخصيص وقت للأسرة.

- تتيح المنصات الرقمية فرصا جديدة لتعبئة وتنظيم عدد كبير من العمال.

السلبيات المحتملة:

- قد يفقد العمال وظائفهم بسب الأتمتة, وخاصة منهم أولئك الذين يودون مهاما روتينية ومتكررة (مثل التصنيع).

- يمكن أن تصبح أسواق العمل أكثر استقطابا للعملة ذوي المهارات المتخصصة, فيتمتعون بارتفاع الأجور والاستقرار الوظيفي, فيما يتقاضى العاملون بقطاع الخدمات والوظائف الذي يصعب أتمتتها أجورا منخفضة, فيما يتقلص عدد الوظائف التي تشغلها فئات متوسطة المهارة.
- يمكن للاقتصاد الرقمي تحويل قطاعات بأكملها, ومثال ذلك إنخفاض وظائف الضيافة مثل ايربي,ان ,بي

- يمكن أن تؤدي التكنولوجيا الرقمية الى زيادة «العمالة الغير رسمية» أو التوظيف الذاتي أو تقسيم الوظيفة إلى عدة مهام, مع دفع الأجر استنادا إلى المهمة الموكلة للعامل, وزيادة الدخل غير مضمون.

- يتحمل عمال الاقتصاد القائم على متطلبات سوق الشغل مخاطر العمل (لا طلب, أي لا عمل) مع عدم وجود رقابة على التسعير وتقديم خدمات وساعات العمل.

- يمكن أن يقوم أصحاب الأعمال في الاقتصاد بتخفيض المعايير: فيدفعون أجرا أقل, ويوظفون عمال لا ينتمون لنقابات عمالية بدون فوائد صحية و استحقاقات المعاش التقاعدي, خاصة في شركات النقل مثل «اوبر» التي تستخدم عملة مستقلين بدلا من توظيف سائقي سيارات الأجرة النقابيين.

- من الصعب تنظيم ظروف وساعات العملة المتنقلين الإشراف عليها.

- يمكن أن تؤدي الرقابة التقنية والتقييم إلى إنتهاك خصوصية العمال.

التكنولوجيا وحقوق العمال: التحديات الرئيسية/ الفرص الثلاث: العقد الاجتماعي / الفوائد والتنظيم:

١. تنظيم الاقتصاد القائم على متطلبات سوق الشغل: كيف السبيل لتنظيم نماذج الأعمال المعرقلة في الاقتصاد القائم على متطلبات سوق الشغل؟

يطلق عليه الصحفي ستيفن هيل «تحدي كاليفورنيا»: ترفض العديد من «شركات وادي السيليكون» الخضوع للرقابة, في محاولة منها للتهرب من دفع الضرائب وخفض تكاليف العمالة من خلال عدم توفير الرعاية الصحية والتقاعد أو إعانات البطالة. (سارة روبرتس من جامعة كاليفونيا تسمية «أوبرة» اقتصادنا).

تدعي الشركات مثيلة اوبر أنها شركات تكنولوجيا وليست شركات نقل, وأن سائقيها متعاقدون مستقلون يعملون لحسابهم الخاص, ولهم حرية اختيار مكان العمل. حسب بعض الموظفين والنقابات والحكومات, تخطىء اوبر تصنيف عمالها.

يقول ستيفن هيل بأن تنظيم هذه الشركات يتطلب الوصول إلى قاعدة بيانات (الخاصة بالموظفين وكذلك المنظمين مثل الحكومات المحلية والوطنية). هناك منهجيات جديدة لفهم أفضل للعمل في ضل الاقتصاد الرقمي كتعديل السياسات الضريبية ومواجهه النفوذ السياسي الذي تفرضه الشركات الرقمية, وإعادة تمكين العمال (باعتماد المنظمات الغير الربحية)وضمان الحد الأدنى من معايير العمل.

القضايا المرفوعة ضد اور وفي ولاية كاليفورنيا والمملكة المتحدة: في المملكة المتحدة, فقد اوبر الحق في تصنيفين السائقين على أنهم مستقلون. كما أنها ستدفع الحد الأدنى للأجور لصالح ٤٠ الف سائقا, وتمتعهم بفوائد أخرى مثل الإجازات مدفوعة الأجر والمعاشات التقاعدية.

٢. العقد الاجتماعي / الفوائد:

لا تزال معظم الفوائد (إن وجدت) مرتبطة بالعمل المنظم بدوام كامل. ولكن هذه القاعدة ستكسر. في الولايات المتحدة, يزاول ما يقارب ثلث القوة العاملة عملا مستقلا (٥٤ مليون من أصل ١٥٢) وقد توسعت اليد العاملة القائمة على متطلبات سوق الشغل ب ٤٧ مرة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

أما في تونس, فإن نسبة ١٥٪ من الشباب في الريف و ٣٩٪ من الشباب في المناطق الحضرية تمتعوا بعقود غير محددة المدة سنة ٢٠١٢, والتي توفر الحماية الاجتماعية.

إذا احتاجت مجتماعتنا لعدد أقل من العمال في المستقبل بسبب الأتمتة, واذا كان عدد كبير من الناس العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا لفترات طويلة من الوقت, فنحن بحاجة إلى وسيلة لتوفير الرعاية الصحية والمعاشات والمزايا الأخرى خارج العمل, أي نحن بحاجة إلى إعادة تكوين العقد الاجتماعي. يدافع الخبراء مثل داريل ويست من بروكينغر على الدخل الاساسي, والفوائد العمالية, وتوفير الأنشطة التعليمية مدى الحياة وإعادة التدريب وتوسيع مفهوم تقاسم الأرباح.

قد يكون تطبيق هذه الأفكار أسهل في الاقتصادات المتقدمة \, ففكرة الفوائد العمالية قد تكون نموذجا للنهوض بالاقتصادات المتقدمة و الاقتصادات في طور التقدم على حد السواء.يدافع الزعيم النقابي الأمريكي ديفيد رولف (الاتحاد الدولي لخدمة الموظفين) عن نظام يتضمن ثلاثة عناصر جوهرية هي:

- لا يرتبط حصول العمال على الفوائد بوظيفة أو شركة معينة, فهم يملكون فوائدهم الخاصة (المحمولة).
- كل شركة تساهم في الفوائد الممنوحة للعامل بشكل ثابت, حسب مقدار العمل الذي يتطلع به أو تقسمها بالتناسب.
- تغطي الفوائد للعمال المستقلين, لا الموظفين العاديين فحسب.

٣. التنظيم / الحوار الاجتماعي

يعد التغير التكنولوجي تحديا مجتمعيا حيث يتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يتحاورا, وتأخذ النقابات الألمانية (في إطار الحوار الاجتماعي) وأصحاب الأعمال التجارية هذا التحدي على محمل الجد, لا سيما مع وجود قاعدة صناعية قوية في المانيا (٢٢٪ من الناتج المحلي الخام).

مثال ذلك المجلس الأعمال في فولكس فاجن الذي يتفاوض حاليا لإبرام «اتفاق مستقلبي», سيمنح الإدارة المرونة لتكييف إنتاجها واستثماراتها وقوتها العاملة في ظل الرقمنة. في الوقت نفسه, فإنها تهدف الى إعطاء ضمانات وظيفية للعاملين. عند التحول الى إنتاج السيارات الكهربائية, يخشى مجلس العمال فقد ٢٥٠٠٠ وظيفية في عشر سنوات (١٠٪ من القوة العاملة في شركة فولكس فاجن).

النموذج الألماني للحوار الاجتماعي فريد من نوعه ولكن هناك مشاكل أخرى من تنظيم العمال حيث يمكن للعمال استخدام التكنولوجيا الرقمية لتمكين توظيف أنفسهم. وقد سبق لي أن قدمت دراسة الحالة الصينية و الإندونيسية.

ظهرت في الولايات المتحدة أفكار لتنظيم النقابات من خلال استخدام الانترنت, حيث أن التنظيم الافتراضي له عدد من المزايا: يمكن للعمال أن ينشئوا اتحادا بطريقة شعبية دون مساعدة خارجية, حتى يتمكنوا من التواصل بفعالية وأمان فلا تطالهم تهديدات صاحب العمل أو الحملات المناهضة للنقابات. كما يمكننا تسهيل الإجراءات القانونية المعقدة وتوفير الإمكانات لتنسيق الحملات الإقليمية والوطنية المنظمة.

آمل أن تستحضروا ثلاث أساية من العرض الذي قدمته:

- التحولات مثل التغير التكنولوجي ليست تطورا مستقبليا, بل واقع.

- لا يمكن التصدي لهذه التحولات, بل التعامل معها بخلق فرص عمل جديدة ومتميزة, وتقليل الآثار السلبية لهذه التغييرات .

- حتى ننجح, لا بد من تضافر الجهود على جميع المستويات, واعتماد استراتيجيات تحول عادلة – يجب أن يكون العمال قابلين للتكوين المستمر, كما يجب أن تعتمد النقابات نماذج جدية للتنظيم, وتتحمل الشركات تتحمل مسؤولية المساهمة في الضمان الاجتماعي والحوار الاجتماعي فعال, فيما تتطلع الحكومات بدورها في توفير الاستثمارات لصالح نظم التعليم العام والتكوين والحقوق وحماية العملة وابتكار أنظمة الضمان الاجتماعية, فضلا عن حماية البيانات.

أود أن أسوق لكم تعليقا أخيرا في نوع من التفاؤل:
قال ديفيد أوتور الخبير الاقتصاد لدى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الاقتصادية «كانت التعديلات المجتمعية لمجابهه التقدم التكنولوجي سريهة وتلقائية ومكلفة, ولكنها أتت كلها».

مساهمة الاتحاد الدولي للصناعات المختلفة حول الوضع النقابي في قطاعات التعدين والطاقة والصناعة

شغل، حرية، كرامة[١]

تونس: نظرة اقتصادية واستراتيجية عامة حول صناعة المنسوجات

الحقائق الجوهرية والأرقام[٢]

توقعات الحياة عند الولادة ٢٠١٤: ٧٤,١	التعداد السكاني ١١,٤ مليون
القوة العاملة عام ٢٠١٤: ٣,٣١٥ مليون	العملة الدينار التونسي
معدل البطالة: ١٥,٦٪	المساحة (كم. مربع) ١٦٣٦١٠
معامل جيني ٢٠١٠: ٣٦,١	(إجمالي الناتج المحلي(العملة الدولار الأمريكي: ٤٣,٠١$ مليار
التضخم عام ٢٠١٤: ٤,٩٪	معدل الفقر عام ٢٠١٠: ١٥,٥٪
الحد الأدنى للأجور ٣٩٥ دينار تونسي بالشهر	النمو الاقتصادي المتوقع عام ٢٠١٦: ٢,٥٪

التاريخ الاقتصادي والاتجاهات

تميز الاقتصاد التونسي بفترات نمو جوهرية خلال سبعينيات وتسعينيات القرن العشرين، وشهد انحداراً إلى حد ما في ثمانينيات القرين العشرين. بالاقتراب من نهاية الثمانينيات تم إقرار الإصلاحات الاقتصادية الكلية من أجل إحياء الاقتصاد وشملت استراتيجية الخصخصة للشركات المملوكة من قبل الدولة وبموجبه تم إنهاء النموذج الجماعي. وقد تأثر من هذا التطور ما يقارب ٢٠٠ مشروع مملوك من قبل الدولة وصولا إلى الوقت الحالي[٣].

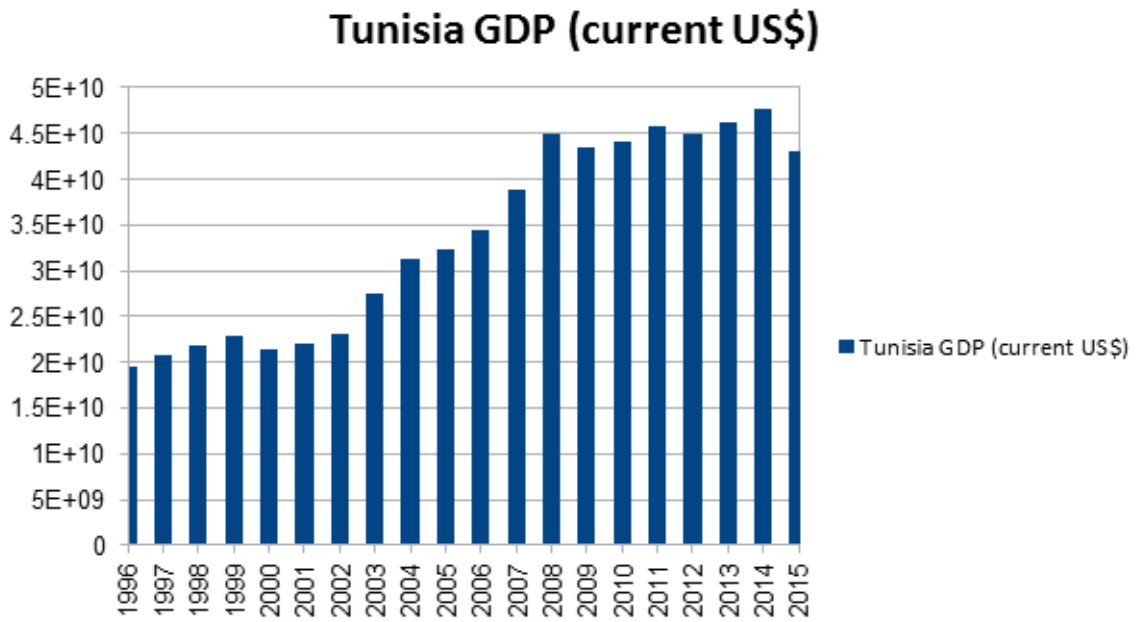

أثناء تعافي النمو إلى حد ما منذ الربيع العربي، تعرض الاقتصاد التونسي إلى ضربة قوية من عدة أحداث مثل الهجمات الإرهابية عام ٢٠١٥ والتي نجم عنها هبوط حاد في السياحة، والتي كانت سابقا أحد أعمدة الاقتصاد التونسي.

---

[١] شعار الثورة التونسية
[٢] إحصاءات البنك الدولي
[٣] مراجعات السياسة الاستثمارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تونس ٢٠١٢، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٢

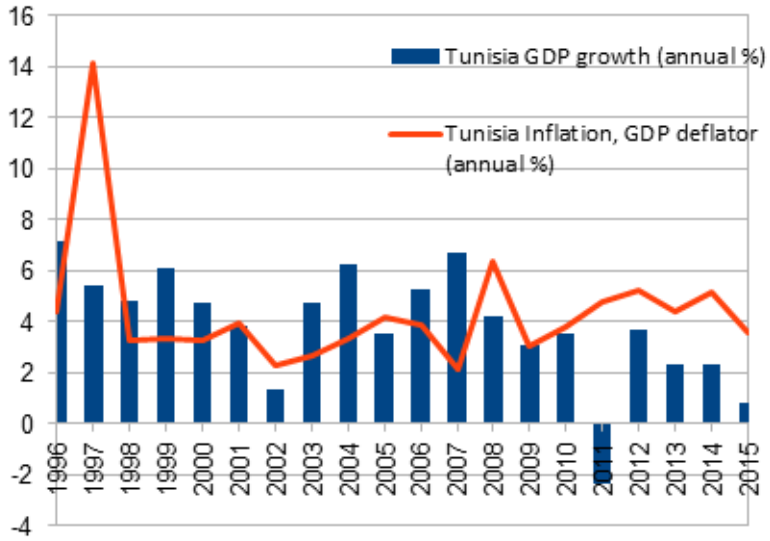

لقد فرضت التغيرات السياسية والهجمات العنيفة مجتمعة ضغطا كبيرا على التطور الاقتصادي والاستثمار الخاص والعام [٤]. ويتوقع بأن يعتمد التعافي المستمر على عدة عوامل رئيسية: استمرار التحرك تجاه الاستقرار السياسي والأمان، وتطور اقتصاد الاتحاد الأوروبي، - وكاحتمال– الاستقرار والتعافي الجزئي في ليبيا [٥]، وأخيرا تطور ملحوظ في معدل التوظيف لشباب تونس والذين بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم ٤٠٪ في الوقت الحالي. يمثل ما سبق مثالا رئيسيا على أنه وبالرغم من التطورات الاقتصادية المعينة قبل وبعد الثورة، فإن التباين المستمر والجاري في الأجور والنقص في النمو الشامل يتسبب في نتائج توظيف ضعيفة للمجموعات الفردية مثل العمال الشباب أو بشكل خاص، النساء الشابات إلى حد اكبر. وبالأخص، على ما يبدو أنه كلما كان المستوى التعليمي أعلى كانت فرصة التوظيف أقل.

الصناعات والعلاقات التجارية

تعتمد تونس بشكل كبير على صناعاتها الرئيسية في النفط بترول والتعدين (بالأخص خامات الفوسفات والحديد) والسياحة والمنسوجات والأحذية وتجارة المحاصيل والمشروبات.

يتضمن القطاع الصناعي ٥,٥٣٥ مؤسسة بطاقة تشغيل تبلغ ١٠ موظفين أو أكثر، ومنها ٢,٤٧١ مؤسسة قائمة على التصدير بشكل كامل [٦]. وبلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تتوفر على مساهمات أجنبية ١,٧٠١ منها ١٠٥١ يمتلكها أجانب بنسبة ١٠٠٪. ومنها ١,٤٠٩ ممن تعتبر مؤسسات تصدير بالكامل.

والشريك الرئيس لتونس في التجارة فيما يتعلق بكل من الاستيراد والتصدير على حد سواء هو الاتحاد الأوروبي (فرنسا ٢٩,٣٢٪ وإيطاليا ١٨,٤٥٪ وألمانيا ١٠,٤٩٪ وإسبانيا ٤,٩٧٪) والتي قد تشاركت معها باتفاقية شراكة منذ عام ١٩٩٦. ويجري التفاوض على «منطقة تجارة حرة شاملة وعميقة» منذ أكتوبر ٢٠١٥. بالإضافة إلى دول مستوردة رئيسية والتي تتمثل في تركيا والصين.

---

[٤] التوقعات الاقتصادية الأفريقية ٢٠١٢ | © مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تونس عام ٢٠١٢، و
http://www.worldbank.org/en/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-٢٠١٦

[٥] المرجع نفسه

[٦] الجمهورية التونسية، وزارة الصناعة والتجارة، أكتوبر ٢٠١٦

وصادرات الدولة الرئيسية هي الألبسة والسلع نصف المصنعة والمنسوجات والمنتجات الزراعية والسلع الميكانيكية والفوسفات والمواد الكيميائية والهيدروكربونات والمعدات الإلكترونية، بينما المواد الرئيسية المستوردة هي المنسوجات والآليات والمعدات والهيدروكربونات والمواد الكيميائية والمواد الغذائية [٧].

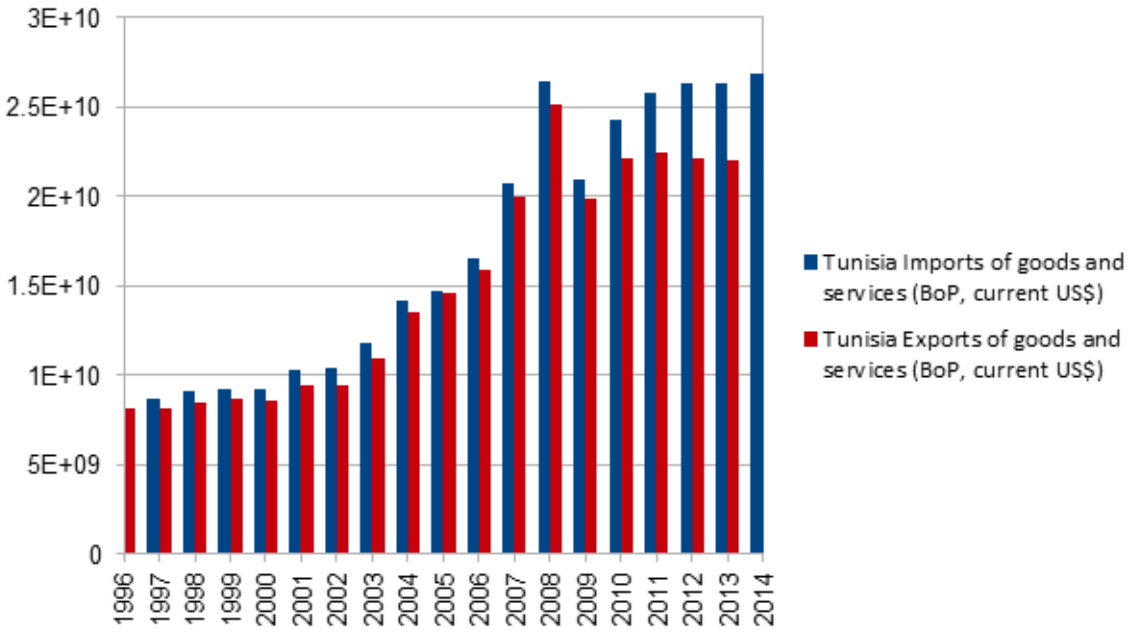

قطاع المنسوجات

تعد صناعة المنسوجات والألبسة هي قطاع التصنيع الرئيسي في تونس من حيث التوظيف (١٧٦,٤٦٤ وظيفة) ويبلغ عدد المؤسسات (١,٨٢٢ مؤسسة)[٨] . تساهم صناعة المنسوجات بما مجموعه ٣٦٪ من إجمالي الصادرات. منها ١,٥٢٤ مؤسسة مختصة بالتصدير. ومنذ عام ٢٠٠٠ والقطاع يقوم بدفع تعزيز التكامل الرأسي ودعم السوق إلى الأعلى، والألبسة الجاهزة، وإنتاج سلسة صغيرة ومتوسطة الحجم من أجل تحسين المنافسة.

تقوم ما يقارب ٨٠٪ من شركات المنسوجات/الملابس بتصدير منتجاتها إلى الاتحاد الأوروبي، وتعتبر صناعة المنسوجات/الملابس هي ثاني أكبر جهة تصدير في تونس (و تشكل ١٩٪ من إجمالي صادرات تونس). بلغت قيمة الصادرات في عام ٢٠١٣٢,٧ مليار دولار أمريكي. وتذهب ٩٥٪ من صادرات تونس إلى الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من حجمه وأهميته للدولة، إلا أن قطاع المنسوجات قد واجه فترة ركود ونمو سنوي غالبا لا يزيد عن ٤٪ [٩]. في المجمل، بقي هذا القطاع يمثل الصناعة ذات الديناميكية المنخفضة وذات القيمة المضافة المنخفضة وبوحدات توظيف صغيرة نسبيا. وتقع الأجور فيه على أسفل سلم المرتبات والأجور وبمعدل دخل يساوي ٤٥٠ دينار تونسي/٢٠٤ دولار، وهو رقم ليس أعلى بكثير من الحد القانوني الأدنى للأجور والذي يساوي ٣٩٥ دينار تونسي. كانت صناعة المنسوجات لسنوات عديدة الجاذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أن هذه الحالة قد اختفت مؤخرا وبرز محلها الاستثمار في صناعة الإلكترونيات والآلات الميكانيكية.

تتركز القوة العاملة في صناعة المنسوجات/الملابس في المناطق الساحلية وتشمل المدن التالية المنستير (٢٦,٥٪) وتونس

[٨] الجمهورية التونسية وزارة الصناعة والتجارة، أكتوبر ٢٠١٦
[٩] وزارة التنمية والتعاون الدولي

(١٨,٣٪) ونابل (١٤,٣٪) وبنزرت (١٠,٤٪) [١٠]. يركز الإنتاج على السوق الأوروبي حيث أنه يخدم عدداً من العلامات التجارية العالمية وتشمل عمالقة العلامات التجارية اتش اند إم، زارا، بينيتون، قاب، وكلفين كلاين.

وهناك منظمتان أساسيتان لقطاع الألبسة هما الاتحاد التونسي العام للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف اليدوية (جمعية أصحاب العمل). إن الاتحاد التونسي العام للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف اليدوية يعتبران أصحاب المصلحة الرئيسيين للتفاوض الجماعي.

سوق الشغل والمهن والتدريب

تشكل المرأة ما يقارب ٨٠٪ من إجمالي القوة العاملة في صناعة الألبسة. يحمل العديد من العمال عقودا قصيرة الأجل تتكون من أشهر قليلة مما يقلل الأمان الوظيفي للعمال (انظر «لاقتصاد غير الرسمي» أدناه). ويعتبر القطاع بشكل أساسي خارج عن المألوف في ديموغرافية الدولة للتوظيف حيث أن الرجال يمتلكون على خلاف ذلك احتمالية مشاركة في سوق العمل بنسبة أكبر من النساء. وعلى وجه الخصوص، فإنه من المحتمل جدا بأن لا يشارك النساء الشابات في تونس في سوق العمل أو التعليم.[١١]
لكن حيثما يعمل الرجال في الصناعة فمن المحتمل أكثر أن يصبحوا رؤساء عمال أو مشرفين وأن يتفوقوا على نظرائهم في العمل من النساء بفارق كبير. وفي حالات المرأة العاملة في المصانع، يتم تطبيق العقود المؤقتة والتي لا تتجاوز مدتها (٦) أشهر أو سنة ويتم تجديدها وصولا إلى ٤ سنوات وحينها يتم استبدالها بعقود ثابتة. وهذا، بالإضافة إلى المستوى العالي من التدوير، ينتج عددا محدودا جدا من النساء العاملات الدائمات [١٢].

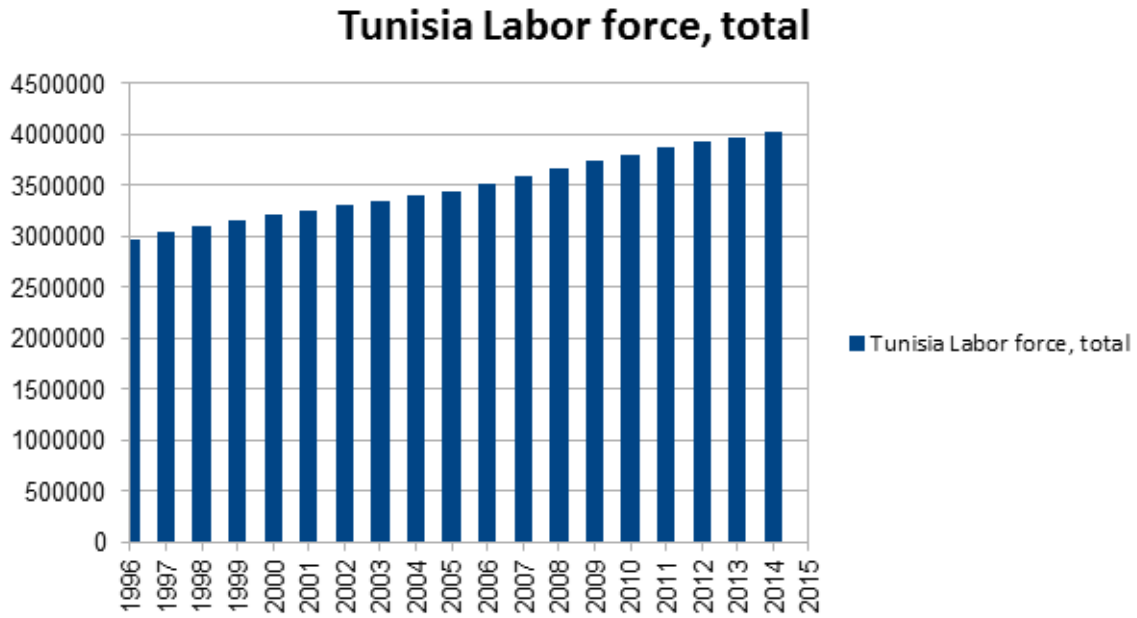

يهيمن على تدريب القوة العاملة في تونس بشكل عام مبدأ التدريب في موقع العمل بدلا من التدريب المهني المنظم. في عام ٢٠٠٢، كان نظام التعليم والتدريب المهني يشمل ٦٠,٠٠٠ فرد مقسمين إلى ٢٠,٠٠٠ عامل تقني و ٤٠,٠٠٠ عامل ماهر. وبالتالي أصبح التدريب في موقع العمل واسع الانتشار في الاقتصاد التونسي. علاوة على ذلك، أفاد تقرير بلحارث وهرجلي (٢٠٠٠) أن ٩٠ بالمئة من أصحاب العمل من الذين شملهم الاستطلاع ينوون تقديم بعضا من التدريب في موقع العمل [١٣].

[١١] دخول سوق العمل في تونس: الفجوة بين الجنسين ميشيل مانسوي وباتريك فيركوين. مكتب العمل الدولي، جنيف، ديسمبر ٢٠١٥
[١٢] إزيدور بوا، النهج النقابي لصناعة الملابس التونسية والذي يزود اندبتكس. IndustriALL/CCOO Industria ٢٠١٤
[١٣] الأجور والتدريب على رأس العمل في تونس، كريستوف مولر وكريستوف ج. ورقة عمل نوردمان ٧٦٢ يونيو ٢٠١٣، منتدى البحوث الاقتصادية.

يتلقى المتدرب أجرا يعادل ٣٠٪ من الحد الأدنى للأجور (خلال الأشهر الستة الأولى) وأجرا يعادل ٤٠٪ من الحد الأدنى للأجور (بعد سنة). وبعد سنة ونصف يتلقى العامل أو العاملة ٥٠٪ من الجد الأدنى من الأجور و٦٠٪ بعد سنتين. إن كان المتدرب بعد سنتين لا يزال في العمر ما بين ١٦ و١٨ سنة يتم تصنيفه من ضمن «العمال الأحداث» ويتلقى ٨٥٪ من الحد الأدنى للأجور. أما إن كان أكبر من ذلك فيتم اعتباره كعامل نظامي ويتلقى ١٠٠٪من الأجر [١٤].

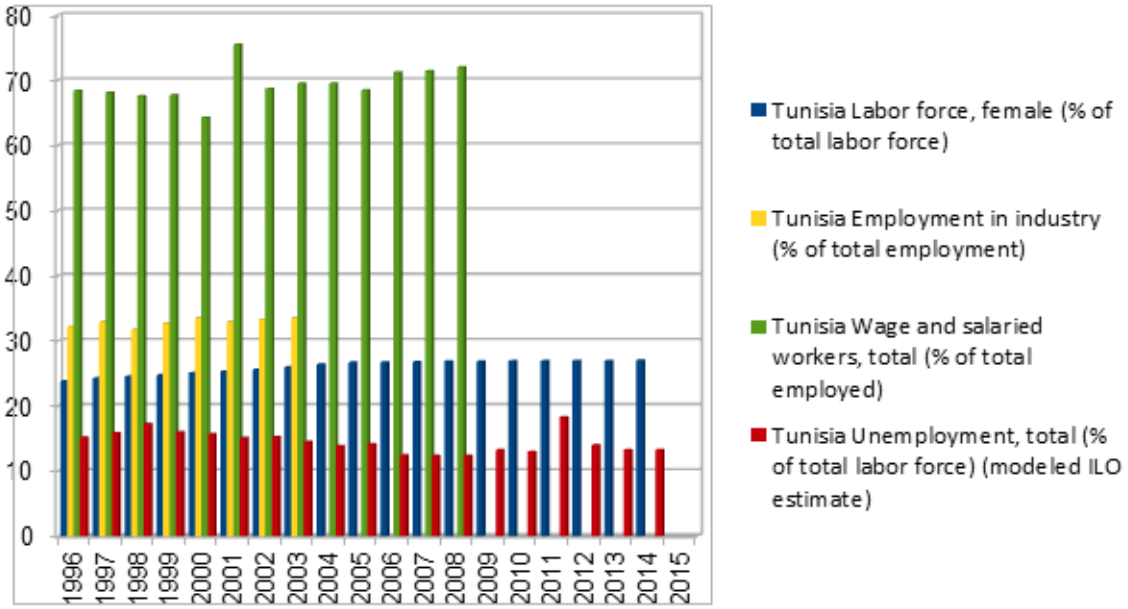

العمل غير الرسمي والعمل غير المستقر في قطاع المنسوجات

العمل غير الرسمي

في المجمل، يشهد التوظيف غير الرسمي انتشاراً واسعاً (يقدر بما يزيد عن ٩٦٠,٠٠٠ عامل)[١٥] بالإضافة إلى انتشار عدم الاستقرار وساعات العمل الطويلة والأجور المتدنية (ويشمل ذلك عدم دفع الأجر للعمال الأقارب وغالبيتهم من النساء) وانعدام الحماية الاجتماعية ومما ينتج في انخفاض قيمة رأس المال البشري. يقدر القطاع غير الرسمي بنسبة ٣٩,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت حصة العاملين لحسابهم الشخصي ٢٤,٧٪ وحصة موظفي القوة العاملة الذين لا يسددون مساهمات في الضمان الاجتماعي هي ٤٩,٩٪ (البنك الدولي عام ٢٠١١)[١٦] . غير أن ٨٠٪ من العمال غير الرسميين هم من ضمن أعمال البناء والتجارة [١٧]. لقد أظهرت دراسة حول القطاع غير الرسمي في تونس والتي أجريت من قبل مبادرة جلوبل فيرنس أن أكثر من ٧٥٪ من الموظفين غير الرسميين يحصلون على أقل من ٢٠٠ دينار (ما يقارب ١٣٠ يورو) كل شهر والذي هو إلى حد كبير أقل من الحد الأدنى للأجور المقدر بمبلغ ٣٢٠ دينار لكل شهر[١٨] .

ويتوقع أن يشهد القطاع غير الرسمي توسعاً خلال السنوات الأخيرة وأن يشكل ما نسبته ٣٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٣٠٪ عام ٢٠١٠ [١٩]. يمكن أن نعزي هذا النمو وإلى حد كبير إلى الفجوة الأكبر بين الدخل الناجم

---

[١٤] مؤسسة الملابس العادلة ٢٠١٥

[١٥] بن شيخ. ن (٢٠١٣)، «تمديد الحماية الاجتماعية في الاقتصاد غير الرسمي اختبار الانتقالية في تونس»، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مايو ٢٠١٣.

[١٦] سياسات التوظيف وبرامج سوق العمل النشطة في تونس، مؤسسة التدريب الأوروبية، ٢٠١٤.

[١٧] www.tunisiensdumonde.com

[١٨] www.globalfairness.org/tilisurvey/

[١٩] كريم طرابلسي (٢٠١٤)، « لحالة الراهنة للاقتصاد غير الرسمي في تونس كما يتضح من خلال أصحاب المصلحة: الحقائق والبدائل». الاتحاد العام للنقابات المهنية في تونس ومركز التضامن.

من قبل القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

وفيما يتعلق بديموغرافية العمال غير الرسميين، فقد توصل استطلاع مبادرة العمل الشاملة التونسية (TILI) إلى أن ٦٦,٢٪ من العمال هم من الرجال و٣٣,٨ من النساء في حين أن ٣٧,٢٪ أعمارهم أقل من ٣٠ سنة. بناء على ذلك، تشارك النساء في الاقتصاد غير الرسمي بمعدل أعلى من الاقتصاد الرسمي. كما تبين أن أكثر من ٩٠٪ من السكان الذين شملهم الاستطلاع ليس لديهم أي معلومات حول الحد الأدنى للأجور وعقود العمل وحقوق العمل الأخرى.

إن تقدير المشاركة العاملة في العمل غير الرسمي صعب في جوهره. غير أن دراسة GSI/ISTIS/TAMSS [٢٠] توفر تقديرات فيما يتعلق بالعمالة غير الرسمية في قطاعات مختلفة. في حين أن أغلب العمل غير الرسمي يبقى ضمن القطاع الزراعي، وهناك تصور بأن ١٧٢٠٩ عاملاً يعملون بشكل غير رسمي ضمن صناعة المنسوجات في كافة أنحاء الدولة. بالنظر إلى الديموغرافية الصناعية، من المرجح أن يكون غالبيتهم من الشباب و/أو الإناث.

العمل غير المستقر

في حين أن نشاطات الاقتصاد غير الرسمي غير شائعة في صناعة المنسوجات كما هو الحال في الزراعة والتجارة وأعمال البناء، إلا أن العمل غير المستقر لا يزال مشكلة رئيسية لدى العمال. إن العقود قصيرة الأجل وممارسات التوظيف والفصل والالتزام المتدني بالقوانين واللوائح، جميعها تزيد من خطورة النتائج السلبية للعمل غير المستقر على التونسيين في جميع الصناعات التابعة للقطاع الخاص تقريباً [٢١].

النزاعات العمالية

بالنظر إلى تشريعات الدولة فيما يتعلق بالعمل، وتدني الترابط في جميع الصناعات تقريباً، فإن نزاعات العمل على مختلف الأصعدة يعتبر من الأمور الشائعة. وتحفل حركة العمل التونسية والتي يترأسها بشكل رئيسي الاتحاد التونسي العام للشغل بتاريخ طويل من الإضرابات ويشمل ذلك رجوعا إلى الإضراب العام في عام ١٩٧٨، وقد ساهمت أيضاً الحركة العمالية بطبيعة الحال وبشكل كبير في ثورة عام ٢٠١١. ومنذ ذلك الوقت كانت النزاعات العمالية حدثا ثابتا في الاقتصاد والسياسات التونسية. ومنذ تعديل قانون العمل لعام ١٩٩٦، شهدت الإضرابات -و خاصة الإضرابات «غير المصرح بها»- تزايد مضطرداً مما اضطر الحكومة إلى الكف عن متابعة تعداد الإضرابات بحلول عام ٢٠٠٦.

غالبا ما تنجم المنازعات العمالية حول قضايا عدم الامتثال لاتفاقيات التفاوض الجماعي أو الأحكام القانونية بالإضافة إلى الأجور المتدنية و/أو ظروف العمل السيئة. في الوقت ذاته، على ما يبدو أن المنازعات الصناعية الرئيسية في تونس تتركز في قطاعات أخرى غير إنتاج المنسوجات، بالرغم من أن المنازعات في قطاعات المنسوجات لا يمكن إغفالها. حيث أنه من المعروف أن الأجور وشروط العمل والاتساق في صناعة المنسوجات جميعها منخفضة نسبياً [٢٢]، وهي تتمحور حول نظرية أن المقدار المنخفض لمنازعات العمل في صناعة المنسوجات يعود سببه بشكل جزئي إلى أن أغلبية القوة العاملة هم من النساء في بيئة مجتمعية تونسية معينة [٢٣].

---

[٢٠] دراسة استقصائية للعمال غير الرسميين في تونس. تقرير الدراسة، ٢٠١٣.
[٢١] الدراسة القطرية لمؤسسة العدالة في تونس ٢٠١٥
[٢٢] تقرير مؤسسة الملابس العادلة،
[٢٣] هذه النظرية بحاجة للتأكيد من خلال بيانات ومقابلات إضافية مع أصحاب المصلحة٢٠١٥

وكما يوضح «بوا» في نظرته العامة عن تونس [٢٤]

- الشركات التي تحوي أكثر من ٤٠ عامل ثابت يجب أن يكون لديها «لجنة استشارية للشركة» مكونة من ٧ أشخاص من النساء والرجال بصورة متساوية (المادة ١٥٧) بالإضافة إلى ممثلين عن الإدارة والعمال وبرئاسة «رئيس الشركة» (المادة ١٥٨) والتي يتم استشارتها في شؤون عمل المنظمة والتصنيف المهني....(المادة ١٦٠).
- في الشركات التي تحوي ما بين ٢٠ إلى ٤٠ عامل ثابت، يتم انتقاء ممثل عن العمال ويكون له صلاحيات مشابهة لصلاحيات اللجنة الاستشارية (المادة ١٦٣).
- في حالة أعضاء اللجنة المتساوية بين الجنسين ككل، يتم منح ٨ إلى ١٥ ساعة مدفوعة الأجر في كل شهر عن وظائفهم و ٥ ساعات لممثل العمال (المادة ١٦٥).
- لا يوجد تصور لأي نظام لتمثيل العمال لشؤون تتعلق بالصحة والسلامة في مكان العمل. يجب على رجال الأعمال تحديد (المادة ١٥٤-٥) شخص مسؤول عن السلامة.
- تبعا للأعراف الفرنسية يتم تأسيس لجنة من ٣ أطراف «لجنة شؤون العمال» (ممثل للعمال وممثل لصاحب العمل وبرئاسة قاضي) لفض المنازعات الفردية (المادة ١٨٣).
- تم وضع إجراءات معقدة من أجل المنازعات الجماعية مع فترة إنذار مبكر قدرها ١٠ أيام قبل الإضراب أو تعليق العمل (المادة ٣٧٦ ب) وقنوات الوساطة أو التحكيم من خلال، وفقا لنطاقها، لجنة الشركة الاستشارية أو السلطات القطاعية والوطنية (المادة ٣٧٦ إلى المادة ٣٩٠).
- تم تأسيس الحق في تنظيم النقابات المهنية الحرفية «بشكل حصري» من أجل الدفاع عن مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية (المادة ٢٤٣).
- تم إنشاء «لجنة وطنية للحوار الاجتماعي» والتي يتم تنظيم أعضائها ووظائفها بمرسوم وذلك من أجل وضع معايير متعلقة بشأن علاقات العمل والتي يتم التفاوض عليها (المادة ٣٣٥).

بالتالي، يوجد عدد من آليات التحكيم والتسوية في المنازعات التنظيمية على مستوى الشركة وخارجها. مع الإشارة إلى أن البلاغات من على ارض الواقع[٢٥] وتقييم التطبيق والأثر الفعلي المفيد على القوة العاملة، ما زال بحاجة لكثير من الأمور التي ينبغي تحقيقها.

الاستنتاجات والتوقعات الاستراتيجية

بينما يواصل الاقتصاد التونسي والمجتمع التونسي كفاحه من اجل استرجاع التوازن الكامل والعودة إلى طريق النمو الشامل، فإن فرص الإنعاش كبيرة جدا، بالنظر إلى الوضع الحالي لصناعة الأقمشة التونسية في سياقه الاقتصادي والاجتماعي الوطني الخاص، يقدم عددا من الفرص إلى نشاطات النقابات المهنية القائمة والجديدة. إن الاقتراحات التالية جميعها مترابطة بشكل كبير مع بعضها البعض وهي غير حصرية بأي شكل من الأشكال لأي فئة بعينها.

سياسات إدماج الشباب

كما ذكرنا سابقا، فإن العمال الشباب يتعرضون لعدد من القضايا وبالأخص فيما يتعلق بالتدريب ودخول سوق العمل والتوظيف.

---

[٢٤] بوا، ٢٠١٤.
[٢٥] سي.أف بوا ٢٠١٤ ومؤسسة الملابس العادلة ٢٠١٥.

وتتوفر الفرصة للنقابات المهنية من أجل التحرك المباشر مع وبالنيابة عن العمال الشباب وبما يعود بالفائدة على جميع أصحاب المصلحة:

- المشاركة الفعالة وتعزيز التدريب المهني والتدريب أثناء العمل من خلال النقابات المهنية وبما في ذلك إنشاء مجموعات إدماج الشباب في عملية صنع القرار مما يؤدي إلى نجاح الاستشارات الرسمية في تحقيق وضع الاستراتيجيات الموجهة نحو الأهداف الصحيحة.
- تحليل الممارسات الفضلى من التعاون النقابي (العالمي) يفترض أن التبادلات البينية والداخلية في المنطقة حول الطرق والاستراتيجيات يمكن أن تسفر عن مشاركة أعلى بكثير وتفعيل العمال الشباب في الأنشطة النقابية.

السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي

بالنظر إلى هيمنة القوى العاملة النسائية في صناعة النسيج، فإن السياسة النقابية التي تركز على النساء هي أمر بالغ الأهمية لرفع معدلات التنظيم النقابي والأجور ومعايير العمل:إنشاء وتعزيز شبكات المرأة في الصناعة والمناطق من خلال التدريب النقابي وتفعيل النساء ليكنّ بمثابة ممثلات عن مكان العمل.

- التأكد من صنع السياسات النقابية الشاملة بشأن قضايا مثل اتفاقيات التفاوض الجماعي. وهذه يمكن وينبغي أن تلبي القضايا والاحتياجات المحددة للقوى العاملة النسائية.
- تعزيز التدريب ودخول سوق العمل بشكل خاص للشابات (انظر أيضا سياسة الشباب أعلاه).

أجر المعيشة

- إن المعدل المنخفض للأجور والمنتشر في صناعة المنسوجات يفتح الأبواب لاعتماد استراتيجية حملات الأجر المعيشي للعمل من أجل تحقيق بنية تحتية مستدامة للأجور للعائلات العاملة (خاصة النساء) في القطاع.

معلومات عن العمال غير الرسميين وغير المستقرين

- يظهر الدليل من الدراسة المسماة سابقا حول العمل غير الرسمي وغير المستقر، النقص الواضح للمعلومات والمعرفة بين أصحاب المصلحة حول الحقوق ولوائح قانون العمل واتفاقيات التفاوض الجماعي. وسيكون من شأن أي فجوة معرفية أن تؤثر تأثيراً سلبياً على العاملين بشكل أكبر. الحملات الهادفة إلى تثقيف العمال، بغض النظر عن حالتهم، هي أمر ضروري لتمكين وتبسيط النشاطات النقابية العمالية في الهياكل الصناعية الصعبة و/أو المنقسمة.

التفعيل والتدريب فيما يتعلق بالتمثيل في مكان العمل

كما يوضح تقرير مؤسسة الملابس العادلة (وغيرها) – فإن التمثيل في مكان العمل، حتى في الحالات التي يكون فيها ملزماً قانونا، يفتقر إلى الكثير بشكل يرثى له.

- تتوفر للنقابات المهنية فرصة كبيرة لاستخدام لجان العمل كنقاط اتصال من أجل تنظيم القوى العاملة، والحصول على المعلومات وإيجاد وسائل للتعاون والدعم داخل وخارج مكان العمل والقطاع.
- إنشاء نظام تدريب لهؤلاء الممثلين والذي من شأنه رفع مستوى المهارات للأنشطة النقابية في أماكن العمل وضمان التماسك على المدى الطويل للجماعات الناشطة وإدراجهم في الاتحاد المعني.

الدراسة القطاعية للاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب لقطاع الاسمنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١- نظرة عامة في الإتجاهات الإقتصادية للعام ٢٠١٦ فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا

تلعب العديد من القضايا حالياً دوراً هاماً فى تشكيل الركود الإقتصادي والاتجاهات الإقتصادية الأخيرة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مع الشواغل الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الإقتصادية وعدم الإستقرار السياسى الذى يميز حالياً دولاً مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن. ولم يقتصر الامر على الصراعات الداخلية بتحدي الإستقرار السياسي والإجتماعي الوطني الداخلي، وإن يكن بطريقة اكثر شمولا، فإنها قد أثّرت سلباً على اقتصاد المنطقة فدفعت بأسعار النفط إلى أدنى المعدلات حتى الآن. فى حين استفاد مستوردي النفط من الناحية الإقتصادية من الأحداث الاخيرة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط التى تواجه تقلبات اقتصادية دون اشارة واضحة على حدوث تحسن فى عام ٢٠١٧. مع ذلك ما يبقى مؤكداً هو الحاجة إلى الإصلاح الهيكلي على الصعيدين الوطني والاقليمي لحماية المنطقة من مواجهة تحديات المستقبل.

أشار مقال نشرته مؤخرا صحيفة نيوزويك فى ديسمبر ٢٠١٥ إلى تسع من القضايا الرئيسية التي يتوقع أن تشكل التوجهات الإقتصادية والسياسية فى منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الاشارة إلى تدهور الأحوال الإقتصادية والتحديات الجديدة التى تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تم التركيز على التغييرات السياسية التى يتوقع أن تؤثر سلباً على اقتصاد المنطقة. وشملت هذه التحولات انتقال السلطة فى الموصل، امكانيات اتفاقيات السلام فى سوريا، تزايد وجود تنظيم داعش فى دول مثل ليبيا، الفجوة الأخذة فى الاتساع بين المرجعيات السنية بقيادة المملكة العربية السعودية وايران الشيعية بقوتها النووية، وهناك ايضا الفرص بعد السنوات الأكثر هدوءاً فى غزة، الحرب الأهلية فى تركيا وتأثير الانتخابات الرئاسية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوى السياسية.

في الواقع، أن الربعين الاولين من عام ٢٠١٦ قد إتسما بالتحديات الحالية فى السلطة الاقليمية بسبب الصراعات السعودية الايرانية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتى شهدت بشكل عام فترة أكثر هدوءاً وأقل اضطرابا بالمقارنة بعام ٢٠١٥. ومن الناحية الإقتصادية فإن التهديدات والصراعات السياسية متصلة ويبقى دور تنظيم داعش حاضراً وفعالاً، على الرغم من أنه أقل كثافة مما كان عليه فى عام ٢٠١٥، ولا تزال أوضاع غزة الداخلية تنعم بشيء من الإستقرار السياسى والإجتماعي. بينما في لبنان فقد تميزت الأوضاع بثبات الوضع الإقتصادي المتردي فى غياب النمو بسبب استمرار الفراغ فى رئاسة الجمهورية. وأما الدول المصدرة للنفط فى الخليج فما زالت تواجه تحديات تتعلق بهبوط كبير فى انتاج النفط وفى أسعار البيع مما حدى ببعض الدول مثل السعودية إلى الإقتراض.

وفيما يخص قطاع الإسمنت فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فيواجه الإنتاج العديد من القضايا الرئيسية والتهديدات البيئية بما فى ذلك انبعاث غاز ثانى اكسيد الكربون الزائد، استخدام المياه ونضوب الموارد. وفى استبيان أجراه مؤخراً الاتحاد الدولى لعمال البناء والاخشاب (BWI) بعنوان صناعة الإسمنت العالمية كشفت الدراسة عن حالات العجز الكبيرة فى ايصال المعلومات والاتصالات المتعلقة بالحقوق النقابية، علاقات العمل، التعاقد من الباطن، تغير المناخ، والحماية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية. وفى مذكرة منفصلة، عن العولمة داخل صناعة الإسمنت خاصة بعد دمج شركتي لافارج وهولسيم واستحواذ شركة هيلدربرج للإسمنت على شركة ايتالسيمنتى. فى محاولة استشرافية لمكافحة التحديات المتصلة بالتنمية المستدامة، فإن صناعة الإسمنت أصبحت تجمع اكبر الشركات متعددة الجنسيات فى قطاع الإسمنت.

أشارت الدراسة بوضوح أيضا إلى الصعوبات التى تواجهها الشركات فيما يتعلق بالاعتراف بالنقابات كأصحاب مصلحة فى قضايا الصحة والسلامة المهنية، والعلاقات الصناعية التى تعد هى الأسوأ فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأمريكا اللاتينية. وبالاضافة إلى عدم الالتزام بقواعد الصحة والسلامة، تواجه صناعة الإسمنت تحديات أُخرى بما فى ذلك قلة تمثيل المرأة والشباب، الأجور وأوقات العمل الطويلة. وعلى الرغم من التباين بين شعب وشعب موجود، فإن الاتجاهات الإقليمية تتجه إلى نقطة غلبة الصراع المتصلة بتوافر الموارد وفرص العمل.

٢- الاتجاهات االإقتصادية والقطاعية العامة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

على الرغم من قلة ومحدودية البيانات المؤكد صحتها وتوثيقها توجد معلومات بشان الاتجاهات الإقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فى التسعينات، ومن التقييم الشامل والمقارنة تبين أن المنطقة كانت تتسم عموما بالنمو الإقتصادي والرخاء، وزيادة فرص العمل.

وحسب التقرير الإقتصادي العربى الموحد لعام ١٩٩٨، فإن الإنتاجية الإقتصادية العربية قد تحسنت وانعكس ذلك فى انخفاض العجز الإقتصادي من ٣ بلايين دولار فى عام ١٩٩٥ إلى ٣٤٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٨. أما فيما يتعلق بالإستثمارات طويلة الأجل فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من جانب المجتمع الدولي فقد بلغت ١ مليار دولار أمريكي فى عام ١٩٩٧ مقابل ٥٠٠ مليون دولار أمريكي فى عام ١٩٩٥. كانت الشعوب العربية قادرة على تحقيق أعلى المعدلات فى الإستثمارات العالمية خلال التسعينات نتيجة زيادة معدلات التصدير فى مقارنة مع كميات الإستيراد، وخاصة فى عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى النتائج الايجابية التى تحققت من خلال السياسات الإقتصادية التى اعتمدتها الدول العربية.

من جهة أُخرى، وفيما يتعلق بالإستثمارات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فقد بلغ الناتج الكلى من الإستثمار الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال التسعينات، حداً اقصى قدره ١٧,٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٧. إن غالبية المواد التى تم تصديرها من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فى شكل نفط خام بالإضافة إلى المشتقات النفطية، بينما تتعلق المواد التي تم استيرادها بالتكنولوجيا والمواد المتعددة الوسائط.

وفيما يخص الإستثمارات البينية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد حققت الإستثمارات زيادة كبيرة فى عام ١٩٩٥ مقارنة بالسنوات السابقة. بعد ان كانت تتراوح بين ٣٦٤ دولار و ٩٩٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٨ لتصل إلى حوالى ٢ بليون دولار. وكانت دول لبنان ومصر والأردن والسودان وسوريا من بين أكبر المستفيدين من هذه الإستثمارات من الدول المجاورة. ومع ذلك، فإن السياسات التجارية الوطنية كانت دائما تعتبر تحدياً كبيراً للتجارة داخل المنطقة وعلى الرغم من أن التجارة الإقليمية كانت تأخذ فى الارتفاع فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ابتداء من التسعينات، إلا كانت أنها لا تزال منخفضة إلى حد كبير مقارنة مع المعدلات العالمية (١٢,٩ فى المائة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مقارنة مع ٦٧,١٪ فى أوروبا فى عام ٢٠٠٦). وفيما يخص الإستثمارات داخل المنطقة فى الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٦، كان اكبر قدر من الإستثمار فى الاسهم فى المملكة العربية السعودية (٤٧،٩٣٩,٣) مقابل الأقل فى الإستثمار (٦٣٧,٢) فى الجزائر، فى حين أن الإمارات العربية المتحدة قد حققت أكبر قدر من الإستثمارات داخل المنطقة (٤٣،٥٧٥,٨) فى الأسهم بينما عمان أقل الإستثمارات فى الأسهم الإقليمية (٢٠٥,٨) خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٦.

من حيث صناعة الإسمنت فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن التقديرات المتحفظة فى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لن تتجاوز ٧٠ فى المائة خلال الأعوام الخمسة القادمة، بينما كان إنتاج الإسمنت فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً خلال السنوات الـ ١٥ الماضية ليصل إلى حوالى ٥٠٠ مليون طن ،ونتيجة لذلك تعددت المشاكل البيئية وزادت نتيجة النمو السكاني السريع وشملت ما يلى: زيادة استهلاك الطاقة والمواد الخام، زيادة استخدام الاراضى لتلبية الطلب على المواد الغذائية المتزايدة، البنية التحتية، التخلص من النفايات والحاجة إلى تطوير شبكات الصرف الصحي. ولكن معدلات النمو الكبيرة هذه أثّرت ايضا على صناعة الإسمنت فى عدد من الشركات نتيجة الزيادة في التكاليف التى واجهتها الشركات من خلال تكتيكات متنوعة. ومع ذلك، فإن نمو صناعة الإسمنت بطبيعته محدود بفعل عوامل عديدة بما فى ذلك الاستدامة وإمدادات المواد الخام.

كشف تقرير حديث صادر عن صندوق النقد الدولى فى أكتوبر ٢٠١٦ ان النمو السنوي فى الناتج المحلى الاجمالى

فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا فـى عـام ٢٠١٦ هـو ٣,٢ مقابـل ٥,٣ للفتـرة الممتـدة مـن ٢٠٠٠-٢٠١٢ وهنـاك بعـض الخسـائرالمالية المتنامية فـى منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا فيمـا يتعلـق بالـدول المسـتوردة للنفـط (سـوريا، لبنـان، الأردن، مصـر والمغـرب (وفـى المتوسـط، فـإن منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا تشـهد حاليـا متوسـط معـدل تضخـم بنسـبة ١٪ سـنويا. وفيمـا يتعلـق بالبلـدان المصـدرة للنفـط (السـعودية، الكويـت، العـراق، إيـران، اليمـن، سـلطنة عمـان، ليبيـا والجزائـر) فمـن المتوقـع أن يظـل النمـو العـام فـى الناتـج المحلـي الاجمالـي عنـد الحـد الأدنـى، أمـا البلـدان التـى تعانـى مـن الصـراع مثـل إيـران، العـراق واليمـن، وفـى ضـوء تزايـد اسـعار النفـط وبعـض الإصلاحـات المتعلقـة بأسـاليب الإنتـاج الحديثـة، فمـن المتوقـع اسـتمرار ارتفـاع العجـز المالـي، ومـن المتوقـع فـى الكويـت والإمـارات العربيـة المتحـدة أن ينتهـى العجـز مـع تحقيـق فائـض فـى العـام ٢٠٢١ مـع بـذل قـدر كبيـر مـن الجهـد لتشـجيع وتنويـع وتنميـة القطـاع الخـاص فـى محاولـة إيجـاد بدائـل للنمـو الإقتصـادي. ومـع ذلـك، لا يـزال المحللـون يتوقعـون أن معـدلات ارتفـاع النمـو الإقتصـادي لا تـزال ضئيلـة.

علـى الرغـم مـن أن إنتاجيـة الإسـمنت تختلـف مـن دولـة إلـى أُخـرى، فـإن هنـاك العديـد مـن الشـواغل العالميـة تتشـابه فـى المنطقـة وتشـمل نقـص الوقـود، الاعتمـاد علـى مـواد النفـط فـى الإنتـاج، ونقـص أسـاليب الابتـكار فـى الإسـتثمار.

يذكـر أن شـركات صناعـة الإسـمنت فـى المملكـة العربيـة السـعودية تحصـل علـى الغـاز الطبيعـى بسـعر ٠,٧٥ دولار للمتـر مـن شـركة النفـط المملوكـة للدولـة «ارامكـو السـعودية». وبلـغ متوسـط تكاليـف إنتـاج الإسـمنت بمبلـغ ٢٨,٨ دولاراً للطـن الواحـد مـن الإسـمنت مقابـل ٥٩,٢ دولاراً أمريكيـاً للطـن الواحـد فـى الكويـت، ٤٧,٨ للطـن الواحـد فـى الإمـارات و ٣٧ دولارا للطـن الواحـد فـى عمـان بسـبب انخفـاض أسـعار الطاقـة . كمـا أن المملكـة العربيـة السـعودية تعمـل علـى تطويـر برنامـج لكفـاءة اسـتخدام الطاقـة، يعتمـد علـى تركيـز الجهـود لتوفيـر مصـادر الطاقـة البديلـة، واسـتخدام مصـادر بديلـة للوقـود، وتدريـب العامليـن فـى مجـال كفـاءة الطاقـة.

وفـى مصـر، فقـد أثّـرت التطـورات السياسـية الأخيـرة علـى صناعـة الإسـمنت المحليـة بشـكل كبيـر. وتتوقـع الحكومـة مصـادر إيـرادات إضافيـة مـن ناحيـة بيـع تراخيـص لإنشـاء مصانـع جديـدة للإسـمنت، ومـن ناحيـة أُخـرى، مـن تخفيـض الدعـم علـى الوقـود الأحفـورى.

حققـت صناعـة الإسـمنت المغربيـة بعـض النجـاح فـى اسـتخدام أنـواع الوقـود البديلـة. فقـد قامـت مصانـع الإسـمنت، التـى تمتلكهـا الشـركات الدوليـة ، هولسـيم – لافـارج- إيتاليمسـيمنتي- سـيمبور، بالإسـتثمار بالفعـل منـذ أعـوام فـى الاسـتخدام السـليم بيئيـا لأنـواع الوقـود البديـل والمـواد الخـام نتيجـة أسـعارالأسـواق العالميـة. وبـدأت الشـركة الوحيـدة المحليـة CIMAT التحضيـر لاسـتخدام أنـواع بديلـة مـن الوقـود فـور الانتهـاء مـن إنشـاء المصنـع الجديـد فـى بـن احمـد بالقـرب مـن الـدار البيضـاء.

أصـدرت الإمـارات العربيـة المتحـدة مؤخـرا قـرار تنظيـم أنشـطة مصانـع الإسـمنت فـى جميـع أنحـاء البـلاد. سـيؤثر هـذا القـرار علـى جميـع مصانـع الإسـمنت الجديـدة فـى جميـع أنحـاء البـلاد، ويلـزم وزارة الصناعـة إعـداد تقريـر لتقييـم اثـر مصانـع الإسـمنت علـى البيئـة.

٣- سوق العمل المحلية وفرص العمل

علـى الرغـم مـن أن معظـم أنحـاء المنطقـة لا تـزال تعانـي مـن تزايـد الفقـر، وانخفـاض معـدلات العمالـة وانخفـاض فـرص العمـل، الا أن الاقتصاديـات الوطنيـة عبـر معظـم الـدول فـى منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا قـد اسـتقرت إلـى حـد مـا. أمـا البلـدان المصـدرة للنفـط فقـد عانـت كثيـراً ونتيجـة الضغوطـات الإقتصاديـة علـى الإقتصاديـات المحليـة، فقـد تعـرض العديـد مـن الأجانـب للتسـريح مـن أعمالهـم.

مقارنـة بالسـوق المحلـي فـى ٢٠١٢ انخفضـت معـدلات البطالـة بنسـبة ١,٤٪ عالميـاً فـى الإقتصـادات المتقدمـة النمـو والإتحـاد الأوروبـي

مقابل انخفاض بنسبة ٠,٥٪ فى وسط وجنوب شرق اوروبا غير الأعضاء فى الاتحاد الاوروبي، وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى. فى حين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وكذلك شرق آسيا وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فقد شهدت زيادة في معدلات بطالة الشباب بين ٢٠١٢ و٢٠١٤ ، ولذلك فإن الملايين من الشباب فى البلدان المنخفضة الدخل أجبروا على ترك الدراسة للعمل فى مهن قد تكون خطراً عليهم بسبب سنهم وقلة المهارات والتدريب. وذكر تقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٥ أن ٣١٪ من الشباب فى البلدان المنخفضة الدخل لا يمكنهم الحصول على أي قدر من التعليم او التدريب على الإطلاق، مقارنة بمعدل ٦٪ فى البلدان الأقل في متوسط الدخل، و٢ ٪ فى البلدان الأعلى في متوسط الدخل .

من حيث فرص العمل فى السوق المحلية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدول المصدرة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فمن المتوقع أن تواجه تحديات كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط والصراعات السياسية والاجتماعية أيضا. مع الاعتبار أن إقتصادات بعض البلدان مثل السعودية والعراق وايران والكويت وعمان واليمن وليبيا والجزائر تزدهر على تصدير النفط الخام، فيجب الأخذ بعين الإعتبار أن ارتفاع اسعار النفط ليس من المتوقع أن يحدث فى المستقبل القريب، ومن المتوقع أن تعاني هذه البلدان خسائر اضافية. هذه الخسائر من الممكن ترجمتها إلى :١- تسريح العمال المهاجرين من أسيا وإفريقيا والدول العربية المجاورة مثل سوريا والأردن ولبنان ، ٢- تناقص فرص التصدير الإنتاجية وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي، ٣- الاتجاه إلى العمالة الرخيصة على حساب العمالة الماهرة المدربة فى بعض الأحيان.

بما أن الدول المصدرة للنفط لا تزال تعاني من العجز المالي المتزايد بسبب انخفاض اسعار النفط وتصديره، فناك مخاوف من أن هذه الدول سوف تسعى إلى ضمان ضمان بقاء الأصول المالية الدولة إما عن طريق منع العمال من تحويل الرواتب لأسرهم فى الخارج، أو الاستعاضة عن العمال والموظفين بالعمال والموظفين المحليين. وفى كلتا الحالتين، يتوقع المحللون الإقتصاديون أن تشهد الدول المصدرة للنفط تحولات فى معدلات عمالة الأجانب مقارنة بالعمال المحليين، من حيث تنويع الطبقة العاملة فى السنوات المقبلة.

تعتمد معظم الدول المصدرة للنفط مثل السعودية والعراق وايران والجزائر على تصدير النفط كمصدر رئيسى للدخل مع الدول الأُخرى بما فى ذلك الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والكويت واليمن وبدرجة اقل فى الاستفادة من السياحة مصدرا اضافيا للدخل القومى. تقوم معظم الدول المصدرة للنفط أيضا بتوفير فرص العمل فى القطاعات المساعدة بقطاع النفط الخام، مثل إنتاج المواد الخام البلاستيكية وإنتاج وشحن والإسمنت.

وفيما يتعلق بالدول المستوردة للنفط فإن اقتصادياتها استفادت من انخفاض طفيف فى أسعار النفط، إلى حد ما، وشهدت استقراراً في الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، لا تزال هذه الدول تعاني من بطء النمو الإقتصادي بسبب استمرار الصراعات الاجتماعية والسياسية مثل سوريا وغزة والضفة الغربية، والتهديد من قبل تنظيم داعش فى بلدان مثل لبنان والأردن. كذلك ترزح اقتصاديات هذه الدول تحت وطأة الديون الخارجية وتكاليف المعيشة والتضخم. ومع ذلك، يتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للنفط نمواً اقتصادياً في السنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بسبب انخفاض اسعار النفط. ونتيجة للإتجاهات العالمية والاتجاهات الإقليمية المرتبطة بالتغيرات فى أسعار النفط، فإن عددا كبيرا من العمالة من الدول المستوردة للنفط سوف تعود إلى مسقط رأسها.

غير ان مثل هذا التدفق له مزاياه وأضراره، حيث يرى البعض،أن عودة السكان المحليين فرصة لتوسيع القوى العاملة الحالية. فالعديد من الأفراد بعد العودة إلى أوطانهم يكونون قد اكتسبوا الخبرات والمهارات الجديدة وبالتالي اذا ما استخدمت بشكل صحيح، فذلك يعنى فرصة للنمو الإقتصادي فى السنوات القليلة القادمة. والبعض الأخر يرى أنه من المتوقع أن يكون تدفق المواطنين فى الدول المستوردة للنفط عبئاً على الإقتصاديات الوطنية اكثر منه مساعدة لهذه الاقتصاديات.

عانت البلدان التى اعتمدت على السياحة كمصدر أساسي للدخل كثيراً خلال السنوات الماضية نظراً لظهور الحروب، النزاعات المدنية ووجود تنظيم داعش فى مختلف الأقاليم مثل لبنان والأردن وتونس ومصر، والآن يمكن الاستفادة من بعض الإستقرار، فقد بدأت السياحة تعود مرة أُخرى.ولو بشكل خجول. لا تزال سوريا تعاني من الاضطرابات الجارية فيها وبالتالي فإن السياحة المحلية الإنتاجية والتصديرية فى حدها الادنى. أما الدول المجاورة مثل لبنان والأردن فهي تعاني نتيجة للحرب فى سوريا حيث قتل مئات الآلاف، وهناك الملايين من اللاجئين السوريين اتخذوا طريقهم إلى كلا البلدين. وبما أن معظم اللاجئين هم من الفئات الاجتماعية والإقتصادية الفقيرة، فإنهم يشكلون عمالة أقل تكلفة وبديل أرخص من العمالة اللبنانية المحلية والمواطنين الأردنيين. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة البطالة بين السكان المحليين فى كل من لبنان والأردن وربما تغيب فرص العمل تقريبا بسبب الوجود المتزايد للعمال اللاجئين السوريين.

وفيما يتعلق بإنتاج الإسمنت، إن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طابع فريد فى معظم بلدان المنطقة، فهى تتميز بالطبيعة الجافة وصعوبة الوصول إلى مصادر المياه. وإنتاج الإسمنت يعتمد أساسا على المياه، وكذلك فإن غياب الأمطار أثناء مواسم الشتاء بحد ذاته عقبة كبرى امام انتاج الإسمنت. وعلاوة على ذلك، فإن صناعة الإسمنت المحلية تواصل الاعتماد على الموارد الطبيعية مقابل إعادة تدوير الإنتاج المستدام، لذلك فإن قدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على إنتاج الإسمنت تتناقص ومن المتوقع ان تتناقص فرص العمل مع ذلك، إضافة إلى عمليات الدمج والإستحواذ التي تمت كما في حالة لافارج وهولسيم كما هايدلبرغ وايتاليسيمنتي.

مقارنة بالوضع فى التسعينات، إن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ككل فى اطار توجهات وتغييرات كثيرة ،تواجه تحديات متعددة، بعضها لا تزال قائمة حتى الان. ونتيجة للعولمة وزيادة التركيز على التعليم فإن معظم الدول فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا اليوم افضل حالًا من حيث التعليم مما كانت عليه فى التسعينات. كما أصبحت أعداد الأفراد المتعلمين أكثر غير ان المنطقة تعاني من زيادة معدلات الهجرة فالأفراد يسعون لفرص أفضل فى العمل وزيادة الأجور فى الخارج. فى التسعينات كانت الأوضاع أفضل من حيث فرص العمل وذلك لأسباب منها: ١- ازدياد الاقتصاديات المحلية، ٢- قلة التنافس على فرص العمل المحلية ٣- صغر حجم الطبقة العاملة، ٤- تهديدات اقل للاقتصاديات المحلية. أما اليوم تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من زيادة نسبة العمال بالمقارنة مع فرص العمل المتاحة ويجد العمال صعوبة فى العثور على فرص عمل فى ظل وجود بدائل ارخص فى الأجور من العمال المحليين، أى المهاجرين واللاجئين السوريين وكذلك العبء العالمي نتيجة التغييرات فى أسعار النفط والصراعات الجارية فى المنطقة.

على الرغم مما سبق ذكره فإن هناك توقعاً بأن تكون هناك نسبة نمو قليلة فى السنوات القليلة القادمة، ولا سيما بعد حل الصراع السورى، اقتراب لبنان من الانتخابات الرئاسية، فقدان تنظيم داعش لسيطرته على بعض المناطق، ودة بعض المجالات مثل السياحة مرة أُخرى، والبلدان المستوردة للنفط تحاول الاستفادة من رخص المنتجات النفطية حالياً.

٤- القطاعات المنظمة والقطاعات غير المنظمة فى مجال العمل

يتواجد القطاع غير المنظم بكثافة عالية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهو يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي لكل بلدان المنطقة، فمثلا يمثل القطاع غير المنظم في دول المغرب العربي حوالي ٧٠ إلى ٨٠ بالمائة من فرص العمل في المغرب و٧٥ بالمائة في موريتانيا و٤٠ بالمائة في الجزائر، ومصدرا للتوظيف بنسبة ٩٠ بالمائة في باقى دول المنطقة حسب تقديرات منظمة العمل الدولية فى عام ٢٠١٦ ، كما أن العاملين فيه لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية أو الصحية أو القانونية.

تعتبر صناعة الإسمنت الآن من الصناعات كثيفة الإستثمار قليله العمالة، مما يعنى أن الاعتماد بصورة كبيرة على العمالة لم يعد له ضرورة كما كان فى السابق. كما شهد قطاع صناعه الإسمنت في المنطقة خلال العقدين الماضين تغيراً كبيراً في منظومة علاقات العمل خصوصاً بعد تطبيق التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والاتجاه إلى تخفيض العمالة وكذلك

استخدام نظام العمالة من خارج المصدر(العمالة غير المنتظمة) والذي كان بدوره سبباً رئيسياً في خفض العضوية النقابية بقطاع صناعة الإسمنت مع الوضع في الاعتبار أن هذه العمالة لا تتمتع بمزايا العمالة المنتظمة من حيث العضوية النقابية وغيرها من المميزات التى تتمتع بها العمالة المنتظمة كالتأمين الصحي وبدل المخاطر وغيره مما يؤصل لمشكلات في تنظيم العمل وخصوصاً في علاقات العمل واتفاقيات العمل الجماعية.

فى مصر مثلا، كان حجم العمالة فى التسعينات في شركات الإسمنت يبلغ حوالي٥٠٠٠٠ عامل علي المستوى الوطني أما الآن وبعد استخدام نظام العمالة من خارج المصدر فقد بلغ العدد الإجمالي اقل من١٠٠٠٠ مع الوضع في الاعتبار ان نظام العمالة من خارج المصدر قد تسبب في مشكلات عديدة داخل الشركات. ومن حيث المبدأ فإن العمالة من خارج المصدر تؤدي إلي العمل القسري كما انه لا يوجد تعاقدات قانونية لهذه الفئة من العمالة، كما من المهم ان نذكر ان نسبة العمالة من خارج المصدر تبلغ حاليا ما لا يقل ٧٥% من إجمالي العمالة بشركات الإسمنت فى مصر مما يهدد نسبة العضوية النقابية بشركات الإسمنت على المدي البعيد.

٥- التحديات الراهنة فى مجال العمل

يتسم العمل فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتحديات المتعددة التى توجد فى جميع مستويات الإنتاج. ومع ذلك، فقد بذلت جهود كبيرة فى السنوات الاخيرة لمكافحة هذه العقبات. وعموماً، يمكن تصنيف التحديات فى العمل داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فى فئة من اربع فئات: البيئية - الاجتماعية والسياسية - الإقتصادية - الحكومية. وإن كانت دول المنطقة قد تعانى من التحديات فى كل مجال من هذه المجالات بدرجات متفاوتة، فإن هذه التحديات لا تزال متشابهة.

فيما يخص التحديات البيئية فى بيئة العمل، فإن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من المياه المالحة، قلة الامطار، نقص المياه العذبة، وتزايد نفاد احتياطى الموارد الطبيعية وهذه الخصائص الجوهرية ذاتها تحد من قدرة المنطقة على استثمار وانتاج مواد معينة، وبالتالي الحد من عدد من فرص العمل فى القطاعات الزراعية. الا ان المنطقة معروفة جيدا بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية والعديد من الاقتصاديات المحلية تعتمد على بيع وتصدير الاغذية. كما أن قلة توافر المياه يعيق صناعة الإسمنت لأن الماء من الأمور الجوهرية فى عملية تصنيع الإسمنت.

بما أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تواصل استخدام المخزون الطبيعى من الرمل والتربة والبترول فى انتاج منتجات مثل الإسمنت والزجاج والمواد البلاستيكية، هناك اهتمام متزايد حول المصادر الطبيعية فى المنطقة وإلى متى ستستمر. فى الوقت الحالي بدأت قطاعات مثل تلك المتصلة بإنتاج الإسمنت، وإنتاج النفط والمعادن الاهتمام مؤخرا بالإتجاد نحو البحث عن أرخص وأكثر البدائل الملائمة للبيئة من اجل الحفاظ على هذه القطاعات.

على المستوى السياسي والاجتماعي، واجهت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بداية عام ٢٠٠٠ العديد من الثورات، الحروب والنزاعات المدنية التى زعزعت استقرار البلاد والمنطقة ككل. وقد عانت قطاعات معينة، مثل تلك المتصلة بالسياحة، كثيرا نتيجة عدم الإستقرار السياسى والإجتماعي. كما عانت أيضاً بلدان تعتمد على السياحة فى الإستقرار االإقتصادي مثل لبنان، لاردن، مصر، المغرب والإمارات العربية المتحدة. وبينما تقل رغبة المستثمرين الأجانب للإستثمار فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تعاني بلدان هذه المنطقة من ارتفاع التضخم إلى حد كبير. اضافة إلى قضية اللاجئين السوريين المهاجرين الذين قدموا إلى اقتصاديات محدودة بالفعل مثل لبنان والاردن.

على الرغم من ان انعدام الإستقرار الإجتماعي والسياسي لا يزال سائداً فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، يعتقد الكثيرون ان ذلك الوضع وصل بالفعل إلى ذروته، ومن المتوقع ان هذه الصراعات سوف تتجه إلى الزوال. مع تزايد الحديث عن حل للنزاع السوري والإستقرار المتوقع بنجاح الانتخابات الرئاسية فى لبنان، وذلك يؤدي حتما لتعزيز الإستقرار الداخلي

فـى كل مـن سـوريا ولبنـان علـى التوالـي، وبالتالـي تحسـن النشـاط الاقتصـادي. مناطـق أُخـرى داخـل منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا مثـل مصـر والسـودان والمغـرب وليبيـا والعـراق قـد عانـت أيضـا إلـى حـد مـا فـى الآونـة الأخيـرة، مـن عـدم الإسـتقرار السياسـي والاضطرابـات، ولكـن عمومـا، علـى المسـتوى السياسـي - الإجتماعـي، يبـدو أن معظـم التوقعـات تشـير إلـى تحسـن فـى الإسـتقرار والنمـو الاقتصـادي.

مـن حيـث تاثيـر القـرارات الحكوميـة علـى اقتصـاد المنطقـة، فـإن العديـد مـن بلـدان المنطقـة قـد اتخـذت مؤخـرا سياسـات اكثـر انفتاحـا فـى العلاقـات االإقتصاديـة مـع البلـدان المجـاورة وبلـدان مثـل أوروبـا وامريـكا الشـمالية. حيـث ان هـذه السياسـات، تخفـف الآثـار السـلبية للعولمـة والخصخصـة فـى قطاعـات العمـل وفـى قطـاع الإسـمنت تحديـداً. وفـى الآونـة الأخيـرة، نشرالسـيد محمـود الحيـاري رئيـس نقابـة العامليـن فـى البنـاء بـالأردن مقـالا حـول التداعيـات الخطيـرة للعولمـة والخصخصـة حـول شـراء شـركة لافـارج فـى الأردن لأرض قيمتهـا ٣٩٠ مليـون دولارا مقابـل مبلـغ ٦٠ مليـون دولار فقـط. وأضـاف ان هـذه الصفقـة تهـدد حوالـى ٦٠٠ موظـف فـي شـركة لافـارج، خاصـة مـع الأخـذ فـى الاعتبـار الاحتمـالات المتعلقـة بزيـادة الخصخصـة او بيـع الشـركة.

وهـذا مجـرد مثـال علـى التهديـد الـذى تشـكله العولمـة والخصخصـة فـى قطـاع الإسـمنت. ومـع انخفـاض أسـعار النفـط والنقـص فـى توافـر المـوارد الطبيعيـة، فـإن الشـركات العاملـة فـى قطـاع الإسـمنت تظـل تتطلـع لإيجـاد البدائـل الأرخـص ماليـاً . التغيـرات البيئيـة، التـى تسـتنفد المـوارد وزيـادة العولمـة والتحـول إلـى القطـاع الخـاص مـع مخاطـر عمليـات اندمـاج وشـراء وبيـع الشـركات التـى توفـر حاليـا فـرص العمـل للعديـد مـن العمـال، كل هـذا يهـدد وجـود فـرص عمـل فـى قطـاع الإسـمنت.

٦- الاستنتاجات والتوصيات المستقبلية

بشـكل عـام، عـدة اسـتنتاجات يمكـن اسـتخلاصها بشـأن الوضـع الحالـي للعمـال فـي منطقـة الشـرق الأوسـط بشـكل عـام، وفـي قطـاع الأسـمنت بشـكل خـاص اليـوم مقارنـة بفتـرة التسـعينات. وتشـمل هـذه:

- بالمقارنـة مـع فتـرة التسـعينات، يواجـه العمـال اليـوم الكثيـر مـن التحديـات فـي صناعـة الاسـمنت التـي تتعلـق بانخفـاض الحاجـة الـى العمـل اليـدوي نظـرا لزيـادة الاعتمـاد علـى الخدمـات التكنولوجيـة.

- يواجـه العمـال فـي القطـاع المنظـم أيضـا الصعوبـات المتزايـدة فـي العمـل نظـراً لزيـادة توافـر بدائـل أرخـص فـي شـكل العمـال غيـر الرسـميين والعرضييـن.

- إن إنتـاج الأسـمنت آخـذ فـي الارتفـاع، كمـا هـي الحـال فـي التحديـات المتعلقـة بالمخاطـر البيئيـة وزيـادة الطلـب علـى الميـاه فـي بيئـة جافـة بشـكل عـام.

- احتـرام الحقـوق الأساسـية للعمـال، ولا سـيما الحريـة النقابيـة والمفاوضـة الجماعيـة، هـي مـن اهـم التحديـات الرئيسـية التـي تواجـه قطـاع الأسـمنت.

- صناعة الأسمنت تواجه تحديات دمج النقابات في سياستها.

- ظـروف العمـل مـن الباطـن فـي صناعـة الاسـمنت هـي الأسـوأ، وتبـدو زيـادة اسـتخدام التعاقـد مـن الباطـن هـي الاتجـاه السـائد فـي الصناعـة.

- لقد عانـت منطقـة الشـرق الأوسـط بشـكل عـام علـى مـدى العقديـن الماضييـن نتيجـة الصراعـات الأهليـة، الحـرب، وانخفـاض أسـعار النفـط، والتـي ترجمـت إلـى انخفـاض فـرص العمـل، انخفـاض الأجـور وإسـقاط الناتـج المحلـي الإجمالـي الوطنـي.

- عانت الدول المصدرة للنفط بشكل أكبر من الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط، مع اعتماد الدول المصدرة للنفط أكثر الآن على العمال المحليين في بعض الأحيان، وعلى عمال القطاع غير المنظم (عارضة) في أحيان أخرى. وهذا قد حول التوازن، وبالتالي فإن العمال الكفوئين والمنظمين في دول الجوار قد وجدوا أنفسهم في كثير من الأحيان يعودون إلى بلداتهم.

- بشكل عام، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم الصراعات في منطقة الشرق الأوسط سوف تصل إلى حل، وعلى رأسها الصراع في سوريا والقضايا المتعلقة بداعش، فمن المتوقع أن منطقة الشرق الأوسط سوف تستفيد قريبا من الاستقرار السياسي.

- في ضوء الاستقرار السياسي المتوقع وتسوية أسعار النفط، فإن المنطقة بحاجة للنظر إلى بدائل أرخص، صديقة للبيئة أكثر وتوفير في الموارد لإنتاج الإسمنت.

المراجع

1. The BWI affiliates in the MENA Region
2. http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_412797/lang--en/index.htm
3. http://www.worldbank.org/en/region/mena/overview
4. http://www.ecomena.org/mena-cement/
5. http://europe.newsweek.com/nine-issues-shape-middle-east410481-2016-?rm=eu
6. http://www.focus-economics.com/regions/middle-east-and-north-africa

مساهمة الاتحاد الدولي لعمال النقل
في تونس

لمحة اقتصادية عن القطاع

يشكل قطاع النقل جنباً إلى جنب مع قطاع السفر المرتبط بالسياحة الركيزة الأساسية لقطاع الخدمات التجارية إذا يساهم حالياً في إجمالي الناتج المحلي بنسبة وصلت إلى ٧٪. ويتوقع لهذا الرقم أن يحقق ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٢,٧٪ في السنة ليصل إلى ١٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥.

وهذا يمثل على مدى ١٥ عاما من الزمن انخفاضا مطردا في مستوى مساهمة الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في ٢٠١٠-٢٠١١ على ضوء أحداث الثورة (الشكل ١). في الواقع، لقد أدى عدم الاستقرار الناتج عن الثورة في تونس عام ٢٠١١ إلى تأخر بدء تنفيذ مشاريع هامة للبنية التحتية وإلى انخفاض حاد في عائدات السياحة (وهذا ما بدا جلياً في انخفاض أعداد المسافرين جوا). واعتبارا من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٠٧، تراجعت البلاد ٤٩ مركزاً على مؤشر أداء البنية التحتية للبنك الدولي (الشكل ٢).

هذا وقد كشف تحليل لصادرات الخدمات لهذا البلد عن الاعتماد الكبير على النقل والسفر (السياحة). إذ يمثل قطاع السفر وحده ما يقرب من ٥٠٪ من صادرات الخدمات في تونس مقارنة ب ٢٥٪ لبقية العالم، ودول منظمة التعاون والتنمية (الشكل ٢)[1] . وهذا مؤشر إلى الحاجة لمزيد من التنويع من حيث قطاع الخدمات في البلاد (التوجه نحو التكنولوجيا العالية والخدمات المالية).

تعتبر حصة صادرات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في تونس حصة هامة نسبيا، وذلك يعود في الغالب إلى الاعتماد الكبير على عائدات السياحة. ومع ذلك، فإن الشركات المصدرة العاملة في أنشطة الخدمات لا تمثل إلا ١١٪ فقط مقارنة مع ٨٨٪ في قطاع الصناعة التحويلية. وفي حالة النقل والشحن البري فإن النسبة العالية نسبيا (٧٥٪) من الحركة التي يتم تداولها من قبل شركات النقل بالشاحنات الصغيرة، تكشف عن فجوة كبرى في الإنتاجية. من الناحية العملية لا تلعب الشركات التونسية أي دور في المشهد الدولي للنقل البري [2] .

الشكل ١: المساهمة المباشرة لقطاعي النقل والسفر (السياحة) في إجمالي الناتج المحلي

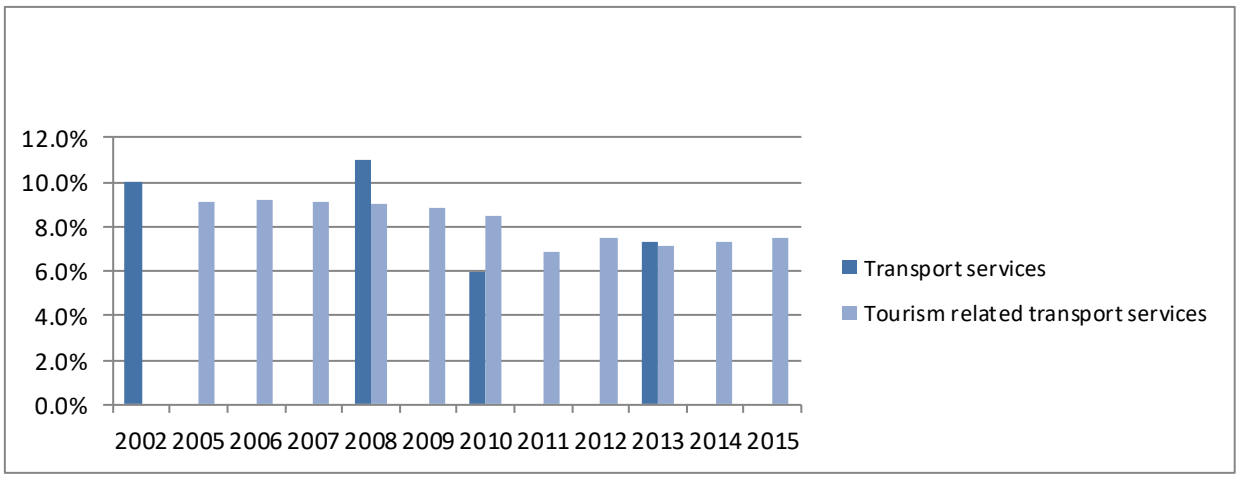

[1] https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic20%impact20%research/countries202015%/tunisia2015.pdf
[2] http://documents.worldbank.org/curated/en/795811468778745520/pdf/multi-page.pdf

الشكل ٢ : مؤشر أداء البنية التحتية للبنك الدولي[٣]

	٢٠١٦		٢٠١٤		٢٠١٢		٢٠١٠		٢٠٠٧					
	النتيجة	الترتيب	النتيجة	الترتيب	النتيجة	الترتيب	النتيجة	الترتيب	النتيجة	الترتيب	النتيجة	الترتيب	النتيجة	الترتيب
تونس	٢,٤٤	٩٣	٢,٣٠	١١٨	٢,٨٨	٦٥	٢,٥٦	٦٥	٢,٨٣	٤٤				
الجزائر	٢,٥٨	٨٠	٢,٥٤	٨٧	٢,٠٢	١٣٩	٢,٠٦	١٢٢	١,٨٣	١٣٩				
المغرب	٢,٥٦	٩٠	n/a	n/a	٣,١٤	٤٦	n/a	n/a	٢,١٣	١١٩				

لمحة عامة تشغيلية

الطيران

تمتلك تونس ٩ المطارات الدولية وهناك مطاران اثنان (المنستير والنفيضة) حالياً قيض التشغيل الخاص من قبل المجموعة تاف هولدنجز.

شهدت لحركة الجوية العامة نمواً سريعاً بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤، ولكن الزيادة في حركة الطائرات المستأجرة نمت بنسبة أسرع بكثير (١٢٪ سنويا) مقارنة مع حركة المرور العادية (٥٪). وفي الآونة الأخيرة، تأثر القطاع سلبياً بسبب ثورة ٢٠١١ الحوادث الإرهابية المرتبطة بها. حيث انخفضت حركة الركاب بين تونس وقرطاج ١٦,٦٪ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ٤. في الوقت الراهن تتحكم الخطوط الجوية التونسية، وهي الناقل الوطني للدولة، بما مقداره ٣٥٪ من مجموع حركة الطائرات في تونس- قرطاج، تليها الخطوط التونسية السريعة (١١٪). تجدر الإشارة إلى التحرير الوشيك لقطاع الطيران (الأجواء المفتوحة) سوف يؤثر تأثيرا سلبياً على احتكار الدولة.

النقل البحري

شهدت حركة الموانئ زيادة بمتوسط معدل سنوي قدره ٣٪ ليصل إلى حوالي ١٨ مليون طن بحلول عام ١٩٩٤ [٥]. وتحتل موانئ رادس اليوم، مكانة هامة في سلسلة النقل الوطنية بحكم تخصصها في حركة نقل الحاويات (٧٩٪ من حمولة البضائع المنقولة في الحاويات). وفي عام ٢٠١٢، تعامل الميناء مع ١٨ مليون طن من حركة الحاويات وحدها. وتحتكر الشركة التونسية للشحن والترصيف (STAM)، وهي مؤسسة عامة، مناولة البضائع في نظام الموانئ التونسي.

لا تزال القيود قائمة على البنية التحتية، على الرغم من أن الحكومة التونسية قد بدأت بدراسة بناء ميناء في المياه العميقة في النفيضة منذ أكثر من عشر سنوات، ولم يتم حتى تاريخه وضع المخططات لهذا المشروع. ويبقى التحدي الأصعب هو تمويل المشروع المقدرة كلفته بمبلغ ٩٠٦,٤ مليون يورو – وحتى يتسنى الخروج بمشروع مجد اقتصادياً، ينبغي السعي نحو نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. في غضون ذلك، فقد تحول التركيز إلى توسيع المرافق الحالية في ميناء رادس من أجل سد الفجوة الإنتاجية.

النقل العام في المناطق الحضرية

بلغ معدل استخدام السيارات ٩٥ سيارة خاصة لكل ١٠٠٠ نسمة (أعلى من كل من الجزائر والمغرب) والانخفاض المماثل في استخدام وسائل النقل العام من ٧٠٪ في عام ١٩٧٧ إلى ما فوق ٤٠٪ فقط في عام ٢٠٠٤، عليه يواجه نظام النقل الحضري التونسي تحديات من التغيرات الديموغرافية والنموذج المالي غير المستدام والذي يساهم فيه مستخدمو وسائل النقل بما يصل إلى ٧٠٪ من تمويل وسائل النقل العام. وحيث أن شركات النقل العام الخاصة تمثل ٥٪ فقط من حصة السوق في تونس، يكون معظم نظام النقل العام مملوك ومشغل من قبل القطاع العام.

---

[٣] http://lpi.worldbank.org/
[٤] ديوان الطيران المدني والمطارات
[٥] البنك الدولي

الاستثمار

في أواخر الثمانيات من القرن الماضي، ساهمت الاستثمارات في النقل والاتصالات بنسب تتراوح ما بين ١٪ و ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان النامية. وفي تونس، كانت نسبة النقل وحدها حوالي ٣٪، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المشاكل لا تعزى بشكل رئيسي إلى مسألة مخصصات الميزانية غير الكافية وإنما تعزى بشكل أكبر إلى طريقة توزيع الموارد بين وسائط النقل. وتحت إطار الخطة الثمانية (١٩٩٢-١٩٩٦) تم ضخ نحو ٢,٩ مليار دينار تونسي للاستثمارات في النقل. وكانت النسبة المخصصة للطرق ٥٣٪ مع تخصيص جزء أصغر لبناء محطة جديدة للبضائع ذات العجلات (الدحرجة) في رادس.

وكانت ميزانية الحكومة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار في النقل في الوقت الذي كان فيه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) محدوداً حيث بلغ ١,٨٪ بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤ من إجمالي الاستثمار (الشكل)[٦] . مقارنة مع قطاع السياحة، والذي شكل ٨,٥٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٥.

لقد تم تخصيص ما مجموعه ٤,١ مليار دولار لمشاريع البنية التحتية الوطنية والحضرية منذ عام ٢٠١٥ (سواء كانت مشاريع قيد التنفيذ أو مشاريع مخطط لها)[٧] .

الشكل ٣: مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠١٥-٢٠١٤

	٢٠١٥	٢٠١٤
إجمالي الاستثمار (مليون دينار تونسي)	٣٦١,٧	٣٥٠,٤
٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	١,٨٤	١,٨٩

الشكل ٤: مشاريع البنية التحتية على المستويين الوطني والحضري

	المشروع	الكلفة (مليون دولار)	الصناعات	الممولون
تونس إلى جوبع وبوقطفة	عدد ٢ خط سكة حديد سريع - إنشاء	١,٥٨٤	كولا راي، سيمنس، سومطرة جت	الدولة، وكالة التنمية الفرنسية، بنك التنمية الألماني، بنك الاستثمار الأوروبي
مركز تونس وضواحيها	٣ محطات قطارات + ١٦ موقف سيارات	٢,٣٠٠	كولا راي، سيمنس، سومطرة جت	الدولة، وكالة التنمية الفرنسية، بنك التنمية الألماني، بنك الاستثمار الأوروبي
صفاقس	شبكة النقل العام	٢٦٧	كولا راي، سيمنس، سومطرة جت	الدولة، بنك الاستثمار الأوروبي

[6] http://www.investintunisia.tn/En/publications_196_21_D#11?
[7] http://www.mena.uitp.org/sites/default/files/MENA20%CTE_MENA20%Transport20%Report202016%.pdf

سوق العمل

كشفت استطلاعات القوى العاملة التونسية بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١٢ عن مستوى ثابت لفرص العمل في قطاع النقل والاتصالات مع زيادة بنسبة لا تتجاوز ١,٤٪ من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٢ (الشكل ٥)[٨] . وباعتباره القطاع ذي الإنتاجية العالية، فإن المستوى الراكد نسبيا للوظائف المتصلة بالنقل ما هو إلا انعكاس للاتجاه العام في الاقتصاد التونسي حيث يعمل ٧٧٪ من القوى العاملة في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة. وهذا يشمل الزراعة والمنسوجات ومعظم قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والقطاع العام، والبنية التحتية العامة. أما القطاعات ذات الإنتاجية العالية - مثل الخدمات المصرفية والنقل والاتصالات – فقد استوعبت ٧,٧٪ فقط من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٩ [٩].

ووفقا لنتائج التعداد العام لسنة (١٩٩٤)، فإن قطاع النقل يتركز أساسا في القطاع الفرعي للطرق (أكثر من ٦٥٪)، وإلى حد أقل القطاع الفرعي للسكك الحديدية (ما يقرب من ١٠٪) والطيران (٩٪). سجلت قطاعات النقل البحري والنقل المرتبط باللوجستية ما نسبته ٥٪ على التوالي [١٠]. وتكشف بيانات الموظفين للعام ٢٠١٤ عبر القطاعات الفرعية للنقل البري والنقل بالسكك الحديدية (باستثناء النقل البحري والطيران) عن مستوى مماثل للتوزيع (الشكل ٦)[١١] .

الشكل ٥: إجمالي العمالة

	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
إجمالي العمالة ٪	٤,٥	٥,٦	٥,٤	٥,٩	٥,٩

الشكل ٦: نسبة العمال والموظفين في قطاعي النقل البري والسكك الحديدية

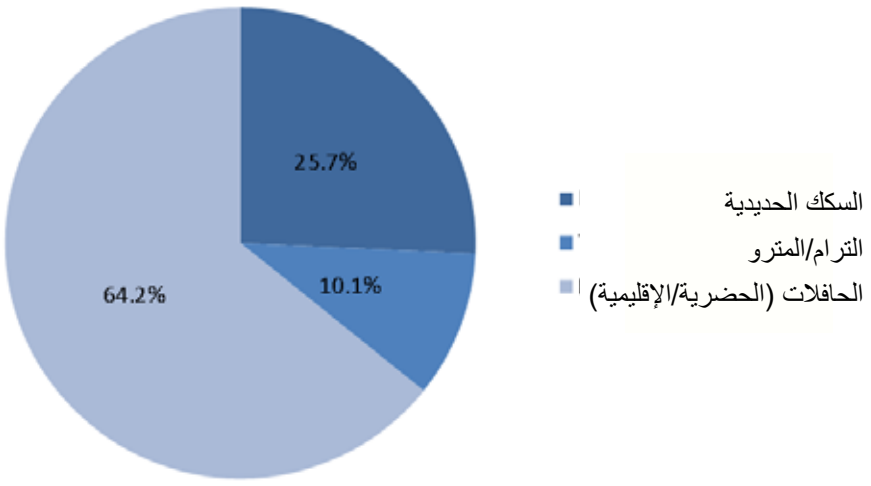

[٨] http://www.ins.tn/en/front
[٩] البنك الدولي – الثورة غير المنجزة ٢٠١٦.
[١٠] http://census.ins.tn/en/results-en#horizontalTab
[١١] تقرير يوروميد تونس للنقل ٢٠١٤.

الانضمام للاتحاد

يضم الاتحاد الدولي لعمال النقل (ITF) حاليا ٤ نقابات للنقل في تونس عبر قطاعات فرعية مثل الطيران المدني، عمال الموانئ، البحارة، الملاحة الداخلية، السكك الحديدية والنقل البري (الشكل ٧).

وقد ارتفع العدد الإجمالي للأعضاء بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦ وفي جميع أقسام باستثناء عمال الموانئ مع قسم الاتحاد العام للموانئ وعمال الموانئ وقسم البحارة ضمن الاتحاد الوطني للنقل. ومن الجهات التابعة التي تشهد عضوية كبيرة لعمال النقل من الإناث، عمال الموانئ المنظمين من خلال الاتحاد الوطني للنقل (٤٢٪). وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع، سواء من حيث عدد العاملين وكذلك من حيث القاعدة الواسعة لعضوية الاتحاد، كما يسجل حالياً عمال النقل البري المنظمين من خلال الاتحاد الوطني للنقل يسجل نسبة ٤٪ فقط من الأعضاء الإناث.

الشكل ٧:

		إجمالي العضوية			عضوية الإناث			عضوية الشباب		
القطاع الفرعي للنقل	**تابع للاتحاد**	٢٠١٦	٢٠١٠	٪ تغيير ١٠-١٦	٢٠١٦	٢٠١٠	٪	٢٠١٦	٢٠١٠	٪
الطيران المدني	**الاتحاد الوطني للنقل**	٤٩٥٠	٤٠٠٠	٪٢٣,٧٥	١٠٠٠	٥٠٠	٪٢٠	٢٠٠٠	٠	٪٤٠
عمال الموانئ	**الاتحاد العام للموانئ وعمال الموانئ**	١٩٠٥	١٩٠٥	٪٠	١٢٠	١٢٠	٪٦	٠	٠	٪٠
	الاتحاد الوطني للنقل	٦٠٠	٣٥٠	٪٧١,٤	٢٥٠	١٠٠	٪٤٢	٠	٠	٪٠
الملاحة الداخلية	**الاتحاد الوطني للنقل**	٥٠	٥٠	٠	٠	٠	٪٠	٠	٠	٪٠
السكك الحديدية	**الاتحاد الوطني للسكك الحديدية التونسية**	٤٥٠٠	٤٠٠٠	٪١٢,٥	٥٠٠	٣٤٠	٪٧,٥	١٥٠٠	٠	٪٣٣
	الاتحاد الوطني للنقل	١,٥٠٠	٥٠٠	٪٢٠٠	٥٠٠	١٠٠	٪٦	٧٥٠	٠	٪٥٠
النقل البري	**الاتحاد الوطني للنقل**	١٢٠٠٠	٩٦٠٠	٪٢٥	١٥٠٠	٥٠٠	٪٤	١٥٠٠	٠	٪١٢,٥
البحارة	**الاتحاد الوطني للنقل**	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٪٠	٥٠	٥٠	٪١,٦	٠	٠	٪٠

التنظيم

بدأت المحاولات المبكرة لرفع القيود الحكومية وخصخصة قطاع النقل مع رفع القيود الحكومية عن قطاع النقل البري في عام ١٩٨٩. ومع ذلك، لا زال أكثر من ٥٠٪ من الاقتصاد التونسي حالياً إما مغلقة أمام الاستثمار الخارجي أو خاضعاً لقيود الدخول والعديد من اللوائح الحكومية.

ولا زال قطاع النقل حالياً وفي مجمله تحت سيطرة وتشغيل القطاع العام مع عدد محدود من المنافسين وبشكل ملحوظ.

من حيث تزويد وسائل النقل العام، فإن شركات الحافلات الخاصة لا تحتل سوى ٥٪ فقط من حصة السوق. وتقوم الشركات المملوكة للحكومة والمثقلة بالديون مثل (ترانستو) بتشغيل خطوط الحافلات والترام غير الربحية في العاصمة تونس. وهو نموذج مالي غير مستدام، حيث يتم تحقيق ٧٠٪ من مجموع النفقات التشغيلية من خلال إيرادات التذاكر، وهو نموذج فاشل في توفير رأس المال الكافي من أجل تحقيق الأهداف الاستثمارية. إن تزويد وسائل النقل العام هو عملية غير مركزية إلى حد كبير ولا زال دور السلطات المحلية محدودا في هذا الصدد.

هناك شركتان مملوكتان للدولة تسيطران على تزويد خدمات النقل البحري وعمليات الموانئ على التوالي. إذ تتمتع الشركة التونسية للشحن والترصيف STAM، والتي تضمن الشحن والعمليات والصيانة في ميناء رادس، بميزة الاحتكار بحكم الأمر الواقع. وتمتلك قوة كبيرة في التسعير حيث نلحظ أن التعريفات أعلى بنسبة ٣٠ إلى ٥٠٪ من تعريفات منافسيها.

ونرى مثيلا لهذا الواقع في مجال النقل الجوي، إذ أن الشاغل الوطني، الخطوط التونسية، يجمع بين عدة وظائف: مناولة البضائع والنقل. ويتم تزويد معظم خدمات نقل الركاب من خلال الخطوط التونسية على الطرق الدولية والمستأجرة – فهي تسيطر على ٦٣٪ من مجموع المقاعد المعروضة في السوق. وعلى النقيض من العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي، بما في ذلك المغرب، لا يوجد اتفاقية للأجواء المفتوحة في تونس. فالآثار المحتملة لمثل هذه الاتفاقية تعني انخفاضا في حصة السوق للشركات الكبرى المملوكة للدولة مثل الخطوط التونسية ووصول الخطوط الجوية منخفضة التكلفة وزيادة الاستعانة بالمصادر الخارجية.

قدمت الحكومة التونسية في أكتوبر ٢٠١٢، مشروع قانون إلى الجمعية التأسيسية لصياغة إطار قانوني ومؤسسي ملائم للشراكات بين القطاعين العام والخاص وذلك فور بد فترة ما بعد الثورة في عام ٢٠١١، وبدأت صياغة مسودة هذا الاقتراح من قبل الحكومة الانتقالية بقيادة رئيس الوزراء في ذلك الحين الباجي قائد السبسي. وقد دعمت هذه العملية التشريعية بقوة من قبل الممولين الدوليين ومن قبل جماعات الضغط، مثل مركز الأبحاث الفرنسي IPEMED (معهد الاستبصار الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط). ويعتبر تنفيذ هذا الاقتراح شرطا للحصول على القرض من بنك الاستثمار الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

اليمن

يمثل قطاع الخدمات في اليمن ٥٥,٦٪ من إجمالي العمالة ، مقارنة مع ٤٢,٥٪ في عام ١٩٩٩ [١٢]. ويمثل النقل والتخزين خمس القيمة المضافة للخدمات. واستمرت حصتها من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض من حوالي ١٥٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٠٪ في عام ٢٠٠٠ [١٣].

يعتبر النقل البري إلى حد بعيد القطاع الفرعي الأهم في مجال النقل حيث وصل عدد المركبات في اليمن إلى ٨٨٥,٠٠٠ مركبة في عام ٢٠٠٠. غير أن البيانات المقدمة للبنك الدولي في عام ٢٠١٠ تكشف عن انخفاض كبير في هذا العدد إلى ٥٧٢,٢٤٦ [١٤]. لا تتجاوز نسبة الطرق المعبدة ٩٪ من إجمالي الطرق. وما زال قطاع النقل بالشاحنات خاضعاً للسيطرة من قبل المنظمة الخاصة (فرزة)، التي تحدد الأسعار وتمنع الدخول مما يؤدي إلى رفع تكاليف النقل.

قبل اندلاع الصراع الأخير، كان لليمن موقع متميز في شبكة الشحن الدولية مع العديد من الخطوط الإقليمية والدولية التي تمر عبر موانئها، ولا سيما عدن والحديدة. ومع تجمد إنتاج النفط حالياً، في ذروته، فقد ارتفع عدد السفن الواصلة للموانئ اليمنية الستة من ٢,٤٠٧ في عام ١٩٩٥ إلى ٣,٤٠٩ في عام ٢٠٠٠. كما ارتفعت نسبة تداول البضائع من حوالي ٤,٢ مليون طن إلى ٦,٤ مليون طن خلال نفس الفترة.

[12] ILO Labour Force Survey 14/2013
[13] النمو الاقتصادي في جمهورية اليمن: الموارد والقيود والإمكانيات
[14] http://documents.worldbank.org/curated/en/395881468168254654/pdf/491780ESW0WHIT1final1August03102010.pdf

	إجمالي عدد المستخدمين	٪ الرجال	٪ النساء	الشباب (١٥-٢٤)	البالغين (أكبر من ٢٥)
سائقو السيارات وسيارات الأجرة والشاحنات الصغيرة	١٠٩,٢٠٠	١٠٠	٠	١٠,٩	٨٩,١

القسم	الانتساب	إجمالي للعضوية		مجموع الإناث			مجموع الشباب		
		٢٠١٦	٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٠	٪ الإناث إلى المجموع	٢٠١٦	٢٠١٠	٪ الشباب إلى المجموع
الطيران المدني	الاتحاد العام للنقل وعمال النقل	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠	١٥٠	٪١١,٦٧	١٢٠٠	٠	٪٤٠,٠٠
	نقابة الموظفين والعمال في الخطوط الجوية اليمنية	١٢٠٠	٠	٥٠٠	٠	٪٤١,٦٧	٤٠٠	٠	٪٣٣,٣٣
	نقابة الطيارين ومهندسي الطيران اليمنية	١٧٠	١٧٠	١	٠	٪٠,٥٩	٦٠	٠	٪٣٥,٢٩
	نقابة مهندسي الطيران اليمنية	٣٦٧	٣٦٧	٦	٦	٪١,٦٣	٧٥	٠	٪٢٠,٤٤
عمال الموانئ	الاتحاد العام للنقل وعمال النقل	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠	١٥٠	٪١١,٦٧	١٢٠٠	٠	٪٤٠,٠٠
	لجنة العمل لمحطة حاويات عدن	٥٥١	٠	٠	٠	٪٠,٠٠	٤٠٠	٠	٪٧٢,٦٠
النقل البري	الاتحاد العام للنقل وعمال النقل	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠	١٠٠	٪٧,٥٠	١٦٠٠	٠	٪٤٠,٠٠

الأردن

يساهم قطاع النقل في أكثر من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، وهو يشهد نمواً بمعدل سنوي قدره ٦٪ ويوظف ما يقرب من ٧٪ من قوة العمل الاردنية (أنظر أدناه). انخفضت مشاركة القوى العاملة في الأردن من ٣٨,٦٪ في عام ٢٠١٠ إلى٪ ٣٦,٥ في عام ٢٠١٣. ومن المثير للاهتمام أن نسبة المشاركة العالية للعمال المصريين زادت بشكل كبير من ٨٠,٤٪ إلى ٨٧,٦٪ في نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة مشاركة السوريين من ٤٤,٩٪ إلى ٣١,٥٪ [١٥] .

وكانت واحدة من النتائج الرئيسية للعديد من التحليلات التي أجرتها هيئات مثل منظمة العمل الدولية أن اللاجئين السوريين يعملون بشكل رئيسي في عدد قليل من القطاعات المختارة وفي عدد محدود جدا من المهن، أي الخدمات والمبيعات، والحرف والمهن التجارية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن السوريين يتنافسون في المقام الأول مع أنفسهم في القطاعات المعنية.

وتشمل التحديات أمام توفير وسائل النقل العام في المناطق الحضرية الزيادة المتوقعة بواقع ٣ ملايين نسمة في منطقة عمان الكبرى وبما يصل إلى ٦,٥٠٠,٠٠٠ في عام ٢٠٣٠ وارتفاع معدلات ملكية المركبات الخاصة ٧٪ سنويا (١,٢ مليون

[١٥] القوة العاملة وتوجهات البطالة بين الأردنيين والسوريين والمصريين ٢٠١٠-٢٠١٤ منظمة العمل الدولية

سيارة في عام ٢٠١٦)[١٦] . وتشمل المشاريع المخطط لها بناء الشبكة الوطنية الأردنية للشحن بالسكك الحديدية (٤٣ مليار دولار)، وهو مشروع القطار الخفيف الذي يربط لمحطة في عمان مع مطار الملكة علياء (٣٠٠ مليون دولار) وخط الباص السريع بين عمان والزرقاء (١٦٦ مليون دولار).

الشكل ٦: قوة العمل الأردنية حسب نوع النشاط الاقتصادي، دراسة على مستوى المحافظات، ٢٠١٠-٢٠١٤

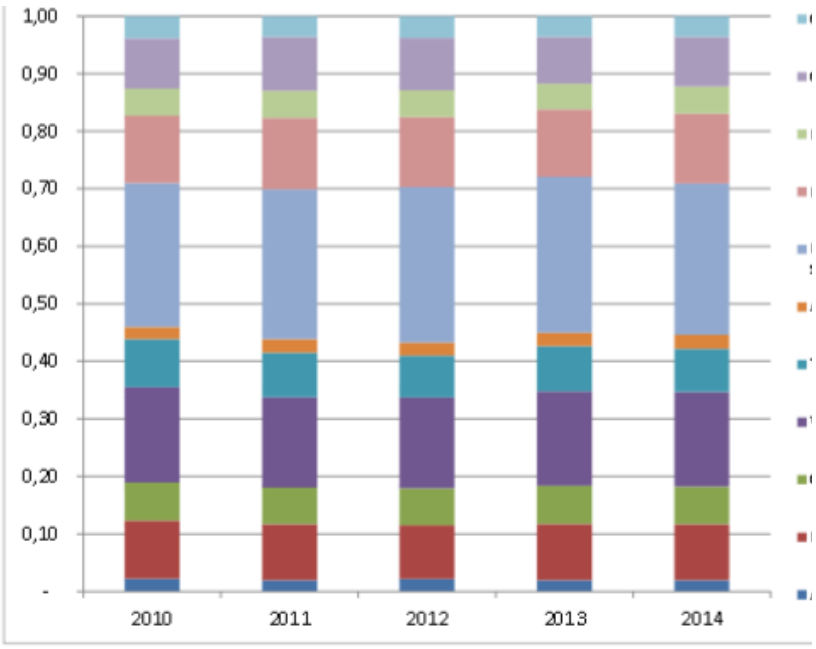

الشكل ٧: قوة العمل السورية حسب نوع النشاط الاقتصادي، دراسة على مستوى المحافظات، ٢٠١٠-٢٠١٤

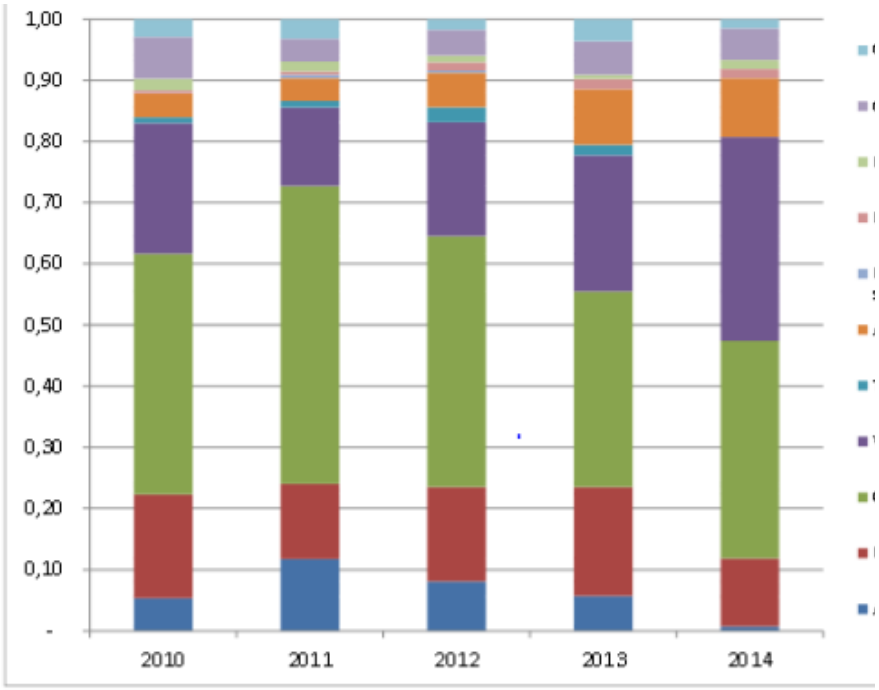

[١٦] تقرير النقل من الاتحاد الدولي للنقل العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- ٢٠١٦

القسم	الانتساب	إجمالي للعضوية		مجموع الإناث			مجموع الشباب	
		٢٠١٦	٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٠	٪ الإناث إلى المجموع	٢٠١٦	٢٠١٠	٪ الشباب إلى المجموع
الطيران المدني	النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة	٣٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	٠	٪٢٨,٥٧	٣٠٠٠	٠	٪٨٥,٧١
عمال الموانئ	الاتحاد العام لعمال الموانئ	٥٠٠٠	٠	١٠٠	٠	٪٢,٠٠	٣٠٠٠	٠	٪٦٠,٠٠
النقل البري	الاتحاد العام للبترول والكيماويات	٧٤٠	٧٤٠	٤٠	٤٠	٪٥,٤١	٠	٠	٪٠,٠٠

لبنان

يفتقر لبنان إلى أي شكل من أشكال النقل الجماعي، أو خدمات النقل العام النظامية والموثوقة على الرغم من الكثافة السكانية العالية. يتم توفير وسائل النقل العام في لبنان في المقام الأول عن طريق سيارات الأجرة والميكروباص، وعدد كبير من هذه المركبات غير منظم بشكل صحيح.

تزايد عدد المركبات منذ سبعينيات القرن المنصرم بنسبة ٥٤٠٪. تشكل السيارات الخاصة ما نسبته ٨٦٪ من العدد الإجمالي للسيارات وهي تشكل ما نسبته ٣٠٠ سيارة خاصة لكل ألف شخص في لبنان (في تونس هذا الرقم يبلغ ٩٣).

والمشاريع الجارية تشمل مشروع النقل الحضري في بيروت الكبرى بقيمة ٢٠٠ مليون دولار مع بناء نظام خط الباص السريع بين طبرجا وبيروت. كما عملت الوزارة على دراسة إدخال نقل البضائع والركاب بالسكك الحديدية بمحاذاة السكك الحديدية القديمة بين بيروت وطرابلس والحدود السورية في الشمال. ومع ذلك، فإن مثل هذا المشروع سيكون صعب التنفيذ من الناحيتين الفنية والمالية على حد سواء.

وواصل النشاط في ميناء بيروت اللبناني بالارتفاع على مر السنين (بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تزايد حجم الحمولة بنسبة ١٦٪). وهذا يجعل الميناء واحد من الموانئ الرائدة في بلدان الشرق الأوسط في هذا القطاع.

	٪ العاملين في قطاع النقل والاتصالات عن بعد	٪ الإناث
استطلاع القوى العاملة ٢٠٠٤	٪٧,٥	
استطلاع القوى العاملة ٢٠٠٧	٪٧	٪٢,٦

القسم	الانتساب	إجمالي للعضوية		مجموع الإناث			مجموع الشباب	
		٢٠١٦	٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٠	٪ الإناث إلى المجموع	٢٠١٦	٢٠١٠	٪ الشباب إلى المجموع
الطيران المدني	جمعية طواقم الطيران اللبنانية	٣٩٥	٣٩٥	١٩٥	٧١	٪٤٩,٣٧	٢٤٢	٠	٪٦١,٢٧
عمال الموانئ	اتحاد العاملين في ميناء بيروت	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠	١٠٠	٪٢٠,٠٠	٤٠٠	٠	٪٤٠,٠٠

مساهمة الاتحاد العالمي لعمال القطاعات الأسرع نموا, مراكز النداء في تونس: الواقع والتحديات والآفاق

مقدمة

يحوز قطاع مراكز النداء على اهمية متعاظمة في عدد من البلدان العربية باعتبار:

- انه نشاط نوعي جديد في المنطقة لا سيما من حيث محتواه واللغات التي يستعملها،
- انه يستقطب او يجلب شبابا متعلما وحاصلا على شهادات عليا،
- انه يوفر مداخيل مجزية لأصحابه من المستثمرين ،
- انه محط اهتمام المتنفذين وغيرهم من الدوائر القريبة من السلط الحاكمة
- انه بشكل عام يسدي اجورا افضل مما هو معمول به في قطاعات اخرى كثيرة.

على أنه في مقابل ذلك لا يخلو من تجاوزات واخلالات في حق عدة اطراف:

- اولها البلد الذي تنشط فيه مراكز النداء حيث انه لا يحصل منها على مقابل ملموس عدا توفير فرص عمل لفائدة بعض من شبابه العاطل عن العمل وحيث انه يستعمل كقاعدة ينطلق منها الترويج لخدمة او بضاعة بدل ان يقام فيه مصنع لإنتاج تلك البضاعة او ورشات لإسداء تلك الخدمة على ارضه.

- ان القسط الاوفر من الاموال التي يكسبها المركز تصدر الى الخارج او قل انها لا تدخل الى البلد بالمرة ولا تترك فيه أثرا من حيث القيمة المضافة.

- ثالثا ان الشباب الواقع تشغيله في هذا النشاط لا يحصل الا على اجر متواضع مقارنة بما يحصل عليه شباب البلد المصدر لتلك الخدمة لو قبل العمل بها.

- رابعا ان الشباب الواقع تشغيله في هذا النشاط لا يكسب من عمله خبرة مميزة باعتبار ان المطلوب منه هو الاجابة فقط على بعض الاسئلة او تقديم بعض النصائح المبسطة.

- أخيرا يتعرض العاملون في هذا النشاط الى مضاعفات نفسية نتيجة ضغوط العمل التي تمارس عليهم من رؤسائهم وكذلك ايضا من الزبائن الذي يتعاملون معهم.

ان حكومات البلدان المستضيفة للنشاط المذكور تغض الطرف عن هذه المساوئ وتضحي لفائدة المستثمرين بالكثير من الضمانات والتشجيع مقابل فرص العمل التي يوفرونها لأعداد متزايدة من الشباب خريج الجامعات.

وعلى هذا الأساس ، فان هذا النشاط الذي انطلق في تونس مثلا منذ سنة ٢٠٠٠ بنحو ١٠٠ فرصة عمل فحسب اخذ بالتطور السريع حيث ارتفع عدد المؤسسات العاملة في اطاره سنة ٢٠١٤ الى ٢٨٥ مركزا وعدد العاملين فيها الى اكثر من ٢٥ الف من الشبان والشابات.

أما المؤسسات المنتفعة بالخدمات المعنية فهي بالنسبة لتونس فرنسية في الغالب الاعم وتختص في الهواتف الجوالة والانترنت تضاف اليها مؤسسات امريكية وايطالية واسبانية وحتى كندية ولكنها قليلة. وقد تمسكت هذه المؤسسات بالبقاء في تونس بعد الاحداث والأوضاع غير المستقرة التي شهدتها بعد ثورة ١٤ يناير/جانفي ٢٠١١.

من جهة اخرى سارعت المنظمات النقابية الى التعاطي مع هذه المؤسسات خاصة وان العاملين فيها وبالنظر الى مستوياتهم التعليمية المرتفعة يقبلون بسهولة الانتساب الى النقابات وتوظيفها للحصول على اكثر ما يمكن من الامتيازات.

الاتجاهات العامة

في بداية سنوات التسعين من القرن الماضي ومع وجود طفرة اقتصادية نسبية ،تكثفت حركة نقل واقامة المئات من المؤسسات من البلدان المصنعة في اتجاه عدد من البلدان النامية وخاصة منها تلك التي توفر امتيازات جبائية وتسهيلات مصرفية.

وجاءت تلك الحركة في مسار معاكس لأخرى هي المتمثلة في استعادة البلدان الاصلية للعديد من الانشطة الصناعية الكبرى. كانت هذه الاخيرة قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وتزايدت بشكل لافت في الستينات لكنها اخذت بالتراجع منذ مطلع الثمانينات وبالسير في الاتجاه المعاكس.

ان الاسباب التي تقف وراء هذين الحركتين عند الانتقال هي الربح الوفير الذي يمكن تحصيله من الفارق الشاسع بين اجور عمال البلدان المصنعة وأجور نظرائهم في البلدان النامية ٠ تضاف اليه ما يمكن تحصيله من اعفاءات جبائية وتسهيلات مصرفية وخاصة امكانية ترحيل الاموال من بلد الى اخر دون رقابة تذكر.

- **تلقي المكالمات الآتية من اشخاص اومن آلات وتقديم اجوبة تفاعلية.**

ولان الطفرة الاقتصادية المشار اليها لم تدم طويلا وظهرت اول انعكاساتها في البلدان الصناعية نفسها بداية من اواخر سنة ٢٠٠٧ متمثلة في ارتفاع مؤشرات البطالة ،فان النقابات واطراف أخرى في فرنسا والولايات المتحدة واسبانيا على سبيل المثال رفعت مطلب استرداد المؤسسات «المهاجرة» ودافعت عنه بشكل ملح حتى جعلت منه سياسة لدولها بدعوى ان فرص العمل المصدرة هي من حق العاطلين في بلدان تلك المؤسسات رغم انها مدعوة الى دفع اجور ارفع وبالتالي يتعين استردادها.

وقد تم تحقيق المطلب عبر مرحلتين اساسيتين الاولى سميت مرحلة التأني في مسار ترحيل المؤسسات والأنشطة الاقتصادية الى بلدان متدنية الاجور ومرحلة ثانية سميت العودة الى بلاد المنشأ بالمؤسسات والأنشطة الانتاجية التركيبية منها والتجميعية . وعلى سبيل الذكر فان حكومة فرنسا جعلت من هذه الاستعادة سياسة متكاملة ابلغت تفاصيلها الى النقابات.

مقابل ذلك وربما في مسار متواز، انطلقت حركة تصدير المؤسسات والأنشطة المنتجة لنوع جديد من الخدمات انتشر في العالم بسرعة البرق. انه التسويق او البيع او المساعدة بواسطة الهاتف. فبنفس السرعة تطورت الحاجة الى تلك الخدمة وظهرت لها من مؤسسات وأخصائيون ورأس مال وغير ذلك.

ومن المتناقضات ان الحكومة الفرنسية نفسها اسندت لوكالتها المختصة في التنمية الخارجية ميزانية قدرها ١٠٠ مليون يورو لتنفيذ برنامج واسع خاص بترحيل المؤسسات الناشطة في هذا المجال الى الخارج مما اثار حفيظة النقابات.

تتمثل هذه الخدمة حسب ما اتفق عليه من تعريفات في « تلقي مكالمات هاتفية آتية من اشخاص طبيعيين او من موزعات آلية للنداءات والمكالمات او من هواتف مدمجة صلب الحواسيب كما تتمثل في تقديم أجوبة صوتية تفاعلية وغيرها من الطرق المشابهة المستعملة في استقبال الطلبيات وفي تقديم معلومات حول بضاعة ما ومعالجة طلبات المساعدة الصادرة عن الحرفاء.

- **نشاط يتوسع بسرعة ويوفر الالاف من فرص العمل**

ويمكن ان نتمثل الخدمة في « استعمال طرائق خاصة لبيع ممتلكات او خدمات الى حرفاء محتملين وفي انجاز دراسات سوق او استفتاءات او عمليات سبر اراء وتنفيذ انشطة مشابهة لفائدة الحرفاء».
كانت تونس من اول البلدان التي استضافت هذا النشاط حيث رحبت به السلط بالنظر الى ما يوفره من فرص عمل للشباب وخاصة منه الحامل للشهادات العليا. كذلك فان لتونس تجربة سابقة في استقبال المؤسسات والأنشطة الاقتصادية الاجنبية حيث استصدرت منذ سنة ١٩٧٢ ترسانة من القوانين المساعدة على ذلك ، شملت بشكل خاص النسيج والملابس الجاهزة وتركيب السيارات والكهرباء.

ففي سنة ٢٠٠٠ فتحت الشركة التونسية للتسويق بالهاتف ابوابها لاول مرة كفرع للشركة المتعددة الجنسية « تيلي برفورمانس «. انتدبت في البداية نحو مائة من الشباب التونسي الحاصل على شهادات عليا والمجيد للغة الفرنسية. تمثل العمل في الترويج لخدمات وبرامج عملاق الاتصالات الفرنسي «فرانس تيليكوم».

نجحت التجربة واخذ النشاط بالتوسع وتزايد عدد الشباب العاملين فيه حيث ارتفع الى ٧,٠٠٠ سنة ٢٠٠٧ والى ١٧٥٠٠ سنة ٢٠١٤ . وتتوقع الدوائر المختصة ان يرتفع عدد العاملين نهاية سنة ٢٠١٦ الى ٢٥,٠٠٠ شخص والى ٤٠,٠٠٠ بحلول سنة ٢٠٢٠.

وبدوره تطور عدد مراكز النداء العاملة في هذا النشاط حتى بلغ ٢٥٨ مركزا في اخر احصاء ويعود هذا التطور الى تطور عدد المؤسسات الاجنبية المنتفعة بالخدمة ومنها على سبيل الذكر. ستريم - ترانسكوم - ميزو - ارماتيسر ليزر كونتاكت - كومونلاين - كورياليس - فون آكت - تيس كونتاكت - ميلانو كول - أما ابرز المؤسسات فهي فرنسية ومنها فراس تيليكوم - أورنج - اس اف ار - بويق تيليكوم - بلكندا- كنال بلوس.

تحصل مراكز النداء التونسية ومن ورائها المؤسسات المنتفعة بالخدمات على امتيازات جبائية كبيرة وتسهيلات واسعة في تصدير المرابيح. اما العمال فيحصلون على اجور متفاوتة حسب المراكز والمؤسسات المنتفعة وهي لا تقل في الغالب عن ٢٠٠ يورو (حوالي ٥٠٠ دينار تونسي).

- **جهات مؤثرة تطالب باعادة النشاط الى فرنسا**

انتشرت بسرعة شديدة مراكز النداء في المغرب الاقصى بالنظر الى تجربته الثرية هو الاخر في استضافة المؤسسات الاجنبية. وقد اقبل المستثمرون المحليون على هذه المراكز تاسيسا على امكانيات الربح الوافر الذي سيجنونه.كما اقبل الشباب على العمل فيها بالنظر الى ما يتقنونه من لغات تؤهلهم لذلك وما يكسبونه من اجور هي في كل الحالات افضل مما هو ساند في البلد.

عدد المراكز تزايد الى نحو ١٠٠٠ مركز تعمل لفائدة مؤسسات فرنسية وانقليزية واسبانية. اما عدد العاملين فانه بدوره تطور الى ٥٠,٠٠٠ في سنة ٢٠١٣ والى ما بين ٦٥,٠٠٠ و ٧٠,٠٠٠ في سنة ٢٠١٦ . وتتوقع الدوائر المعنية في المغرب ،الحكومية منها والاستثمارية ،ان يرتفع العدد الى ١٣٠,٠٠٠ في نهاية سنة ٢٠٢٠.

ان الاتجاهات العامة التي تميزهذا النشاط مزدهرة في الجملة. لكن ما يجب الوقوف عنده هوان هناك بعض التناقض حول مستقبله. ففي الوقت الذي تعول فيه بلدان مثل تونس والمغرب و مصر و لبنان وحتى الجزائرعلى الاضافة التي يمكن ان يحققها لها هذا النشاط لا سيما في مجال ايجاد وظائف للشباب الحامل للشهادات العليا، فان جهات مؤثرة من الحكومة ومن النقابات في فرنسا نفسها اخذت تطالب بإعادة النشاط كاملا بمؤسساته واستثماراته الى داخل فرنسا حيث يعمل عشرات الالاف برقم معاملات زاد في سنة ٢٠١٥ عن ٣ مليار يورو.

- **سوق العمل في القطاع**

لسوق العمل في قطاع مراكز النداء مواصفات تميزه عن بقية القطاعات، منها :

- ان محتوى النشاط هو عمل يؤدى عبر طرف او لفائدة طرف غيره
- انه يعتمد المحادثة المتقنة وبلغة المتلقي
- ان المستثمرين المحليين في القطاع هم في الغالب من الفئات المتنفذة والقريبة من دوائر الحكم
- ان الموظفين العاملين فيه هم من الشباب المتعلم والحاصل على شهادات عليا،
- ان الاجور المعتمدة في القطاع وان كانت اقل بكثير من المعمول بها في البلدان المصنعة هي اجور متفاوتة بين مؤسسة وأخرى وبين بلد مستضيف وآخر .

وكما اسلفنا بيان ذلك ،فان العمل في حد ذاته يتمثل باختصار في «تلقي مكالمات هاتفية آتية من اشخاص طبيعيين او من موزعات آلية وفي تقديم أجوبة صوتية تفاعلية وفي تقديم معلومات حول بضاعة ما ومعالجة طلبات المساعدة الصادرة عن الزبائن».

- **عمل متكرر ،يخضع الى المراقبة الالية ويسلط ضغطا شديدا على العامل.**

ومع أنه بدأ العمل بمراكز النداء أواخر السبعينات في مجالي الاتصالات والمصارف ،إلا أنه توسع منتصف الثمانينات وبداية التسعينات ليشمل الاسفار والسياحة والنقل والشحن والصحة والعلاج والخدمات الجماعية ومنافع الخدمات الاجتماعية اضافة الى عمليات البيع والشراء بما فيها من تسويق وترويج. اما العمل في حد ذاته فانه عمل متكرر،منسق ومنظم ،يخضع الى المراقبة الالية ولا مجال فيه للمبادرة الشخصية. وهو عمل يسلط ضغطا نفسيا وبدنيا شديدا على العامل ويؤدي في الغالب الى الارهاق.

تعترف منظمة العمل الدولية ان مراكز النداء تحتاج الى عمالة مرنة ،قابلة للتكيف ذلك أن التقلبات الموسمية ومطالب المستهلكين والزبائن وتقلبات السوق تؤثر بشكل عميق على أوضاع القطاع وتقاليده أو قواعده في التشغيل والتوظيف.كذلك فان الوظائف المتوفرة هي في الغالب ذات أمد محدود ان لم تكن وقتية ،كما ان انتقل العاملين من موقع الى آخر سواء من حيث الحصص اومحتوى العمل مدفع بالعديدين منهم الى المغادرة نهائيا.

لكن يبقى ان هذه المراكز توفر رغما عن كل ذلك أجورا محترمة وفرص توظيف مهماً أمام الشباب الحامل للشهادات. فمعلوم ان العديد من البلدان تشهد بطالة مرتفعة في صفوف هذا الصنف ولا سيما منه حاملي بعض الانواع من الشهادات مثل خريجي العلوم الانسانية وبعض الاختصاصات الاخرى ذات التشغيلية المحدودة.

يرى مستثمر مصري يدفع لموظفيه أجورا لا تزيد عن ١٥٠ يورو شهريا أن « المهم أنني أوفر لهؤلاء الشباب وظيفة».

- **الارقام المتداولة عن اعداد العالمين في مراكز النداء عبر العالم غير دقيقة وغير شفافة**

وبما أننا بصدد مصر، نشير الى أن الاقبال على العمل فيها من قبل الشركات المختصة آخذ بالتزايد من فترة الى أخرى حتى ان المستثمر المصري لوح بامكانية لحاق بلاده بعمالقة العالم في هذا الاختصاص.

تعتبر منظمة العمل الدولية في احصانية لها اجرتها سنة ٢٠١٣ ان الارقام المتداولة عن اعداد العاملين في مراكز النداء عبر العالم غير دقيقة وغير شفافة. فالبعض يبالغ فيها للمحافظة على ريادة ما وكذلك لجلب المزيد من الشركات الاجنبية الراغبة في ترحيل انشطتها فيما البعض الاخر يقلل منها باعتبار ما يرافقها من عشوائيات.

ومهما يكن من امر فان منظمة العمل الدولية تتحدث عن ٤٣٩ الف عامل او موظف في الهند و٥٨٥ الف في الفيليبين و ٢٥٠ الف في الصين. وتتحدث بالنسبة لامريكا عن ٤ ملايين في الولايات المتحدة و٥٧٥ الف في المكسيك و ٣٠٠ الف في كل من البرازيل وكندا.أما في أوروبا فان الاسبقية تعود لانقلترا بمليون موظف تليها ألمانيا ٥٢٠ الف ففرنسا وايطاليا ب ٢٥٠ الف واسبانيا ١٠٠ الف. وبالوصول الى افريقيا، احصت المنظمة ٢١٢ الف موظف في جنوب افريقيا و١٥ الفا في مصر و٣٥ الفا في المغرب و٢٥ الفا في تونس.

على ان المنظمة نفسها تعود على الارقام بالنقد اذ ترى ان بعض البلدان خلطت في ارقامها بين موظفي المراكز التي توجه خدماتها الى الداخل وبين الاخرى الموجهة الى الخارج وان بلدانا تتستر على المراكز غير المرخصة وقدمت ارقاما تقريبية. فقد ثبت مثلا ان ١٩٤الف موظف من٢١٢ الف المعلن عددهم في جنوب افريقيا يعملون في اتجاه داخل البلد. كما تبين من مقارنة ارقام بلد مثل فرنسا ان هناك فرقا بين المصادر. ففي حين تحدث مصدر منظمة العمل عن ٢٥٠ الف موظف سنة ٢٠١٣ ،ذكرت الادارة العامة للمؤسسات الفرنسية ان عدد الموظفين لا يزيد عن ٥٥ الفا سنة ٢٠١٦.

- **على البلدان العربية العمل على الرفع من كفاءتها لاستقبال أوفر العروض الاجنبية**

ان البحث في أسباب الغموض الذي يحيط بأرقام العمالة الموظفة في مراكز النداء يحيلنا بالضرورة على التجاوزات التي يأتيها بعض المستثمرين وأصحاب العمل للحصول على اكثر ما يمكن من الارباح.

من هذه التجاوزات انهم لا يصرحون بحقيقة عدد الموظفين ولا يطيلون مدة ابقائهم في خدمتهم. ومن شأن هذا التجاوز ان يوفر للمستثمر فائضا مهما متأتيا من ضبابية العدد ومن الاستغلال المفرط للموظفين المباشرين ومن عدم الابلاغ عن نصيبهم من الاقتطاعات لفائدة التامين الاجتماعي ومن الاداءات لفائدة الدولة. ولا شك أن هكذا تجاوز، مضافا الى سوء التأجير، يحرم كثيرين من حقهم في التوظيف.

من التجاوزات ايضا ،تحيل البعض و ميلهم الى العمل دون تراخيص قانونية. اعترفت الوزارة المختصة في لبنان انها أحصت ٥٠٠٠ مركز نداء يعمل دون ترخيص.

ولا جدال في الاخير ان ابرز التجاوزات انما هي تلك المتعلقة بظروف العمل وما يتخللها من استغلال لحاجة الشباب الباحث عن التوظيف واستنزاف لجهودهم بممارسة اقصى درجات الرقابة على عملهم وحضورهم.

في اتجاه معاكس ،يجب الاعتراف ان التوظيف في مراكز النداء يتسبب في الغاء وظائف اخرى ، من ذلك ما حصل في مصر حيث أدى احداث مراكز النداء في اتصالات مصر الى حذف ٥٠٠٠ وظيفة كان اصحابها يعملون في الشبابيك.

ان التوظيف في مراكز النداء نشاط قابل للازدهار والتطور.وانه على البلدان العربية العمل على الرفع من كفاءتها حتى تستطيع استقبال أكثر ما يمكن من العروض الاجنبية علما وان لها أعداد وفيرة من خريجي الجامعات الذين يحتاجون الى وظائف نوعية. كما يحسن بالبلدان العربية في مرحلة قادمة أن تفكر في توجيه هذا النشاط الى داخلها باعتبار ان اعمالا خدمية كثيرة يمكن ان تعالج عبر مراكز النداء بما من شانه ان يخفف من الاعباء على المواطن العربي وان مكسب بلده كثيرا من الوقت الذي يذهب هدرا في التنقل من ادارة الى أخرى وبين مصلحة وأخرى.

ليس من الغريب ان تتسرب العشوائيات الى هذا القطاع فقد اسلفنا الاشارة الى ان لبنان عدت في وقت معين ما لا يقل عن ٥٠٠٠ مركز نداء تعمل دون ترخيص. أما السبب الرئيسي وراء ذلك فهو رفض الادارة منح التراخيص اللازمة للراغبين في فتحها او بطؤها في الرد على المطالب التي ترفع اليها.

يمكن القول ان حالة لبنان فريدة من نوعها باعتبار ما تتميز به من تقسيمات طائفية وولاءات حزبية .أضف الى ذلك ،ان الكثير من مراكز النداء ويسمونها هناك بمكاتب التخابر توجه اهتمامها الى الداخل اللبناني والى اللبنانيين المغتربين.

أما في باقي البلاد العربية فان الامر غير ذلك تماما حيث تأسست اولى مراكز النداء على يد اشخاص قريبين من دوائر الحكم ومتنفذين بصورة عامة.

هو الامر كذلك في تونس حيث اسندت الامتيازات في البداية الى اشخاص ذوي ولاءات مع الماسكين بالحكم او رجال اعمال اقوياء. كذلك فانه بالنظر الى طبيعة النظام السابق ،تم فرض وقاية شديدة على تلك المراكز حتى لا تكون مصدرا لبث معلومات عن تونس او الاساءة الى حكامها.

لكن باعتبار نجاح التجربة وتأكد نظام الحكم من انها لا تمثل خطرا عليه ، تساهلت السلط في اسناد التراخيص وفي تنويع المؤسسات الاجنبية التي تتعامل معها وهكذا تطور عدد هذه المراكز ليصل الى نحو ٣٠٠ مركزا كما تطور عدد الموظفين من ٢٠٠ سنة ٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠ في سنة ٢٠٠٧ . ولأن تباطأ النسق بداية من سنة ٢٠٠٨ (تاريخ الازمة المالية التي شهدتها البلدان الصناعية) وخلال سنة ٢٠١١ (تاريخ اندلاع ثورة الكرامة والخبز) وما تبعها من احداث وعدم استقرار، فانه عاد الى نسقه السريع حيث ارتفع عدد الموظفين الى ١٧٥٠٠ شخص سنة ٢٠١٤ ويتوقع ان يصل الى ٢٥٠٠٠ نهاية ٢٠١٦ والى ٤٠٠٠٠ نهاية سنة ٢٠٢٠ .

- **مؤشرات مشجعة على الاستثماروالتوسع**

سبقت تونس كلا من المغرب والسنغال وكوت ديفوارفي سن سياسة اختيارية مشجعة للتجارة الالكترونية بصفة عامة. فقد بدأت بالعمل على الموضوع منذ سنة ١٩٩٧ عبر انشاء لجنة وزارية مكلفة بتصور الاستراتيجيات الخامسة بالتجارة الالكترونية وفي سنة ١٩٩٩ بانشاء ادارة التجارة الالكترونية صلب وزارة التجارة .

وفي سنة ٢٠٠٠ تمت المصادقة على القانون رقم ٢٠٠٠/٨٣ الذي وفر اطارا قانونيا ملائما لتنظيم المبادلات والتجارة الالكترونية.

وبشكل عام ، فان قطاع الاتصالات بمختلف مكوناته تطور الى النحو الذي نقرأه في الجدول التالي وهو صادر عن وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال :

تطور أبرز مؤشرات قاطع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

	٢٠١٤	جوان ٢٠١٥	تقديرات ٢٠١٥	تقديرات ٢٠١٦
نسبة الكثافة الهاتفية الجملية ٪	١٣٧,٦	١٣٧,٦	١٤٣	١٤٩
نسبة كثافة الهاتف القار ٪	٨,٦	٨,٤	٨,٢	٨
نسبة كثافة الهاتف الجول	١٢٩,١	١٢٩,٣	١٣٤,٨	١٤١
سعة الربط بالشبكة الدولية للانترنت GB/S	١٣٠	١٦٦	١٦٦	٢١٢
عدد المشتركين بشبكة الانترنت قارة+جوالة (بالالف)	١٦٨٤,٥	١٦٦٢,٨	١٨٢٦	١٩٨٠
عدد المشتركين بشبكة الانترنت عبر الشبكات الجوالة (بالالف)	١١٦٥,٧	١١٥٤,١	١٣٢٧	١٥١٠
عدد مستعملي الانترنت عن كل ١٠٠ ساكن	٤٥,٧٪		٥٠٪	٥٥٪
نسبة الاسر المجهزة بحاسوب٪	٣٣,١		٤٠٪	٤٥٪
نسبة الاسر المرتبطة بشبكة الانترنت ٪	٢٨,٨		٣٥٪	٤٠٪
عدد شهادات الامضاء الالكتروني الصالحة للاستعمال	١١٥٨٩	١٢٦٣٦	١٣٠٠٠	١٥٠٠٠
عدد خبراء التدقيق للناشطين في مجال السلامة المعوماتية	٣٠٥	٣٠٥	٣٢٠	٣٥٠

رغم ذلك ،لم تكن السلط التونسية راضية على النتائج التي تم التوصل اليها اذ اعتبرتها ضعيفة فكلفت فريق عمل باعداد سياسة بديلة يجب ان تنفذ في اجل اقصاه سنة ٢٠٢٠ وتمثلت في الآتي :

- مضاعفة القيمة المضافة للقطاع الرقمي حتى تصل الى ١٠ مليار دينار تونسي .
- الارتقاء بصادرات القطاع من ١ الى ٥ مليار دينار تونسي .
- تثليث عدد الاسر الموصولة بالانترنت.
- الارتقاء بنسبة نفاذ التدفق العالي من ١٥ بالمائة الى ٦٠ بالمائة.
- مضاعفة عدد مواقع التجارة الالكترونية من ٧٠٠ الى ١٤٠٠ موقع.
- رفع عدد الاسواق من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ سوق.
- النزول بنسبة الاداء على القيمة المضافة من ١٨ الى ١٢ بالمائة.
- الاكتفاء بأداء قدره ٨٠٥ دولار عن كل حاوية عند التوريد .
- الاكتفاء بأداء قدره ٩١٠ دولار عن كل حاوية عند التصدير.

مراكز النداء تنتشر في مدن داخلية عديدة

في ظل هذا المناخ ، يمكن القول ان قطاع مراكز النداء مرشح للتوسع بشكل اكبر وان يكون هذا التوسع كفيلا بمساعدة المستثمرين العاملين في تونس سواء كانوا تونسيين او اجانب لعرض خدماتهم على كبريات الشركات الاوروبية والمتعددة الجنسيات ولهم في ذلك اكثر من مؤشر .

وقد لاحظنا من خلال استعراض قائمة مراكز النداء في تونس من جهة أخرى أنها أخذت بالانتشارداخل البلاد والنشاط في مدن داخلية عديدة لا فقط الساحلية منها المعروفة عادة بوفرة الانشطة الاقتصادية والانفتاح على الخارج بل وكذلك في مدن مثل الكاف الواقعة شمال غرب العاصمة على بعد ١٦٠ كلم او سيدي بوزيد الواقعة في الوسط الغربي للبلاد على بعد ٣٠٠ كلم عن العاصمة او القصرين القريبة منها.

كما لاحظنا من جهة أخرى ان العديد من المؤسسات التونسية قد أنشأت مراكز خاصة بها كلفتها بتسويق منتجاتها والترويج لها. في صدارة هذه المؤسسات ، نجد شركات الاتصالات والبنوك والطيران وشركات التامين وشركات الملابس

والموضـة والمطاعـم والفنـادق والأسـفار والسـياحة.

نزاعات العمل

تحـاول النقابـات التونسـية مدعومـة باتحادهـا المركـزي وبمنظمـات دوليـة اسـتصدارعقد مشـترك نموذجـي ينظـم علاقـات العمـل بيـن اطـراف الانتـاج فـي مراكـز النـداء فيرسـم لـكل طـرف واجباتـه وحقوقـه. وقـد اصطدمـت النقابـات فـي هـذا الشـأن برفـض قاطـع مـن المسـتثمرين وأربـاب العمـل رغـم انهـم أسسـوا فـي المـدة الاخيـرة اتحـادا خاصـا بهـم تابعـا لكبـرى منظمـات اصحـاب راس المـال فـي تونـس الاتحـاد التونسـي للصناعـة والتجـارة والصناعـات التقليديـة.

ليـس هـذا المطلـب الا الشـجرة التـي تخفـي غابـة نزاعـات العمـل التـي يشـهدها القطـاع ، ومردهـا كـم كبيـر مـن المشـاكل والصعوبـات التـي يلاقيهـا الموظفـون فهـم يشـتكون مـن الاسـتغلال الفاحـش بسـبب أوقـات العمـل المضنيـة، والتوتـر الشـديد الـذي يلحـق بهـم نتيجـة ارتفـاع عـدد المكالمـات الهاتفيـة التـي ينجزونهـا فـي اليـوم. ويتفـق الكثيـرون مـن موظفيـن ونقابييـن علـى تواضـع الاجـور المصروفـة لهـم وهـي فـي افضـل الحـالات نصـف مـا يتقاضـاه نظرائهـم الذيـن يعملـون لنفـس الشـركة فـي فرنسـا.اما فـي الغالـب الاعـم فهـي فـي مسـتوى الربـع.

وتؤكـد شـهادات متطابقـة ان العمـل داخـل مراكـز الاتصـال طيلـة عشـر سـاعات فـي اليـوم شـاق بالنظـر إلـى حاجـة الموظـف والموظفـة الـى التركيـز الشـديد الـذي تتطلبـه عمليـات التحـادث او التخابـر بالهاتـف مـع الزبائـن وإقناعهـم بأهميـة خدمـة او بضاعـة مـا ودفعهـم إلـى شـرائها او اعتمادهـا.

أمـا أشـد مـا يعانيـه هـؤلاء فهـو الضغـوط النفسـية الحـادة الناتجـة عـن اسـتقبال مئـات بـل آلاف المكالمـات المصحوبـة فـي احيـان كثيـرة باحتجاجـات ، الأمـر الـذي يدفـع الـى حصـول اضـرار بالسـمع والأذنيـن وارهـاق فكـري وجسـدي لا مزيـد عليـه.

كمـا ان ترتيـب قاعـات العمـل فـي شـكل فضـاءات مفتوحـة مـن شـانه ان يزيـد فـي التوتـر حيـث يتـوزع العاملـون فـي شـكل مجموعـات وينصـرف كل منهـم الـى عملـه غيـر مبـال بمـن حولـه خاضعـا فـي نفـس الوقـت الـى تأثيريـن كبيريـن الاول تعاملـه مـع الزبـون الـذي يمكـن ان ينقطـع فـي أي لحظـة ورقابـة رؤسـائه فـي العمـل والذيـن يسـتحثونه علـى انجـاز عمليـة ناجحـة ، سـواء ببيـع مـادة أو خدمـة ، أو مسـاعدة زبـون علـى حـل مشـكلة مـا.

ان العمـل بهـذا الشـكل والخضـوع الـى ضغوطـه لا يوفـر الضمانـة اللازمـة للموظـف حتـى يسـتمر ، فكثيـرا مـا يفاجئـه رؤسـاؤه بقـرار نهايـة الخدمـة بسـبب عـدم تحقيـق المطلـوب فـي عـدد المبيعـات او اثـارة غضـب حريـف او فشـل فـي التواصـل.

اضرابات بالايام العديدة واعتصامات وامتناع عن الاكل

بسـبب هـذه الضغـوط وغيرهـا مـن المشـاكل ، انتفـض الموظفـون وتمكنـوا مـن تكويـن نقابـات تدافـع عـن حقوقهـم الماديـة والمعنويـة بمسـاعدة ودعـم كبيريـن مـن الاتحـاد العـام التونسـي للشـغل ٠ اكبـر واعـرق المنظمـات النقابيـة التونسـية وحيـث جوبهـت النقابـات بالصـد والمقاومـة مـن قبـل اصحـاب المراكـز والمسـتثمرين ، فانهـا اضطـرت الـى خـوض نضـالات شرسـة لاثبـات حقـوق الموظفيـن وتمكينهـم مـن ظـروف عمـل لائـق واجـور قانونيـة مجزيـة.

ابـرز الحمـلات النضاليـة حصلـت بعـد ثـورة ١٤ جانفـي ٢٠١١ حيـث اصبـح التحـرك ايسـر واقـوى بحكـم تحـور الموظفيـن مـن عقـدة الخـوف مـن ملاحقـة النظـام .

ويجـدر بنـا التوقـف عنـد اضـراب نفـذه العاملـون فـي شـركة « تيلـي برفورمنـس « العاملـة فـي تـوس أيـام ١ و ٢ و ٣ أبريل/نيسـان ٢٠١٣ احتجاجـا علـى عـدم تطبيـق الادارة لاتفاقيـة مراجعـة الزيـادة فـي الأجـور لسـنة ٢٠١٣ وتفعيـل سـلم الترقيـات الـى جانـب الطـرد التعسـفي لبعـض الأعـوان. بـل وسـبقت هـذا الاضـراب تحـت كات احتجاجيـة عـدة أهمهـا الاعتصـام المفتـوح الـذي انطلـق منـذ يـوم ٢٦ فبرايـر ٢٠١٣ ونفـذه ٣ نقابييـن وامتنـاع عـن الطعـام نفـذه آخـرون بسـبب رفـض إدارة الشـركة تحسـين ظـروف عملهـم ورفضهـا الترفيـع فـي أجورهـم وقراراتهـا القاضيـة بالطـرد التعسـفي لبعـض الأعـوان بنـاء علـى ملفـات مـزورة .

شركة « تيلي برفورمانعر « تونس نشأت سنة ٢٠٠٠ وبدأت بنحو ٢٠٠ موظف وهي تعد الان ٦٥٠٠ موظف موزعين على ٦ مواقع.

ظروف عمل مهينة ونظام عقوبات يكرس الظلم والاخضاع

من ابرز النضالات ايضا الاضراب الذي نفذه العاملون في شركة «ستريم – كونفارجيس» أيام ٢٤ و ٢٥ ماي ٢٠١٦ احتجاجا على ما يتعرضون اليه من مظالم. وقد عددها المندوب النقابي على انها « ظروف عمل مهينة ونظام عقوبات يكرس الظلم والاخضاع ويحرم الموظفين من المنح المالية ومن استعمال الهاتف الخاص « كما من الاسباب تدهور الحالة الصحية للموظفين على مستوى الاذنين بسبب اجبارية وضع السماعات واقتصار الراحة الضرورية على ١٥ دقيقة مرتين في اليوم دون أجر ومنع الاجازات المرضية.»

شركة ستريم هي فرع لشركة كونفارجيس الامريكية استقرت بتونس منذ سنة ٢٠٠٤ توظف من ١٩٠٠ الى ٢٠٠٠ شاب من خريجي الجامعات التونسية لا تزيد اعمارهم عن ال ٢٥ سنة.

وبصورة عامة يوجز النقابيون التونسيون مشاكل موظفي مراكز النداء في:

- غياب الاطار التشريعي المنظم للعلاقة بين الطرفين.
- تدني الاجور بالنسبة لصنف من الموظفين حانزعلى شهادات جامعية عليا وبالمقارنة مع موظفين من بلد منشا الشركات صاحبات المراكز - ارتفاع عدد ساعات العمل.
- الضغوط النفسية والأمراض الجسدية لا سيما على مستوى الظهر.
- التحرش الجنسي.

على ان النقابيين التونسيين يفخرون بالنسب المرتفعة لانتداب الموظفين العاملين في مراكز النداء ولا سيما منها الممثلة لشركات كبرى ومشهورة تحت لواء نقاباتهم وحماسهم غير المسبوق في الدفاع عن مطالبهم وحقوقهم .

من جهة أخرى تبنت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للاتصالات ومراكز النداء مطلب الموظفين في استصدار العقد المشترك وجهزت مشروع مبادرة تشريعية سيناقشها مع المشغلين.

مصدر قلق جديد

منذ سنة ٢٠١٠ يتبارى عدد من الوزراء الفرنسيين على كسب ود نقابات بلادهم ومواطنهم وذلك من خلال اعلانهم الرغبة في استعادة المؤسسات المهاجره وإعاده توطنها في فرنسا بما من شانه ان يوفر وظائف لعدد من العاطلين عن العمل هناك وتأتي مراكز النداء في مقدمة هذه المؤسسات وعلى رأسها جمعا شركة « تلي بر فورمانس».

وقد اثار اعلان هذه الرغبة تخوف الموظين الثونسيين من ان تغادر الشركة فعلا الى فرنسا فيفقدوا وظائفهم. لكن النقابات رأت في المسألة «ورقة ضغط ومساومة تثسلح بها اداره الشركة بمناسبة كل نزاع نقابي محاولة منها إسكات الأعوان عن المطالبة بحقوقهم والحل أن انها تحقق الكثير من المرابيح الطائلة.»

ولما تفلح الحملة ولم تستجب الشركات بالعودة ، استصدرت السلطات الفرنسية قانونا دخل حيز التنفيذ منذ يونيو/حزيران الماضي يتم بموجبه صد المكالمات الواردة من مراكز النداء وهذا يعني ان القانون سيدفع الى اغلاق العشرات من مراكز النداء الفرنسية المقيمة في تونس وبالتالي الى احالة الاف الموظفين التونسيين على البطالة.

لم تظهر الى حد الان اية انعكاسات لهذا القانون كما لم تظهر مواقف محددة بشأنه من الاتحاد العام التونسي للشغل. في المقابل ، أدان الاتحاد الفرنسي للعمل في بيان له قرار الحكومة بتخصيص ١٠٠ مليون يورو لنقل مراكز نداء من فرنسا الى المغرب الاقصى باعتبار ان هكذا قرار يتسبب في منافسة غير مرحب بها بين الموظفين من بلدان مختلفة.

استنتاجات

- تمثل مراكز النداء مصدرا مهما للتوظيف الذي يهم فئة الشباب المتعلم خريج الجامعات في ظل ازمة البطالة التي تعيشها تونس والبلدان العربية وفي ظل الصعوبة المتزايدة على تشغيل حاملي الشهادات العليا.

- يوفر العمل في مراكز النداء الفرصة للشباب لتجويد تكوينه في اللغات الاجنبية ولإتقان التواصل مع الاخر في زمن يلام فيه على العرب الجنوح الى العنف ونفي الآخر.

- رغم اختلافها عما هو معمول به في فرنسا مثلا ، فان الاجور المصروفة الى الشباب العامل في مراكز النداء بتونس محترمأ وهي في الغالب افضل من اجور العديد من القطاعات.

- ان نجاح التجارب الموجودة الى حد الان في تونسر خاصة وفي المغرب كفيل بجلب المزيد من الشركات الاجنبية قصد الاستقرار في المنطقة.

- من المطلوب العمل بكفاءة اكبر على احاطة هذا القطاع بأوفر ممهدات النجاح والاستمرار بعد ذلك من خلال تحسين البنية التحتية اللازمة وتطويرها وسن القوانين الملائمة والمساعدة على جلب المزيد من المستثمرين.

- الانفتاح على بلدان وشركات أخرى وكذلك ايضا على مواد وقطاعات اخرى من النشاط الاقتصادي والتجاري وحتى من النشاط الاجتماعي والتربوي والصحي.

- ضرورة العمل على تامين تدريب مبدئي أولي لتهيئة الشباب قصد العمل في مراكز النداء وتركيز التدريب على اتقان اللغات وعلى ادارة الحوار.
-
- واجب استصدار التشريع الاجتماعي اللازم لتنظم علاقة العمل بين الشركات والموظفين ورسم حدود الواجبات والحقوق لكل طرف وضبط أجور ملائمأ للعاملين في القطاع .

- تصور نظام حماية صحية ورعاية نفسية خاصة بالعاملين والعاملات في مراكز النداء .

- الاشتغال على توجيه عدد من مراكز النداء الى العمل على الداخل المحلي التونسي وفي مرحلة موالية على الداخل المحلي العربي بما من شانه ان يفيد المواطن التونسي والعربي ويساعده على قضاء البعض من شؤونه وربح الكثير من الوقت وتصور بدائل كفيلة بحل الاشكالات التي قد تنشا في صورة ما اذا قرر الاجانب ترحيل مؤسساتهم.

- التنسيق المسبق عربيا بين الحكومات والنقابات للتفاوض في اطار موحد مع الشركات وتجنب المنافسة من خلال اقرار تسهيلات متشابهة .

قائمة المراجع

تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي : انجازات ٢٠١٥ توقعات ٢٠١٦
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي – تونس
دراسة حول العمل عن بعد في تونس
مركز الاعلام والتكوين والتوثق والدراسات في ثكنولوجيا المواصلات تونس - ديسمبر ٢٠١٣
دراسة استشرافية حول المهن الناشئة من تكنولوجيات الاتصال مركز الاعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات تونس - ديسمبر ٢٠١٤
علاقات العمل في قطاع الاتصالات ومراكز النداء ،وثيقة توجيهية خاصة بالحوار الدولي حول الاتصالات ومراكز النداء
منظمة العمل الدولية ،جينيف ، اكتوبر ٢٠١٥
جبران باسل وزير الاتصالات لبنان جريدة الاخبار بيروت لبنان العدد ٧٨٠
اعادة توطين مراكز النداء ضمانة للتوظيف في قطاع الاتصالات آرنو مونتيبورغ وزير التقويم الانتاجي باريس فرنسا
جريدة لومند ١٨ جويلية ٢٠١٢
مراكز النداء العاملة في تونس مهددة بالإغلاق بعد إقرار تشريع جديد في فرنسا جريدة آخر خبر التونسية
٣ جوان ٢٠١٦
جريدة الشعب لسان الاتحاد العام الثونسي للشغل
عدة اعداد من سنوات مختلفة

Le commerce électronique, le cas de la Tunisie
André Ducasse et Jean marc Kwadjane
Editions IPMED, ١٣٠ Novembre ٢٠١٥ p,
Centres d’appel, centre de relation client
Laurent Hermel, Editions Afnor
١٤٨ pages, janvier ٢٠١٠
Vendre des prestations de service
Joel Guillon, Editions Eyrolles
٢٨٨ pages, juin ٢٠١٤
Le centre d’appel, roman
José Frèches , Editions Vauvert
١٧٦ pages, ٢٠٠٦
Maroc: la voie de l’avenir
Mohamed Kadimi
In Libération
Maroc –centres d’appel : un gisement de travailleurs qualifiés
Entretien avec Muriel Florin, directrice de B٢M
Léo Burguette
In Libération
Les centres d’appel au Caire/Egypte
Arnaud Saint-Jean
Le petit journal-Le Caire
٢ juillet ٢٠٠٦
: Centres d’appels
Pas de prêt pour casser l’emploi
La CGT, ٢٤ janvier ٢٠١٥

الحركة النقابية في لبنان

بين مطرقة الطوائف وسندان الاقتصاد

مساهمة الخبير غسان صليبي

[هذه الورقة هي تمرين أولي على ما يمكن ان تشمله، بالنسبة لكل بلد، الدراسة الاقليمية حول تحولات بنية سوق العمل وتأثيرها على الحقوق العمالية. وهي ليست كاملة، لا من حيث تغطيتها لكافة القضايا التي تنوي الدراسة التطرّق اليها (وكما سنرى عندما نستعرض أهداف الدراسة والمنهجية) ولا من حيث المعلومات التي اوردناها. وبالطبع سنكون أكثر توسّعًا في التحليل في الدراسة الأقليمية.]

مقدمة: الاتحاد العمالي العام: من الدور الاجتماعي الوطني المميز الى التبعية السياسية .

انتقل الاتحاد العمالي العام خلال عقدين من الزمن من موقع الى آخر يكاد يكون نقيضه. فمنذ السنوات الاخيرة للحرب الأهلية في لبنان وحتى منتصف التسعينات، لعب الاتحاد العمالي دورًا قياديًّا مميزًا:فمن الاضراب العام المفتوح عام ١٩٨٧ والتظاهرات الضخمة التي تخلّلته وعمّت الاراضي اللبنانية كافة مطالبةً بوقف الحرب ودعم العملة الوطنية؛الى السادس من ايار عام ١٩٩٢ الذي دفع بالحكومة الى تقديم استقالتها تحت ضغط التحركات الشعبية في كافة المدن والقرى اللبنانية؛ الى التاسع من تموز ١٩٩٥ الذي نزل فيه الاتحاد العمالي الى الشارع مواجهًا قرار منعه من التظاهر من قبل الحكومة مؤكّدًا حقّه في استخدام وسائل الضغط الديمقراطية التي كفلها الدستور. إن هذه المحطّات الثلاث–التي تختصر الدور المميّز الذي اضطلع به الاتحاد العمالي العام في تاريخ لبنان المعاصر– عكست العديد من الخصائص، وأهمها أربع:

- انها عبّرت عن تحركات جمعت ما بين المطالب المعيشية (أجور، تقديمات اجتماعية، اقساط مدرسيّة الخ...) والمطالب الوطنيّة (وقف الحرب، الاصلاح الاقتصادي والاداري والسياسي، حماية الحريات العامة الاعلامية والنقابية، تفعيل النظام البرلماني ومراقبة الحكومة).

- انها شكّلت اطارا لمشاركة مواطنين من جميع الطوائف والمذاهب والمناطق، وبخاصة في التحركات التي التقت على خطوط التماس في بيروت كاسرة الحواجز بين «شرقي» و «غربي» العاصمة [١] .

- انها إرتبطت من حيث تنظيمها بالحاضنة التي شكّلها «المؤتمر النقابي الوطني العام» الذي ضمّ الى جانب الاتحاد العالي، التشكيلات الاساسية للمجتمع المدني: مكتب المعلمين، رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، هيئات نسائية، هيئات ثقافية، هيئات طلاّبية، مؤسسات اجتماعية وفي بعض الاحيان نقابات المهن الحرة.

- انها اعتمدت لتحقيق مطالبها وسائل ضغط شعبية وديمقراطية - من اعتصامات واضرابات وتظاهرات - تختلف في آن عن اسلوب الصراع العسكري الذي هيمن ابان الحرب، واسلوب الصراع السياسي الفوقي و»الكلامي» الذي تعتمده أطراف الطبقة السياسية والذي لا يستند الى قواعد اللعبة الديمقراطية (مجالس الوزراء، اللجان النيابية، الهيئات الرسمية التي تضمّ ممثلي أطراف العقد الاجتماعي....).

كما شهدت هذه المرحلة «الذهبية» ايضًا معارك مطلبية للدفاع عن القوة الشرائية للاجور وتمكنت التحركات النقابية من فرض تصحيحات للاجور مقبولة نسبيًا لا سيما «على امتداد حقبتي التضخم الصاعد بين عام ١٩٧٤ وعام١٩٨٤، ثم خصوصا التضخم الفالت بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤» [٢]، الذي بلغ فيه المعدل السنوي الوسطي لإرتفاع الأسعار نحو ١١٠ ٪. ولكن بدءا من أواخر التسعينيات، إتجهت فعالية الاتحاد العمالي العام نحو التلاشي، حيث تحوّل تدريجيًّا الى اداة في يد اللعبة السياسية في البلد، بحسب ما أكدّه العديد من الوقائع. فمن جهة، تراجعت قدرة الاتحاد على تحقيق المطالب المتعلقة بفرض تصحيح للأجور ، ممّا راكم نسبة التضخم الى ١٢١٪ بين عام ١٩٩٦ وأوائل عام ٢٠١٢، من دون أي تصحيح نظامي للأجور، باستثناء الزيادة المقطوعة والمرتجلة التي أقرّت عام٢٠٠٨ (٢٠٠ ألف ليرة لبنانية لكل أجير). وحين توفّرت الفرصة بوجود الدكتور شربل نحاس على رأس وزارة العمل، وصل الأمر بالإتحاد العمالي الى حدّ التوافق مع اصحاب العمل على زيادة للحد الأدنى للاجور بما يقلّ بأكثر من مئتي الف ليرة لبنانية عمّا كان طرحه وجاهد من أجل تطبيقه وزير العمل. ومن جهة ثانية، إصطنع الإتحاد العمالي فجوة في علاقته بكافة هيئات المجتمع المدني ولا سيما هيئة التنسيق النقابية (التي تضم روابط المعلمين في العام والخاص ورابطة القطاع العام) التي إضطرت الى خوض معاركها منفردة بعد تجارب غير مشجعة من التعاون مع الاتحاد،

---

[١] GhassanSlaiby, "les actions collectives de résistance civile à la guerre » in Le Liban Aujourd'hui, sous la direction de FadiaKiwan, CNRS, 1999.

[٢] كمال هاني،اليسار اللبناني في زمن التحولات العاصفة،دار الفارابي، ٢٠١٥،ص ٢٦٨.

الذي تراجع عن مقرّراته بالتحرّك المشترك مع هيئة التنسيق، بعدما كان بدأ خوض هذه المعركة الى جانبها. ومن جهة ثالثة، بدا الإتحاد عاجزًا عن اللجوء الى الاضراب– بقواه الذاتية - للضغط من اجل تحقيق مطالبه، مما دفعه الى ممارسة سياسة الهروب الى الامام عبر التظاهر والاعتصام متّكلاً على دعم القوى السياسية له بحشودها الشعبية. ومع ذلك، فانه لم ينجح حتى في هذه الحالة في جمع اعداد وازنة من العمال في تحركات تعنيهم مباشرة كقضية الضمان الاجتماعي.

ولاعطاء فكرة عن اختلال ميزان العدالة الاجتماعية في لبنان نعطي مثالاً المؤشرات التالية:

- تراجعت حصة الاجور من الناتج المحلي من ٥٥٪ في فترة ما قبل الحرب الى حوالي الـ ٢٠٪ [٣]
- ١٪ فقط من المودعين يستحوذون على ٧٠٪ من الودائع المصرفية
- ٤٨٪ من الثروة الخاصة تتركز بين ايدي ٠,٣٪ من السكان [٤]
- حوالى ٥٠٪ من العاملين لا يستفيدون من تأمين صحي [٥]
- نصف الاجراء يتقاضون اجرًا دون «٤٠٠ دولار» و ٢,٣٪ يتقاضون اجرًا لا يزيد على مليونين ليرة لبنانية (أي ما يعادل ١٣٥٠ دولار اميركي) [٦]
- نسبة اللبنانيين ما دون خط الفقر تصل الى ٣٤,٥٪ (احصاءات سنة ٢٠١٥)

رغم الوضع المعيشي الصعب، جاءت التحركات العمالية ضعيفة وغير متناسبة مع الازمة المعيشية باستثناء تحركات هيئة التنسيق النقابية التي ضمت الى جانب روابط المعلمين، نقابة المعلمين في القطاع الخاص ورابطة العاملين في القطاع العام. ويمكننا تلخيص التحركات لسنة ٢٠١٥ على الشكل التالي [٧]

- ٧ تحركات فقط في القطاع الخاص اغلبها اعتصامات صغيرة الحجم.
- الاتحاد العام لم يدعو الى أي تحرّك خلال ٢٠١٥
- تراجع تحركات هيئة التنسيق النقابية بعد سيطرة الاحزاب على قياداتها
- بقي القطاع العام (المؤسسات والادارات العامة) وللعام الرابع على التوالي يستحوذ على اغلبية التحركات الاحتجاجية حيث نفّذ العاملون اكثر من ٣٥ اعتصامًا تصدرته الحركة الاجتماعية للميوامين باكثر من ٩ تحركات.

وفي إطار إستكشاف العوامل التي تفسر تردّي الاوضاع المعيشية وتراجع دور الاتحاد العمالي العام خلال العقدين المنصرمين، لا بدّ من تسليط الضوء على البنية النقابية وتحولاتها بفعل التدخلات السياسية ، كعامل اساسي في فهم حالة الهريان التي يعاني منها الاتحاد راهنا . لكن قبل ذلك من المفيد عرض الواقع الاقتصادي وبنية سوق العمل لما لهذين العاملين من تأثير مباشر ايضًا على الحركة النقابية.

١. بعض خصائص الاقتصاد اللبناني

إن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حر كما ينص عليه الدستور، يعتمد على المبادرة الفردية والانفتاح على العالم الخارجي مع تحرّك مناسب للرساميل والعمالة. وهو اقتصاد من اقتصادات الدول النامية، حيث القطاع الخاص يستحوذ على أكثر من ٧٥٪ من إجمالي أعمال الاقتصاد ويشغل رساميل في كل القطاعات الاقتصادية.

واجه لبنان حربًا دامت ١٥ عامًا (١٩٧٥ – ١٩٩٠) حيث تضررت بشكل خطير جميع البنى التحتية للاقتصاد وتراجع الناتج المحلي الى النصف وكانت له أثار كبيرة على موقع لبنان من حيث دوره التجاري والمصرفي[٨]. وبعد الحرب عرف البلد انتعاشًا نسبيًا لكنّه ما لبث ان واجه صعوبات بسبب ازماته الداخلية والوضع الاقليمي الذي يؤثر عليه تأثيرًا كبيرًا بحكم تبعية القوى السياسية المسيطرة فيه للقوى الاقليمية في المنطقة.

جرى تاريخيًّا التركيز على الاستهلاك كعامل أساسي في عمليه النمو، مع العلم ان الاستهلاك يعتمد اساسًا على الاستيراد. كما ان الاستهلاك يجري تمويله الى حد كبير من خلال تحويلات المهاجرين اللبنانيين.

---

[٣] غسان ديبة، تضخم الثمانينات كسياسة طبقية لخفض الاجور، جريدة الأخبار ٤/١٦/ ٢٠١٥
[٤] فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسة في لبنان، دارا الساقي بيروت ٢٠١٦
[٥] الاحصاء المركزي
[٦] الاحصاء المركزي
[٧] المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، التقرير السنوي الرابع، ٢٠١٥
[8] Wikipedia, Lebanon economy

يشكل الاستثمار حوالي ٣٠٪ من الناتج الوطني العام ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ والذي وظف بمعظمه في قطاع البناء (٧٠٪ من إجمالي الاستثمار).

في حين ان برامج الاعمار ما بعد الحرب كانت تهدف الى نمو بحوالي ٨٪ للناتج الوطني، دلت الاحصاءات ان معدل النمو بين سنة ١٩٩٣ و ٢٠١٠ كانت بحدود ٤٪. وهذا المعدل هو دون معدل النمو الذي كان قائمًا قبل الحرب في الستينات والسبعينات (٦٪).[٩]

ان تركيبة السلطة السياسية بعد الحرب (تحالف امراء الميليشيات مع ممثلي الرأسمال الكبير وبادارة مباشرة من سلطة الوصاية السورية) ارست نظامًا ريعيًّا، فانتقلت حصة الريوع من الناتج العام من ٩٪ في العام ١٩٩٠ الى ٢٣٪ في العام ١٩٩٨، وهي أعلى نسبة في العالم [١٠]. وقد أدّت سياسة الانماء والاعمار التي اعتمدتها هذه التركيبة السياسية الى مديونية عالية بلغت حوالي ٧٠ مليار دولار معظمها جرى اقتراضها من النظام المصرفي الذي ضاعف ارباحه.

وترافقت هذه السياسة الريعية مع مشاريع خصخصة في مختلف القطاعات (البريد، الحراسة الليلية للبلديات، الاستشفاء والتعليم، الاملاك البحرية العامة، خدمات النظافة ومعالجة النفايات الصلبة، خدمات الصيانة في المرافىء، بناء وتطوير الجامعة اللبنانية...) [١١]. وتطرح ايضًا مشاريع لخصخصة الكهرباء والمياه.

إن خلق فرص عمل منتجة وذات جدوى اقتصادية يتطلّب الانتقال بالاقتصاد من الحالة الريعية الى الانتاجية، ويتشارك في هذا الرأي معارضو النظام الاقتصادي وخبراء البنك الدولي حيث ان هذا الاخير قد عدّل من موقفه السابق المشجّع للنظام الاقتصادي القائم، ودعا الى تنمية قطاعي الصناعة والتكنولوجيا باعتبارهما حجر الزاوية في نمو الاقتصاد اللبناني [١٢]. وقد تحدث البنك الدولي عن سببين اساسيين للتدهور الاقتصادي هما عدم الاستقرار والطائفية.

في الواقع إن مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الوطني في الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠١٠ تراجعت بالنسبة للقطاع الصناعي (من ١٢,٥٪ الى ٧,٢ ٪) والقطاع الزراعي (من ٦,٧٪ الى ٤,٧٪) وثبتت بالنسبة لقطاع الخدمات (٣٣,٥٪)، وارتفعت بالنسبة للقطاع التجاري (من ٢١,٢٪ الى ٢٧,٥٪) وقطاع البناء (من ٨,٨٪ الى ١٥,٢٪)[١٣].

٢. بنية سوق العمل وخصائصها

خصائص عامة: العاملون بحسب الجنس والمستوى التعليمي والموقع في العمل وفئات المهن والعمر.

يشكّل عدد سكان لبنان حوالي ٣,٧٥٥,٥٣٠ فردًا.[١٤] وحددت القوة العاملة الفعلية بحوالي ١,٢ مليون اي ما يوازي ٤٤٪ كمعدل للنشاط الاقتصادي. وقد اعتمدت ادارة الاحصاء المركزي التوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية المتعلقة بتعريف العاملين. بحسب هذا التعريف تتألف القوى العاملة الفعلية من كل العاملين من عمر ١٥ سنة وما فوق الذين صرحوا بانهم يقومون بعمل خلال الفترة المرجعية التي حددت بالايام السبع السابقة للمسح.

يتوزّع العاملون ما بين ٢٤,٧٪ للاناث و ٧٥,٣٪ للذكور مما يشير الى الفارق الواضح بين مشاركة الاناث والذكور في الحياة الاقتصادية وذلك رغم ارتفاع نسبة النساء العاملات عبر السنين.

تمثل نسبة العاملين الجامعيين ٢٣,٦٪ من مجموع العاملين في حين كانت نسبتهم ٢٠,١٪ سنة ٢٠٠٤. بالمقابل تشكل نسبة الحائزين على مستوى تعليمي ابتدائي ٢٤,١٠٪ وهي النسبة الأكبر لكنها انخفضت بعض الشيء بالمقارنة مع السنوات السابقة.

بالنسبة للموقع في العمل ٩,٥٪ من العاملين هم ارباب عمل، ٢٣,٣٪ يعملون لحسابهم الخاص، ٥١٪ من المستخدمين او الموظفين بمعاش شهري و ١٠,٣٪ من العاملين بمعاش اسبوعي أو يومي. وتمثل فئة العاملين لدى اسرهم او اقاربهم (لقاء او بدون اجر) حوالي ٤,٤٪.

---

[٩] the national social development study for Lebanon ,٢٠١٦,MOSA/UNDP
[١٠] مقابلة نجيب عيسى للمرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين
[١١] ٢٠١٥ ,Chaaban j, seminar: mapping the control of Lebanese politicians over the banking sector
[١٢] مقابلة عيسى
[١٣] Presidency of the council of ministers, Lebanon's economic accounts (٢٠٠٤-٢٠١١)
[١٤] نعتمد الاحصاءات الواردة ادناه على ارقام ادارة الاحصاء المركزي لسنة ٢٠٠٧

اما من حيث فئات المهن يشكل العمال المهرة حوالي ١٦,٨٪، المدراء والكوادر العليا حوالي ١١,٩٪، العاملون في قطاع الخدمات والبيع ١١,٨٪، فئة العمال غير المهرة ١١,٣٪، فئة الاختصاصيين ١٠,٣٪، المهن الوسطى ٩,٧٪.

يشكل العمل الشباب (١٥-٢٤سنة) ١٥,٧٪ من مجموع العاملين، بينهم ٢٧,٨٪ اناث و ٧٢,٢٪ ذكور.

تحولات بنية سوق العمل

تأثّر سوق العمل اللبناني بالحرب حيث ارتفعت نسبة الخسائر البشرية الى اكثر من ٥٪ من اجمالي السكان. وادّت الهجرة الى تغيير بنسبة القوى العاملة (قدّرت اعداد المهاجرين ما بين ٥٠٠ الف و ٩٠٠ الف مهاجر) وكانت نسبة العمال الماهرين والمهنيين وذوي التعليم الجامعي حوالي ٢٥٪ من اجمالي المهاجرين. كما أدّى النزوح الداخلي بسبب الحرب والعوامل الطائفية التي طغت بعدها، الى تجزئة سوق العمل على المناطق الطائفية باستثناء العاصمة بيروت.[١٥]

انتقل حجم البطالة من ٦٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٨,٥٪ سنة ١٩٩٧ الى ٦,٤٪ سنة ٢٠٠٩ حسب الاحصاء المركزي و١١٪ سنة ٢٠١٠ حسب البنك الدولي (٩٪ للذكور و ١٨٪ للنساء). وفي حين يقدّر عدد الذين يدخلون الى سوق العمل بـ ٤٠ الف سنويًا منهم ٣٢ الف جامعي، ينتج سوق العمل اللبناني فقط ٣٥٠٠ فرصة عمل سنويًا.

خلال الاربع عقود الماضية (١٩٧٠ – ٢٠١٠) تضاعفت حصة التجارة من مجموع العاملين في حين ان حصة الزراعة والصناعة انخفضت بما يقارب ١٣٪ و ٧٪ على التوالي.[١٦]

واذا اخذنا المحطات الاربع: ١٩٧٠ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ تعدلت النسب على الشكل التالي:

الزراعة : ١٩٪ ← ٩٪ ← ٨٪ ← ٦٪
البناء : ٧٪ ← ١٢٪ ← ٩٪ ← ٩٪
الصناعة : ١٩٪ ← ١٥٪ ← ١٥٪ ← ١٢٪
التجارة : ١٥٪ ← ٢٣٪ ← ٢٢٪ ← ٢٧٪
الخدمات : ٤١٪ ← ٤١٪ ← ٤٦٪ ←٤٦٪

القطاع العام

يوظف القطاع العام ٣٠٪ من العاملن باجر في لبنان، وهو يشمل الموظفين العموميين، القوات المسلحة، ومعلمي القطاع العام[١٧].

العمال المهاجرون

عدد العمال المهاجرين [١٨] ما قبل الازمة السورية (٢٠١١) يقدّر بحوالي ٥٠٠ الف عامل من بينهم ٩٠ الف فلسطيني، ١٦٠ الف سوري و ١٧٠ الف عامل منزلي. بعد الازمة السورية بلغ عدد العمال السوريين ١٠٥ الاف عامل. ويقدّر البنك الدولي نسبة العمالة السورية من القوة العاملة اللبنانية بحوالي ٣٠٪. وتطال هذه العمالة اكثر ما تطال فرص عمل النساء والشباب والعمالة غير الماهرة. العمالة السورية تنافس العمالة اللبنانية والفلسطينية وخاصة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي لكن بنسبة اكبر في القطاع غير الرسمي [١٩]. وهي تعمل باجور ادنى، ساعات عمل اطول وبدون تقديمات اجتماعية وصحية.

---

[١٥] مقابلة نجيب عيسى
[١٦] ارقام ادارة الاحصاء المركزي
[١٧] البنك الدولي، مرجع مذكور
[١٨] تقديرات مؤسسة البحوث والاستشارات
[١٩] غسان صليبي، العمال الفلسطينيون في قطاع البناء، وجهة نظر عمالية، دراسة غير منشورة،٢٠١٦

العمالة في القطاع غير الرسمي

حوالي ١٩٪ من العمال يعملون في القطاع غير الرسمي وهم محرومون من التأمين الاجتماعي والحقوق التي تنص عليها تشريعات العمل. كما ان معظم العاملين لحسابهم (٣٦٪ من العمال) وهم عمالة غير مؤهلة يعملون في قطاعات ذات انتاجية متدنية، لا يستفيدون من تأمينات اجتماعية.[٢٠]

من المهم الاشارة هنا الى ان حوالي ٩١٪ من المؤسسات في لبنان تستخدم من ١ الى ٤ عاملين. يمكن اختصار العوامل الاقتصادية الحادة التي تؤثر سلبًا على الحراك النقابي باربعة:

- صغر وتشتت المؤسسات يصعّب التنظيم والتضامن النقابي ويضع النقابيين تحت رحمة اصحاب العمل.
- الاقتصاد الريعي يقلّص من قدرة الاجراء على التأثير بعلاقة الاجور والارباح.
- اتساع القطاع غير الرسمي يحتاج الى جهد مضاعف من اجل تنظيم عمّاله.
- هجرة اليد العاملة الجامعية والماهرة التي كان يمكن ان تؤثّر ايجابًا على فعّالية العمل النقابي.

٣. تحولات البنية النقابية للاتحاد العمالي العام

كونفدرالية غير ديمقراطية وذات تمثيل ضعيف

- أظهرت دراستان[٢١] متعاقبتان أن عدد المنتسبين الى الاتحاد العمالي العام يراوح بين ٥٪ و٧٪ من إجمالي عدد الأجراء الذين يحق لهم الانتساب الى النقابات.

- يتكوّن الاتحاد العام راهنا من عدد من الاتحادات (٥٠إتحاد) (الملحق)، تتوزع بين اتحادات عامة (نقابات من قطاعات مختلفة) واتحادات قطاعية (نقابات من قطاع معيّن) إضافة الى اتحادات جغرافية (نقابات من منطقة جغرافية معيّنة).

- لا يجبي الاتحاد العام اي اشتراكات من الاتحادات الاعضاء بل يكتفي بجمع موارده المالية حصرًا من المساعدات التي تأتيه اما من الدولة او من مؤسسات اجنبية نقابية وغير نقابية.

- إفتقار هذه الصيغة الكونفدرالية الى مبدأين اساسيين يقوم عليهما التنظيم الديمقراطي، أي انتخاب الهيئات الدنيا للهيئات العليا (مجلس المندوبين للمجلس التنفيذي مثلاً) من جهة، والتمثيل النسبي أي تمثيل الاتحادات في هيئات الاتحاد العام نسبة الى عدد المنتسبين الى هذه الاتحادات من جهة ثانية.

إن الابقاء على التركيبة النقابية، كما كانت منذ نشأتها وحتى اليوم،سمح بادخال اتحادات جديدة بهدف وحيد هو السيطرة الحزبية المباشرة على الاتحاد العمالي العام. فإنشاء الاتحادات دون أي قاعدة قطاعية محددة، وانتفاء التمثيل النسبي في الانتخابات والقرارات، أتاح للاحزاب السياسية ولا سيما المذهبية منها، من تفريخ اتحادات كيفما اتفق وإدخالها الى الاتحاد العمالي بهدف السيطرة عليه. وقد تمت هذه العملية بموافقة وتشجيع وزارة العمل، التي اعطاها القانون في مادته ٨٦ حق الترخيص المسبق لانشاء النقابات والاتحادات.

وقد هدفت الاحزاب المذهبية من خلال تأسيس النقابات والاتحادات الى، اولاً تأطير عمال المذهب وتوجيههم بما يتلائم مع المصالح المذهبية وثانيًا تأمين كتلة نقابية واسعة داخل الاتحاد العام واستخدامه في الصراع السياسي في البلاد.

تطوّر عدد الاتحادات حسب الفترة الزمنية

اذا اعتمدنا ثلاث فترات زمنية - قبل الحرب، وخلالها، وبعدها– لمتابعة تطور توزع عدد الاتحادات بحسب تاريخ انشائها، فاننا نتوصل الى النتائج التالية:

---

[٢٠] ارقام ادارة الاحصاء المركزي

[٢١] غسان صليبي، في الاتحاد كوة، دار مختارات، ١٩٩٩، وبدران وزبيب، من يمثل من في الاتحاد العمالي العام، منشورات المركز اللبناني للتدريب ٢٠٠٠.

جدول ١ : توزع عدد الاتحادات حسب الفترة الزمنية:

	قبل الحرب (قبل ٧٥)	خلال الحرب (٧٥ – ٩٠)	ما بعد الحرب (٩١ – وما بعد)	المجموع
عدد الاتحادات	١٦	٥	٢٩	٥٠
النسبة	٪ ٣٢	٪ ١٥	٪ ٥٨	٪ ١٠٠

من الملاحظ ان اكثرية الاتحادات تمّ انشاؤها في فترة ما بعد الحرب، وحصل هذا التكاثر في «وقت كان يسجل فيه تراجع القاعدة المادية والانتاجية للاقتصاد اللبناني خصوصًا في قطاعي الزراعة والصناعة، فضلاً عن تراجع نسبة العمل المأجور الى اجمالي القوى العاملة على المستوى الوطني» . وبالفعل فقد انخفضت نسبة العاملين باجر في العقود الاربعة المنصرمة « من نحو ٦٥ في المئة في أواسط التسعينات الى نحو ٥٠ الى ٥٥ في المئة في الوقت الحاضر. كما يلاحظ أن هذا التكاثر لم يكن مرتبطا بحاجة موضوعية لسدّ حاجات قطاعية محدّدة فرضها نمو الإقتصاد وتطور تقسيم العمل فيه، كما يظهر من خلال أنواع الإتحادات المستحدثة.

انواع الاتحادات

عرف لبنان اربعة انواع من الاتحادات: اتحادات قطاعية (تضم نقابات من نفس القطاع)، واتحادات عامة (تضم نقابات من قطاعات مختلفة)، واتحادات جغرافية (تضم نقابات في منطقة جغرافية معينة)، واتحادي المصالح المستقلة والمؤسسات العامة. فكيف تتوزّع راهنا الاتحادات بحسب هذه الأنواع المختلفة؟

وتشكل الاتحادات القطاعية إضافة الى اتحادي المصالح المستقلة حوالي نصف إجمالي عدد الاتحادات، ولكن هذا الواقع شهد تطورا متفاوتا بحسب الفترات الزمنية الثلاث، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول٢: توزّع الاتحادات بحسب نوعها:

	اتحادات قطاعية	اتحادا المصالح المستقلة	الاتحادات العامة	الاتحادات الجغرافية	المجموع
عدد الاتحادات	٢٣	٢	١٤	١١	٥٠
النسبة	٪٤٦	٪٤	٪٢٨	٪٢٢	٪١٠٠

جدول٣: توزّع الاتحادات بحسب نوعها وحسب الفترة الزمنية:

	الفترة ١ ما قبل ٧٥		الفترة ٢ ٧٥ - ٩٠		الفترة ٣ ٩١ - ٢٠١٥		المجموع
اتحادات قطاعية	٨		٤		١١		٢٣
مصالح مستقلة	٢		٠		٠		٢
اتحادات عامة	٤		٠		٨		١٢
اتحادات جغرافية	٢		١		١٠		١٣
المجموع	١٦ [٤]		٥		٢٩		٥٠

[٢٢] كمال هاني، مرجع مذكور

ويلاحظ أن نحو نصف إجمالي عدد الاتحادات القطاعية نشأ بعد الحرب (١١ اتحادًا من أصل مجموع عدد الاتحادات القطاعية البالغ راهنا ٢٥ اتحادا)، في مقابل ٧٢٪ للاتحادات العامة والاتحادات الجغرافية التي نشأت خلال هذه الفترة (١٨ اتحادًا بعد الحرب من أصل ٢٥ إتحادا راهنا). ومن الواضح أن إنشاء المزيد من الاتحادات القطاعية أو غير القطاعية بعد الحرب، لم يكن مرتبطا بتطور خصائص الاقتصاد اللبناني، بقدر ما كان تعبيرا عن التسييس الفجّ للعمل النقابي، وعن إزدياد فعل المؤثرات المتصلة بالدوافع الحزبية والمذهبية للاتحادات المستحدثة. وتشير نتائج الجدول أدناه الى أن ٥٤ في المئة من إجمالي عدد الاتحادات (٢٧ اتحادا من أصل ٥٠ اتحادا)، كانت تحمل صبغة حزبية طائفية أو مذهبية. أما توزع هذه الاتحادات بحسب نوعها، فهو مبيّن في الجدول التالي:

جدول ٥: توزّع الاتحادات الحزبية - المذهبية بحسب نوع الاتحاد

	اتحادات مذهبية		اتحادات غير مذهبية		المجموع
الاتحادات القطاعية	١٢	٥٢ ٪	١١	٤٨٪	٢٣
اتحادات المصالح المستقلة	٠	٠ ٪	٢	١٠٠٪	٢
الاتحادات العامة	٧	٥٨ ٪	٥	٤٢٪	١٢
الاتحادات الجغرافية	٨	٦١ ٪	٥	٣٩٪	١٣
المجموع	[٢٧]	٥٤ ٪	٢٣	٤٦٪	٥٠

ومن الواضح أن دورالعامل الطائفي والمذهبي قدتعاظم بشكل خاص بعد الحرب الأهلية، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول٦: توزّع الاتحادات الحزبية - المذهبية بحسب المرحلة التاريخية:

	ما قبل ٧٥	٧٥ - ٩٠	٩١ - ٢٠١٥	المجموع
العدد	٥	٠	٢٢	٢٧
النسبة	١٩٪		٨١٪	١٠٠٪

وإنطلاقا مما سبق، يمكن بشكل عام تسجيل الملاحظات والاستنتاجات الأساسية التالية: اكثرية الاتحادات الموجودة حاليّا هي ذات صبغة حزبية - مذهبية (٥٤ ٪)، وتنسحب هذه الصبغة على الاتحادات القطاعية (٥٢٪) والاتحادات العامة (٥٨٪) والاتحادات الجغرافية (٦١٪)، ثم أن الغالبية الساحقة من الاتحادات الحزبية – المذهبية (٨١٪) انشئت في فترة ما بعد الحرب، مع الاشارة الى أن ما كان قائما منها قبل الحرب (خمسة اتحادات حزبية مذهبية)لم يكن يرتدي هذه الصفة عند انشائه، ولكن تمّ تحويله لاحقًا من قبل أحزاب طائفية أو مذهبية. مما يعني عمليًّا أن الغالبية العظمى للاتحادات الحزبية - المذهبية جرى انشاؤها في فترة ما بعد الحرب.

وبتحديد أكبر، فان عملية اتخاذ القرار،كما هي عليه اليوم داخل الاتحاد العمالي العام (أكثرية الاتحادات الأعضاء هي التي تقرر بغض النظر عن طبيعة تكوينها أو حجم تمثيلها) تمنع في الواقع بلورة أيّ مبادرة جدية لتجديد الهيكلية النقابية. مما يعني إستحالة إحداث تغيير في الهيكلية النقابية بمبادرة من الاتحاد العمالي العام نفسه، في وقت لم تعد فيه مشكلة الهيكلية النقابية محصورة بديمقراطية التنظيم، بل أصبحت ترتبط راهنا باستقلالية التنظيم عن الأحزاب السياسية، ولا سيما الطائفية أو المذهبية منها. والمطلوب اليوم هو العمل على إجتراح مبادرة من خارج التركيبة الحالية، من أجل بناء حركة نقابية بديلة ذات طابع ديمقراطي ومستقل، على أن تتوفر فيها - في حال خيار اعتماد اتحاد عمالي عام آخر - ثلاثة شروط على الأقل: ان يبنى

على اساس اتحادات قطاعية حصريًا، وان يجري اعتماد التمثيل النسبي في تكوين هيئاته واتخاذ قراراته؛ وأن يصار الى اعتماد العضوية او المندوبية في الهيئات الناخبة الدنيا (المؤتمر او مجلس المندوبين) على اساس النقابات وليس الاتحادات، تأمينًا لتمثيل أوسع للقاعدة العمالية. وتضاف الى ذلك بالطبع التعديلات القانونية اللازمة التي ترعى مبادئ الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ حول الحرية النقابية.

كثرت في السنوات الاخيرة المبادرات الداعية الى بناء حركة نقابية ديمقراطية في لبنان، وتمحورت جميعها حول ضرورة استقلالية النقابات عن السلطة والاحزاب السياسية واصحاب العمل. ومن هذه المبادرات: دعوة قيادات هيئة التنسيق النقابية الى تحويل هيئة التنسيق الى اتحاد نقابي مستقل على طريق بناء حركة نقابية ديمقراطية ومستقلة؛ وتأسيس نقابة مستقلة في «سبينس» مع ما رافقها من قمع من جانب ادارة المؤسسة؛ وانسحاب الاتحاد الوطني للنقابات من الاتحاد العمالي العام ودعوته الى بناء مركز نقابي ديمقراطي مستقل احتجاجًا على تبعية ممارسات وسياسات هذا الاتحاد؛ وتأسيس نقابة مستقلة للعاملات والعاملين في الخدمة المنزلية بمبادرة من الاتحاد الوطني ومنظمة العمل الدولية. وتضاف الى ذلك، مبادرات عدّة قام بها المركز اللبناني للتدريب النقابي وتمخضت عن توقيعه مع عدد من النقابات والاتحادات على مدونة للسلوك النقابي التي تدعو الى ديمقراطية واستقلالية النقابات. وخلال سنة ٢٠١٦ جرى تشكيل تجمعين نقابيين جديدين من خارج تركيبة الاتحاد العمالي العام، يناديان باستقلالية النقابات: اللقاء التشاوري النقابي الشعبي، واللقاء النقابي الموسع.

بناء نقابات مستقلة في لبنان و/أو تطوير المعارضة النقابية؟

هل تنشأ نقابات مستقلة في لبنان؟

تبرز عوامل مساعدة وأخرى معيقة بالنسبة الى عملية إنشاء مثل هذه النقابات في لبنان. ومن العوامل المساعدة، أن لبنان، يكفل الحق في التعددية النقابية(مع إشتراط مصادقة وزارةالعمل)،مع الاشارة الى أنه يمنع التنظيم النقابي في القطاع العام. كذلك فان النظام السياسي في لبنان يبدي نوعا من «التسامح» – إن صحّ التعبير – إزاء ممارسة الحريات بشكل عام، بالمقارنة مع الانظمة السياسية في المنطقة العربية، وذلك بالرغم من أن نمط التحالفات بين الاحزاب في المجال النقابي يجعل من النظام السياسي اللبناني «نظام الاحزاب الواحدة» ويقربه الى حدّ معيّن من انظمة الحزب الواحد في ما يخصّ التسلط والقمع.اما العوامل المعيقة فيمكن ايجاز أهمها كالآتي:طغيان الولاءات الطائفية والمذهبية التي تصعّب مهمة قيام تيارات نقابية مستقلة عن الاحزاب السياسة الراعية لهذه الولاءات، وضعف الحراك المعارض للنظام السياسي المتأثر بشكل عضوي بالاستقطابات الأفقية الحادة التي تديرها قوى ٨ و١٤ آذار، إضافة الى ضعف المعارضة العمالية المنظمة[٢٣] القادرة على أن تأخذ على عاتقها مهمة بناء حركة نقابية مستقلة (أسوة بما حصل في مصر مثلاً حيث إضطلعت «دار الخدمات النقابية والعمالية» على إمتداد عشرين سنة بدور فاعل في الدعوة الى تأسيس النقابات المستقلة ومواكبة انتشارها).

[٢٣] في الواقع هناك بداية لتشكل معارضة نقابية ركناها الاساسيان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين و»التيار النقابي المستقل» في اطار رابطة أساتذة التعليم الثانوي

ملحق: بيانات حول الاتحادات المنضوية تحت الاتحاد العمالي العام في لبنان

اسم الاتحاد اسم الاتحاد	تاريخ الترخيص	تصنيف الاتحاد	عدد النقابات	عدد المنتسبين
اتحاد جامعة نقابات العمال والمستخدمين في لبنان	١٩٤٨	عام	١٠	٨٤١
اتحاد النقابات المتحدة للمستخدمين والعمال في لبنان	١٩٥٤	عام	١٣	٤٧١٦
اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الشمال	١٩٥٤	جهوي	٢٠	٦٣٦٧
اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة	١٩٦٣	مؤسسات عامة	٧	٦٩٩٥
الاتحاد العمالي للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة والخاصة	١٩٦٣	مؤسسات عامة	٥	٢٦٤٠
اتحاد نقابات مستخدمي وعمال القطاع التجاري	١٩٦٤	قطاعي	٨	٦٢٨
اتحاد نقابات عمال ومستخدمي قطاع البترول في لبنان	١٩٦٤	قطاعي	٨	٦١٨
اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الجنوب	١٩٦٦	جهوي	١٥	٣٩١١
اتحاد النقابات العمالية للنقل البحري	١٩٧٠	قطاعي	١٠	١٦٧٩
اتحاد النقل الجوي لنقابات مستخدمي وعمال شركات الطيران	١٩٧٢	قطاعي	٤	٣٦٠٨
اتحاد النقابات العمالية للطباعة والإعلام	١٩٧٢	قطاعي	١٠	١٠٢٢
اتحاد نقابات عمال ومستخدمي القطاع الصحي	١٩٧٣	قطاعي	٥	٢٤٥٢
اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان	١٩٧٤	قطاعي	٤	٨٠٩٩
اتحاد نقابات موظفي وعمال دور التغذية واللهو	١٩٧٦	قطاعي	٧	٢٨٦٤
اتحاد نقابات سائقي ومالكي السيارات العمومية للنقل البري	١٩٨٦	قطاعي	٣	١٦٣٨
الاتحاد المهني لنقابات عمال ومستخدمي المواد الكيماوية والمواد المشابهة	١٩٩١	قطاعي	٨	١٣٧٩
الاتحاد اللبناني للنفايات الحرة	١٩٩١	عام	٦	١٢٥٨
الاتحاد اللبناني للنقابات العمالية	١٩٩١	عام	٦	٧٢٢
الاتحاد اللبناني لنقابات سائقي ومالكي السيارات العمومية ومصالح النقل	١٩٩٤	قطاعي	٧	٢٣١٩
اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في محافظة النبطية	١٩٩٤	جهوي	٤	٤٢٨
اتحاد جبل عامل لنقابات العمال الزراعيين	١٩٩٤	جهوي	٤	٣٨٢
اتحاد النقابات الوطنية في الشمال	١٩٩٤	جهوي	٤	٩٦٥
اتحاد نقابات عمال ومستخدمي الصناعات الورقية في لبنان	١٩٩٤	قطاعي	٣	١٤٢
اتحاد نقابات عمال ومستخدمي الصلب والحديد في الجنوب	١٩٩٤	جهوي	٤	٣٤٨
الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في الجنوب	١٩٩٤	جهوي	٨	١٧٩١
الاتحاد العمالي اللبناني لنقابات التعدين والميكانيك	١٩٩٥	قطاعي	٧	٩٦٥
اتحاد نقابات عمال ومستخدمي جبل لبنان	١٩٩٧	جهوي	٦	١١٢٨
اتحاد نقابات العاملين في التقنيات الحديثة	١٩٩٨	قطاعي	٤	٦٧٥
اتحاد نقابات العاملين في الخدمات العامة	١٩٩٨	قطاعي	٥	١٦٨٣
اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان	١٩٩٨	عام	٥	٤١٤
اتحاد نقابات النهضة العمالية في لبنان	١٩٩٨	عام	١٠	٨٨٤
اتحاد نقابات مستخدمي قطاع التأمين في لبنان	١٩٩٨	قطاعي	٢	١٨٢
اتحاد نقابات العاملين في زراعة التبغ والتنباك في لبنان	١٩٩٩	قطاعي	٣	-
اتحاد الولاء لنقابات النقل والواصلات في لبنان	٢٠٠٣	قطاعي	٥	-
الاتحاد العام للنقابات القطاعية في لبنان	-	عام	١١	-

اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في محافظة بعلبك الهرمل	٢٠٠٤	جهوي	٩	-
اتحاد نقابات عمال ومستخدمي محافظة بيروت	٢٠٠٥	جهوي	٦	-
اتحاد النقابات العمالية والمهنية	٢٠٠٥	عام	٦	-
اتحاد نقابات العاملين في التعاونيات والمؤسسات وأسواق الخضار في لبنان	٢٠٠٥	قطاعي	٤	-
اتحاد الضياء لنقابات عمال ومستخدمي بيروت وجبل لبنان	٢٠٠٥	جهوي	٥	-
اتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع	٢٠٠٥	جهوي	٧	-
الاتحاد العمالي لنقابات مستخدمي وعمال وحرفيي الجنوب	٢٠٠٥	جهوي	٨	-
الاتحاد التضامني لنقابات العمال في لبنان والمستخدمين	٢٠٠٥	عام	٣	-
اتحادالنقابات العمالية للخدمات العامة	-	عام	٥	-

الاقتصاد اليمني من الهشاشة إلى الانهيار

مساهمة الخبير بليغ المخلافي

مقدمة :

عانى الاقتصاد اليمني خلال العقود الماضية من إختلالات بنيوية وهيكلية متأثرا بثلاثية الفساد والنزاعات المختلفة على الموارد والعقلية القبلية للقائمين على إدارته ، فعادة ما تم إدارة الاقتصاد اليمني بعقلية تسيطر عليها فكرة المغنم في إدارة مؤسسات الدولة بعيدا عن أساليب الإدارة الحديثة ، وإلى جانب الإختلالات المالية والهيكلية في الموازنة ، كلف تدهور الأوضاع الأمنية وغياب سيادة القانون الخزينة العامة للدولة أكثر من ٦ مليار دولار خلال الفترة بين ٢٠١١ و ٢٠١٤ فقط ، جراء الهجمات المتكررة على خطوط إمداد النفط والغاز والطاقة ، ثم أتى الصراع المسلح الذي يعيشة اليمن منذ حوالي عامين على ما تبقى من إقتصاد هش ووصل الوضع الإقتصادي إلى حدالعجز عن دفع الرواتب وإنعدام السيولة النقدية بعد أن تم إستنفاذ إحتياطيات النقد الأجنبي خلال فترة الصراع .

وعلى الرغم من تنوع الموارد إلا أن الإقتصاد اليمني ظل إقتصادا ريعيا لا يعتمد على فكرة القيمة المضافة وإنما على تصدير المنتجات كمواد خام سواء ما يتعلق بالنفط أو المنتجات الزراعية أو الأسماك والتي تمثل مجمل الصادرات اليمنية .

الأمر الذي يعزز فكرة الاستعجال في كسب المغانم القائمة على الفساد المستشري في كل مناحي الحياة والذي طال حتى صفقات بيع النفط والغاز .

وبالنظر إلى تركيبة المجتمع اليمني والقطاعات الإقتصادية الرئيسية في البلد نجد أن قطاع الزراعة يعد الأكثر توظيفا للعمالة ، فالمجتمع اليمني في مجمله يعتبر مجتمعا ريفيا إذ لا تتعدى نسبة المناطق الحضرية ٣٤٪ من التركيبة الديموغرافية للمجتمع اليمني ،لتصبح الزراعة المشغل الرئيسي للعمالة في مناطق الريف وقد بلغت نسبة التشغيل في هذا القطاع وفقا لأخر الإحصائيات ٥٣٪ من إجمالي القوى العاملة في المجتمع .

إلا أنه وعلى الرغم من هذه النسبة فإن هناك فجوة كبيرة بين حجم هذا القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في تحقيق الإكتفاء الغذائي تتضح هذه الفجوة عندما نعرف بأن اليمن يستورد ٨٥٪ من إحتياجاته الغذائية وهو ما يعني أن الزراعة تشكل لدى اليمنيين أسلوب حياة لتحقيق الكفاف المعيشي وأن معظم النشاط الزراعي يندرج تحت القطاع غير المنظم .

ستقدم هذه الورقة نظرة عن واقع الإقتصاد اليمني من حيث أهم القطاعات الإقتصادية ونسبة مساهمةكل قطاع في الناتج القومي والتشغيل وأثر السياسات الإقتصادية المتبعة على النمو وأثر الصراع القائم على الإقتصاد والعمال ودور النقابات العمالية في هكذا وضع .

أبرز تحولات الإقتصاد اليمني خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٠

تعرض الاقتصاد اليمني خلال العقد الأخير من القرن الماضي إلى عدد من الصدمات أهمها حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من عودة ما يقارب مليون ونصف المليون مغترب ، والحرب الأهلية في العام ١٩٩٤م ، بالإضافة إلى تنامي ضاهرة الإرهاب وما نتج عنها من تحديات أمنية في مواجهة ملفات التنمية والاستثمار . وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في عدد من المجالات مثل تحقيق الوحدة اليمنية والتعددية السياسية وتحسين المستوى التعليمي ومحاولات الحد من الفقر إلا أن الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد اليمني انتجت الكثير من التحديات التي واجهت اليمن خلال العقدين الماضيين لعل أبرزها : إرتفاع معدلات الفقر والبطالة والنمو السكاني وتدني مستويات الوصول إلى الخدمات العامة ، ضعف الإدارة الحكومية ، والأهم من كل هذا هو النضوب السريع لأهم موردين يعتمد عليهما النمو الاقتصادي وهما البترول والمياه الجوفية .

تسببت تلك الصعوبات والتحديات في دخول الاقتصاد اليمني مرحلة الأزمة فقد أستمر عجز الموازنة العامة في التزايد ليبلغ ١٦٪ ، وتصاعدت حركة الأسعار وأنخفضت الاحتياطات من النقد الأجنبي وتدهور سعر الصرف (١٢ ريال لكل دولار في العام ١٩٩٠ إلى ٢١٥ ريالا لكل دولار في العام ٢٠١٠) ، وتراجع معدل النمو الإقتصادي .

وفي العام ١٩٩٥م ، ونتيجة لاشتراطات المانحين أضطرت الحكومات اليمنية المتعاقبة إلى تبنى برامج الإصلاح الاقتصادي ، وتخلت الدولة عن احتكارها لبعض الأنشطة الاقتصادية في محاولة مواكبة التحول إلى إقتصاديات السوق ، وتزايد

الدور الممنوح للقطاع الخاص ليتم إفساح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار من خلال الحوافز والإعفاءات ، وتراجع مستوى الاعتماد على القطاع العام في مسألة التشغيل ليتم التعويل على القطاع الخاص في تحريك النمو واستيعاب العمالة . ومن أجل تحقيق الحد الأدنى من مبادئ الحوكمة قامت الحكومة وفي محاولة للوصول إلى أليات عمل لمواجهة تحديات الشراكة عقدت الحكومة عددا من اللقاءات مع الغرف التجارية والصناعية لتقييم مناخ الاستثمار الذي أعده البنك الدولي في العام ٢٠٠١م ، وفي العام ٢٠٠٣م دخلت اليمن في مفاوضات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتحصل على عضوية المنظمة العالمية في العام ٢٠١٤م بعد ١١ عاما من المفاوضات .

أعتمدت اليمن برامج خطط التنمية الخمسية والتي كان أخرها الخطة الخمسية لمكافحة الفقر ٢٠٠٦-٢٠١١م ، بالتزامن مع برنامج الإصلاح الإداري والمالي ، وعلى الرغم من بعض النجاحات التي حققتها برامج الإصلاح والمتمثلة في إيقاف التدهور في المؤشرات وبعض الإصلاحات في إطار القضاء والإدارة إلا أن تلك البرلمج لم تكن بمستوى التحديات ولم تحقق نتائج اقتصادية ملموسة على المدى البعيد ، وأعتبر الكثير من خبراء الاقتصاد أن برامج الإصلاح لم تكن سوى وسيلة شعارا رفعته الحكومات لتحقيق شروط المانحين وشاب الفساد كثير من قضايا الخصخصة وبدأت عملية تزاوج المال والسياسة تظهر إلى العلن خلال العقد الأول من الألفية الجديدة .

وعلى صعيد زيادة دور المرأة التنموي وإدماجها في عملية التنمية ، فقد حدث حراكا كبيرا نحو تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي وحصلت المرأة على الكثير من الحقوق ووصلت نسبة مشاركة المراة في القطاع العام إلى ما يزيد عن ٢٠٪ ، قبل أن يأتي مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي جاء كنتيجة للحراك الشعبي الذي واكب ثورات الربيع العربي ليضمن نسبة مشاركة لا تقل عن ٣٠٪ للمرأة في سلطات الدولة الثلاث .

أهم المؤشرات الإقتصادية :

تسبب الصراع القائم في كثير من الإختلالات الإقتصادية وتأثرت جميع القطاعات الإقتصادية تبعا لذلك وأصبح من الصعب أيضا الحصول على إحصاءات وتقارير رسمية تتضمن مؤشرات إقتصادية صحيحة خلال العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ م ، وقد تم الإعتماد عند إعداد هذه الورقة على تقارير العام ٢٠١٤ م وبعض التقارير التي تصدرها المراكز المتخصصة في الجانب الإقتصادي :

- **الناتج القومي الإجمالي :**

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣ م وهو العام الذي سبق الإنقلاب الذي قامت به جماعة الحوثي في اليمن ٣٥,٩ مليار دولار ، لتشهد الأعوام التالية إنهيارا إقتصاديا وتوقفا تاما لعجلته بسبب الصراع المسلح القائم الذي أكمل عامه الثاني منتجا كارثة إنسانية قد تكون الأكبر في المنطقة خلال الفترة البسيطة القادمة خاصة في ظل مؤشرات المجاعة وإنتشار الأوبئة التي بدأت تلوح بوادرها في بعض المحافظات اليمنية ، الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى دق ناقوس الخطر حول الوضع الإنساني في اليمن التي أصبحت ضمن أكثر ٧ دول تعاني من المجاعة في العالم ، مع فقدان ما يقارب ٧٠٪ من السكان لأمنهم الغذائي وخروج أكثر من مليوني طفل من المدارس ومعاناة ٣٥٠ ألف طفل دون الخامسة من سوء تغذية حاد يفقدهم القدرة على التحصيل العلمي .

- **معدل دخل الفرد :**

يوضح الجدول التالي مقدار التراجع في معدل دخل الفرد خلال السنوات العشر الأخيرة من ١٣٦٩$ في العام ٢٠٠٨ إلى ١٢٦١$ في العام ٢٠١٤ م .

ومنذ نهاية مارس 2015، أزداد الوضع سوءً وبالتالي يتوقع استمرار حالة النمو الاقتصادي السالب عام 2015 وتدهور دخل الفرد بسبب الحرب الطاحنة وما نجم عنها من تدمير للبنى التحتية والمنشآت العامة والخاصة، وكذلك حدوث أزمات غير مسبوقة في الغذاء والدواء والمياه والوقود والكهرباء.

- **ميزان المدفوعات**

وفقا للأرقام الإحصائية الرسمية للعام ٢٠١٤ م وهي أخر الأرقام الإحصائية الصادرة قبل أن تدخل اليمن الحرب بلغ العجز التجاري ٦٩٣ مليون دولار مقارن ب ٨٢٨ مليون دولار في العام ٢٠١٣م .

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
٢٠٠٣	٦٥٩ مليار ريال	٦٧٤ مليار ريال	١٠ مليار ريال
٢٠١٤	١ تريليون و٣٣٤ مليار ريال	٣ تريليون و١٧٤ مليار ريال	١ تريليون و٧٣٥ مليار ريال بالسالب

- **التجارة الخارجية**

أنضمت اليمن عام ٢٠١٤ إلى منظمة التجارة العالمية عقب مفاوضات استمرت أكثر من ١١ سنة مع عدد من الدول المنضوية في إطار المنظمة.

اليمن عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي قد خضعت لشروط المنظمة في التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضريبية ذات المنشأ العربي وفقاً لبنود الاتفاقية.

سعت اليمن خلال العقدين الماضيين إلى موائمة بعض تشريعاتها مع التوجهات العالمية للتجارة سواءً من خلال التشريعات التي أصدرتها كقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ بشأن التجارة الخارجية وإعداد ومناقشة لائحة تنظيم المعارض التجارية الداخلية والخارجية ، إلا أن تلك الجهود التشريعية لم تكتمل ودخلت البلد اضطرابات سياسية كبيرة توقفت معها كل الإجراءات.

أهم القطاعات الاقتصادية :

تركيبة القطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

يعد الاقتصاد اليمني إقتصادا نمطيا تتوزع يعتمد في مجمله على قطاعي الإنتاج السلعي والخدمي وتشكل صناعة النفط والغاز بالإضافة إلى الخدمات المتنوعة والزراعة الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، تتناول هذه الفقرة أهم القطاعات الاقتصادية بشئ من التفصيل :

- **النفط والغاز :**

يمثل القطاع النفطي في اليمن أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد اليمني وترفد صادرات هذا القطاع المازنة العامة للدولة بما نسبته ٧٥٪ من إجمالي الموازنة و ٦٣٪ من إجمالي الصادرات و ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كما تشكل عائدات هذا القطاع ٩٠٪ من النقد الأجنبي ، الأمر الذي يعرض الاقتصاد للتذبذب الناتج عن تقلبات العرض والطلب العالمي لهذه السلعة .

- **الثروة السمكية :**

بالرغم من إمتلاك اليمن لشواطئ بحرية تقدر بأكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر إلا أن قطاع الثروة السميكة لا يشكل سوى ما يقارب ٢٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعيد خبراء اقتصاديون السبب في تدني نسبة مساهمة هذا القطاع إلى الفساد الذي شاب عقود الإحتكار التي منحت لزعماء قبليين نافذين ضمن سيطرة العقلية القبلية على إدارة الدولة ومواردها الاقتصادية كما تمت الإشارة سابقا .

- **الزراعة :**

شهد قطاع الزراعة تراجعا كبيرا خلال العقود الأربعة الماضية وتدنت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣٪ فقط على الرغم من المجتمع اليمني مجتمع زراعي ، وأصبحت المياة تشكل التحدي الأكبر أمام قطاع الزراعة - بشكل خاص - الذي يستهلك ٨٥٪ من الموارد المائية للبلد بسبب عدم تطوير منظومات الري الحديث والتوسع في زراعة القات على حساب المنتجات الأخرى القابلة للتصدير ، ليصبح موضوع المياة تحديا عاما في ظل الإحتياج المتزايد على مياة الشرب النقية خاصة في مناطق المرتفعات الجبلية .

- **الخدمات**

يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات ذات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتبلغ مساهمة القطاع بتكويناته المختلفه ما يزيد عن ٥٧٪ (إذا ماتم إعتبار النقل والتخزين والاتصالات)، ويوضح الشكل المرفق مساهمة كل بند من بنود الخدمات في الناتج الإجمالي المحلي .

- **السياحة :**

تعد اليمن من أهم مواقع الجذب السياحي في العالم بإعتبارها متحفا للتاريخ الطبيعي ولتنوعها المناخي والبيئي إلا أن هذا القطاع لا يشكل أي نسبة تذكر في الناتج المحلي الإجمالي لأسباب كثيرة أهمها الإهمال وعدم تطوير هذا القطاع والتدمير الممنهج لقطاع السياسة عبر ممارسات مختلفة .

- **الصناعة :**

يسهم قطاع الصناعة بما مقدارة ١٠ - ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتأتي الصناعات الغذائية والإنشائية ثم منتجات التبغ والمعادن في صدارة هذا القطاع وهي في مجملها صناعات تحويلية (لا تدخل الصناعات النفطية في هذه النسبة).

- **البناء والتشييد**

حسب أخر إحصائيات متاحة للعام ٢٠١٤م فقد تراجعت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,١٪ مقارنة ب ٦,٣٪ في العام ٢٠١٣م ، وبحسب تقارير إقتصادية فقد تسببت الحرب الائرة حاليا في توقف ٨٠٠ شركة للمقاولات كانت تعمل في اليمن في القطاع المنظم إضافة إلى القطاع غير المنظم ويصل العاملين في البناء والتشييد في كلا القطاعين قرابة مليون وخمسمائة ألف عامل ، وتعود أسباب هذه الخسائر إلى توقف البنامج الاستثماري للحكومة بشكل كامل ، ولم تقتصر هذه المشكلة على قطاع البناء والتشييد وحده بل تعدته إلى قطاعات أخرى يرتبط عملها بهذا القطاع كالنقل والصناعات الإستخراجية وصناعة الأسمنت .

- **النقل**

يساهم قطاع النقل والتخزين والإتصالات بنسبة ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكن هذا القطاع تعرض للكثير من الخسائر بسبب المشاكل الناجمة عن الحرب من إنقطاع الكهرباء وإرتفاع أسعار المشتقات النفطية ، ولا توجد إحصائيات دقيقة عن حجم خسائر هذا القطاع حتى الأن .

الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الأجمالي بأسعار السوق الثابتة (٢٠٠-١٠٠)[١]

البيان	٢٠١٣* (نسبة مئوية)	٢٠١٤** (نسبة مئوية)
الزراعة والغابات والصيد	١٧,٢	١٦,٠
الصناعات الاستخراجية	١١,١	١١,٨
الصناعات التحويلية	٥,٨	٦,٠
الكهرباء والمياه	٠,٨	٠,٨
البناء والتشييد	٦,٣	٥,١
مجموع قطاعات الانتاج السلعي	٤١,٢	٣٩,٧
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والصيانة	١٧,٣	١٧,٣
النقل والتخزين والاتصالات	١٦,٠	١٦,٦
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٠,٧	١١,١
منتجو الخدمات الحكومية	١٢,٥	١٣,٠
أخرى	١,٢	١,٣
مجموع قطاعات الخدمات	٥٧,٧	٥٩,٠
الناتج الأجمالي بسعر السوق	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

التركيبة السكانية للمجتمع اليمني:

يشكل الشباب دون سن الخامسة والعشرين نسبة ٦٥٪ من تركيبة المجتمع اليمني وتمثل الشريحة العمرية أقل من ١٥ عام ما نسبته ٤٣٪ من إجمالي السكان ، وتمثل المرأة أقل من ٥٠٪ في كل الفئات العمرية ويشكل معدل النمو السكاني المرتفع (٣٪) مقابل إنخفاض معدلات النمو إلى ما يقارب (٢,٧٥٪) احديا كبيرا في مواجهة أي حكومة يمنية ، إذ يعيش أكثر من ٥٠٪ من مجموع الشكان البالغ عددهم حوالي ٢٥مليون تحت خط الفقر ، وتسببت الحرب في إرتفاع هذه النسبة ليفقد ما يقارب ٧٠٪ من السكان أمنهم الغذائي .

سوق العمل :

يعاني سوق العمل اليمني اختلالات هيكلية ومنها ارتفاع مستويات البطالة وخاصة بين الشباب، وكذلك تدني مستوى مهارات قوة العمل. فوفقاً لنتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٣-٢٠١٤، فإن ٤٤,٨٪ من الشباب ليسوا في العمل ولا في التعليم. وحوالي ٨٠,٢٪ من السكان في سن العمل لديهم تعليم أساسي فما دون.

لقد تأثرت منشآت القطاع الخاص والعاملين بصورة مباشرة. وتتبنى كثير من تلك المنشآت إجراءات احترازية مثل تقليص رواتب موظفيها وتسريحهم من العمل من أجل تخفيض نفقاتها والحيلولة دون إغلاق أبوابها. فوفقاً لاستبيان مناخ الأعمال اليمني الصادر عن وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع منظمة الـ GIZ، للفترة أغسطس-أكتوبر ٢٠١٥، والذي تم تنفيذه في صنعاء وعدن وتعز وحضرموت والحديدة، لوحظ أن ٤١٪ من المنشآت قامت بتسريح حوالي ٥٥٪ من موظفيها في المتوسط. وأيضاً، قامت ٧٪ من المنشآت بتقليص رواتب موظفيها بحوالي ٤٩٪ وسرحت حوالي ٦٤٪ من موظفيها. وقامت ٣٪ من المنشآت بتقليص رواتب موظفيها بحوالي ٥٠٪.

ومن جانب أخر، أصبحت مؤسسات القطاع الخاص تواجه صعوبة كبيرة في الحصول على العمالة عالية المهارة التي غادرت اليمن بسبب الحرب، حيث تعتمد العديد من الشركات والمؤسسات الخاصة على العمالة الأجنبية للوفاء باحتياجاتها من

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
* فعلية أولية

التخصصات النادرة. وفي هذا السياق، ارتفعت نسبة المنشآت الكبيرة التي تفتقد للعمالة عالية المهارة إلى ٥٨٪ بعد الحرب مقارنة بـ ٢٥٪ قبل الحرب.

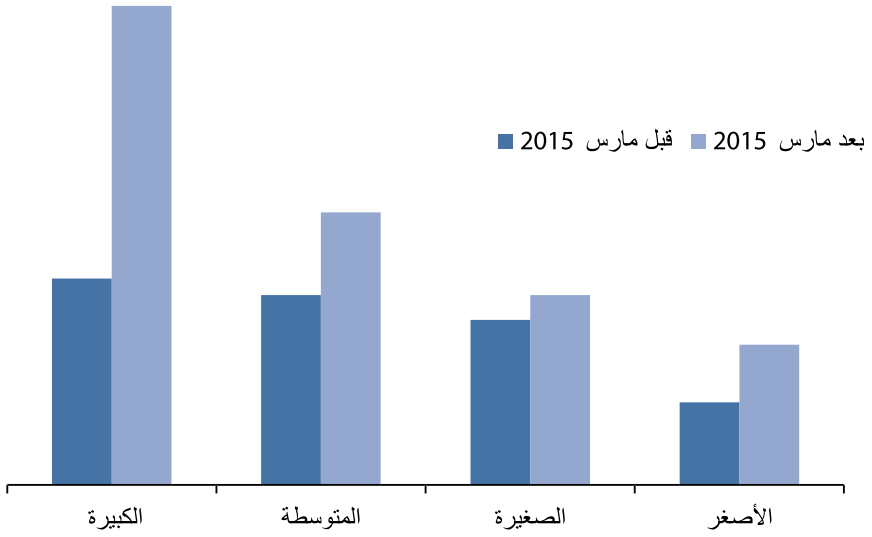

تأثير الحرب على سوق العمل

بعد إنقلاب جماعة الحوثيين على الرئيس هادي ودخول البلد في صراع مسلح دخل الإقتصاد اليمني مرحلى جديدة من التدهور ونشأ إقتصاد حرب بديل عن إقتصاد الدولة وتسبب هذا الوضع في عدد من الأثار السلبية على الإقتصاد اليمني لعل أهمها : توقف إنتاج النفط والغاز وتوقف المانحين عن تقديم تعداتهم المالية لمساعدة اليمن ونشوء سوق سوداء وهجرة العديد من رؤوس الأموال الوطنية ويمكن القول بأن القطاع الخاص نال النصيب الأكبر من هذه الأثار .

فالقطاع الخاص الذي يساهم في ٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويسهم بحوالي ٦٥٪ من إجمالي الإستثمار تعرض لأصرار إقتصادية كبيرة نتيجة للحرب وإنقطاع الكهرباء وإرتفاع أسعار الوقود بنسبة كبيرة إضافة إلى الإنفلات الأمني وفرض إتاوات مالية خارج القانون وتوقف العديد من المنشأت الإقتصادية إما بسبب وقوعها في مناطق الإشتباك أو بسبب تعرضها للقصف وأشارت نتائج بعض المسوحات إلى أن ما يزيد عن ٤٥٪ من منشأت الأعمال أغلق لعدة أسباب أهمها التدمير المادي الذي خلفته الحرب ، وفي أحدث تقرير للغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة قدرت خسائر القطاع الخاص جراء الإستهداف بالقصف منذ بدء الحرب في اليمن ما يقارب ٣٩ مليار دولار ، وأوضح التقرير أن ١٩٦ مصنعا ومنشأة صناعية وتجارية قدرت خسائرها بـ ٣٩ مليار دولار خلال الفترة منذ بدء الحرب وحتى نهاية يناير ٢٠١٦ ، بالإضافة إلى إستهداف ٧ من صوامع الغلال و ٥٤٦ مخزنا للأغذية و ٣٦٥ سوقا تجاريا شعبيا و١٢٣ منشأة سياحية وفندقية و٢٤٠ محطة للوقود والغاز ، كما طالت الأضرار عددا من الشبكات الخاصة بالإتصالات .

وتشير تقارير إقتصادية إلى فقدان ما يزيد عن ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف لأعمالهم بسبب الحرب الدائرة يعمل معظمهم في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم ، وبحسب تقرير بيئة أداء الأعمال، تراجعت اليمن من المرتبة ١٦٥ عام ٢٠١٥ إلى المرتبة ١٧٠ من أصل ١٨٩ دولة عام ٢٠١٦ (ضمن أسوء ٢٠ دولة في العالم).

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٤

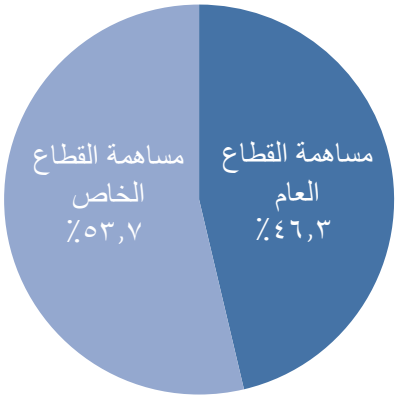

السكان العاملون حسب حالة العمل, مسح القوى العاملة ٢٠١٣-٢٠١٤

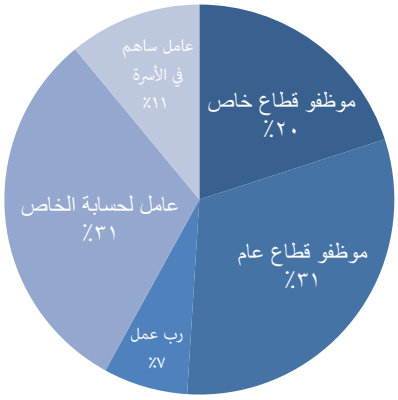

مساهمة القطاع الخاص في الأستثمار الإجمالي عام ٢٠١٣

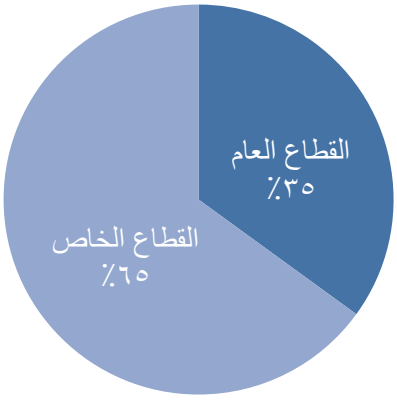

شكل يوضح نسبة المنشأت التجارية المغلقة حسب الحجم والقطاع

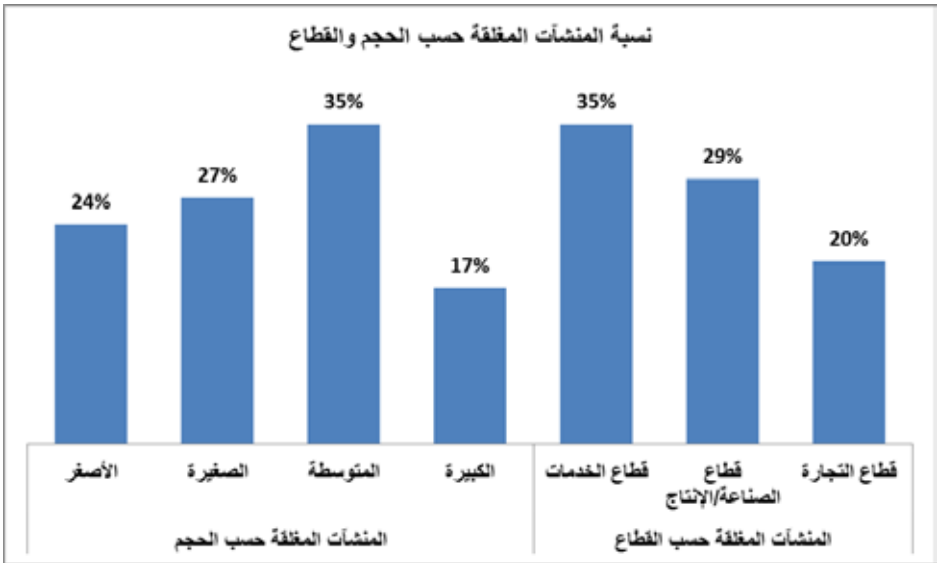

Source: SMEPS & UNDP, Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity, Aug.-Sep., 2015

واقع النقابات :

يمثل الإتحاد العام لنقابات عمال اليمن الإطار التنظيمي الرسمي للحركة العمالية اليمنية وبحسب تقديرات القائمين على الإتحاد يبلغ عدد العمال المنتسبين للإتحاد قرابة ١,٧٥٠,٠٠٠ عامل وعاملة معظمعهم في القطاع العام موزعين على ١٦ إتحادا فرعيا في المحافظات و١٥ نقابة عامة .

وشكلت بعض الإشكاليات القانونية في قانون التنظيم النقابي الذي صدر في العام ٢٠٠٤ عائقا أمام الحق في تشكيل نقابات في بعض مرافق العمل كدواوين الوزارات والمصالح الحكومية (المراكز الرئيسية) والقطاع الخاص إلا أن العمال تمكنوا من تجاوز هذا القيد (الذي لا يزال قائما) بعد العام ٢٠١١ وتشكلت نقابات عمالية في كثير من المرافق التي لم يكن ممكنا تشكيل نقابات فيها .

تظل الإحصائيات الرسمية مشكلة أمام الباحثين، إذ لا تتوفر أي إحصائيات رسمية محدثة لحجم التنظيم النقابي .

حاولت الحركة العمالية اليمنية المساهمة في صناعة السياسات والتأثير في كثير من قضايا العمل والعمال وخاصة ما يتعلق بسلم الرواتب والأجور والحوار الإجتماعي وتشكيل المجلس الإقتصادي الإجتماعي إلا أن النقابات العمالية تأثرت كثيرا بالواقع السياسي على مدى العشرين عاما الماضية الأمر الذي أفقدها القدرة على التأثير وأصبح الإتحاد العام للعمال يعامل كواحدة من منظمات المجتمع المدني التي لا يتجاوز عدد المنتسبين إليها أصابع اليد ويتضح ذلك من خلال نسبة تمثيل الإتحاد العام في مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد بين مارس ٢٠١٣ وفبراير ٢٠١٤ ، حيث مثل الإتحاد العام بعضوين ضمن حصة تمثيل منظمات المجتمع المدني البالغة ٤٠ مقعدا في القوام العام للمؤتمر الذي بلغ ٥٦٥ عضوا .

وبالتأكيد فقد زادت الحرب من معاناة الحركة النقابية التي فقدت مقراتها وقدرتها حتى على التواصل فيما بين تنظيماتها ويتضح هذا الأمر بجلاء إذا ما عرفنا أن أهم مورد مالي للإتحاد وهو الدعم الحكومي قد توقف منذ بداية الحرب .

يمثل الوضع الحالي تحديا كبيرا أمام النقابات العمالية فقدرتها على إستعادة دورها حتى إلى ما كان عليه الوضع قبل الحرب يبدو صعبا ، ويظهر التحدي الأكبر في مدى قدرة الحركة النقابية على الإسهام في أي مبادرات سلام لوقف الحرب ، فضلا عن التحدي الأخر المتمثل في الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية التي كانت المتضرر الأبرز من الصراع ، وتعد أمور على غرار معالجة أوضاع من فقدوا أعمالهم في القطاع الخاص خلال الفترة ومشكلة رواتب موظفي القطاع العام المتوقفة منذ شهرين بالإضافة إلى إستنزاف أموال صناديق التقاعد والإنتهاكات التي تطال النقابات على خلفية مطالب حقوقية في كافة المحافظات - بما فيها الواقعة تحت سلطة الحكومة الشرعية - هي القضايا الأبرز التي ستواجه التنظيم الرسمي للنقابات خلال المرحلة الحالية والقادمة .

كيفية تخطي الوضع القائم :

بعد ما يقارب عامين من الصراع يمكن القول بأن النسيج الإقتصادي والإجتماعي في البلاد قد أصيب بالشلل ، فقد أنكمش الإقتصاد إلى مستويات مخيفة ، وتشير تقارير البنك الدولي والبنك المركزي اليمني إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ بنسبة ٢٨٪ . كما تسبب الصراع المتصاعد منذ عامين إلى تعطل الأنشطة الإقتصادية وتدمير البنية التحتية التي لحقت بها أضرار واسعة جدا ، وتوقفت صادرات النفط والغاز بشكل كلي منذ الربع الثاني للعام ٢٠١٥ وبلغ معدل التضخم السنوي ما يقارب ٣٠٪ في العام ٢٠١٥ ، ومن المتوقع إرتفاع هذا المعدل بصورة أكبر مع إستمرار ضعف المالية العامة وإستنفاذ إحتياطي البلد من العملات الصعبة والتفريط في أرصدة صناديق التأمينات .

عانى اليمن خلال الفترة السابقة - قبل الصراع الحالي - من مؤشرات إجتماعية خطيرة وكان معدل إنتشار الفقر فيه هو الأعلى في الشرق الأوسط ، وعاش ما يقارب نصف السكان تحت خط الفقر البالغ دولارين في اليوم ، وتنال المناطق الريفية التي تشكل ٦٦٪ من التركيبة الديموغرافية النصيب الأعلى من من معدلات إنتشار الفقر وسوء التغذية المزمن (٦٠٪ من الأطفال دون الخامسة) و نقص الوزن (٣٥٪) و سوء التغذية الحاد (١٣٪) .

هناك أزمة إنسانية حقيقية تتكشف أبعادها في مواجهة الصراع الدائر وتشير التقديرات إلى مقتل أكثر من ١٠ ألف مدني وجرح ما يقارب ٣٠ ألف بجروح مختلفة وبلغ عدد النازحين داخليا ما يقارب ٣ ملايين شخص ، وكما هي نتائج الصراعات دائما فإن الفقراء هم المتضرر الأكبر من هذه الأحداث فقد بلغ عدد المحتاجين لمساعدات إنسانية طارئة ما يقارب ٨٠٪ من مجموع سكان اليمن.

ولإعادة بناء الإقتصاد بات واضحا الحاجة الشديدة إلى إعتماد الأفاق الإقتصادية والإجتماعية في العام القادم وما بعده على تحقيق تحسينات سريعة على الصعيدين السياسي والأمني ، ويلزم تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية للمتضررين من الصراع سواء على المدى القصير أو في فترة ما بعد الصراع ، ويمكن القول بأن البلاد ستعتمد خلال الفترة القادمة على المساعدات الخارجية ومساعدات المانحين للتعافي من أثار الصراع وإعادة بناء الثقة في مؤسساتها داخليا وخارجيا ، وهو ما لن يتحقق إلا بتحقيق السلام وإستعادة الاستقرار السياسي لمواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية المترسخة والبدء في تنفيذ برامج إعادة الإعمار .

تقول كل المؤشرات أن ترك اليمن للصراع يعني تحويل اليمن إلى قنبلة موقوته تطال أضرارها الإقليم والعالم ، فالكثافة البشرية في هذه المنطقة المهمة من العالم سيحولها الفقر والجوع بالتأكيد إلى بيئة خصبة للإستقطاب من قبل التنظيمات الإرهابية وما التهديدات الأخيرة التي طالت ممر التجارة العالمي الأهم في العالم - باب المندب - إلا دليل صريح على ذلك .

يحتاج اليمن اليوم إلى خطة مارشال على غرار تلك التي قامت بها أمريكا في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية لوقف المد اليساري المتجه الى أوروبا حينها وبنفس الطريقة يجب على دول الإقليم تفادي إنزلاق اليمن إلى يد التنظيمات الإرهابية المسلحة بمختلف أنواعها ، وقد أثبتت الأحداث السابقة أن أمن منطقة الخليج مرتبط بأمن اليمن ولا يمكن لدول الخليج الإستقرار طالما ظل اليمن عرضة لتهديدات الجماعات المسلحة والتدخلات الإيرانية .

ويمكن القول بأن الوضع لن يتعافي إلا من خلال جملة من الإجراءات أهمها:

- عودة الدولة ووضع الأسس القانونية والمؤسسية اللازمة لممارسة مهامها .
- إحداث تنمية حقيقية بالتعاون مع دول الإقليم والعالم وهو ما يتطلب وجود مشروع مارشال لإخراج اليمن من الإنهيار الإقتصادي والأمني لضمان إنخراطه في محيطه الإقليمي والحفاظ على استقرار المنطقة وممر التجارة الأهم في العالم .
- توفير البيئة المناسبة لتفعيل دور القطاع الخاص وفق منظور إقتصاديات السوق وتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في جذب الاستثمارات .
- تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إحداث تنمية متوازنة وتطبيق مبدأ المواطنة المتساوية ويمكن القول بأن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني قد وفرت الأسس اللازمة لتحقيق ذلك.
- بناء مجتمع مدني حقيقي تمثل النقابات العمالية أهم أركانه.

المصادر :

الجهاز المركزي للإحصاء
وزارة التخطيط والتعاون الدولي - النشرة الإقتصادية - القطاع الخاص وخسائر الحرب
مركز الإعلام الإقتصادي - وضع القطاع الخاص
البنك الدولي - اليمن الأفاق الإقتصادية ٢٠١٦
الإقتصاد اليمني الإمكانات والتحديات ، مائدة عمل مستديرة - البنك الدولي - ٢٠٠٥
دراسة سابقة للباحث حول دور النقابات في عملية التحول السياسي ومستقبل التنمية
Library of Congress – Federal Research Division

التحولات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على سوق الشغل وحقوق الشغالين في تونس

مساهمة الخبير سامي العوادي
استاذ العلوم الاقتصادية بجامعة تونس المنار

مقدمة

يتفق جل الملاحظين أن العشرية المنصرمة كانت محملة بتحولات هامّة وعميقة اعتبارا لاتساع مداها الجغرافي ولسرعة نسقها. وتكمن أهم هذه التحولات في العلاقات الاقتصادية العالمية وانتصاب العولمة كنظام اقتصادي فرض نفسه على أغلب بلدان المعمورة من ناحية٠ وفي التطور التقني المذهل وخاصة في ظهور التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال التي هيأت لبروز اقتصاد جديد يقوم على علاقات إنتاج جديدة تتطلب علاقات شغلية جديدة.

ولأن كانت اقتصاديات الدول المصنعة تمثل هذه التحولات، إلا أن هذه الأخيرة تنعكس بشكل آلي على اقتصاديات الدول النامية مستوجبة تصحيحات اقتصادية وإعادة هيكلة صناعية يتم إنجازها تحت وطأة الضغوطات الخارجية. وتهدد هذه التصحيحات التوازنات الاجتماعية الهشة للبلدان النامية نظرا لما تسببه من فوارق اجتماعية وإقصاء حيث أصبح ضغط المنافسة العالمية يتطلب ضغطا على المصاريف الاجتماعية للدولة وعلى تكاليف الإنتاج للشركات لا يتم إحرازه إلا بالضغط على التحولات الاجتماعية العمومية من ناحية وعلى تكلفة اليد العاملة كطريقة رئيسية للرفع من الإنتاجية من ناحية أخرى.

ولقد أصبحت شركات الإنتاج تعش في محيط سريع التقلبات وتجد نفسها مجبرة على الرفع من نجاعتها الاقتصادية للتأقلم مع هذه التحولات وعلى اتخاذ تدابير تتعلق بإعادة النظر في تنظيم العمل عبر إعادة تعريف الخطط والمهمات داخل وحدات الإنتاج وإعادة النظر في توزيع المسؤوليات والحد من تمركزها وتكثيف قنوات الإيصال داخل المنشآت. وكل هذه التدابير تطلبت إدخال مرونة أكثر على علاقات الشغل.

وتبدو هذه المرونة وليدة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ورؤية جديدة تؤسس لعلاقات شغلية جديدة تستجيب من ناحية لحاجيات مردودية الشركات ومن ناحية أخرى لمتطلبات التصرف العمومي في البطالة. ولكن هذه المرونة تثير مخاوف الأجراء بمختلف أصنافهم من شغالين وإطارات عالية في البلدان النامية المصنعة على حد السواء، لما تسببه من فقدان لمواطن الشغل إضافة للهشاشة المتفاقمة لعلاقات العمل ولتهميش فئات اجتماعية ما انفكت تتكاثر.

لمعالجة هذه الإشكالية، نرى ضرورة البدء بحصر سريع لأهم التحولات الاقتصادية العالمية قبل مناقشة انعكاسات هذه التحولات على عالم الشغل والعلاقات الشغلية بصفة عامة الحقوق الاساسية للشغالين على وجه الخصوص.

١. السمات الأساسية للتحولات الاقتصادية العالمية :

تتميز هذه التحولات بعمقها وشموليتها وتعدد أبعادها وتعقد انعكاساتها وبكل إيجاز نقول أن هذه التحولات تمس العلاقات الاقتصادية الدولية، أنظمة الإنتاج والتكنولوجيا والعلاقات المالية العالمية. ويمكن أن نحصر في النقاط التالية أهم سمات هذه التحولات:

- هيمنة النزعة الليبرالية في جل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها أغلب بلدان العالم الثالث (بما فيها الصين) منذ مطلع الثمانينات خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ويتجلى ذلك خاصة في تجانس الوصفات التي يشير بها خبراء صندوق النقد الدولي على البلدان النامية والمتمثلة عموما في خوصصة الشركات العمومية وإلغاء الاحتكارات العمومة وانسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية وخاصه منها التنافسية ٠ وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتحرير سعر الفائدة والحد من التحويلات الاجتماعية للدولة.
-
- التطور المذهل لنسق المبادلات التجارية الدولية مقارنة مع تطور نسق الإنتاج العالمي خاصة إثر ظهور المنظمة العالمية للتجارة (OMC) سنة ١٩٩٤ كوريثة للاتفاق العام حول التعريفات والتجارة (GATT) لتضم أغلب بلدان العالم وتشمل أغلب مجالات النشاط الاقتصادي٠ ولتضع مبادئ جديدة للمبادلات التجارية يلتزم بتطبيقها كافة أعضاء المنظمة وهي تتعلق خاصة بتعميم مبدأ التبادل الحر بين الدول بدون تمييز واحترام مبدأ المعاملة بالمثل وإلغاء التحديدات الكمية على الواردات وتعويضها بتعريفات مثبتة.

- ضخامة تحويلات رؤوس الأموال عبر العالم مقارنة بتدفق المنتجات وسرعة وكثافة اضطرابات سعر العملة وانعكاساتها على معطيات الامتيازات المقارنة والقدرة التنافسية بين الدول خاصة في العالم الثالث.

- النمو المطرد لإنتاج الخدمات وللإتجار العالمي في الخدمات تحت تأثير التحرير العالمي لهذا القطاع وتحت تأثير ظهور أصناف جديدة من الخدمات هي ثمرة التقدم التكنولوجي المذهل في هذا المجال مثل الخدمات عن بعد.

- ازدياد ظهور تجمعات وتكتلات جهوية تهدف إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية في مجموعات جهوية (توسع المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، ظهور الجمعية الأوروبية للتبادل الحر، تجمع بين بلدان المحيط الهندي وجنوب آسيا، بروز منطقة التبادل الحر في شمال أمريكا والاتحاد المغاربي في شمال إفريقيا).

- تدويل أنظمة الإنتاج وتوزعها عبر شكل جديد من الشركات الدوليّة تقوم على أساس توزيع جغرافي دقيق للمناولة الصناعية حسب معطيات الامتيازات المقارنة للبلدان.

- ظهور الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة كنتيجة للتطور التقني المذهل الذى أثمر في العشرية الفارطة عدة اكتشافات وتجديدات صناعية خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلامية والاتصال.

- ظهور نتيجة لهذه التكنولوجيات وخاصة منها إنترنت لنوع جديد من الشركات يسمى الشركات الافتراضية (enterprises virtuelles ou start-up) تتعاطى التجارة الإلكترونية وتكرس علاقات شغل جديدة.

٢. التحولات الإقتصادية في تونس

اتسم منوال النمو اللبرالي المتبع منذ اواسط الثمانينات بضعف قدراته التشغيلية و ضعف اندماج قطاعات الانتاج ولم يتطور الناتج ال داخلي الاجمالي الا بمعدل ٤,٥٪ خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠١٠ وهو نمو يتسم بعديد الهشاشات باعتبار عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات وعدم توفقه إلى خلق مواطن الشغل اللازمة لاستيعاب الطلبات الإضافية خاصة منذ أواخر التسعينات.

واعتبار للطابع الاستثنائي لفترة ما بعد الثورة وخاصة تراجع النشاط في عدد من القطاعات الحيوية الهامة كالفوسفات والمحروقات علاوة على تداعيات أحداث باردو وسوسة على القطاع السياحي بدرجة أولى وعلى عدد من القطاعات المنتجة الأخرى ذات الصلة ولا سيما منها النقل والفلاحة والتجارة ، انحصر معدل النمو في حدود ١,٦٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة ٢٠١١-٢٠١٥ مما أدى إلى تباطؤ نسق تطور الدخل الفردي خلال هذه الفترة ليبلغ ٧٨٠٠ دينار سنة٢٠١٤ وهو مستوى يبقى متدني مقارنة بعديد البلدان الصاعدة[١].و تزامن ذلك مع تراجع إنتاج عدد من القطاعات الحيوية.

الرسم التالي يبين تطور الناتج على المدى البعيد مبينا تدهور النمو منذ ٢٠١١ بسبب تداعيات الثورة

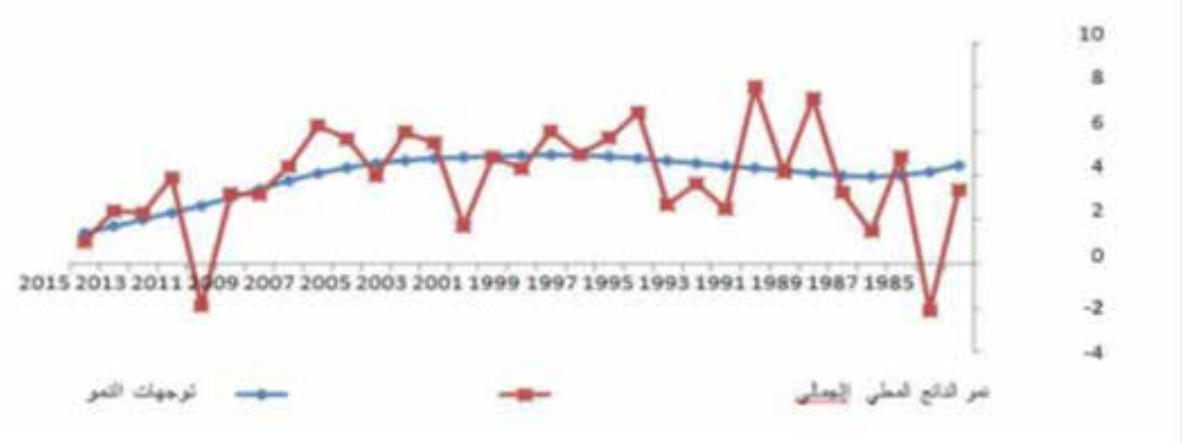

المصدر: وزارة التنمية (جوان ٢٠١٥)[١]

[١] وزارة التنمية والتعاون الدولي- الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي ٢٠١٦ – ٢٠٢٠, جوان ٢٠١٥

- **التحولات القطاعيةّ**

ادت سياسات التحفيز على الاستثمار الخاص منذ السبعينات ثم في اوائل التسعينات على مستوى الصناعات المعملية والمتمثلة في التوجه نحو التصدير إلى دفع قطاعات جديدة على غرار قطاعي النسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية وتدعيم مساهمتها في النمو وفي المجهود التصدير بحيث تطورت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بمعدل ١٨٪ سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ واستأثرت بأكثر من نصف الصادرات تقريبا خاصة فيما يتعلق بأنشطة صناعة مكونات السيارات والطائرات. الا أن الاستثمارات الخاصة الموجهة للسوق الداخلية كانت الوجهة الغالبة للمستثمرين التونسيين فعلى مستوى التوزيع بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات المصدرة أدت الحماية المكثفة للسوق الداخلية والتي تجلت من خلل إخضاع حوالي ٧٥٪ من الأنشطة الاقتصادية لرخص أو كراسات شروط، من جهة، وضعف اندماج الصادرات الصناعية، من جهة أخرى، إلى تطور اقتصاد ريعي وما يتضمنه من إخلال لقواعد المنافسة النزيهة والكفاءة الاقتصادية. من اهم التحولات القطاعية في تونس ظهور قطاع الخدمات المسوقة كأهم قطاع من خلال الارتقاء بحصة الخدمات بحدود ٦٠٪ من الناتج سنة ٢٠١٥ مقابل ٤٨٪ سنة ١٩٩٠ . و لقد ساهم تطور قطاعات السياحة والتجارة والنقل والاقتصاد الرقمي خلال السنوات الأخيرة في ظهور أنشطة جديدة للخدمات .

هيكلة الناتج المحلي الأجمالي

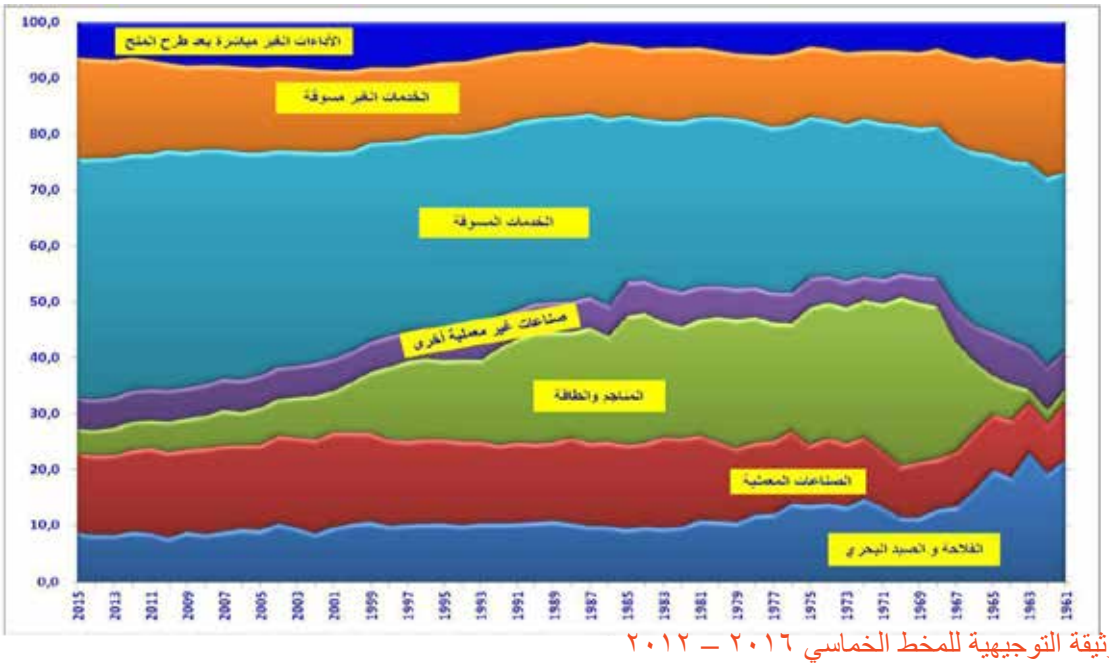

المصدر: الوثيقة التوجيهية للمخط الخماسي ٢٠١٦ – ٢٠١٢

مع ذلك فان هذه الانجازات لم تمكن من الارتقاء بمن مؤشرات التنمية الى المستوى المأمول حيث برزت منذ سنة ٢٠٠٠ بوادر هشاشة من والتنمية الذي أظهر محدوديته وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة إذ اعتمد على قطاعات تقليدية ذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضعيفة تقوم على أساسا الكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة وبالتالي فإن النمو كان إلى حد كبير ناتجا عن تراكم كمي لعوامل الإنتاج دون تطور ملحوظ في إنتاجية هذه العوامل.

- **تطورالاستثمار**

بلغت نسبة الاستثمارات العمومية خلال التسعينات ما يناهز ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت إلى حدود ٦٪ من الناتج خلال فترة ما قبل الثورة وبالتوازي، ساهمت مختلف الإجراءات والحوافز المعتمدة لاستحثاث المبادرة في نمو الاستثمار الخاص الذي ناهزت حصته ٦١٪ من إجمالي الاستثمار سنة ٢٠١٠ إلى جانب تعبئة الاستثمارات الخارجية المباشرة وتوجيهها نحو قطاعات جديدة وواعدة خاصة في مجال مكونات السيارات والطائرات وتكنولوجيات الاتصال[٢].

[٢] الوثيقة التوجيهية

توزيع الاستثمار

المصدر: الوثيقة التوجيهية

ولقد ورد في الوثيقة التوجيهية لوزارة التنمية ان «ضعف الحوكمة وتفشي الفساد والممارسات المخلة بقواعد المنافسة من أهم المخاطر الهيكلية التي تعيق المبادرة الخاصة وتتسبب في إهدار العديد من الفرص الاستثمارية . ويتجلى ذلك منخلا لضعف الشفافية وقلة التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار وتعقد الإجراءات الإدارية فضلا عن تنامي ظاهرة التجارة الموازية التي أدت إلى انعدام .» التوازن في السوق وعدم تكافؤ الفرص بين مختلفا لمتدخلين» و لقد تدنت رتبة تونس في التقارير الدوليةٌ حول مناخ الاعمال بشكل لافت بعد الثورة.

و يلاحظ ايضا عدم كفاية و نجاعة الاستثمارات العمومية على مستوى البنية الأساسية وخاصة منها الخدمات اللوجستية وهو ما يمثل عائقا رئيسيا أمام تطور استثمارات القطاع الخاص، خاصة في الجهات الداخلية التي تعيش عزلة تحول دون بعث المشاريع إلى جانب تعدد وتشعب المسائل العقارية.

كما اثر انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الامنية على استقطاب الاستثمارات الجديدة وأدت إلى تقلص نشاط عدد من المؤسسات. ونتيجة لذلك تواصل تراجع ترتيب تونس في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، كما تراجعت كل مؤشرات الاستثمار مثلما يبرزه المثال التالي[٣].

تطور اهم مؤشرات الاستثمار

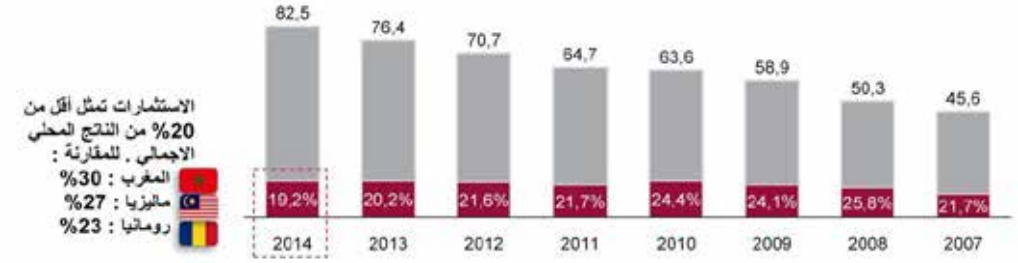

و اجمالا يلاحظ:

- تراجع نسبة الاستثمار من ٢٤,٤٪ من الناتج سنة ٢٠١٠ إلى ١٨,٥٪ سنة ٢٠١٥.
- تقلص نسبة الاستثمار الخاص من ١٥,٧ ٪ من الناتج سنة ٢٠١٠ إلى ١٢ ٪ ومن ٦١ ٪ من جملة الاستثمار إلى ٥٠ ٪ في موفى سنة ٢٠١٥.
- تراجع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج من ٪ ٣,٤ إلى٢,٩ ٪ خّلال نفس الفترة.

٣. تحولات سوق الشغل

لقد نتج عن التحولات احتداد شديد للمنافسة العالمية وضغوطات كبيرة على شركات الإنتاج التي وجدت نفسها تعيش في محيط سريع التقلب وتلهث وراء طلب سريع التحول ومجبرة على إدخال تحويرات متكررة على طرق الإنتاج وعلى أساليب التصرف وخاصة على تنظيم العمل. وهذه التحويرات لا تنسجم مع علاقات شغلية مستقرة (stable) نظرا لغريزة رفض أو

[٣] وزارة التنمية

مقاومة التغيير والجديد، إنما تتطلب هذه التحويرات التي تجد المنشآت نفسها مجبرة على إدخالها علاقات شغلية تتسم بالمرونة والتساهل .

Robert Boyer حدّد اربعة أشكال لهذه المرونة:

١. المرونة هي قابلية تأقلم نظام الإنتاج مع تغيرات الاسواق.
٢. المرونة هي قابلية العامل لتغيير عمله وفقا للمتطلبات الظرفية للإنتاج شكلها: polyvalence.
٣. المرونة هي أيضا نوع من التساهل إزاء إجبارية أحكام بعض التشريعات شكلها: العامل الوقتي.
٤. المرونة هي أيضا إمكانية إقرار أجر

- **الانعكاسات الاقتصاديةّ للمرونة:**

- عدد طالبي الشغل الذين يتقدمون بمطالب إلى مصالح الشغل أصبح في ازدياد مطرد.
- ديناميكية سوق الشغل أصبحت محكومة بالأشكال المرنة لعلاقة العمل ، أكثر منها بالأشكال التقليدية.
- اضطراب كامل مع المفاهيم النظرية (بطالة / شغل / انقطاع عن العمل).
- تضارب كبير بين إحصائيات الشغل .

- **الانعكاسات الاجتماعيةّ للمرونة:**

ثلاث انعكاسات على الأقل:
- تعدد أصناف علاقات الشغل من شأنه أن يدخل تقسيمات داخل العمال تدفع إلى تفكيك أواصرهم على المستوى الاجتماعي؟
- مصالح متعددة ومتناقضة؟
- ضعف إمكانيات العمل المشترك (ودادية, تعاضدية, نقابة) تضمحل المنزلة العمالية بحكم أنها أصبحت تواجه إحباطا اقتصاديا، اجتماعيا وإيديولوجيا.

٤. الأساليبّ العمليةّ للمرونة :

هنالك أساليب تقليدية لجأت إليها الشركات من أجل تليين علاقات العمل, وهنالك أساليب جديدة استنبطتها الحكومات من أجل تسهيل إدماج بعض أصناف طالبي العمل في سوق الشغل, خاصة الأصناف التي يصعب توظيفها تلقائيا.

- **الأساليب التقليدية لتليين علاقات العمل من طرف الشركات :**

هذه الأساليب تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية داخل الشركات ففي إطار ظرف اقتصادي مزدهر تعتمد الشركات إلى جزء قليل من أشكال عمل لينة، وتسعى إلى استقرار العمال حتى تكسب ولائهم للمؤسسة وحتى تتسع رقعة السوق وبالتالي الطلب. أما في ظرف اقتصادي متأزم، فإن لجوء الشركات إلى أساليب عمل لينة يرتفع. وهي تبحث من خلال ذلك إلى تخفيض تكلفة العمل وبالتالي إلى كسب مرابيح إنتاجية وقدرة تنافسية على حساب اليد العاملة.

- **الأساليبّ الجديدّة لتليينّ علاقات العمل، أو التصرف الاجتماع في البطالة :**

- أشكال موجهة للشباب: عبر تربصات مهنية لتسهيل الإدماج داخل المؤسسات.
- أشكال موجهة للعاطلين المزمنين.

إن التراجع للدور الاجتماعي والتعديلي للدولة ولد تراجعا للنظرة لمسألة توزيع ثروة وخاصّة لمسألة الشغل وعلاقات العمل، وأصبح العمل يتجاوز مفهومة العادي، التقليدي أو النموذج إلى أصناف أخرى جديدة تحمل في طياتها تهميشا لعلاقات العمل حيث أصبح استقرارها يعد مرادفا للجمود الاقتصادي والركود.

لقد كان العمل في مفهومه المتداول معرف على أنه :

١. شغل مقابل أجر.
٢. بمقتضى عقد عمل غيرمحدود زمنيّا.
٣. في إطار قانون عام (مجلة الشغل، قانون أساسي، عقد مشترك).
٤. قار يعني أنه يسمح بالتدرج المهني.
٥. كامل الوقت يعني بشكل هوية اجتماعية ومجالا لمشاركة الفرد في الحياة الاجتماعية.
٦. يسمح بإحراز الجزء الرئيسي من الدخل العائلي.
٧. يرتبط بمشغل واحد.
٨. ينجز في مكان واحد، أو واضح أو متفق عليه.

هذا هو العمل بالمفهوم التقليدي / التداول، النموذجي Typique لعلاقات العمل وبمجرد أن لا تتوفر هذه الخصائص والشروط في علاقات العمل، يصبح العمل من صنف أخر أو غير مطابق للنموذج المتداول Atypique.

تدخل في إطار هذا التجاور من علاقات العمل الجديد الغير نموذجية :

١. العمل الغير معلن أوالغير ثانوي.
٢. العمل في إطار عقد محدود زمنيا.
٣. العمل في المنزل (يختلف عن العمل المنزلي).
٤. العمل لشركة غير الشركة المشغلة .
٥. العمل غير كامل الوقت.

٥. ضغوطات سوق الشغل في تونس والوضع الاجتماعي:

لا بد من الإشارة إلى أن الدول لم تعد تملك هامشا كبيرا لمجابهة هذه التحديات بعد أن كادت التزاماتها إزاء المؤسسات المالي تفرغ دورها من أي بعد اجتماعي. فبالإضافة إلى تراجع التشغيل المباشر لصالح المناولة وتعميم المرونة والهشاشة كنمط جديد للعلاقات الشغلية أصبحت التشريعات الاجتماعية معرضة للتآكل تحت وطأة اشتداد المنافسة العالمية وتسابق الدول إلى منح تسهيلات اجتماعية إضافية بدعوى تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي. ولقد ظهرت في بلادنا منذ مطلع الثمانينات آليات ومقاربات جديدة للتشغيل تقوم على السياسات الأفقية والإجراءات المصاحبة التي أصبحت تحل محل سياسة التشغيل المباشر. وتتمثل الآليات التي تعتمدها مصالح التشغيل في الإعلام والتوجيه المهني من ناحية وفي البرامج الخصوصية الموجهة للشباب والتشجيع على بعث المشاريع الصغرى من ناحية أخرى.

و يبرزالتعداد العام للسكان الذى يقوم به المعهد الوطني للإحصاء لسنة ٢٠١٤ :التوزيع القطاعي لسوق الشغل.

التوزيع النسبي للسكان المشتغلين ١٥ سنة فما فوق حسب قطاع النشاط

	المشتغلون ١٥ سنة فما فوق	الفلاحة والصيد البحري	المناجم والطاقة	الصناعات المعملية	البناء والاشغال العامة	التجارة	النقل والمواصلات	التربية والصحة والخدمات الادارية	خدمات اخرى	غير مصرح به
مجموع الجمهورية	٢٣٨٦٤٢٥	٪٣,٧٢	٪١,٩٤	٪١٩,٨٣	٪١١,٣٥	٪١٤,٣٨	٪٥,٣١	٪٢٩,٢٩	٪١٤,٠٣	٪٠,١٦

المصدر. المعهد الوطني الاحصاء ٢٠١٥

اما العاطلون عن العمل فانهم يتوزعون كما يلي حسب المستوى التعليمي :

التوزيع النسبي للسكان العاطلين عن العمل ١٥ سنة فما فوق حسب المستوى التعليمي والوسط والجنس

عدد العاطلين عن العمل ١٥ سنة فما فوق	لا شيء	ابتدائي	ثانوي	عالي	نسبة بطالة اصحاب الشهادات العليا
٤٠١٢٦٤	٤,٢٧	١٨,٣٠	٤٢,٧٩	٣٤,٦٤	١٨,٢٥

المصدر: المعهد الوطني الاحصاء ٢٠١٥

بطالة هيكلية مستفحلة: في ماي ٢٠١٥ بلغ عدد العاطلين ٦٠٥,١ ألف شخص بعد أن كان في ماي ٢٠٠٩ ٤٩١,٨ ألف شخص، وهذا التزايد تأتى أساسا من ظاهرة استفاقة البطالة النائمة التي انفجرت وعبرت عن نفسها اثر الثورة .

- حسب الجنس، تطال البطالة النساء (٢٢,٢ ٪) أكثر من الرجال (١٢,٤٪) وذلك لشهر ماي ٢٠١٥ . وهو معطى هكلي تفاقم على مر السنوات. ففي ٢٠٠٥ كانت نسبه العاطلات ١٥,٢بالمائه مقابل ١٢,١ بالمائة للعاطلين. ونسبه العاطلين خريجي الجامعات تفاقمت بحوالي ١٦ نقطه بين التاريخين بما جعلها تتضاعف من ١٤,٤ بالمائة إلى ٣٠,٠ بالمائة بين نفس التاريخين.

- جهويا توجد فوارق صارخة: ٨,٩ بالمائة في ماى ٢٠١٥ في الوسط الشرقي مقابل ٢٦,١ بالمائة في الجنوب الغربي تصل الى ٢٧,٩ بالمائة و ٣٠,٠ بالمائة في تطاوين.

ويتبين من خلال هيكلة منظومة الإنتاج الارتفاع المتواصل لمخزون البطالة باعتبار عدم ملاءمة العرض التشغيلي مع هيكلة واختصاصات طالبي الشغل وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا .ويتجلى ذلك من خلال ارتكاز حوالي ٧٧ ٪ من اليد العاملة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وخاصة الفلاحة والنسيج والتجارة والقطاع العمومي والبناء والأشغال العامة والتي تتميز بضعف الأجور. وفي المقابل، فإن مساهمة قطاع الخدمات وخاصة منها الخدمات المالية والنقل والاقتصاد الرقمي التي تتميز بقيمة مضافه عالة وقدرة هامه على إحداث مواطن الشغل مع مستوى تأجير مرتفع عقد انحصرت في حدود ٧,٧ ٪ من مجموع اليد العاملة المشتغلة.

تطور نسبة البطالة

- **الوضع الاجتماعي :**

تزامنا مع اشتداد الصعوبات الاقتصادية أصبح الوضع الاجتماعي متوترا خاصة في القطاع الخاص ويذكر أن عدد الإضرابات المسجلة يتجاوز ٤٠٠ إضراب منها عدد كبير تعتبره مصالح تفقدية الشغل غير قانوني ومنها ٥٠٪ في قطاع النسيج وتعود

٥٠٪ من هذه الإضرابات إلى عدم دفع الأجور.
وقد تطورت الاضطرابات بشكل لافت كما يبينه المثال التالي :
الإضرابات المسجلة من ١٩٨٨-٢٠١٥
المرجع: الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة (٢٠١٦)

٦. ظاهرة العمل الوقتي في العمل وفي تونس :

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ع الاضرابات	387	430	564	466	496	513	425	348	302	305	277	308	411	380	345	395	385	466	382	382	412	361	255	567	526	399	448	304
ع المؤسسات	373	413	517	385	401	313	266	245	213	194	196	193	242	236	219	228	238	254	238	314	290	243	170	314	411	332	312	322
ع ع الجملي	92229	107543	248178	101340	95268	81795	66031	118509	43435	58992	50259	59001	63952	74005	67410	114186	103139	285419	308521	270683	155082	105964	134341	140453	154140	120476	207247	170835
ع ع المشارك	52017	49685	133393	49861	49463	44084	39528	57883	25751	35683	28163	31989	35886	38042	31852	46893	44133	78953	115643	94999	51377	45759	49920	104042	80734	85067	146774	116755
المشاركين%	56%	45%	54%	49%	51%	54%	60%	49%	59%	60%	56%	54%	56%	52%	47%	40%	43%	28%	37%	35%	33%	43%	37%	74%	52%	71%	71%	68%
عدد الايام الغ	59457	49652	87047	50369	65671	59633	39850	61976	33353	40486	42886	36790	47549	50580	47295	53349	60530	84486	89644	107515	76341	122126	74763	309343	241222	220054	351672	344376

قد كانت ظاهره العولمة وتحرير الاقتصاد والاحتكام لقوانين اسواق مدعاه الى مخاوف تتعلق باستقرار الشغل من ناحيه وبطبعه التحولات التي تطرا على علاقات الشغل، هذه المخاوف بدأت في الاوساط العمالة ثم لحقت الاطارات المختصة في القطاع الخاص ثم لمست قطاع موظفي الدولة والذين كانوا يحسدون على استقرار العمل.

وفي هذا الصدد أنجزت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE دراسة ميدانية أثبتت أن هشاشة العلاقات الشغلية تفاقمت في كل بلدان المنظمة ما بين الثمانينيات والتسعينيات وأن شعورعدم الاستقرار تنامى لدى الأجراء بمختلف أصنافهم وأعمارهم وإن ذلك له انعكاسات على المناخ الاجتماعي داخل المنشأة وعلى شعور الانتماء لها وعلى إنتاجية العمل. وهذه الظاهرة لا تعني البلدان التي بها نسبة بطالة عالية بل أيضا البلدان التي بها نسبة بطالة منخفضة كاليابان والولايات المتحدة وبريطانيا. وهذا ما يؤكده تصريح أدلى به الاقتصادي الأمريكي الشهير ألن قرينسبان Alan Greenspan وهو محافظ البنك المركزي الأمريكي والذي مفاده أن الخوف من فقدان العمل وشعور عدم الاستقرار لدى الأجراء هو الذي سهل تمرير سياسة التشغيل الوقتي وعن طريق المناولة في الولايات المتحدة وهو الذي سمح بتحقيق أقل نسبة بطالة في العشرية الفارطة.

وتفيد دراسة أنجزتها المنظمة العالمية للعمل أن جل حكومات البلدان المصنعة كثفت من الإجراءات الرامية إلى تسهيل لجوء الشركات إلى العمل الوقتي خلال العشرية الفارطة وإلى تحفيز طالبي الشغل إلى قبول هذه الصيغة عبر إيجاد حماية لهم وإجراءات ترمي إلى الحد من التفرقة في الأجر والامتيازات بين العمال القارين والوقتيين. والهدف الذي تسعى إليه هذه الحكومات هو الحد من البطالة عبر توزيع نفس كمية العمل على عدد أكثر من العمال .

ولعل لجوء المنظمة العالمية للعمل سنة ١٩٩٤ إلى تبني الاتفاقية العالمية رقم ١٧٥ وللتوصية رقم ١٨٢يعبرعن الاهتمام الاتفاق الإطاري الذي أمضته سنة ١٩٩٧ الأطراف الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي والذي صادق عليه مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. ولقد جاءت هذه الإجراءات إثر ظهور دراسة أنجزها المكتب الدولي للعمل أفضت إلى استنتاجات مفادها أن العمال الوقتيين يعانون من تفرقة بالنسبة للعمال القارين على مستوى الأجر والتغطية الاجتماعية والتكوين وإمكانية الترقية المهنية ، كما أفادت هذه الدراسة بأن تدهور ظروف عمل العمال الوقتيين يؤدي إلى تدهور ظروف زملائهم القارين بمفعول الجذب إلى الأسفل.

معطيات حول العمل الوقتي في تونس في القطاع الخاص :

تتعلق هذه المعطيات بعينة ل ١٤٠٠ مؤسسة خاصة حجمها من ١٠ أعوان فما فوق تشغل ١٠٥,٠٠٠ عون وتمثل هذه العينة حوالي ٣٠٪ من النسيج الصناعي.

- التشغيل الوقتي يمثل ٤٦٪ من جملة التشغيل بهذه المؤسسات.
- ينقسم التشغيل الوقتي إلى ٢٤٪ عقود محددة زمنيا،١٩٪ عملة عرضيين و ٣٪ تشغيل عن طريق المناولة.
- القطاعات التي تعتمد كثيرا على التشغيل الوقتي هي حسب الأهمية الخياطة والنسيج والسياحة والبناء.

- **معطيات حول العمل الوقتي في تونس في القطاع العام :**

يبدو العمل الوقتي في القطاع العام محكوما بظاهرة إخراج (externalisation) بعض الأنشطة التي لا ترتبط عضويا بالنشاط الرئيسي للمؤسسة كالحراسة والتنظيف مثلا .

- الإدارة العمومية تعتمد على شركات المناولة فيما يتعلق بالحراسة والتنظيف.
- المستشفيات تعتمد على شركات المناولة فيما يتعلق بالحراسة والتنظيف والغسل والأكل.
- على مستوى الشركات تبدو الأشكال الجديدة لليونة العلاقات الشغلية ومنها العمل الوقتي أو الجزئي كاستجابة للضغط على تكلفة اليد العاملة والرفع من الإنتاجية وكاستجابة المتطلبات التكنولوجية التي تستدعي تطويرا مستمرا لنظام الشغل قد لا يتفق مع علاقات العمل القارة.
- وعلى مستوى الدولة، تتنزل مسألة ليونة علاقات العمل والعمل الجزئي في إطار سياسة جديدة للتصرف الاجتماعي في البطالة، عبر توزيع نفس كمية العمل على أكبر عدد من العمال.
- ويلاحظ أن مقاربة الشركات كما مقاربة الدولة قصيرة النظر ولا تحتوى على بعد استراتيجي .
- فكل الدراسات أثبتت أن القدرة التنافسية المعتمدة على الكلفة الزهيدة لليد العاملة قد نضبت وأن المنابع الجديدة تتطلب رفع مهارة الموارد البشرية من أجل تحفيزها على الاستنباط والتجديد وهذا لا يتفق مع ليونة الشغل، أما بالنسبة للدولة فإنها عندما تشجع على الليونة معتقدة انها تقلص من البطالة فإنها لا تفعل سوى تأجيل الأزمات الاجتماعية .

٧. الانعكاسات على الحقوق الأساسية للإجراء في تونس

- **فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**

- الحرّيات الاجتماعية: بالرغم من توفر الضمانات القانونية فإن تفعيل الحريات الاجتماعية يبقى جزئيا؟ حيث ظلت ممارسات سيئة قائمة قبل الثورة خصوصا لدى جانب مهم من القطاع الخاص وذلك بأشكال متنوعة: عراقيل عند تكوين نقابات؟ ضغوط متنوعة على المسؤولين النقابيين؟ عدم تنفيذ الاتفاقيات المبرمة ... وفي الوظيفة العمومية ظلت بعض الأسلاك ممنوعة من العمل النقابي. فالنظام العام للوظيفة العمومية يحجر فعلا إنشاء نقابات على كل من قوات الأمن الداخلي بما في ذلك رجال المطافئ وعلى الجيش والقضاة وأعوان الديوانة. غير أن هذا التحجير وإن ظل ساريا نظريا فإنه لم يعد قائما في الواقع بعد الثورة حيث أنشأت مختلف تلك الأسلاك نقابات مستقلّة.
- مبادئ المساواة: في تونس وقع تكريس مبدأ المساواة في دستور ١٩٥٩(المعلق) بالتوطنة و بالفصل السادس حيث وقع التنصيص على كون كل المواطنين متساوين أمام القانون. غير أنه على مستوى حقوق العائلة لم يتجاسر المشرع على تطبيق تلك المبادئ في عدة حالات، من ذلك قانون المواريث الذي لا يطبق بالتساوي بين الجنسين، أو كذلك حق النبوة حيث لا يتمتع الابن الطبيعي بنفس حقوق الابن الشرعي. لكن يبقى أن نلاحظ بأن فعلية مبدأ المساواة تبقى

جزئية، وذلك بفعل رسوخ عقليات وسلوكات مناهضة أكثر منه بفعل غياب إجراءات قانونية في الغرض. يشهد على ذلك نسب التمثل الضعيفة للإناث بالهياكل السياسية والإدارية والاجتماعية . كما يشهد على ذلك محاولة عدد من النواب بالمجلس الوطني التأسيسي تعويض معنى مساواة المرأة للرجل بمعنى المرأة المكملة للرجل، وذلك بمناسبة المناقشات الخاصة بصياغة الدستور الجديد.

- الحق في ظروف شغل لائقة وصائنة للكرامة هو حق قل ما يحترم بالقطاع العمومي كما بالقطاع الخاص حيث تسجل سنويا مئات حوادث الشغل بسبب إهمال مواصفات السلامة بما في ذلك مخابر المؤسسات الجامعية ومراكز البحث.

- الحق في الضمان الاجتماعي مفعل بكامل القطاع العمومي والقطاع الخاص المنظم، في حين نجده متوفرا جزئيا إن لم يكن غائبا تماما بالقطاع غير المهيكل، ونادرا ما يحترم بالقطاع الفلاحي الذي يضم١/٥ اليد العاملة. وفي هذا الخصوص يثير ممثلو المجتمع المدني عددا من الوضعيات الهشة الأخرى نخص بالذكر منها وضعية المعينات المنزلية والعملة من الأطفال.

بخصوص الميز الاجتماعي الإيجابي ينص القانون التونسي على المساواة بين الجنسين وعلى النهوض بحق المعاقين والمسرّحين في الشغل.

نشيرفي النهاية إلى أن القانون الاجتماعي التونسي وكذلك الأحكام العرفية لم تكرس إعادة الإدماج الإجبارية للعامل في حال الطرد التعسفي، ولا يتمتع المتضرر إلا بالحق في المنح.

- **أهم الإشكاليات الاجتماعية :**

١.**منوال تنمية إقصائي على صعيدين :** أولا على الصعيد الاجتماعي، فهو يقصي الشرائح الاجتماعية الهشة بفعل الأجور الضعيفة وندرة فرص الشغل القارة وتراجع التحويلات الاجتماعية. وثانيا على الصعيد الجهوي، فهو يقصي المناطق الداخلية ويتركها لمصيرها غير قادرة موضوعيا على جلب الاستثمار الخاص وعلى شد أبنائها إليها، كما يقع استبعادها من برامج الاستثمار العمومي لفائدة مناطق ساحلية؟ ولا يلتفت إليها إلا من خلال «البرامج الرئاسية « لتنشأ بها بعض البحيرات الجبلية الصغيرة أو المسالك الفلاحية المؤقتة أو من خلال تدخلات وإعانات أخرى مفتتة . وهى كلها مشاريع تكرس الهشاشة وتمثل معالجة اجتماعية وغير اقتصادية للتهميش. كما يطال الإقصاء المرأة على أكثر من صعيد: أولا على صعيد سوق الشغل حيث تتمثل المرأة بنسبة متواضعة (فقط ٢٥٪ سنة ٢٠١٥) ، وذلك بفعل عدة عوامل تمييزية لا تزال قائمة بمجتمعنا مثل إفراد المرأة بأعباء شؤون المنزل وتربية الأطفال. ثم على صعيد النفاذ إلى الشغل باعتبار نسبة البطالة النسائية التي تفوق بوضوح مثيلتها لدى الذكور، وبالنظر كذلك لهشاشة الأوضاع المهنية للنساء والشروط غير اللائقة للعاملات خاصة بقطاعات الفلاحة والتنظيف والعمل بالمنازل حيث تخضعن لممارسات استغلالية متنوعة من قبيل غياب التغطية الاجتماعية والأجر القانوني بفعل شبه الغياب للهيكلة النقابية الممثلة لمصالحهن. هذا بالإضافة إلى الإقصاء الجلي للمرأة من الوظائف الإدارية السامية (١٢ بالمائة بالوظيفة العمومية) في حين نجدها بنسب عالية بالرتب الدنيا والمتوسطة .

٢.**الحيف** الجبائي ويتمثل في هيكلة مختلة للمداخيل الضريبية للدولة على حساب المستهلكين والأجراء من ناحية، كما يتمثل من ناحية أخرى في استفحال التهرب الجبائي والإخلال بالواجب الجبائي الناجم عن النظام التقديري الذي يحول لفائدة الفئات المترفهة. حوالي ٦٨ بالمائة من الموارد الذاتية لميزانية الدولة لسنة ٢٠١٥ متأتية من الموارد الجبائية. ولقد حرمت عمليات خصخصة المؤسسات العمومية الدولة على مر السنوات من موارد ذاتية قارة أخرى. بلغت الضرائب المباشرة المحينة لسنة ٢٠١٥ بلغت ٧٧٧٥ مليون دينار تنقسم الى ٤٦٥٥ م د (٥٩,٩٪) ضريبة على الدخل ٣١٢٠ م د(٤٠,١ بالمائة) ضريبة على الشركات منها ١٤,١ بالمائة دفعتها الشركات البترولية و ٢٦,٠ بالمائة الشركات التونسية الخاصة والعمومية. هذه الهيكلة الغير منصفة لا يمكن ان توجد الا في البلدان المتخلفة.

٣.**اختلال جهوي صارخ :** وهو نتاج لمنوال التنمية الإقصائي والمرتكز على الأوساط الحضرية الكبرى وأحواض الاستهلاك والتشغيل وحذو منشآت البنى التحتية الموروثة في أغلبها عن فترة الاستعمار.

لقد بينمؤشر التنمية الجهوية لسنة ٢٠١٥ والذي يتراوح مداه بين ٠ و ١ أن ولاية تونس تتوفر على احسن مؤشر بقيمة ٠,٧٦ يقابله ٠,٢٥٠ في القيروان و ٠,٢٣٤ في جندوبة و ٠,٢٣١ في القصرين.

٤.الفقر: على ضوء الدراسات المتعلقة بالميزانية و الاستهلاك و المستوى المعيشي للاسر لسنة ٢٠١٠، فإن معدل الفقر على المستوى الوطني قد ١٥,٥٪ سنة ٢٠١٠ (و ٤,٦٪ نسبة الفقر المدقع لسنة ٢٠١٥) مقابل ٣٢,٤ سنة ٢٠٠٠ . ورغم هذا الانخفاض ، فإن هذا المعدل يخفي تفاوتا هائلا بين الأوساط و الجهات، إذ نجد أن الفقر أكثر انتشارا في الأوساط الغير حضرية (الريفية) التي ترزح أكثر من غيرها تحت وطأة الفقر المدقع (٩,٢٪ مقارنة بالمعدل الوطني الذي يبلغ ٤,٦٪). و تظل مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي و الجنوب الغربي من أكثر المناطق فقرا. و لا تخلو المناطق الأفضل من تواجد جيوب فقر بمعدلات مرتفعة ونلاحظ جراء هذا التفاوت الجهوي والاجتماعي كيف أن الفقراء أصبحوا يورثون الفقر لأبنائهم، خاصة و أن التعليم قد فقد دوره كمصعد اجتماعي (ارتفاع معدل بطالة حاملي الشهائد).

استنتاجات

- ظهرت الأزمة المالية العالمية في وقت كان فيه المجتمع الدولي عاجزاً عن ضبط الاقتصاد المعولم بقواعد عالمية جديرة بالثقة، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات المالية الدولية وسياسات الاقتصاد الكلي.
- تحرير الاقتصاد ينبغي أن يقترن بالشفافية .. حتى لا يتحكم المضاربون الجدد في الاقتصاد .. ويستبدل احتكار الدولة للاقتصاد باحتكاريين خواص «بعضهم من بين السماسرة والمضاربين الخطرين .. على مؤسسات الإنتاج والخدمات وأنشطة المؤسسات المصرفية».
- تراجع دور الدولة عن التدخل في عدد من الأنشطة الاقتصادية مباشرة (مثل الاستثمار والانتاج ..) لصالح القطاع الخاص، لا يعني تخليها عن دورها كرقيب ومعدل متدخل لضمان شفافية المعاملات الاقتصادية ومنع التلاعب والاحتكار وخدمة المصالح الضيقة التي قد تسبب في زلازل مماثلة لتلك التي شهدتها المؤسسات المالية الأمريكية والأوربية مؤخرا.
- إعادة النظر في منوال التنمية الحالي منوال التقويم الهيكلي الموصى به من قبل مؤسسات برتونوودس والمرتكز على وفاق واشنطن.
- إعادة الاعتبار للدور الاقتصادي والتنموي للدولة خصوصا بالمناطق والقطاعات التي تضعف بها المبادرة الخاصة. ويمكن للشراكة بين العمومي والخاص أن تكون مقاربة ملائمة للغرض.
- انخراط نشيط في العولمة عبر مراجعة تشاورية لاتفاقيات التعاون.
- النهوض بالتنافسية النوعية للمؤسسات وإعادة النظر في منظومة الميزات التفاضلية المقامة على الأجور المنخفضة.
- تصور سياسات قطاعية انتقائية وموفرة لشغل لائق ومؤهل.
- إعداد سياسة تكوين مهني عصرية تنهض بالمهن وترقى بالوضع الاجتماعي.

ورقة بحثية حول المغرب

مساهمة الخبير جمال أغماني

أهم المعطيات المؤسساتية و السوسيو- اقتصادية المرتبطة بالدراسة بالمغرب

- نظام الحكم: ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية اجتماعية، بعد دستور فاتح يوليوز ٢٠١١.
- رئيس الدولة: جلالة الملك محمد السادس، منذ ٢٣ يوليوز ١٩٩٩.
- رئيس الحكومة: السيد عبد الإلاه بنكيران، عن حزب العدالة و التنمية (إسلامي معتدل) منذ ٢٩ نونبر ٢٠١١، بحكومة ائتلافية من أربعة أحزاب ووزراء مستقلين، أعيد تكليفه من طرف الملك يوم ١٠ أكتوبر ٢٠١٦ لتشكيل الحكومة الجديدة، بعد تصدر حزبه لنتائج الانتخابات التشريعية ل ٧ أكتوبر ٢٠١٦).
- البرلمان: من غرفتين، «مجلس النواب» و»مجلس المستشارين».
- الحياة السياسية والنقابية: تعددية ب ٣٤ حزب سياسي و حوالي ٣٢ نقابة مع ٤ مركزيات نقابية أكثر تمثيلا.
- منظمات أرباب العمل: أهمها الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
- تعداد الساكنة: انتقل من ٢٦ مليون نسمة سنة ١٩٩٤إلى ٣٣,٨ مليون نسمة سنة ٢٠١٤.
- معدل التمدن أو السكان الحضريون: انتقل من ٥١,٤ ٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٦٠,٣ ٪ سنة ٢٠١٤.
- النظام الاقتصادي: اقتصاد السوق وحرية المبادرة، مع حضور للدولة في بعض القطاعات الإستراتيجية.
- العملة الوطنية: الدرهم (دولار أمريكي واحد = حوالي ١٠ دراهم، شهر غشت سنة ٢٠١٦).
- معدل الأمية: ٣٢٪ سنة ٢٠١٥ مقابل ٥٥ ٪ سنة ١٩٩٤.
- معدل البطالة الوطني: ١٩,٣ ٪ سنة ١٩٩١ لينتقل ١٦ ٪ سنة ١٩٩٤ و ١٣,٤ ٪ سنة ٢٠٠٠ ليصل إلى ١٠,١ ٪ سنة ٢٠١٦.
- نسبة الأشخاص في سن النشاط: ٦٤,٢ ٪ سنة ٢٠١٥.
- معدل الشغل الناقص: ١٠,٨ ٪ سنة ٢٠١٤.
- نسبة التشغيل بالقطاع العام : ٨,٩٪ سنة ٢٠١٥ مقابل ٩,٧ سنة ١٩٩٦.
- نسبة التشغيل بالقطاع الخاص بما فيه القطاع غير المهيكل و الفلاحة: ٩١,١٪ سنة ٢٠١٥.
- القطاع الخاص المهيكل: ٣,٧ مليون، منهم ٣,١ مليون مصرح بهم بالضمان الاجتماعي سنة ٢٠١٥.
- القطاع غير المهيكل: ٢,٤ مليون، ٣٦,٦ ٪ من السكان النشيطين سنة ٢٠١٣ مقابل ٣٧,٣٪ سنة ٢٠٠٧.
- نسبة التشغيل بالقطاع الفلاحي: ٣٩,٢ ٪ سنة ٢٠١٥.
- نسبة التغطية الاجتماعية لعمال القطاع الخاص المنظم: انتقلت من ١,٥٨ مليون عامل سنة ٢٠٠٧ إلى ٣,١ مليون عامل سنة ٢٠١٥، حوالي ٧٩ ٪ .
- معدل الفقر المطلق: ٤,٢ سنة ٢٠١٤ مقابل ١٣,١٪ سنة ١٩٩٠ و ١٦,٢ ٪ سنة ١٩٩٩. معدل الهشاشة: ١١,٥ سنة ٢٠١٤ مقابل ٢٢,٨ ٪ سنة ٢٠٠١ .
- إجمالي الناتج المحلي: ١٠٠,٣٦ مليار دولار، سنة ٢٠١٥.
- نسبة الساكنة التي تستفيد من التغطية الصحية: حوالي٦٢ ٪ سنة ٢٠١٦ مقابل ١٧ ٪ سنة ١٩٩٦.
- نسبة الساكنة المنخرطة في أنظمة المعاشات: حوالي ٣٥ ٪ سنة ٢٠١٥.
- معدل النمو السنوي: ٢,٧ ٪ ما بين سنة ١٩٨٨-١٩٩٥، و ٤ ٪ ما بين سنة ١٩٩٦-٢٠٠٣، و ٣,٤ ٪ ما بين سنة ٢٠١١ – ٢٠١٦، سنة ٢٠١٥، ١,٤٪ سنة ٢٠١٦.
- الترتيب في مؤشر التنافسية العالمي: ٧٣ سنة ٢٠١٥.
- معدل التضخم: ٣٪ سنة ١٩٩٦ و ٦,١ ٪ سنة ١٩٩٥ (٤,٥ ٪ كمتوسط في التسعينات)، ١,٦ ٪ سنة ٢٠١٥.
- عجز الميزانية من الناتج الداخلي الإجمالي: ٤,٤٪ سنة ٢٠١٥.
- عجز الحساب الجاري: ٢,٢ ٪ سنة ٢٠١٥.
- معدل الدين: ٦٣,٤ ٪ سنة ٢٠١٥.
- الاستثمار الخارجي المباشر: ١,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٧، ٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٧ ، ٣,٦ مليار دولار سنة ٢٠١٣، ١,٥ مليار دولار نهاية شتنبر ٢٠١٦.

تقديم

ترتبط مرحلة التسعينات كفترة مرجعية لمشروع الدراسة حول «تحولات سوق العمل وانعكاساتها على حقوق العمال في المنطقة العربية»، أشد الارتباط بالمغرب بمرحلة الثمانينات، وهي حقبة تميزت بكثافة في القرارات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأحداث السياسية، والتي ارتبطت من جهة بتطبيق «سياسة التقويم الهيكلي» وبتسريع وثيرة التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة تحت تأثير العولمة، والتي سيكون لها بالغ الأثر على ما سيعرفه سوق العمل بالمغرب من تحولات ومن انعكاسات على حقوق العمال، نذكر منها:

- بداية من صيف سنة ١٩٨٣ وإلى حدود سنة ١٩٩٣، وبناء على اتفاق تم إبرامه مع «صندوق النقد الدولي»، سيخضع المغرب ل»برنامج التقويم الهيكلي» بهدف استرجاع التوازنات الماكرو اقتصادية [١]. والذي بني على فرضية «أن النمو الاقتصادي يقتضي القيام بتضحيات اجتماعية» [٢] . مما أدى إلى تقليص كبير في الميزانيات المرصودة من طرف الدولة للقطاعات الاجتماعية والتي أصبحت لا تمثل إلا ٠,٤ من ميزانية الدولة سنة ١٩٨٧، وبالحد من دورها في التشغيل [٣] وتشجيع القطاع الخاص على لعب هذا الدور. كما ستتميز فترة التسعينات بداية من سنة ١٩٩٣ بإصدار عدة قوانين لتوطيد «المنظومة الليبرالية» للاقتصاد، منها تحرير التجارة وأسعار الفائدة و بخصخصة واسعة للمؤسسات والشركات العمومية. إلا أن هذه «الإصلاحات» وإن تمكنت من استرجاع بعض توازنات المالية العمومية، فإن الاقتصاد المغربي ظل يسجل نتائج غير مشجعة، فمعدل النمو السنوي في الفترة الممتدة بين ١٩٨٠- ١٩٩٠ والذي كان يسجل ٤,١ ٪، لم يحقق سوى ٢,٦ ٪ ما بين ١٩٩٠- ١٩٩٨.

- على المستوى الاجتماعي، بتردي شديد في الأوضاع الاجتماعية، بارتفاع معدل البطالة إلى ١٩,٣ ٪ سنة ١٩٩١ و ١٦ ٪ سنة ١٩٩٥ مقابل ٩,٨ ٪ سنة ١٩٨٠، وفي منتصف التسعينات برزت ظاهرة الشباب حملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل إلى جانب الشباب حملة الإجازات العاطلين التي أخذت في التفاقم منذ الثمانينات، بفعل عدم ملاءمة منظومة التعليم والتكوين مع حاجيات سوق العمل الجديدة بالقطاع الخاص، وبتراجع مجمل الخدمات العمومية في الصحة و التعليم، وتفاقم مؤشرات الفقر الذي بلغ ١٣,١ ٪ سنة ١٩٩١ لينتقل إلى ١٦,٢ ٪، وزيادة في حدة الفوارق الاجتماعية ونمو مضطرد للسكن غير اللائق، وارتفاع في عمالة الأطفال التي سجلت سنة ١٩٩٩ حوالي ٠٠٠,٥١٧ طفل في العمل [٤] . وهي العشرية التي اعتبرت فيما بعد، بالضائعة في مجال التنمية البشرية، وخلفت أوضاع اجتماعية تضررت منها بشدة الفئات الفقيرة والعمال وعموم المأجورين، ومع الارتفاع التي عرفتها الأسعار بفعل زيادة نسبة التضخم والتي تراوحت ما بين ٣ و ٦ ٪، مما ضاعف من أجواء الاحتقان الاجتماعي [٥] . وضع دفع الدولة سنة ١٩٩٤ وهي تتجه نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي والسياسي وتحت ضغط احتجاجات الحركة النقابية، إلى إحداث «المجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي» [٦]، والذي أشرف على أول حوار اجتماعي وطني ثلاثي الأطراف، تمخض عنه إبرام أول اتفاق اجتماعي في تاريخ المغرب في فاتح غشت ١٩٩٦ [٧].

- وعلى المستوى السياسي، بإنشاء أحزاب المعارضة «الكتلة الديمقراطية» [٨] ، وتقديم نوابها بالبرلمان لملتمس رقابة لسحب الثقة

---

[١] « المملكة المغربية، راهنت في السبعينات على استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية ومنها صادرات الفوسفاط، وعلى تحصيل قروض ميسرة في ظل الفائض المالي الدولي وطفرة النفط في منطقة الشرق الأوسط، ما نتج عنه تراكم ديونها على مدى سنوات لتنتقل من ٨٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠ الى ٦,٥ مليار دولار سنة ١٩٧٩. و ٧,٦ مليار دولار سنة ١٩٨٢، فيما تراجع الاحتياط النقدي الى شهر من تغطية واردات السلع والخدمات، وارتفع عجز الموازنة الى نحو ١٥ ٪ من إجمالي الناتج القومي وتراكمت مستحقات الديون غير المسددة، مع صعوبات في تمويل التجارة الخارجية. تقرير لصندوق النقد الدولي تحت عنوان «التجربة المغربية» صدر في واشنطن سنة ١٩٩٥

[٢] تضمن برنامج التقويم الهيكلي العديد من الإجراءات منها: تقليص النفقات العمومية خاصة في المجال الاجتماعي، إصلاح النظام الضريبي، تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية والانفتاح على الواردات، تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد لفائدة القطاع الخاص، تخفيض قيمة العملة وتصحيح معدلات الصرف، تسريع وتيرة التخصيص وتشجيع القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية؛

[٣] انتقل عدد مناصب العمل المفتوحة في الوظيفة العمومية سنويا من ٤٠,٠٠٠ كمعدل سنوي إلى ٥,٠٠٠ منصب سنة ١٩٩٦؛

[٤] « تشغيل الأطفال بإيجاز» وزارة التشغيل والتكوين المهني، مديرية الشغل، بتعاون مع «البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال»، طبعة سنة ٢٠٠٨

[٥] سجلت خلال هذه الفترة عدة إضرابات نقابية احتجاجية منها الإضراب العام ل ٢٠ يونيو ١٩٨١ و ١٤ دجنبر ١٩٩٠ إضرابات صاحبتها أحداث دامية واعتقالات في صفوف نشطاء سياسيين و نقابيين؛ وإضراب عام جديد في ٥ يونيو ١٩٩٤، وهو الإضراب الذي مر في أجواء سلمية.

[٦] تم إحداثه بمقتضى القانون رقم ١,٩٤,٢٩٧ بتاريخ ٢٤ نونبر ١٩٩٤؛ المملكة المغربية، منشورات المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي، الطبعة الثانية، يناير ٢٠٠٠

[٧] تضمن التصريح المشترك الموقع في ١ غشت ٢٠١٦، بعد شهرين من المفاوضات، إلى جانب تلبية مجموعة من المطالب الاجتماعية، بندا نص على إحداث آلية وطنية للتتبع تجتمع على رأس كل ستة أشهر، وتعقد اجتماعاتها بحضور رئيس الحكومة و الوزراء المعنيين و الأمناء العامين لقيادات المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية و قيادة الإتحاد العام لمقاولات المغرب، وتمكنت هذه الآلية منذ إحداثها إلى اليوم من إبرام أربع اتفاقات اجتماعية

[٨] تأسست «الكتلة الديمقراطية» في ١٧ ماي سنة ١٩٩٢ وهي تحالف لأحزاب المعارضة آنذاك، بهدف الإصلاح السياسي والدستوري والبناء الديمقراطي، وتشكلت من حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية

من الحكومة سنة ١٩٩٠، ورفعها سنة ١٩٩٣ مذكرة للملك الراحل الحسن الثاني، للمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، استجاب لبعض ما جاء فيها بإجراء تعديل في الدستور في ١٣ شتنبر من سنة ١٩٩٤. وعقب الانتخابات التشريعية ل ١٧ نونبر من سنة ١٩٩٧، والتي أفرزت تقدم أحد أحزاب «الكتلة الديمقراطية» نتائجها، تم تعيين أول حكومة للتناوب في تاريخ المغرب[٩] وعلى إثر وفاة الملك الراحل الحسن الثاني، خلفه في ٢٣ يوليوز ١٩٩٩ الملك محمد السادس ولي العهد آنذاك، والذي سيتميز عهده بتسريع وثيرة الانفتاح الاقتصادي للمغرب على محيطه الخارجي وبمزيد من الانفتاح السياسي[١٠] وبتصفية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[١١]، مع توجه نحو إيلاء قضايا التنمية البشرية ومحاربة الفقر اهتماما خاصا [١٢].

- مع نهاية عقد التسعينات، ستشرع الدولة وابتداء من سنة ١٩٩٨ [١٣] في وضع عدة برامج لمواجهة الإختلالات الاجتماعية الحادة التي خلفتها سنوات التقويم الهيكلي. وبالموازاة مع الانفتاح الاقتصادي وتهيئ مناخ من السلم الاجتماعي لجذب الاستثمار الخارجي، سيتم عبر جولات الحوار الاجتماعي الوطني [١٤]، وبالإضافة إلى الاستجابة لبعض المطالب الاجتماعية للنقابات العمالية المطروحة، الوصول إلى توافق حول عدد من القوانين الجديدة في مجال العمل والحماية الاجتماعية للعمال، كان أبرزها قانون مدونة التغطية الصحية الأساسية سنة ٢٠٠٢ ومدونة الشغل سنة ٢٠٠٤، والمصادقة على عدد من اتفاقيات العمل الدولية الأساسية [١٥] ، وقوانين أخرى في فترات لاحقة.

مواصفات الاقتصاد الوطني

الاقتصاد المغربي اليوم هو اقتصاد السوق، منفتح على الأسواق الدولية من خلال ما أبرمه من اتفاقيات للتبادل الحر[١٦]، مع استمرار الدولة في تدبير في بعض القطاعات و المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبرها إستراتيجية.
شكلت قطاعات الفوسفاط الفلاحة والصيد البحري، السياحة، صناعة النسيج والألبسة، وتصبير المواد الغذائية والصناعة التقليدية و البناء و الأشغال العمومية [١٧]، أهم القطاعات الاقتصادية في التسعينات وإلى اليوم، إلى جانب تحويلات جاليته المقيمة بالخارج[١٨].
واقتصاده خدماتي بامتياز، ففي سنة ٢٠١٤ مثلت القيمة المضافة للخدمات ٥٧,٧٪ من الناتج الإجمالي ويشغل ٣٩,٤٪، أما القطاع الفلاحي فيشغل حوالي ٣٩,٢ ٪ وبقيمة مضافة ما بين ١٥ و ٢٠ ٪، أما الصناعة فتشكل ١٥ ٪ وتشغل ٢١,٤ ٪، أما القطاع الثانوي فيساهم بحوالي ٢٨,٨ ٪.

---

[٩] وهي الحكومة التي ترأسها السيد عبد الرحمن يوسفي الكاتب الأول لحزب الإتحاد الاشتراكي آنذاك؛ وسميت «حكومة التناوب التوافقي» لأنها ضمت إلى جانب أحزاب الكتلة الديمقراطية وزراء من أحزاب التجمع الوطني للأحرار والإتحاد الدستوري وجبهة القوى الديمقراطية، وكان الملك الحسن الثاني، هو ضامن الأغلبية البرلمانية المساندة لها، من خلال تأكيده على ذلك في خطاب له أمام البرلمان؛

[١٠] مراجعة الدستور في ١ يوليوز ٢٠١١، تجاوبا مع المطلب الذي رفع إبان موجة الربيع العربي بالمغرب، وهو الدستور الذي أصبح بمقتضاه نظام الحكم بالمغرب «ملكية دستورية، برلمانية ديمقراطية اجتماعية، بعدما كان منذ الاستقلال «ملكية دستورية، ديمقراطية، اجتماعية»؛ دستور المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، مديرية الجريدة الرسمية، سلسلة الوثائق القانونية، طبعة سنة ٢٠١١، الباب الأول، أحكام عامة ، ص ٣

[١١] وهي هيأة مستقلة، بمقتضى قانون - ظهير شريف في ١٠ أبريل ٢٠٠٤، تم نشره بالجريدة الرسمية عدد ٥٢٠٣ بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٠٤، ص ١٦٣٩، وتولت التقصي في ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب من سنة ١٩٥٦ إلى نهاية سنة ١٩٩٩، وتعويض الضحايا و أسرهم مع إجراءات وتوصيات بهدف جبر الضرر الجماعي؛

[١٢] تمثل ذلك في تأسيس»مؤسسة محمد الخامس للتضامن» سنة ١٩٩٩، و سنة ٢٠٠٥ بإطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» كآلية لمحاربة الفقر و الإقصاء الاجتماعي؛

[١٣] مع تعيين حكومة التناوب (١٩٩٨- ٢٠٠٢)، ذات الحساسية الاجتماعية، تم الرفع التدريجي من ميزانيات القطاعات الاجتماعية، وإبرام ثاني اتفاق اجتماعي ثلاثي (اتفاق فاتح محرم ١٩٩٨) و إعداد قانون مدونة التغطية الصحية الإجبارية على المرض الذي صودق عليه سنة ٢٠٠٢؛ و إصلاحات أخرى في المجال الاجتماعي و الاقتصادي؛

[١٤] عرف تاريخ الحوار الاجتماعي الثلاثي إبرام أربع اتفاقات اجتماعية كبرى هي: اتفاق ١ غشت ١٩٩٦، اتفاق فاتح محرم ١٩٩٨، اتفاق ٣٠ نونبر ٢٠٠٣، واتفاق ٢٦ أبريل ٢٠١١؛

[١٥] صادق المغرب على جل الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، باستثناء الاتفاقية رقم ٨٧ حول الحرية النقابية

[١٦] المغرب عضو منظمة التجارة العالمية، ويرتبط باتفاق للتبادل الحر مع الإتحاد الأوربي، و الذي أبرم معه سنة ٢٠٠٨ اتفاق جعل منه شريك متقدم للإتحاد الأوربي، واتفاقيات للتبادل الحر مع كل من مصر، تونس و الأردن ، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربية المتحدة وتركيا.

[١٧] يعتبر الفوسفاط أهم مورد طبيعي بالمغرب، فهو يتوفر على أكثر ٥٠ ٪ من الاحتياط العالمي، ويعتبر أول بلد مصدر لهذه المادة، ويدر عليه عائدات بلغت ٤٠ مليار درهم سنة ٢٠١٤؛ والسياحة ب ٦٠ مليار درهم سنة ٢٠١٥؛ أما النسيج و الألبسة والذي كان من القطاعات المهمة سواء في قيمة صادراته أومن حيث عدد مناصب الشغل، سجل اليوم تراجعا، انتقلت معه مساهمته في القيمة المضافة من ٤,٥ ٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٩ ٪ سنة ٢٠١٣، كما تراجع عدد الشركات العاملة بالقطاع ب ٣٢٪ وحجم فرص الشغل ب ١٧٪ خلال العشر السنوات الماضية،

١٨ بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حوالي ٦٠,٤ مليار درهم سنة ٢٠١٥ مقابل ١٩ مليار درهم سنة ١٩٩٥

سنة ٢٠٠٥، ستكون بداية تحول مع وضع مخطط «انبثاق» لتطوير قطاعات صناعية جديدة، للمغرب قدرة تنافسية لجدب الاستثمار الخارجي، مخطط تم تطويره سنة ٢٠٠٩ باعتماد «الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي» وسنة ٢٠١٤ باعتماد «المخطط الوطني للتسريع الصناعي»[١٩]. وكان من نتائج ذلك بداية حصول تنويع في نسيجه الاقتصادي، بتسجيل نمو مضطرد لصناعة السيارات وأجزاء الطائرات والإلكترونيك والتي حققت عائدات صادراتها ٧١,١٠ مليار درهم سنة ٢٠١٥ [٢٠]، وترحيل الخدمات ب ٧,٥٤ مليار درهم. حيث فاقت عائدات صناعات السيارات عائدات الفوسفاط والذي شكل ولسنوات أهم صادراته. مما أسهم إلى جانب الحد من تفاقم عجز الميزان التجاري في خلق مناصب عمل وبمهن جديدة موجهة لدوي التكوين التقني المتوسط والعالي [٢١]. كما شرع في تنفيذ برنامج لإنتاج الطاقة الكهربائية بالاعتماد على الطاقة الشمسية و الريحية [٢٢].

نسيجه الاقتصادي تطغى عليه المقاولات الصغرى والمتوسطة بحوالي ٩٥ ٪، بحوالي ٤٦ ٪ من رصيد العمل، وفي السنوات الأخيرة بدأت تبرز مجموعات اقتصادية كبرى وطنية (حوالي ١٥ مجموعة) إلى جانب فروع للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات[٢٣].

إلا أن اقتصاده، لا زال يعاني من عدة معيقات، أبرزها ثقل الأعباء الطاقية [٢٤]، وارتهان بعض قطاعاته الأساسية للتقلبات المناخية خاصة الفلاحة وما يشكله ذلك من انعكاسات مباشرة على مستوى النمو والتشغيل في مواسم الجفاف [٢٥]، ومشاكل بنيوية متعلقة بالفوارق الاجتماعية والجهوية وارتفاع معدل البطالة وسط الشباب، ومن أنواع من البيروقراطية الإدارية المنتجة للفساد، وحجم نشاط القطاع غير المهيكل، مما يؤثر على أدائه الاقتصادي حيث يتعايش قطاع عصري حديث مع قطاع تقليدي، وعلى مناخ الأعمال، حيث يحتل اليوم المرتبة ٧١ في معدل التنافسية العالمي[٢٦].

الاتجاهات العامة في الاقتصاد المغربي: حجم الاستثمار والتجارة الخارجية والاستيراد والتصدير

يعود تاريخ الاستثمار الخارجي في المغرب إلى مطلع القرن العشرين، وتطور بعد الحرب العالمية الثانية وفي فترة توسع رأسمال الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية والأميركية [٢٧]. لكنه تراجع بعد استقلال المغرب سنة ١٩٥٦، وواصل انكماشه في السبعينات بعد صدور قانون مغربة الاقتصاد الوطني وبفعل الأوضاع السياسية التي كان يعيشها، حيث لم تبق سوى ٣٨ شركة صناعية أجنبية من أصل ١٠٦ كانت متواجدة الى نهاية الستينات. وهو القانون الذي سيتم إلغاؤه مع مطلع الثمانينات بموازاة «سياسية التقويم الهيكلي» ونهج سياسة الانفتاح الاقتصادي. حيث استرجعت عدد من الشركات الدولية فروعها التي كانت تملكها خاصة مع مطلع التسعينات [٢٨].

---

[١٩] مخطط الإقلاع الصناعي للفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٥ هم قطاعات: السيارات، أجزاء الطائرات، الإلكترونيك وترحيل الخدمات والصناعة الغذائية و النسيج و الألبسة، واستهدف رفع الناتج الداخلي الخام ب ٥٠ مليار درهم، وتحسين توازن الميزان التجاري عبر رفع رقم معاملات الصادرات ب ٩٥ مليار درهم، وإحداث ٢٢٠,٠٠٠ منصب شغل في أفق ٢٠١٥ وتحقيق ١٢٠ مليار درهم من الاستثمارات الخاصة، وقد مكن من إحداث ١١٠ ألف منصب شغل إلى غاية ٢٠١٢ ، وزيادة صادرات القطاع بنسبة ٢٢ ٪، ورفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى ٢٣٪ كنسبة سنوية متوسطة منذ ٢٠٠٩.، وسنة ٢٠١٤ سيتم الإعلان عن مخطط تسريع التنمية الصناعية في أفق سنة ٢٠٢٠، بإضافة قطاعات جديدة كصناعة الأدوية، الكيماويات، الصناعة الميكانيكية الثقيلة. بهدف إحداث حوالي نصف مليون منصب عمل، نصفها من الاستثمارات المباشرة الخارجية ونصفها من تجديد النسيج الصناعي الوطني ورفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بتسع نقاط، من ١٤ ٪ إلى ٢٣ ٪في أفق سنة ٢٠٢٠

[٢٠] نشرة «مكتب الصرف» مؤشرات التجارة الخارجية لسنة ٢٠١٥، يناير ٢٠١٦، حقق قطاع صناعة السيارات صادرات بلغت ٤٨,٥٩ مليار درهم، وصناعة الطيران ٧,٤٤ مليار درهم، وقطاع ترحيل الخدمات ٧,٤ مليار درهم، وقطاع الإلكترونيك ٧,٦٧ مليار درهم

[٢١] يشغل اليوم قطاع ترحيل الخدمات حوالي ٧٣,٠٠٠ ويراهن الوصول إلى ١٦٠,٠٠٠ سنة ٢٠٢٠، وقطاع السيارات حوالي ٨٠,٠٠٠ بشكل مباشر وغير مباشر وهو رقم سيصل إلى ١٦٠,٠٠٠ منصب عمل في أفق ٢٠٢٠ وقطاع صناعة أجزاء الطائرات ما يناهز ١٥,٠٠٠، ويراهن على الوصول إلى ٢٥,٠٠٠ سنة ٢٠٢٠

[٢٢] من وثيقة صادرة عن الوكالة الوطنية للنجاعة الطاقية سنة ٢٠١٥، حيث يأمل أن ينتج ٤٢ ٪ من إجمالي حاجياته من الطاقة الكهربائية في أفق سنة ٢٠٢٥، وشرعت المحطة الأولى لمركب «نور» للطاقة الشمسية بورزازات في إنتاج الطاقة الكهربائية، والتي ستصبح مستقبلا أكبر محطة في العالم

[٢٣] من بينها مجموعة «رونو» و» بوجو» لصناعة السيارات ومجموعة من الشركات المتوسطة الموردة في مجال قطع الغيار، وفي مجال صناعة الطائرات: مجموعة «إير باص» و «بوينغ» و» بومباردي» و «سافران»و فروع حوالي ١٢١ شركة متوسطة مختصة في مجال صناعة أجزاء الطائرات؛

[٢٤] يستورد المغرب اليوم أكثر من ٩٥ ٪ من حاجياته الطاقية من بترول و غاز طبيعي

[٢٥] عرفت سنة ٢٠١٦ موجة جفاف حادة، كان من آثارها تراجع مستوى النمو إلى ١,٤ ٪ كما سجل المعدل الوطني للبطالة ارتفاعا ليصل إلى ١٠,١ ٪

[٢٦] مؤشر التنافسية العالمية Doing Business؛ سنة ٢٠١٥

[٢٧] عرفت هذه المرحلة إقامة فروع محلية لشركات دولية مثل «كوكاكولا» و»اي. بي. ام» و»سي ان آر» و»جنرال تاير» و»كرايزلر»، و»فيات» و»برلي» و»ايني» و»سيتي بنك» و»اوليفتي»

[٢٨] من بينها شركات النفط العالمية التي استعادة فروعها بالمغرب، بعد تحرير قطاع المحروقات وخوصصة شركات التوزيع

ونتيجة ذلك، شهد المغرب عودة تدريجية لتدفقات الاستثمارات الخارجية والتي بلغت ١,٠٥٥ مليار درهم سنة ١٩٨٨ لينتقل الى ١,٩٢١ مليار درهم سنة ١٩٩٠. وفي سنة ١٩٩٣ كان معدل الاستثمار السنوي في المغرب يفوق ٥٠٠ مليون دولار ليرتفع سنة ١٩٩٧ الى ١,٢٠٠ مليار دولار.

ومع نهجه سياسية خصخصة ١١٤ من المقاولات والمؤسسات العمومية مع بداية من سنة ١٩٩٣، سيتم استقطاب عدد من المجموعات المالية والاستثمارية، ليتوسع حجم الاستثمار الخارجي بالموازاة مع ما عرفه من انفتاح سياسي سنة ١٩٩٨. ومع بداية سنة ٢٠٠٨ وشروعه في وضع مخططات للتنمية القطاعية [٢٩] في مجالات الصناعة و الفلاحة و الصيد البحري واللوجستيك و الطاقات المتجددة و السياحة والعقار والسكن والقطاع البنكي و المالي، وبفعل ما أصبح يمنحه من امتيازات ضريبية و عقارية تشجيعية، حيث سجلت سنة ٢٠٠٧ ما يناهز ٤ مليار دولار لتنتقل سنة ٢٠١٣ إلى ٣,٦ مليار دولار، وسنة ٢٠١٥ حوالي ٣٨,٧ مليار درهم (٣,٢ مليار دولار)، وخلال العشرية الأخيرة شكل استثمار دول مجلس التعاون الخليجي ما بين ٥ و ٣٠ ٪ من إجمالي الاستثمارات و التي انتقلت من ١ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ إلى ٥,٤ مليار دولار سنة ٢٠١٢ [٣٠]. أما من حيث وجهة الاستثمار الخارجي فتبقى فرنسا متبوعة بإسبانيا أهم المقاولات المستثمرة. وفي منتصف سنة ٢٠١٦، أعلن عن توقيع اتفاق بين المغرب ومجوعة استثمارية صينية لإحداث مدينة شمال المغرب سكنية ومالية بمنطقة صناعية لحضانة الشركات الصينية، تأخذ طابع منطقة حرة للتصدير باستثمار مباشر بحوالي ١٠ مليار دولار. وبالنسبة لاستثمار المجموعات الاقتصادية والمالية المغربية بالخارج، فقد سجل في الخمس سنوات الأخيرة، ارتفاع سريع لحجم استثماراته خاصة بإفريقيا، والذي بلغ سنة ٢٠١٥ حوالي ١١,٢ مليار دولار بقطاع المصارف و التأمينات والفلاحة والاتصالات و الصناعات الكيماوية والبناء والعقار والأشغال العمومية و الكهرباء. أما على مستوى عجز ميزانه التجاري، فكان يناهز ٢,٧ مليار دولار سنة ١٩٩٢ أي ما يمثل آذاك ١٠٪ من ناتجه المحلي الإجمالي، وضع لم يشرع في التعافي منه نسبيا إلا في نهاية التسعينات وبداية سنة ٢٠٠٠. إلا أن عجز الميزان التجاري ظل لازمة تطبع الاقتصاد المغربي، وإن عرف بعض التحسن في السنوات الأخيرة، مستفيدا من انخفاض الفاتورة الطاقية بنسبة ٤٤,٧ ٪ بفعل تراجع أسعار المواد النفطية بالسوق الدولية، وارتفاع حجم صادراته خاصة من السيارات التي بلغت سنة ٢٠١٥ ما قدره ٤٨,٥٩ مليار درهم إضافة إلى أجزاء الطائرات والإلكترونيك، حيث بلغ عجز الميزان التجاري فيما يخص السلع ١٣٩,٦ مليار درهم نهاية نونبر ٢٠١٥، مما سمح بتحسن معدل تغطية الصادرات للواردات والذي بلغ ٥٨,٤ ٪ سنة ٢٠١٥ [٣١]. أما الميزان التجاري للسلع والخدمات، فقد سجل في نهاية نونبر ٢٠١٥ إلى ٦٧,٤ مليار درهم، وارتفع معدل تغطية صادرات السلع والخدمات لوارداتها إلى ٨١,٣ ٪ سنة ٢٠١٥.

أما الدين العمومي للخزينة العامة للدولة فقد بلغ ٦٣٨,٦ مليار درهم خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٦ [٣٢]، وهو ما يمثل ٦٤,١ ٪ من الناتج الداخلي الخام. وفيما يتعلق بالناتج الداخلي الإجمالي فقد بلغ ١٠٠,٤ مليار دولار سنة ٢٠١٥ [٣٣].

معدل النمو الاقتصادي، وإن كان يحقق نسب إيجابية، إلا أنها ظلت جد متباينة من سنة إلى أخرى، واستقر كمتوسط في ٣,٢ ٪ ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦. وهي نسبة نمو تبقى أدنى من المتوسط، إذا ما اعتبرنا النسبة المرجعية التي يحتاجها ما بين ٦ إلى ٨ ٪، والتي يمكن أن تشكل عتبة سرعة النمو الضروري لامتصاص الفوارق الاجتماعية والمجالية و البطالة، حيث لا زال أهم عامل يتحكم في النمو هو القطاع الفلاحي المرهون بالتساقطات المطرية، فأحسن نسب النمو كانت في السنوات التي تميزت بمحاصيل جيدة في الحبوب [٣٤].

---

[٢٩] همت مخططات التنمية القطاعية، قطاعات الصناعة، الفلاحة، السياحة، الفوسفاط، اللوجيستيك، الصيد البحري، الطاقات المتجددة، العقار والسكن، البنيات التحتية و الطرق السيارة، والقطاع البنكي و المالي، وهي مخططات يتم بمقتضاها منح عدة امتيازات ضريبية و تشجيعات للاستثمار الوطني و الخارجي، ومواكبة بدعم من الدولة لتوفير الموارد البشرية في المهن الجديدة التي تحتاجها.

[٣٠] كل المؤشرات و الأرقام مصدرها من وثائق و بيانات وزارة الاقتصاد و المالية و مكتب الصرف بالمغرب.

[٣١] نشرة «مكتب الصرف» شهر يناير ٢٠١٥ حول المبادلات الخارجية.

[٣٢] وزارة الاقتصاد والمالية، الوثائق المصاحبة لتقديم مشروع قانون المالية لسنة ٢٠١٦ أمام مجلس النواب.

[٣٣] قاعدة بيانات البنك الدولي، المغرب.

[٣٤] سجل الاقتصاد المغربي نسبة نمو ٧,٨ ٪ سنة ٢٠٠٦ و ٦,٥ ٪ سنة ٢٠٠٨، و سنة ٢٠١٥ ب ٤,٥ ٪، تبعا لمردودية القطاع الفلاحي.

سوق العمل ومواصفاته من حيث المهن مع مقاربة بين فترة التسعينات

كانت أهم القطاعات التي توفر فرص العمل خلال فترة الثمانينات والتسعينيات هي المقاولات و الشركات العمومية بقطاعات الماء و الكهرباء والمناجم خاصة الفوسفاط، والفلاحة و الصيد البحري و التجارة و الخدمات و السياحة، وصناعة النسيج والألبسة و الصناعة الغذائية والبناء والأشغال العمومية، وهي قطاعات لم تكن تتطلب في الغالب كفاءات مهنية، وكان مجموع المقاولات الخاصة بما فيها القطاع غير المنظم تشغل حوالي ٣,٠٢٣,٧٨٦ شخص سنة ١٩٩٦.

مع التحول الذي عرفه المغرب المتمثل في ارتفاع نسبة التمدن والذي انتقل من ٥١,٤ ٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٦٠,٣ ٪ سنة ٢٠١٤، وفي وبنية هرمه السكاني، حيث يعيش ما يسمى الطفرة الديموغرافية، والمتمثلة في ارتفاع نسبة الساكنة النشيطة - ستبلغ ذروتها سنة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بوصولها إلى ٦٤٪ من الساكنة- الذي انتقل حجمها من ١٠,٢ مليون سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ١١,٨ مليون نسمة سنة ٢٠١٤، مما ضاعف من أعداد الوافدين على سوق العمل، فالشباب البالغين من العمر مابين ١٥ و٣٤ سنة وصلت نسبتهم ٣٦ ٪ سنة ٢٠١٤، ومع تباطؤ مستوى النمو الاقتصادي في الخمس سنوات الأخيرة و تأثير مواسم من الجفاف خاصة سنة ٢٠١٦، ارتفعت نسبة البطالة من ٨,٩٪ سنة ٢٠١١ إلى ١٠,١ ٪ سنة ٢٠١٦.

فإلى جانب العامل الديمغرافي في البطالة نجد العامل الاقتصادي، فالنمو لا زال لا يوفر فرص العمل بالعدد الكافي لامتصاص تراكم وتدفق طالبي العمل الجدد، حيث سجل إحداث حوالي ٧٣,٠٠٠ منصب عمل صافي كمتوسط سنوي ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٣، ليتراجع إلى ٣٩,٠٠٠ منصب عمل صافي ما بين الفصل الثاني من سنة ٢٠١٣ ونفس الفصل من سنة ٢٠١٤ [٣٥].

هذا الضغط على سوق العمل بالقطاع الخاص، والذي يسهم في تشغيل ٩١٪ من إجمالي مناصب العمل بما فيه القطاع غير المهيكل، وتراجع دور الدولة كمشغل والتي لم تعد تشغل سوى ٨,٩٪ من مجموع الساكنة النشيطة مقابل ٩,٧ سنة ١٩٩٦ [٣٦]، ساهم بفعل وفرة العرض في التأثير إلى جانب بروز مفهوم المرونة في عدد من القطاعات، على نوعية عقود العمل المعمول بها، بتسجيل ازدياد مضطرد للجوء المقاولات إلى عقود العمل المحدودة المدة [٣٧]. فمن خلال الوقوف على عدد العمال المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والبالغ عددهم ٣ ملايين و ١٠٠ ألف أجير سنة ٢٠١٥ [٣٨]، فإن العمال المصرح بهم ١٢ شهرا على ١٢ شهرا من أيام العمل هو في حدود ١ مليون عاملة وعامل، وهو مؤشر، يعطي صورة على حضور عقود العمل المحدودة المدة إلى جانب ضعف عدد ساعات العمل اليومية للعمال في بعض القطاعات، كما أن العدد الإجمالي للمصرح بهم يعطينا هو الآخر، صورة لحجم مساهمة القطاع غير المهيكل في سوق العمل إلى جانب ظاهرة لجوء بعض المقاولات «للغش» في التصريح بأعداد عمالها الفعليين [٣٩].

وفي دراسة للمندوبية السامية للتخطيط [٤٠]، وقفت على أن العمل المأجور ارتفع ما بين سنة ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ من ٣٧,٧ ٪ إلى ٤٤,٩ ٪، إلا أن العمالة غير المدفوعة الأجر شكلت ٢٢,٥ ٪ من فرص العمل على الصعيد الوطني و ٤١,٦ ٪ في المناطق القروية، وأن ٢٠ ٪ فقط من العمال يتوفرون على تغطية اجتماعية سنة ٢٠١٤، و أن واحد على ثلاث عمال يتوفر على عقد عمل مكتوب.

كما وقف البحث الوطني حول سوق العمل [٤١]، إلى تسجيل تراجع مشاركة الساكنة البالغة من العمر ١٥ سنة فما فوق

---

[٣٥] كل مؤشرات البطالة مستقاة من بحوث المندوبية السامية للتخطيط السنوية و الفصلية حول سوق الشغل؛

[٣٦] بلغ عدد موظفي الدولة و المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية ٨٦٠,٠٠٠ موظفة وموظف سنة ٢٠١٤، المصدر الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية؛

[٣٧] المادة ١٦ من مدونة الشغل، الظهير الشريف رقم ١,٠٣,١٩٤ صادر في ١٤ من رجب ١٤٢٤ (١١ سبتمبر ٢٠٠٣) بتنفيذ القانون المنظم لمدونة الشغل، دخلت حيز التنفيذ في ٨ يونيو ٢٠٠٤؛ تفيد «أن عقود العمل المحدودة هي استثناء، يمكن اللجوء إليها وفق شروط محددة، واعتبار عقد العمل غير المحدود المدة هو القاعدة»

[٣٨] كلمة وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، أمام لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس النواب، لتقديم مشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية ٢٠١٦، موقع الوزارة http://www.emploi.gov.ma/index.php/ar/

[٣٩] حسب تقديرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن العمال الواجب تأمينهم بالقطاع الخاص المنظم يبلغ أكثر من ٣,٧ مليون عامل و عاملة، حيث تبقى العديد من مقاولات القطاع الخاص خاصة بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء لا تباشر عملية التصريح الإجباري بعمالها؛ من محاضر مجلس إدارة الصندوق سنة ٢٠١٥

[٤٠] دراسة للمندوبية السامية للتخطيط، حول «خصائص العمل المأجور ما بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٤»، منشورات المندوبية سنة ٢٠١٥

[٤١] مذكرة حول «سوق الشغل خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٤»، المندوبية السامية للتخطيط؛ منشورات المندوبية، سنة ٢٠١٤

في النشاط الاقتصادي ب ١,٣٪ ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٣، ليسجل ٤٨,٩ ٪ خلال الفصل الثاني من ٢٠١٤. وأن التحسن المسجل في مستوى التعليم في صفوف السكان النشيطين وتراجع نسب الأمية، لم ينعكس على مستوى سوق العمل، حيث بقيت مؤهلات عرض العمل ضعيفة، فحوالي ٦٠ ٪ من السكان النشيطين سنة ٢٠١٣، لا يتوفرون على أي شهادة [٤٢].

ومن أبرز التحولات التي أصبح يعرفها سوق العمل المنظم، وستتضاعف في السنوات المقبلة، الحاجة إلى موارد بشرية بمهارات مهنية وتقنية جديدة في المجالات التي تعرف تنفيذ مخططات قطاعية لتنميتها، خاصة منها قطاعات الصناعة و الطاقات المتجددة و اللوجيستيك والقطاع المالي والبنكي. فالدراسات التي واكبت وضع هذه المخططات والمعطيات المستقاة من «الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات» التي تتولى مهمة الوساطة في سوق العمل بالقطاع الخاص، ومؤسسات التكوين المهني المتخصصة الجديدة التي تم إحداثها منذ سنة ٢٠٠٨ [٤٣]، سمحت بالوقوف على بروز مهن جديدة، ودخول أجيال جديدة من المهن والعمال لسوق العمل من مستوى التقني والتقني المتخصص و المهندس والمدبر، وبمهارات تكوينية وتخصصية دقيقة في بعضها.

كما أن من الملامح الجديدة التي بدأت تعرف تنامي داخل سوق العمل، ظاهرة العامل أو المستشار «المستقل لحسابه الخاص» Freelance، خاصة في قطاعات الإعلام و الاتصال وفي مكاتب الخبرة و الاستشارة وكذا في القطاع الصحي و التعليمي الخاص. وهي لحد الآن غير مؤطرة قانونيا من طرف مدونة الشغل الجاري بها العمل، مما يجعل الممتهنين لهذا النوع من العمل بدون تغطية اجتماعية وصحية، وضع يتقاسمه معهم أصحاب المهن الحرة الخاصة من أطباء، مهندسين، طوبوغرافيين، والمهنيين في قطاع النقل بمختلف أصنافه المشتغلين لحسابهم الخاص [٤٤].

وخلال سنة ٢٠١٥، وتبعا لتقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي [٤٥]، حول القطاعات التي ساهمت بشكل أكبر في وثيرة خلق فرص جديدة للعمل، يبقى في المرتبة الأولى قطاع الخدمات، متبوعا بقطاع البناء و الأشغال العمومية فقطاع الصناعة، مسجلا تراجع قطاع الفلاحة.

كما شهد سوق العمل في السنوات الأخيرة، تنامي حجم العمالة الأجنبية [٤٦] من دول أوربية و بنسبة أكبر من الدول الإفريقية جنوب الصحراء [٤٧]. حيث لم يعد المغرب بلد عبور للهجرة لأوربا بالنسب للعديد منهم- بفعل الإجراءات الأمنية المتشددة للعبور نحو أوربا- بل أخذ يتحول تدريجيا إلى بلد استقرار بالنسبة للأغلبية، ويتجه أغلبيتهم للعمل بالقطاع غير المنظم خاصة في التجارة بالتقسيط و البناء و الفلاحة وفي بعض الحرف اليدوية.

مدى توسع حجم القطاع المنظم والغير المنظم مع مقاربة بين فترة التسعينات ؟

من بين ملامح الاقتصاد المغربي والمنتجة في آن واحد لفرص العمل نجد القطاع غير المنظم، فهو يشكل اليوم أزيد من ١١,٥ ٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل ١٦ ٪ سنة ١٩٩٩، ويوفر فرص العمل ل ٢,٤ مليون شخص دون احتساب الفلاحة مقابل ١,٩٠٢ مليون شخص سنة ١٩٩٩. أما عدد وحداته فقد ناهزت ١,٦٨ مليون وحدة، مقابل ١,٢٣ مليون وحدة سنة ١٩٩٩ [٤٨]، وتنشط بالأساس في قطاع التجارة والخدمات و البناء والصناعة، كما أنه كان وراء إنتاج ما مجموعه ١٨٥ مليار درهم من

---

[٤٢] يجب الإشارة هنا أن دراسات المندوبية السامية للتخطيط حول سوق العمل ومؤشرات البطالة، تشمل مجموع الساكنة النشيطة بما فيها القطاع المنظم و القطاع الغير المهيكل و القطاع الفلاحي و العمال المستقلين.

[٤٣] لمواكبة حاجيات مخططات التنمية القطاعية من الموارد البشرية، تم ابتداء من سنة ٢٠٠٨ في إحداث شبكة من معاهد للتكوين متخصصة للتقني و التقني المختص في المهن الجديدة في صناعة الطائرات، السيارات، الطاقات المتجددة، اللوجيستيك، الموضة و الابتكار، وفق مقاربة تشاركية بين الدولة و المهنيين. كما أحدثت بعض الجامعات العمومية و الخاصة شعب إجازة مهنية و ماستر و دبلوم المهندس في صناعة السيارات و الطائرات، و الطاقات المتجددة وتدبير سلاسل الإنتاج، و اللوجيستيك.

[٤٤] سنة ٢٠١٦، و بموازاة تقدم الحكومة بقانون مراجعة نظام التقاعد بالقطاع العام، تم التقدم بمشاريع قوانين تستهدف مد التغطية الاجتماعية و الصحية لكل دوى المهن المستقلة أو الذين يشتغلون لحسابهم الخاص، وحسب تقديرات حكومية سيتم الشروع في العمل بذلك ابتداء من سنة ٢٠٢٠، وسيتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تدبير هذا النظام من التغطية؛

[٤٥] التقرير السنوي «للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي» برسم سنة ٢٠١٥، منشورات المجلس

[٤٦] عدد عقود العمل المؤشر عليها للأجراء الأجانب سنة ٢٠١٤ بلغ ٧٦٩١ و سنة ٢٠١٥ بلغ ٧٥٥٥ أغلبهم من فرنسا وإسبانيا، المصدر، عرض وزير التشغيل أمام البرلمان لتقديم ميزانية الوزارة لسنة ٢٠١٥، إلا أن سوق العمل يعرف حجم أكبر ممن يشتغلون بدون الحصول على تأشيرة وزارة التشغيل بقطاعات السياحة و البناء وفي التعليم الخاص

[٤٧] من خلال عملية التسوية الاستثنائية لأوضاع «المهاجرين السريين» التي قام بها المغرب سنة ٢٠١٤، والتي ناهزت حسب وزارة الجالية المغربية بالخارج و الهجرة، منح بطاقة إقامة لحوالي ١٨,٠٠٠ مهاجر من ١٠٠ جنسية أغلبهم من دول إفريقية من أصل ٢٧,٠٠٠ طلب، وتشير تقديرات وزارة الداخلية لتلك الفترة أن عددهم كان يفوق ٤٠,٠٠٠ في وضعية غير قانونية، بينما تشير مصادر مدنية و أوربية أن عددهم يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ وهي أعداد في تزايد مستمر، وفي سنة ٢٠١٦ ارتفع عدد الذين تم تسوية وضعيتهم القانونية إلى ٢٣,٠٠٠ مهاجر مع منح ٦٨٠ بطاقة لجوء، حسب وزارة الداخلية المغربية.

[٤٨] البحث الوطني حول القطاع خلال الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٤ المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، منشورات المندوبية، ١٢ أكتوبر ٢٠١٦.

البضائع والخدمات سنة ٢٠١٣، بنمو سنوي يصل إلى ٧,٩ ٪، كما يستثمر سنويا ٣,٣٦ مليار درهم، مع نمو بنسبة ٣,٢ ٪ منذ سنة ٢٠٠٧، وهو ما يمثل ١,١ ٪ من الرأسمال الوطني الثابت [٤٩].

أما القطاع المنظم [٥٠]، وإلى جانب القطاع العمومي وشبه العمومي ب ٨,٩ ٪ من مجموع مناصب العمل، فنجد أن مقاولات القطاع الخاص المنظمة توفر فرص العمل دائمة أو محدودة المدة لحوالي ٣,٧ مليون عاملة وعامل، لكن المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هم ٣,١ مليون سنة ٢٠١٥ مقابل ١,٥ مليون سنة ٢٠٠٥ [٥١]، كما انتقل عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق من ١٣٣,٩٤٩ سنة ٢٠١٠ إلى ١٨٧,٨٦٠ سنة ٢٠١٥ [٥٢].

وهو ما يبرز إلى حد ما، نزوع نسبي في توسع حجم القطاع المنظم، ناتج بفعل التطور الذي حصل في النسيج المقاولاتي في السنوات العشر الأخيرة مع استقرار مجموعات اقتصادية كبرى ومتوسطة، وبفعل الإجراءات التي اتخذت في المجال والإصلاحات التي عرفها الصندوق، وحاجة المقاولات المصدرة لشهادات المسؤولية الاجتماعية لدخول بعض الأسواق الخارجية، والأدوار التي لعبتها الحركة النقابية لاحترام القوانين الاجتماعية.

ويستخلص من هذه المؤشرات، أنه رغم ما بدل من جهد تشريعي لهيكلة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتحديثه كاقتصاد السوق و المنافسة، فإن حجم القطاع غير المهيكل لا زال عمليا ينافس الاقتصاد المنظم خاصة على مستوى فرص العمل التي يوفرها لحوالي ٢,٤ مليون شخص بدون الفلاحة، وإن عرف تراجعا طفيفا من ٣٧,٣ ٪ سنة ٢٠٠٧ إلى ٣٦,٣٪ من مجموع الساكنة النشيطة. ومن تداعيات ذلك إضافة إلى أنه لا يسهم في المجهود الضريبي رغم ما يحققه من رقم معاملات تفوق ٤١٠ مليار درهم سنة ٢٠١٣، فهو ينافس المقاولات الصغرى المنظمة وحتى المتوسط منها في بعض الأحيان، ويدفع ببعضها إما التحول كليا للقطاع غير المنظم أو «الغش» في التصريحات الضريبية و بعمالها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث نجد أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ عامل لهم الحق في التغطية الاجتماعية لا يتم التصريح بهم من طرف مقاولاتهم خاصة بقطاعات الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية و التجارة و النسيج و الألبسة. إضافة إلى حرمان العاملين بالقطاع غير المهيكل من حقوقهم الاجتماعية مما يحد من تفعيل منظومة العمل اللائق.

كما أن من انعكاسات ذلك، استمرار تعايش اقتصاد عصري- حديث بمعايير الجودة موجه بالأساس نحو التصدير مع جزء للسوق الوطنية مع اقتصاد تقليدي يفتقد في الغالب للجودة موجه كليا للسوق الوطنية. ولتشجيع وحدات القطاع غير المنظم على الاندماج، اتخذت عدة إجراءات آخرها سنة ٢٠١٥ مع قانون «المقاول الذاتي»[٥٣]، إلا أن النتائج المحققة إلى منتصف يوليوز ٢٠١٦، تشير إلى أن الانخراط فيه لم يتجاوز ٢٧,٠٠٠ مقاولة ذاتية محدثة، في حين أن الهدف هو ٩٠,٠٠٠ مقاولة نهاية سنة ٢٠١٦. ويعزى استمرار «صمود» القطاع غير المهيكل، إلى جانب تقاليد «التهرب الضريبي» و أنشطة الصناعة التقليدية التاريخية بالمغرب، إلى عوامل أخرى منها عدم تمكن الاقتصاد المنظم من توفير فرص العمل بالشكل الكافي، وموجات الهجرة المتنامية من البوادي نحو المدن وتوسع هذه الأخيرة لتمتد لمناطق كانت تعتبر جزء من النسيج القروي، مما تتولد عنه الحاجة لخلق فرص للعمل من خلال ممارسة أنشطة صغيرة لتلبية حاجيات العيش في مجالات البناء والصيانة و تجارة «الرصيف» وبيع المواد الغذائية بالتقسيط في الأسواق الأسبوعية بالقرى و الأسواق الحضرية الشعبية الغير منظمة، وإلى تجارة التهريب.

نزاعات العمل الجماعية، و القطاعات التي عرفتها

تميزت فترة التسعينات بما مثلته سياقاتها الاقتصادية على المستوى الدولي من نزوع قوي نحو العولمة الاقتصادية [٥٤] فبراير ١٩٩٦) مما فرض على المغرب وهو يوسع من توجهه نحو اقتصاد السوق و تحرير تجارته، إعادة هيكلة اقتصاده وتحديث بنيات مقاولاته وآليات تدبيرها لدخولها عهد المنافسة.

---

[٤٩] أحمد العلمي لحليمي، المندوب السامي للتخطيط، نص كلمته في تقديم نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل، الرباط، ١٢ أكتوبر ٢٠١٦.

[٥٠] لتمييز القطاع المنظم عن القطاع غير المنظم، اعتمدنا التعريف الذي يعتمد على المقاولات التي تقوم بالتصريح بعمالها بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طبقا للقانون الجاري به العمل؛ علما ورغم إجبارية هذا التصريح هناك العديد من المقاولات المنظمة التي تلجأ لعمليات الغش في التصريح بعمالها.

[٥١] من وثائق أشغال المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، سنة ٢٠١٦

[٥٢] نفس المصدر السابق

[٥٣] تمت المصادقة سنة ٢٠٠٥ على القانون رقم ١١٤,١٣ المتعلق بالمقاول الذاتي، والذي يفتح في وجه كل شخص ذاتي يزاول باسمه الشخصي وبصفة فردية لحسابه الخاص، نشاطا مستقلا يعتمد على عمله وعلى كفاءته ويدر عليه دخلا. ويمنح هذا القانون الحق في الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وامتيازات ضريبية عديدة

[٥٤] اتفاقيات «الكاط» لأبريل ١٩٩٤، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي لسنة ١٩٩٦

وهو الخيار الذي اصطدم بين منظور: «أن النجاعة الاقتصادية والقدرة التنافسية يرتبطان بمدى المرونة في علاقات العمل وبمساطر التسريح» وهو الطرح الذي كانت تدافع عنه منظمة أرباب العمل وصندوق النقد الدولي، مقابل «أن النجاعة الاقتصادية لا تتأتى بدون الرغبة الحقيقية للعمال في إنجاز أهداف المقاولة والارتقاء بالإنتاجية و بالجودة»، أي الربط بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والذي كانت تدافع عنه المنظمات النقابية. حيث ظلت المناخ الاجتماعي - وبفعل انعكاسات سياسة التقويم الهيكلي- يعرف توترات مسترسلة، زادت من حدتها آثار خوصصة العديد من المقاولات العمومية على حقوق العاملين بها خاصة خلال فترت التسعينات، وما واكبها من إغلاق العديد من المناجم وتسريح عمالها خاصة بشرق المغرب، إلى جانب إفلاس بعض المقاولات التي خضعت للخوصصة وتسريح عمالها ، وفي إطار البحث عن استقرار للمناخ الاجتماعي، وبعد مفاوضات عسيرة دامت سنوات بين الحكومة و النقابات وأرباب العمل، تم التوصل إلى إقرار مدونة جديدة للشغل، والتي حاولت التوفيق بين منطق النجاعة الاقتصادية للمقاولة وحماية حقوق العمال، كما اعتبرت الحد الأدنى القانوني من الحقوق الاجتماعية التي يجب ضمانها، ويتعين تطوير تلك الحقوق عن طريق المفاوضة الجماعية المفضية لإبرام اتفاقيات جماعية للعمل.

ومنذ دخول مدونة الشغل حيز التنفيذ في ٨ يونيو ٢٠٠٤، عرفت نزاعات العمل الجماعية تراجعا نسبيا نظرا لما وفرته من إطار قانوني لتدبير علاقات العمل ومن آليات جديدة للحوار لحل نزاعات العمل الجماعية والفردية. فقد انتقلت مثلا عدد الأيام الضائعة بسبب إضرابات العمل من ٤١٤,٧٤٢ يوم سنة ١٩٩٩ إلى ٩٩,١٥٨ يوما سنة ٢٠٠٨. وبفعل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لنهاية سنة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، سيسجل المناخ الاجتماعي بالقطاع الخاص عدة توترات و إضرابات عن العمل نتيجة عمليات التقليص من ساعات العمل و الأجور أو بسبب إغلاق العديد من الوحدات الإنتاجية وتسريح عمالها [٥٥] خاصة بقطاع النسيج و الألبسة و الجلد.

معطيات وزارة التشغيل [٥٦] لسنة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ تشير إلى أن نزاعات العمل التي أفضت إلى إضرابات بلغت ٤٥٠ إضرابا و أنه تم إبرام ٤٦٠ اتفاق لحل نزاعات العمل، كما تشير أن ما بين سنة ٢٠١٠ و ٢٠١٥ بلغ عدد إضرابات العمل الجماعية ١٥٢٧ إضرابا تسببت في ضياع حوالي ١,٥ مليون يوم عمل، وأنه خلال نفس الفترة تم تفادي ٥٧٠٨ إضرابا عن العمل باعتماد آليات الحوار، مع ملاحظة أن سنة ٢٠١١ عرفت التسعة الأشهر الأولى منها، ارتفاعا ملحوظا حيث تم تسجيل ٣٣٠ إضرابا عن العمل مقابل ١٦٠ إضرابا سنة ٢٠١٠، لتسجل ٢٠٤ إضرابا سنة ٢٠١٣ مقابل ٣٣٥ إضرابا سنة ٢٠١٢.
ومن بين القطاعات التي تعرف نزاعات العمل الجماعية و الفردية وبشكل مسترسل، نجد قطاع البناء والأشغال العمومية و صناعة النسيج و الألبسة والقطاع الفلاحي، هذا الأخير أصبح من بين من القطاعات التي تعرف ارتفاعا في نزاعات العمل الفردية والجماعية، نظرا للتطور الذي عرفه نحو العصرنة، بإحداث ضيعات واستغلاليات فلاحية متوسطة وكبيرة موجهة للتصدير، وتشغل آلاف العاملات والعمال الدائمين والموسميين، وهو القطاع الذي لا زال يعرف تأخرا شديدا في الاعتراف بالحقوق الاجتماعية للعمال وعلى رأسها التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و احترام حرية العمل النقابي، وبفعل إشكالية العمل الموسمي.

وترجع الأسباب الأساسية الكامنة وراء نزاعات العمل حسب مديرية الشغل بوزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية، من خلال عمليات الرصد و التتبع التي قامت بها خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ٢٠١٤، والتي سجلت خلالها ٢٢٦ إضرابا ب ١٨٨ مقاولة، وتسببت في ضياع ١٥٨,٩٠٦ من أيام العمل. إلى عدم أداء الأجور أو تأخرها بنسبة ٢٤,٨١ ٪، والفصل عن العمل بنسبة ١٧,٠٤ ٪، والمساس بالامتيازات الاجتماعية وعدم التصريح بالضمان الاجتماعي في المرتبة الثالثة ب ١٢,٧٨٪. إلا أن ما يجب تسجيله هنا، ورغم تراجع دور الدولة كمشغل، ظلت قطاعات الوظيفة العمومية تتصدر الحركات الاحتجاجية حول ظروف العمل خاصة بقطاعات الصحة و التعليم والعدل.

وإذا كانت الاتفاقات الاجتماعية الوطنية الثلاثية المبرمة سنوات ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ و ٢٠١١، قد ساهمت في استقرار المناخ الاجتماعي خلال تلك الفترات التي أعقبتها، فإنه منذ اتفاق ٢٦ أبريل ٢٠١١، لم تتمخض عن الحوارات الاجتماعية التي جمعت الحكومة و أرباب العمل و النقابات إلى إبرام اتفاق جديد، خاصة و الفترة سجلت بعد رفع دعم الدولة عن المواد النفطية

[٥٥] من بينها معامل «إيكوز» للنسيج أواخر التسعينات بمدينتي قصبة تادلة ووادي زم و التي كان تشغل ١٢٠٠ عامل، ومؤخرا شركة مصفاة «سامير» لتكرير البترول بمدينة المحمدية في سنة ٢٠١٥ وهي المصفاة الوحيدة بالمغرب، وتشغل أكثر من ألف عامل إضافة لمناصب العمل غير المباشرة.

[٥٦] معطيات مستخلصة من تقارير مديرية الشغل، وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية؛ أنظر الملحق رقم ١.

والمصادقة على قانون لإصلاح نظام المعاشات المدنية [٥٧] بدون توافق مع النقابات، إلى جانب مصادقة الحكومة عن مشروع «القانون التنظيمي حول كيفيات ممارسة حق الإضراب»، مما ساهم في توتر المناخ الاجتماعي خلال الخمس سنوات الأخيرة، تمثل في خوض النقابات العمالية عدة حركات احتجاجية و إضرابات قطاعية وعامة عن العمل سنة ٢٠١٣- ٢٠١٥ و ٢٠١٦

الاستنتاجات العامة

بالرجوع للفترة المرجعية للدراسة (التسعينات)، يمكن أن نستخلص مما جاء في هذه الورقة، أن المغرب عرف عدة تحولات مست بنية ومكونات اقتصاده الوطني في علاقته بسوق العمل وحقوق العمال، حيث تراجع دور الدولة كمشغل وأصبح القطاع الخاص بما فيه القطاع غير المهيكل والفلاحة يوفر ٩١ ٪ من فرص العمل، كما أنه عرف تطورا في إقرار العديد من القوانين الهادفة لتوفير حماية اجتماعية ملائمة لعماله نذكر منها: مدونة الشغل، مدونة التغطية الصحية الأساسية في شقها المتعلق بإجبارية التأمين عن المرض لموظفي الدولة وعمال القطاع الخاص، قانون التعويض عن حوادث الشغل، قانون التعويض عن فقدان الشغل، قانون تحديد شروط التشغيل والشغل بالنسبة للعمال المنزليين، ومصادقته على العديد من اتفاقيات العمل الدولية الأساسية [٥٨].

إلا أن حقوق العمال بمفهوم العمل اللائق، لا زالت تواجه عدة صعوبات منها عدم احترام فعلية تلك القوانين من طرف بعض مقاولات القطاع الخاص، إلى جانب أنها لا تسري على العاملين بالقطاع غير المهيكل، كما أن محدودية أعداد مفتشي الشغل المنوط بهم مراقبة احترام مقتضيات قانون الشغل وباقي القوانين الاجتماعية وتشجيع المفاوضة الجماعية، يترتب عنه ضعف بين في مردودية عمل هذا الجهاز.

كما تواجهه عدة تحديات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بسوق العمل و في ضمان حماية حقوق العمال، بعض ملامحها بارزة اليوم و أخرى ستطرح عليه في السنوات القادمة، من بينها:

- لا زال نموه الاقتصادي مرتبط أشد الارتباط بالفلاحة التي تتأثر بالتساقطات المطرية، خاصة و أن ظاهرة الجفاف أصبحت دورية.

- ارتباط بعض صادراته خاصة منتوجات الفلاحة و النسيج والألبسة، و التدفقات للسياحة.. بالسوق الأوربية جعله شديد التأثر بما تعرفه من أزمات اقتصادية، والتي تخلف انعكاسات مباشرة على سوق العمل وبالتالي على المقاولات و حقوق العمال

- ظاهرة المقاولات التي تتأرجح بين القطاع المنظم و القطاع غير المهيكل فيما يخص «الغش» بالتصريح بعمالها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يحد من المنافسة الشريفة بين المقاولات، ويحرم عمالها من حقهم في التغطية الاجتماعية و الصحية.

- تحدي النهوض بالعمل اللائق، خاصة مع حجم القطاع غير المهيكل، والذي لا زال يستقطب ٢,٤ مليون شخص، مما يحد من تطبيق القوانين الاجتماعية للعمال به.

- التحولات التي أصبح يشهدها سوق العمل في السنوات الأخيرة مع اتساع حجم عقود العمل المحدودة المدة واليومية في بعض الأحيان، والتي أصبحت تتسع بعدة قطاعات خاصة منها السياحة و التجارة و الخدمات و الفلاحة...، فمن بين ١,٣ عاملة و عامل مصرح بهم بالضمان الاجتماعي فقط ١ مليون عاملة و عامل مصرح بهم سنة كاملة، وهي عقود ستمس قطاعات الوظيفة العمومية خاصة قطاع التعليم، بعد أن تم اعتماد مرسوم بذلك سنة ٢٠١٦، مما سيضاعف لا محالة من هشاشة سوق العمل، وما لذلك من تأثير على الحماية الاجتماعية و الصحية للعمال بشكل مباشر، وعلى مستقبل توازنات صناديق الحماية الاجتماعية في المستقبل بشكل غير مباشر.

---

[٥٧] القانون رقم ٧١,١٤، يغير ويتمم القانون رقم ٠١١,٧١، المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، و القانون رقم ٧٢,١٤، المحددة بموجبه السن، الذي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون في نظام المعاشات، وسيدخل حيز التنفيذ في فاتح يناير ٢٠١٧؛ حيث سيتم بمقتضاه الرفع من سن التقاعد تدريجا إلى ٦٣ سنة، والزيادة في قيمة أقساط الاشتراكات الشهرية و تقليص قيمة المعاشات المصروفة.

[٥٨] باستثناء اتفاقية العمل الدولية رقم ٨٧ حول الحرية النقابية، رغم أن العديد من مقتضياتها معمول بها، وسبق لاتفاق ٢٦ أبريل ٢٠١١ أن التزمت الحكومة بالمصادقة عليها.

• تحت «ضغط» أرباب العمل، من المنتظر أن تفتح الحكومة ملف مراجعة مقتضيات قانون مدونة الشغل، خاصة المواد التي تقنن اللجوء لعقود العمل المحدودة المدة، بالتنصيص على المزيد من المرونة و لمراجعة طريقة احتساب تعويضات التسريح ومواد أخرى، وهو ما ترفضه النقابات.

• إشكالية ديمومة التوازنات المالية لأنظمة التقاعد و التأمين الإجباري عن المرض

• كما أفرز توجهه نحو تطوير قطاعه الصناعي في مجالات صناعة السيارات و الطائرات و الإلكترونيك والخدمات عن بعد، والقطاع البنكي والمالي، والطاقات المتجددة... جيلا جديد من العمال، شباب وبمستويات ثقافية ومهنية متوسطة وعالية، مما سيطرح على الحركة النقابية لتأطير هذه الشرائح الجديدة مراجعة طرق اشتغالها، واعتماد تقنيات و آليات جديدة في التأطير و التواصل وتشبيب قياداتها.

• قضايا الإدماج الاجتماعي للعمالة الأجنبية وصيانة حقوقها وفق الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين، والتي صادق عليها المغرب سنة ٢٠١٦، خاصة تلك المنحدرة من إفريقيا جنوب الصحراء، والتي من المنتظر أن يزداد حجمها في العشرينيات المقبلة.

تعريف بعض المؤسسات الوطنية و اختصاصات

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

مؤسسة عمومية بمجلس إدارة ثلاثي التركيب، تتولى تأمين عمال القطاع الخاص ضد مخاطر الشيخوخة و العجز والمرض وفقدان الشغل، وتؤمن التغطية الصحية الإجبارية على المرض، ومنح التعويضات العائلية عن الأطفال ومعاشات التقاعد.

الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:

مؤسسة عمومية تتولى مهمة الوساطة في سوق العمل بين طالبي العمل و مقاولات القطاع الخاص، وتعمل على مواكبة طالبي العمل بمنحهم تكوينات إضافية للملائمة مع حاجيات المقاولات.

المندوبية السامية للتخطيط:

وهي جهاز الإحصاء الوطني، ومستقل عن الحكومة.

المراجع الرئيسية

الكتب و الدراسات

- ادريس، الكراوي، «الاقتصاد المغربي التحولات و الرهانات» دار النشر المغربية، سنة ١٩٩٦
- عبد العزيز، غوردو، الحكامة الجيدة في الدستور المغربي، الناشر E-KUTUB.LTD الطبعة الأولى، لندن ٢٠١٥
- عماري، عبد السلام، «نسق التواصل السياسي بالمغرب، خطاب الكتلة الديمقراطية، من الميثاق إلى التناوب»، منشورات الفن و الثقافة
- نور الدين العوفي، أحمد حرزني، محمد بنسعيد، التقرير الموضوعاتي حول «الفقر و عوامل الاقتصاد الاجتماعي، المنشور في الذكرى الخمسينية لاستقلال المغرب، سنة ٢٠٠٥

الوثائق والتقارير:

- نشرات ودراسات، المندوبية السامية للتخطيط، يمكن الاطلاع عليها على بوابة http://www.hcp.m /
- نشرات، بنك المغرب يمنك الإطلاع عليها ببوابة البنك http://www.bkam.ma
- مشاريع قوانين المالية المعروضة على البرلمان، والدراسات الملحقة بها، لسنوات٢٠١٤ -٢٠١٥- ٢٠١٦؛
- دراسات و آراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي؛ http://www.cese.ma
- «من أجل ميثاق اجتماعي جديد، ضوابط يجب احترامها و أهداف ينبغي التعاقد بشأنها» تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، إحالة ذاتية رقم ١/ ٢٠١١.
- المملكة المغربية، «المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية و أهداف التنمية المستدامة»، التقرير الوطني، منشورات المندوبية السامية للتخطيط، غشت ٢٠١٥.
- الحصيلة الاجتماعية لسنة ٢٠١٥ وبرنامج العمل لسنة ٢٠١٦، والحصيلة الاجتماعية لسنة ٢٠١٣ وبرنامج العمل لسنة ٢٠١٤، منشورات وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛ أو على الموقع: www.emploi.gov.ma
- وثائق أشغال المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنوات ٢٠١١ و ٢٠١٥.
- تشغيل الأطفال بإيجاز، وزارة التشغيل و التكوين المهني، مديرية الشغل، طبعة ٢٠٠٨
- منظومة التغطية الصحية الأساسية، منشورات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، طبعة أكتوبر٢٠٠٦.
- «المغرب الممكن، ٥٠ سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة ٢٠٢٥»؛ منشورات، المملكة المغربية، ويمكن الإطلاع عليه hdr. morocco-ar_٢٠٠٥_undp.org/sites/.../nhdr.
- «الخدمات الصحية الأساسية، نحو ولوج منصف ومعمم،منشورات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، إحالة ذاتية رقم ٢٠١٣/٤
- اتفاق ٢٦ أبريل ٢٠١١ الموقع بين الحكومة و المركزيات النقابية و الإتحاد العام لمقاولات المغرب.
- قانون مدونة الشغل، إصدارات وزارة التشغيل و التكوين المهني، سنة ٢٠٠٥.

النصوص القانونية، يمكن الإطلاع على مختلف النصوص القانونية من خلال موقعين:

- الأمانة العامة للحكومة، http://www.sgg.gov.ma/
- وزارة العدل و الحريات، http://adala.justice.gov.ma/AR/home.aspx

قاعدات المعطيات الإحصائية:

- البنك الدولي، قاعدة البيانات حول المغرب، data.albankaldawli.org/country/morocco
- المندوبية السامية للتخطيط http://www.hcp.ma/
- وزارة الاقتصاد و المالية www.finances.gov.ma
- «المغرب أرقام سنة ٢٠١٥»، منشورات المندوبية السامية للتخطيط؛ سنة الإصدار ٢٠١٦.

المجلات العلمية والأكاديمية:

- المجلة المغربية للسياسات العمومية، المغرب الاجتماعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، سلسلة التقارير، مطبعة درا القلم، سنة ٢٠٠٩.
- المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد ٧- صيف ٢٠١١.
- المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد خاص بالميثاق الجماعي الجديد، أي مستقبل للسياسات العمومية المحلية، العدد ٤-

ربيع ٢٠٠٩.
• مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، «حالة المغرب» سنة ١٩٩٦-١٩٩٧، عدد خاص ٤٠/٤١/٤٢/٤٣، المدير المسؤول: عبد الله، ساعف، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧.
• المغرب في سنة ٢٠١٥، منشورات المركز المغربي للأبحاث و تحليل السياسات، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط/ ٢٠١٦.
• مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد، حسن، الصبار؛ محاولة فهم مديونية العالم الثالث، السنة الأولى، خريف ١٩٩٢؛ منشورات الجمعية المغربية للإقتصاديين

المراجع الفرنسية:

• Mohmed, Karim, Management des finances publiques au Maroc : contexte actuel et évaluation, imprimerie El Maarif al Jadida, Rabat, première édition ,٢٠١٦.
• MA notes de politiques: conditions propices à une croissance-٤٠١٩٧ °Banque Mondiale, rapport n ١ novembre ,plus rapide et plus équitable ٢٠٠٧.
• N .Mirrisson, « Vues Economiques » ٤ °C, ١٩٩٣.
• Mohammed Boucetta, « Les implications budgétaires de la Politique d'Ajustement Structurel au Maroc » colloque organisé par l'Association des Economistes Marocaine
• El Mossadaq, Rokia, "les labyrinthes de la transition démocratique » , Imprimerie Najah El Jadida, ٢٠٠١

الملحق ١: نزاعات الشغل الجماعية ما بين سنة ٢٠١٠ ــ ٢٠١٥، المصدر مديرية الشغل، وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية /المغرب

Années	Conflits Collectifs							
	Grèves Déclenchées			Grèves Evitées				
	Nombre de journées perdues	Effectifs grévistes	Effectifs Globaux	Nombre de grèves	Nombre de grèves	Effectifs Globaux	Nombre de conflits	Nombre de journées perdues
2010	175250,5	22874	50040	241	194	72928	825	669
2011	276928	38275	115368	474	348	89683	930	749
2012	286165,5	28711	70851	413	322	83825	972	776
2013	298001,5	17640	47054	250	203	127459	1232	1122
2014	927 220	752 18	722 38	289	239	339 160	462 1	285 1
2015	656 267	865 15	183 43	265	221	077 121	310 1	107 1
TOTAL	1524928,5	142117	365218	1932	1527	655311	6731	5708

مساهمة قطاع النقل حول منهجية الدراسة

منهجية الدراسة

الأهداف:

- **الهدف الأساسي:**

وضع نظرة عامة وصفية حول سوق العمل والسوق الاقتصادي للقطاعات المعرفة في كل دولة في المنطقة من أجل تعريف المشاكل المتعلقة بحقوق العمال.

- **الهدف الثانوي:**

وضع مقارنة لحالة سوق العمل في كل قطاع عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل، من أجل تحسين فرص تطوير حقوق العمال.

النطاق العام:

يجب أن يتضمن جدول البحث الشق الاقتصادي، والشق القانوني وسوق العمل ضمن أربع فترات زمنية محددة وهي:

- ١٩٩٠ - ٢٠٠٠
- ٢٠٠٠ - ٢٠١٠
- ٢٠١٠ - ٢٠١٦
- الاتجاهات المستقبلية.

جدول البحث:

سنقوم بتقييم ما يلي لكل فترة من الفترات الزمنية المعرفة ضمن النطاق:

١. نظرة عامة على الاقتصاد القطاعي:

الإحصائيات الرئيسية

١. حجم السوق الكلي للقطاع ضمن الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
٢. بيانات الايرادات.
٣. التوقع بالنسبة لأداء السوق. (إذا كانت المعلومات غير متوفرة، قم بتزويد بيانات عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام.)
٤. حجم البضائع /الخدمات الكلي (الخاصة بالقطاع) المنتجة والمستهلكة. (فيما يتعلق بالنقل، سوف نهتم بحجم المسافرين، مكان الانطلاق والوجهة، التحركات المرورية جوا/بحرا/برا وحصة وسيلة النقل)
٥. الميزان التجاري للاستيراد والتصدير.
٦. مستويات الخصخصة مقارنة مع الملكية العامة ضمن القطاع. (والتي يتم قياسها بالحصة السوقية لأكبر المشغلين).
٧. الاستثمارات الرئيسية في القطاع ومصادرها. (هل تتناسب مستويات الاستثمارات مع مستويات نمو السوق المتوقعة؟)
٨. الابتكار التقني في القطاع. (الأتمتة).

٢. نظرة عامة على سوق العمل:

الإحصائيات الرئيسية

١. عدد الموظفين في القطاع كنسبة مئوية من الحجم الكلي للتوظيف.
٢. الوظيفة ضمن القطاع. (كاتب، إدارة .....الخ)
٣. الجهات ذات نسبة الموظفين الأعلى/الأقل في القطاع.
٤. تقسيمات الموظفين في القطاع. (رجال، نساء، شباب، بالغين أو عمال مهاجرين).
٥. نسبة الموظفين في القطاع غير الرسمي.
٦. ترتيبات العقود من الباطن.

لوائح سوق العمل:

١. تعريف التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والقوانين المنظمة لإنشاء شركات أجنبية خاصة ضمن القطاع.
٢. تعريف التشريعات الرئيسية بالعمل والتوظيف والمتعلقة بالقطاع. (لوائح عمال الوكالة، حماية تشغيل العمال الوافدين، المعاشات .....الخ)
٣. المنظم الحكومي الرئيسي/ الوكالة ضمن القطاع- نهج وضع اليد/ نهج رفع اليد
٤. مؤشرات المواقف/الإجراءات المناهضة للنقابات المهنية.
٥. المؤشرات على ظروف العمل المجحفة.
٦. حالات تخص منظمة العمل الدولية في الماضي والحاضر.
٧. تغطية المفاوضة الجماعية.
٨. مبادرات التدريب المهني (بما يتضمن السلامة والصحة المهنية)
٩. التنظيم النقابي حسب القطاع، المنطقة والمهنة ضمن القطاع.

الملخص التنفيذي **(بما لا يزيد عن صفحتين)**

التعليق التحليلي على المواضيع التالية مع استخلاص أغلب البيانات ذات الصلة.

- الاتجاهات الاقتصادية الرئيسية (التغيرات في الحصة السوقية، الأحجام..... إلخ).
- سوق العمل (التغيرات على التوظيف في القطاع، الانتساب للنقابات المهنية و تقسيمات سوق العمل)
- الانتهاكات ونظرة عامة على التغطية النقابية (القوانين المجحفة، النشاطات المناهضة للتنظيم النقابي ..... الخ)

المخرجات

يجب أن تكون جميع البيانات مرتبة بوضوح في ملف –Word- ومع الاستخدام الأمثل للجداول، الرسوم البيانية ووسائل الإيضاح البصرية. ويجب إعداد عرض تقديمي على برنامج PowerPoint بما لا يزيد عن ١٥ شريحة ويختتم بشريحة الملخص والخاتمة.

يجب أن تكون مراجع البيانات واضحة وتتضمن ملف مضغوط – Zip - مع كافة الوثائق المرجعية الرئيسية.

المصادر الرئيسية:

- **استعراض مكتبي للأدبيات المتاحة، الدراسات الحديثة والبيانات المعدة حول الاقتصاد وسوق العمل مع استخدام المواد التالية كمصادر أولية وثانوية.**

١. البيانات المعدة حول النظرة العامة الاقتصادية من البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي (الناتج الإجمالي المحلي، الاتجاهات القطاعية)
٢. الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة. (موقع منظمة العمل الدولية على الإنترنت)
٣. الدراسات الاستقصائية للأسر والتعداد السكاني (الوزارات الحكومية المختصة بالإحصاءات ومواقع منتدى البحوث الاقتصادية على الإنترنت.
٤. مكاتب الإحصاء الحكومية، قواعد البيانات التجارية والمهنية.
٥. سجلات الشركات والتقارير السنوية.
٦. قواعد بيانات الاشتراكات المدفوعة (مينت غلوبال، فاكتيفا، GSCINTELL)
٧. الملفات القطرية للاتحاد الدولي للنقابات المهنية (مفيدة فيما يتعلق بالنظرة العامة على التنظيم والانتهاكات)
٨. قواعد بيانات تشريعات حماية التوظيف الخاصة بمنظمة العمل الدولية.
٩. تحليل اتجاهات القطاع المنشورة من قبل العديد من الشركات الاستشارية للقطاع الخاص مثل برايس ووتر هاوس كوبرز PWC –

- **استبيان شبه هيكلي يوزع على المنتسبين في الدول المستهدفة.(شاهد ملحق الإستبيان).**

استبيان الدراسة

الدراسة الخاصة بتحولات سوق العمل وإنعكاساتها على حقوق العمال
(مقاربة قطاعية)
(يتم تعبئة الاستبيان من قبل النقابة أو الاتحاد القطاعي أو الجامعة القطاعية)

١. الدولة: .....

٢. المنطقة

١. الشرق الاوسط ٢. شمال افريقيا ٣. دول الخليج

٣. اسم النقابة / الاتحاد القطاعي/ الجامعة القطاعية

.....

معلومات عن قطاع العمل

٤. المهن والقطاعات التي تمثلها المنظمة النقابية (يمكن الاستعانة بالنظام الداخلي أو دستور المنظمة النقابية)

.....

٥. عدد العاملين في القطاع (يمكن الاستعانة بالتقارير الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الإحصائية الرسمية) واذا لم تتوفر فوفق تقديرات منظمتكم النقابية

.....

٦. نسبة النساء العاملات في القطاع (الرجاء وضع دائرة حول رقم الخيار الذي يعكس تقدير منظمتكم)

١. دون ال١٠٪ ٢. من ١٠إلى٢٥٪ ٣. من٢٦ إلى٥٠٪ ٤. أكثرمن ٥٠٪

٧. نسبة الشباب العاملين في القطاع (٣٥ سنة وما دون) (الرجاء وضع دائرة حول رقم الخيار الذي يعكس تقدير منظمتكم)

١.دون ال١٠٪ ٢. من ١٠ إلى٢٥٪ ٣. من ٢٦ إلى٥٠٪ ٤. أكثر من ٥٠٪

٨. نسبة العمال المهاجرين في القطاع (الرجاء وضع دائرة حول رقم الخيار الذي يناسب وضع منظمتك النقابية)

١.دون ال١٠٪ ٢. من١٠إلى٢٥٪ ٣. من ٢٦ إلى٥٠٪ ٤. أكثر من ٥٠٪

٩. هل هناك تمييز في حق النساء في القطاع؟ (الرجاء وضع دائرة حول رقم الخيارات التي تعكس تقدير منظمتكم النقابية)

١ . لا تمييز يذكر ٢. تمييز بالنسبة للأجر المتساوي في المهنة الواحدة
٣.تمييز بالنسبة لنوع العمل ٤. تمييز بالنسبة للترقيات
٥. تمييز بالمقارنة مع حقوق العمال في الشركة (حدّد).....

١٠ - هل هناك تمييز في حق الشباب داخل القطاع؟ (الرجاء وضع دائرة حول رقم الخيارات التي تعكس تقدير منظمتكم النقابية)

١ . لا تمييز يذكر ٢. تمييز بالنسبة للأجر المتساوي في المهنة الواحدة
٣.تمييز بالنسبة لنوع العمل ٤. تمييز بالنسبة للترقيات
٥. تمييز بالمقارنة مع حقوق العمال في الشركة (حدّد).....

١١. هل هناك تمييز في حق العمال المهاجرين داخل القطاع؟ (الرجاء وضع دائرة حول رقم الخيارات التي تعكس تقدير منظمتكم النقابية)

١. لا تمييز يذكر ٢. تمييز بالنسبة للأجر المتساوي في المهنة الواحدة
٣. تمييز بالنسبة لنوع العمل ٤. تمييز بالنسبة للترقيات
٥. تمييز بالمقارنة مع حقوق العمال في الشركة (حدّد).....

١٢. هل هناك عمالة أطفال (دون ال١٦ سنة) في قطاعكم؟

١. ☐ نعم (النسبة التقريبية من عدد العاملين في القطاع).....
٢. ☐ كلا.....

١٣. هل هناك عمالة أحداث (ما بين ١٦ – ١٨ سنة) في قطاعكم؟

١. ☐ نعم (النسبة التقريبية من عدد العاملين في القطاع).....
٢. ☐ كلا.....

١٣. ما هي ابرز التحولات التي شهدها قطاعكم في المجالات التالية؟
(الرجاء الاجابة فقط في حال توفر معلومات أكيدة والا الاشارة بأنها تقديرات)

الفقرات	بداية السبعينات	بداية التسعينات	٢٠١٠	٢٠١٦
عدد العاملين في القطاع من اجمالي اليد العاملة				
نسبة العاملين في القطاع من اجمالي اليد العامة				
نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي				
عدد الشركات				
حجم الشركات (معدل عدد العاملين في الشركات)				

١٤. في حال عدم توفر معلومات اكيدة حول الفترات الزمنية أعلاه، ما هي بتقديركم ابرز التحولات التي شهدها قطاعكم خلال ال٢٥ سنة الماضية؟

.....
.....

١٥. ما هي أبرز التأثيرات السلبية والايجابية التي لحقت عمال القطاع في حقوقهم ومكتسباتهم جراء هذه التحولات؟

.....
.....

١٦. ما هي أبرز التأثيرات التي لحقت النقابة جراء هذه التحولات؟ (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيار الذي يعكس وجهة نظركم النقابية)

١. لا تأثيرات
٢. تأثيرات على عدد منتسبيها (حدد).....
٣. تأثيرات على تنظيمها (حدد) .....
٤. تأثيرات على أولوياتها (حدد).....
٥ تأثيرات أخرى (حدد).....

١٧. هل تتوقعون تغييرات في قطاعكم خلال السنوات القادمة؟ (الرجاء وضع إشارة على الخيارات وفق ما تراه منظمتكم)

١. لا تغيرات تذكر
٢. تغيرات تتعلق بعدد العاملين (حدد) .....
٣. تغيرات تتعلق بعدد الشركات (حدد) .....
٤. تغيرات نتيجة الخصخصة .....
٥. تغيرات تتعلق بالشركات متعددة الجنسيات (حدد).....
٦. تغيرات أخرى (أذكرها) .....

١٨. ما هي برامج وتوصيات البنك الدولي أو أية مؤسسات مالية دولية أخرى في قطاعكم؟
١. لا مشاريع تذكر
٢. المشاريع التالية (حدد).....
.....

١٩. ما هي تأثيرات هذه المشاريع على القطاع؟ (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيارات من وجهة نظر منظمتكم)
١ . لا تأثيرات تذكر ٢.تأثيرات اقتصادية (حدد) .....
٣ . تأثيرات على العمال .....

٢٠. هل هناك سياسات حكومية معينة تؤثر مباشرة في قطاعكم؟
١.كلا ٢ .نعم (حدد).....

الاجور والحقوق العمالية

٢١. ما هو تقريبًا متوسط الاجور في قطاعكم؟(يمكن الاستعانة بالتقارير الاحصائية التي تصدرها المؤسسات الاحصائية في بلدكم)
.....

٢٢. ما هو تقريبًا متوسط الاجور العليا في قطاعكم؟(يمكن الاستعانة بالتقارير الاحصائية التي تصدرها المؤسسات الاحصائية في بلدكم)
.....

٢٣. ما هو تقريبًا متوسط الاجور الدنيا في قطاعكم؟(يمكن الاستعانة بالتقارير الاحصائية التي تصدرها المؤسسات الاحصائية في بلدكم)
.....

٢٤. هل هناك عاملون بعقود عمل مؤقتة في قطاعكم
١.كلا ٢. نعم (حدد نسبتهم).....

٢٥. إذا كانت الاجابة على السؤال السابق «نعم»، هل هناك تمييز في حقهم بالمقارنة مع باقي العاملين؟
١. لا تمييز يذكر ٢. تمييز بالنسبة للأجور .....
٣. تمييز بالنسبة للحقوق (حدد) .....

٢٦. هل العمال المؤقتون منتسبون الى النقابة؟
١. ☐ كلا ..... ٢. ☐ نعم .....

٢٧. اذا كانت الاجابة على السؤال السابق رقم ٢٦ «لا» لماذا؟ .....

٢٨. اذا كانت الاجابة على السؤال السابق رقم ٢٦ «نعم» هل لديكم مطالب خاصة بهذه الفئة؟ .....

٢٩. ما هو وضع الحقوق الأساسية للعاملين في القطاع خلال ال٢٥ سنة الماضية؟
الرجاء الاجابة عن الأسئلة في الجدول أدناه من خلال وضع دائرة على الرقم الذي يعبر عن موقفك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرقم (١) يعني لا يتوفر الحق أو المعيار، في حين يعني الرقم (٥) أن الحق أو المعيار يتوفر بالكامل:

الشركات المتعددة الجنسيات

٣٠. هل يوجد شركات متعددة الجنسيات في قطاعكم؟
١. نعم (حدد) .....
٢. كلا .....

الحقوق الأساسية	بداية التسعينات	٢٠١٦
حرية التنظيم النقابي	١ ٢ ٣ ٤ ٥	١ ٢ ٣ ٤ ٥
الحق بالمفاوضة الجماعية	١ ٢ ٣ ٤ ٥	١ ٢ ٣ ٤ ٥
الضمان الاجتماعي	١ ٢ ٣ ٤ ٥	١ ٢ ٣ ٤ ٥
تقاعد	١ ٢ ٣ ٤ ٥	١ ٢ ٣ ٤ ٥
تعويض نهاية خدمة،	١ ٢ ٣ ٤ ٥	١ ٢ ٣ ٤ ٥
تقديمات سكن،	١ ٢ ٣ ٤ ٥	١ ٢ ٣ ٤ ٥
بدل تعليم	١ ٢ ٣ ٤ ٥	١ ٢ ٣ ٤ ٥

٣١. هل لدى منظمتكم النقابيةأعضاء يعملون في هذه الشركات؟
١. نعم ..... ٢. كلا .....

٣٢. كيف يتم التمثيل النقابي داخل هذه الشركات؟
١. مندوب ٢. لجنة ٣. غير ذلك (حدد)

٣٣. هل تقومون باجراء مفاوضات جماعية مع هذه الشركات؟
١. نعم ٢. كلا

٣٤. هل لديكم مطالب محددة للعاملين في هذه الشركات؟
١. نعم (حدد) .....
٢. كلا .....

الوضع النقابي: الانتساب والتنظيم

٣٥. هل هناك قيود على حرية التنظيم النقابي في قطاعكم؟ (ضع دائرة حول الخيارات التي تصف الواقع كما تراه منظمتكم)
١. قيود قانونية (حدد) .....
٢. ضغوطات أمنية (حدد) .....
٣. ضغوطات اصحاب العمل(حدد) .....
٤. لا قيود تذكر .....
٥. غير ذلك؟ (حدد).....

٣٦. هل تفكرون في الاندماج مع نقابات أخرى ؟
١. نعم ..... ٢. كلا.....

٣٧. إذا كانت الاجابة على السؤال السابق «نعم»، لماذا؟ (حدد)
.....
.....
.....

٣٨. هل هناك تنظيمات نقابية أخرى في القطاع؟
١. نعم ..... ٢. كلا .....

٣٩. عدد المنتسبين الى النقابة أو الاتحاد القطاعي أو الجامعة القطاعية؟
.....

٤٠. نسبة المنتسبين من النساء من العدد الاجمالي للمنتسبين. (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيار الذي يناسب وضع قطاعك)
١.دون ال١٠٪ ٢. من١٠إلى٢٥٪ ٣. من ٢٦إلى٥٠٪ ٤. أكثر من ٥٠٪

٤١. نسبة المنتسبين من الشباب من العدد الاجمالي للمنتسبين. (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيار الذي يناسب وضع قطاعك)
١. دون ال١٠٪ ٢. من١٠إلى٢٥٪ ٣. من ٢٦إلى٥٠٪ ٤. أكثر من ٥٠٪

٤٢. نسبة المنتسبين من العمّال المهاجرين من العدد الاجمالي للمنتسبين. (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيار الذي يناسب وضع قطاعك)
١. دون ال١٠٪ ٢. من١٠إلى٢٥٪ ٣. من ٢٦إلى٥٠٪ ٤. أكثر من ٥٠٪

٤٣. هل لديكم برامج او انشطة او خطة لزيادة عدد المنتسبين؟
١. نعم (حدد) ..... ٢. كلا .....

٤٤. هل هناك لجنة نسائية في النقابة؟
١.نعم..... ٢. كلا.....

٤٥. هل هناك لجنة شبابية في النقابة؟
١. نعم..... ٢. كلا.....

٤٦. هل هناك لجنة للعمال المهاجرين في النقابة؟
١. نعم..... ٢. كلا.....

٤٧. هل هناك لجان أخرى في النقابة؟
١. نعم (حدد) ..... ٢. كلا.....

٤٨. ما هي الهيئات الدستورية في النقابة؟ (الهيكل النقابي)
.....
.....

٤٩. ما هي العلاقة الانتخابية فيما بين هذه الهيئات؟
.....
.....

٥٠. هل للنقابة تنظيم جغرافي (فروع في المناطق، لجان مؤسسات...)
١. نعم (حدد) .....
٢. كلا .....

٥١. هل تنتمي قيادات النقابة الى فئات مهنية معينة في القطاع؟
١. نعم (حدد).....
٢. كلا.....

٥٢. هل هناك نساء بين اعضاء المجلس التنفيذي أو الهيئة الادارية؟ (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيار الذي يناسب وضع قطاعك)
١. كلا ٢. دون ال١٠٪ ٣. من ١٠ إلى ٢٥٪ ٤. من ٢٦ إلى٥٠٪ ٥. أكثر من ٥٠٪

٥٣. هل هناك شباب بين أعضاء المجلس التنفيذي أو الهيئة الإدارية؟ (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيار الذي يناسب وضع قطاعك)
١. كلا ٢. دون ال١٠٪ ٣. من ١٠ إلى ٢٥٪ ٤. من ٢٦ إلى٥٠٪ ٥. أكثر من ٥٠٪

٥٤. هل هناك عمّال مهاجرين بين اعضاء المجلس التنفيذي أو الهيئة الادارية؟ (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيار الذي يناسب وضع قطاعك)

١. كلا ٢. دون ال١٠٪ ٣. من١٠ إلى ٢٥٪ ٤. من ٢٦ إلى٥٠٪ ٥. أكثر من ٥٠٪

الوضع النقابي: المطالب وتحقيقها

٥٥. ما هي أهم مطالب منظمتك النقابية خلال الثلاث سنوات الاخيرة؟

.....

.....

٥٦. هل هناك من اولويات مطلبية حاليًا؟

.....

.....

٥٧. كيف تحددون الاولويات والمطالب عادة؟

.....

.....

٥٨. ما هي الوسائل التي تستخدمونها لتحقيق مطالبكم؟ (الرجاء وضع دائرة على رقم الخيار الذي يناسب وضع قطاعك)

١. الاتصالات مع المعنيين ٢. المفاوضة الجماعية ٣. المشاركة في القرارات داخل المؤسسة

٤.وسائل ضغط (اضراب، تظاهر، اعتصام، غير ذلك) ٥. غير ذلك .....

٥٩. كيف تقييمون تحركاتكم لتحقيق مطالبكم؟ (الانجازات/ الاخفاقات)

١. الانجازات (حدد) .....

٢. الاخفاقات (حدد) .....

٦٠. هل لديكم عقود عمل جماعية (على مستوى المؤسسة أو على مستوى القطاع؟)

١. ☐ كلا ٢. ☐على مستوى المؤسسة ٣. ☐على مستوى القطاع

٦١. اذا نعم ما هي أبرز مضامين هذه العقود على مستوى المؤسسة؟

.....

.....

.....

٦٢. إذا نعم ما هي ابرز مضامين هذه العقود على مستوى القطاع؟

.....

.....

.....

٦٣. هل تنتسبون الى اتحاد عمالي وطني؟

١. نعم ..... ٢. كلا .....

٦٤. اذا كان الجواب نعم على سؤال رقم ٦٣ كيف تصفون العلاقة بالاتحاد الوطني؟

١. جيدة ..... ٢. عادية ..... ٣. سيئة .....

٦٥. هل تنتسبون الى اتحاد دولي؟
١. نعم ..... ٢. كلا .....

٦٦. هل لديكم اقتراحات تتعلق ببرامج الاتحاد الدولي في قطاعكم؟
.....
.....

٦٧. هل للنقابة صندوق تعاضد (تضامن؟)
١.نعم ..... ٢. كلا .....

٦٨. هل للنقابة تعاونيات؟
١.نعم ..... ٢. كلا .....

٦٩. ما هي أبرز التحديات التي تواجه النقابة اليوم؟
.....
.....

الابحاث والتدريب في النقابة

٧٠. هل هناك وثائق مكتوبة حول المطالب والاولويات يمكننا الحصول عليها؟
١.نعم (الرجاء ارفاق الوثائق بالاستبيان) ..... ٢. كلا .....

٧١. هل هناك دراسات حول النقابة يمكننا الحصول عليها؟
١.نعم (حدد) ..... ٢. كلا .....

٧٢. هل هناك دراسات اجرتها النقابة حول القضايا المختلفة التي تواجهها ويمكننا الحصول عليها؟
١.نعم (الرجاء ارفاق الدراسات بالاستبيان) ..... ٢. كلا .....

٧٣. هل للنقابة مكتب دراسات أو استشارات؟
١.نعم ..... ٢. كلا .....

٧٤. هل للنقابة برامج تدريب بتمويل ذاتي او خارجي؟
١.كلا
٢. نعم بتمويل ذاتي (حدد).....
٣. نعم بتمويل خارجي (حدد) .....

ملخص مكثف

من إعداد: الخبير سامي عوادي

تلخيص الاوراق الخاصة بالخبراء:
د. سامي عوادي , د. جمال أغماني , وغسان صليبي

١. التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و انعكاساتها على سوق الشغل في المغرب (اعداد: د.جمال اغماني)

تميزت مرحلة الثمانينات في المغرب، بكثافة في القرارات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأحداث السياسية، والتي ارتبطت من جهة بتطبيق «سياسة التقويم الهيكلي» وبتسريع وتيرة التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة تحت تأثير العولمة، والتي سيكون لها بالغ الأثر على ما سيعرفه سوق العمل بالمغرب من تحولات ومن انعكاسات على حقوق العمال، نذكر منها :

بداية من صيف سنة ١٩٨٣ وإلى حدود سنة ١٩٩٣ ، وبناء على اتفاق تم إبرامه مع «صندوق النقد الدولي»، سيخضع المغرب ل»برنامج التقويم الهيكلي» يهدف استرجاع التوازنات الماكرو اقتصادية. والذي بني على فرضية «أن النمو الاقتصادي يقتضي القيام بتضحيات اجتماعية» .مما أدى إلى تقليص كبير في الميزانيات المرصودة من طرف الدولة للقطاعات الاجتماعية والتي أصبحت لا تمثل إلا ١,٤ من ميزانية الدولة سنة١٩٨٧ ،وبالحد من دورها في التشغيل وتشجيع القطاع الخاص على لعب هذا الدور. كما ستتميز فترة التسعينات بداية من سنة ١٩٩٣ بإصدار عدة قوانين توطيد «المنظومة الليبرالية» للاقتصاد، منها تحرير التجارة وأسعار الفائدة وبخصخصة واسعة للمؤسسات والشركات العمومية. إلا أن هذه «الإصلاحات» وإن تمكنت من استرجاع بعض توازنات المالية العمومية، فإن الاقتصاد المغربي ظل يسجل نتائج غير مشجعة، فمعدل النمو السنوي في الفترة الممتدة بين ١٩٨٠-١٩٩٠ والذي كان يسجل ٤,١٪، لم يحقق سوى ٢,٦٪ما بين١٩٩٠-١٩٩٨.

على المستوى الاجتماعي، بتردي شديد في الأوضاع الاجتماعية، بارتفاع معدل البطالة إلى ١٩,٣٪ سنة ١٩٩١ و ١٦٪ سنة ١٩٩٥ مقابل ٩,٨٪ سنة ١٩٨٠، وفي منتصف التسعينات برزت ظاهرة الشباب حملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل إلى جانب الشباب حملة الإجازات العاطلين التي أخذت في التفاقم منذ الثمانينات، بفعل عدم ملاءمة منظومة التعليم والتكوين مع حاجيات سوق العمل الجديدة بالقطاع الخاص، وبتراجع مجمل الخدمات العمومية في الصحة و التعليم، وتفاقم مؤشرات الفقر الذي بلغ ١٣,١ ٪ سنة ١٩٩١ لينتقل إلى ١٦,٢٪ ، وزيادة في حدة الفوارق الاجتماعية ونمو مضطر للسكن غير الأنق، وارتفاع في عمالة الأطفال التي سجلت سنة ١٩٩٩ حوالي ٥١٧٠٠٠ طفل في العمل وهي العشرية التي اعتبرت فيما بعد، بالضائعة في مجال التنمية البشرية، وخلفت أوضاع اجتماعية تضررت منها بشدة الفئات الفقيرة العمال وعموم المأجورين، ومع الارتفاع التي عرفتها الأسعار بفعل زيادة نسبة التضخم والتي تراوحت ما بين ٣ و ٦٪ ، مما ضاعف من أجواء الاحتقان الاجتماعي. وضع دفع الدولة سنة ١٩٩٤ وهي تتجه نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي والسياسي وتحت ضغط احتجاجات الحركة النقابية، إلى إحداث «المجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي» ، والذي أشرف على أول حوار اجتماعي وطني ثلاثي الأطراف، تمخض عنه إبرام أو لاتفاق اجتماعي في تاريخ المغرب في فاتح غشت ١٩٩٦.

مع نهاية عقد التسعينات، ستشرع الدولة وابتداء من سنة ١٩٩٨ في وضع عدة برامج ل مواجهة الاختلالات الاجتماعية الحادة التي خلفتها سنوات التقويم الهيكلي. وبالموازاة مع الانفتاح الاقتصادي وتهين من اخمن السلم الاجتماعي لجذب الاستثمار الخارجي، سيتم عبر جولات الحوار الاجتماعي الوطني، وبالإضافة إلى الاستجابة لبعض المطالب الاجتماعية للنقابات العمالية المطروحة، الوصول إلى توافق حول عدد من القوانين الجديدة في مجال العمل والحماية الاجتماعية للعمال، كان أبرزها قانون مدونة التغطية الصحية الأساسية سنة ٢٠٠٢ ومدونة الشغل سنة ٢٠٠٤ ، والمصادقة على عدد من اتفاقيات العمل الدولية الأساسية، وقوانين أخرى في فترات لاحقة.

مواصفات الاقتصاد المغربي

الاقتصاد المغربي اليوم هو اقتصاد السوق ٠ منفتح على الأسواق الدولية من خلال ما أبرمه من اتفاقيات للتبادل الحر ، مع استمرار الدولة في تدبير في بعض القطاعات و المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبرها استراتيجية.

شكلت قطاعات الفوسفاط الفلاحة والصيد البحري ٠ السياحة ٠ صناعة النسيج والألبسة ٠ وتصبير المواد الغذائية والصناعة التقليدية و البناء و الأشغال العمومية ٠ أهم القطاعات الاقتصادية في التسعينات وإلى اليوم ٠ إلى جانب تحويلات جاليتها المقيمة بالخارج. واقتصاده خدماتي بامتياز ٠ ففي سنة ٢٠١٤ مثلت القيمة المضافة للخدمات ٥٧,٧ ٪ من الناتج الإجمالي ويشغل ٣٩,٤،أما القطاع الفلاحي فيشغل حوالي ٣٩,٢٪ وبقيمة مضافة ما بين ١٥ و ٢٠ ٪ أما الصناعة فتشكل ١٥٪ وتشغل ٢١,٤٪ أما القطاع الثانوي فيساهم بحوالي ٢٨,٨٪.

سنة ٢٠٠٥ ، ستكون بداية تحول مع وضع مخطط «انبثاق» لتطوير قطاعات صناعية جديدة، للمغرب قدرة تنافسية

لجذب الاستثمار الخارجي، مخطط تم تطويره سنة ٢٠٠٩ باعتماد «الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي» وسنة ٢٠١٤ باعتماد «المخطط الوطني للتسريع الصناعي».وكان من نتائج ذلك بداية حصول تنويع في نسيجه الاقتصادي، بتسجيل نمو مضطرد لصناعة السيارات وأجزاء الطائرات والالكترونيك والتي حققت عائدات صادراتها ٧١,١٠مليار درهم سنة ٢٠١٥ ، وترحيل الخدمات ب ٧,٥٤ مليار درهم. حيث فاقت عائدات صناعات السيارات عائدات الفوسفاط والذي شكل ولسنوات أهم صادراته. مما أسهم إلى جانب الحد من تفاقم عجز الميزان التجاري في خلق مناصب عملوا بمهن جديدة موجهة ل ذوي التكوين التقني المتوسط والعالي. كما شرع في تنفيذ برنامج لإنتاج الطاقة الكهربائية بالاعتماد على الطاقة الشمسية والريحية.

نسيجه الاقتصادي تطغى عليه المقاولات الصغرى والمتوسطة بحوالي ٩٥٪، بحوالي٤٦٪ من رصيد العمل، وفي السنوات الأخيرة بدأت تبرز مجموعات اقتصادية كبرى وطنية (حوالي ١٥ مجموعة) إلى جانب فروع للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات.

إلا أن اقتصاده، لا زال يعاني من عدة معيقات٠ أبرزها ثقل الأعباء الطاقية، وارتهان بعض قطاعاته الأساسية للتقلبات المناخية خاصة الفلاحة وما يشكله ذلك من انعكاسات مباشرة على مستوى النمو والتشغيل في مواسم الجفاف، ومشاكل بنيوية متعلقة بالفوارق الاجتماعية والجهوية وارتفاع معدل البطالة وسط الشباب ، ومن أنواع من البيروقراطية الإدارية المنتجة للفساد، وحجم نشاط القطاع غير المهيكل، مما يؤثر على أدائه الاقتصادي حيث يتعايش قطاع عصري حديث مع قطاع تقليدي، وعلى مناخ الأعمال، حيث يحتل اليوم المرتبة ٧١ في معدل التنافسية العالمي.

الاتجاهات العامة في الاقتصاد المغربي: حجم الاستثمار والتجارة الخارجية والاستيراد والتصدير

شهد المغرب عودة تدريجية لتدفقات الاستثمارات الخارجية التي بلغت ١,٠٥٥ مليار درهم سنة ١٩٨٨ لينتقل الى ١,٩٢١ مليار درهم سنة ١٩٩٠ . وفي سنة ١٩٩٣ كان معدل الاستثمار السنوي في المغرب يفوق ٥٠٠ مليون دولار ليرتفع سنة ١٩٩٧ الى ١,٢٠٠ مليار دولار.

ومع نهجه سياسية خصخصة ١١٤ من المقاولات والمؤسسات العمومية مع بداية من سنة ١٩٩٣ ، سيتم استقطاب عدد من المجموعات المالية والاستثمارية ٠ ليتوسع حجم الاستثمار الخارجي بالموازاة مع ما عرفه من انفتاح سياسي سنة ١٩٩٨.ومع بداية سنة ٢٠٠٨ وشروعه في وضع مخططات للتنمية القطاعية في مجالات الصناعة و الفلاحة و الصيد البحري واللوجستيك و الطاقات المتجددة و السياحة والعقار والسكن والقطاع البنكي و المالي ٠ وبفعل ما أصبح يمنحه من امتيازات ضريبية و عقارية تشجيعية ٠ حيث سجلت سنة ٢٠٠٧ ما يناهز ٤ مليار دولار لتنتقل سنة ٢٠١٣ إلى ٣,٦ مليار دولار ٠ وسنة ٢٠١٥حوالي ٣٨,٧ مليار درهم (٣,٢ مليار دولار) ، وخلال العشرية الأخيرة شكل استنفار دول مجلس التعاون الخليجي ما بين ٥ و ٣٠٪ من إجمالي الاستثمارات و التي انتقلت من ١مليار دولار سنة ٢٠٠٤ إلى ٥,٤ مليار دولار سنة ٢٠١٢.أما من حيث وجهة الاستثمار الخارجي فتبقى فرنسا متبوعة بإسبانيا أهم المقاولات المستثمرة. وفي منتصف سنة ٢٠١٦ ، أعلن عن توقيع اتفاق بين المغرب ومجموعة استثمارية صينية لإحداث مدينة شمال المغرب سكنية ومالية بمنطقة صناعية لحضانة الشركات الصينية ٠ تأخذ طابع منطقة حرة للتصدير باستثمار مباشر بحوالي ١٠ مليار دولار. إلا أن عجز الميزان التجاري ظل لازمة تطبع الاقتصاد المغربي ٠ وإن عرف بعض التحسن في السنوات الأخيرة ٠ مستفيدا من انخفاض الفاتورة الطاقية بنسبة ٤٤,٧ ٪ بفعل تراجع أسعار المواد النفطية بالسوق الدولية ٠ وارتفاع حجم صادراته خاصة من السيارات التي بلغت سنة ٢٠١٥ ما قدره ٤٨,٥٩ مليار درهم إضافة إلى أجزاء الطائرات والإلكترونيك ٠ حيث بلغ عجز الميزان التجاري فيما يخص السلع ١٣٩,٦ مليار درهم نهاية نوفمبر ٢٠١٥، مما سمح بتحسن معدل تغطية الصادرات للواردات والذي بلغ ٥٨,٤٪ سنة ٢٠١٥ . أما الميزان التجاري للسلع والخدمات ٠ فقد سجل في نهاية نوفمبر لا ٢٠١٥ إلى ٦٧,٤ مليار درهم ٠ وارتفع معدل تغطية صادرات السلع والخدمات لوارداتها ٨١,٣٪ سنة ٢٠١٥.

أما الدين العمومي للخزينة العامة للدولة فقد بلغ ٦٣٨,٦ مليار درهم خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٦، وهو ما يمثل ٦٤,١٪ من الناتج الداخلي الخام. وفيما يتعلق بالناتج الداخلي الإجمالي فقد بلغ ١٠٠,٤ مليار دولار سنة لا ٢٠١٥.

معدل النمو الاقتصادي ٠ وإن كان يحقق نسب إيجابية ، إلا أنها ظل تجد متباينة من سنة إلى أخرى٠ واستقر كمتوسط في ٣,٢٪ ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦. وهي نسبة نمو تبقى أدنى من المتوسط، إذا ما اعتبرنا النسبة المرجعية التي يحتاجها ما بين ٦ الى ٨٪ والتي يمكن أن تشكل عتبة سرعة النمو الضروري لامتصاص الفوارق الاجتماعية والمجالية و البطالة ٠ حيث لا

زال أهم عامل يتحكم في النمو هو القطاع الفلاحي المرهون بالتساقطات المطرية ٠ فأحسن نسب النمو كانت في السنوات التي تميزت بمحاصيل جيدة في الحبوب.

سوق العمل المغربي ومواصفاته من حيث المهن مع مقاربة بين فترة التسعينات

كانت أهم القطاعات التي توفر فرص العمل خلال فتره الثمانينات والتسعينيات هي المقاولات و الشركات العمومية بقطاعات الماء و الكهرباء والمناجم خاصة الفوسفات، والفلاحه و الصيد البحرى و التجارة و الخدمات و السياحة، وصناعة النسيج والألبسة و الصناعة الغذائية والبناء والأشغال العمومية، وهي قطاعات لم تكن تتطلب في الغالب كفاءات مهنيه، وكان مجموع المقاولات الخاصة بما فها القطاع غير المنظم تشغل حوالي ٣,٠٢٣,٧٨٦ شخص سنه ١٩٩٦.

مع التحول الذى عرفه المغرب المتمثل في ارتفاع نسبه التمدن، وفي وبنيه هرمه السكاني، مما ضاعف من أعداد الوافدين على سوق العمل ومع تباطؤ مستوى النمو الاقتصادي في الخمس سنوات الأخيره و تأثر مواسم من الجفاف خاصة سنه ٢٠١٦ ، ارتفعت نسبة البطالة من ٨,٩ ٪ سنه ٢٠١١ إلى ١٠,١٪ سنه ٢٠١٦.

فإلى جانب العامل الديمغرافي في البطالة نجد العامل الاقتصادي، فالنمو لا زال لا يوفر فرص العمل بالعدد الكافي لامتصاص تراكم وتدفق طالبي العمل الجدد، حيث سجل إحداث حوالي ٧٣,٠٠٠ منصب عمل صافي كمتوسط سنوي ما بين ٢٠٠١٠ و ٢٠١٣ ، ليتراجع إلى ٣٩,٠٠٠ منصب عمل صافي ما بن الفصل الثاني من سنة ٢٠١٣ ونفس الفصل من سنه ٢٠١٤.

هذا الضغط على سوق العمل بالقطاع الخاص، والذي يسهم في تشغيل ٩١٪ من إجمالي مناصب العمل بما فيه القطاع غير المهيكل ، وتراجع دور الدولة كمشغل والتي لم تعد تشغل سوى ٨,٩٪ من مجموع الساكنة النشيطة مقابل ٩,٧ سنة ١٩٩٦ ، ساهم بفعل وفرة العرض في التأثير إلى جانب بروز مفهوم المرونة في عدد من القطاعات، على نوعية عقود العمل المعمول بها، بتسجيل ازدياد مضطرد للجوء المقاولات إلى عقود العمل المحدودة المدة. فمن خلال الوقوف على عدد العمال المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والبالغ عددهم ٣ ملايين و ١٠٠ألف أجير سنة ٢٠١٥ ، فإن العمال المصرح بهم ١٢ شهرا على ١٢ شهرا من أيام العمل هو في حدود ١ مليون عاملة وعامل، وهو مؤشر، يعطي صورة على حضور عقود العمل المحدودة المدة إلى جانب ضعف عدد ساعات العمل اليومية للعمال في بعض القطاعات، كما أن العدد الإجمالي للمصرح بهم يعطينا هو الآخر، صورة لحجم مساهمة القطاع غير المهيكل في سوق العمل إلى جانب ظاهرة لجوء بعض المقاولات «للغش» في التصريح بأعداد عمالها الفعليين.

وفي دراسة للمندوبية السامية للتخطيط، وقفت على أن العمل المأجور ارتفع ما بين سنة ٢٠٠٠-٢٠١٤ من ٣٧٣,٧٪ الى ٤٤,٩٪ ، إلا أن العمالة غير المدفوعة الأجر شكلت ٢٢,٥٪ من فرص العمل على الصعيد الوطني و ٤١,٦٪ في المناطق القروية، وأن ٢٠٪ فقط من العمال يتوفرون على تغطية اجتماعية سنة ٢٠١٤ ، و أن واحد على ثلاث عمال يتوفر على عقد عمل مكتوب.

ومن أبرز التحولات التي أصبح يعرفها سوق العمل المنظم، وستتضاعف في السنوات المقبلة، الحاجة إلى موارد بشرية بمهارات مهنية وتقنية جديدة في المجالات التي تعرف تنفيذ مخططات قطاعية لتنميتها، خاصة منها قطاعات الصناعة و الطاقات المتجددة و اللوجستيك والقطاع المالي والبنكي. فالدراسات التي واكبت وضع هذه المخططات والمعطيات المستقاة من «الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات» التي تتولى مهمة الوساطة في سوق العمل بالقطاع الخاص، ومؤسسات التكوين المهني المتخصصة الجديدة التي تم إحداثها منذ سنة ٢٠٠٨ ، سمحت بالوقوف على بروز مهن جديدة، ودخول أجيال جديدة من المهن والعمال لسوق العمل من مستوى التقني والتقني المتخصص و المهندس والمدبر، وبمهارات تكوينية وتخصصية دقيقة في بعضها.

كما أن من الملامح الجديدة التي بدأت تعرف تنامي داخل سوق العمل، ظاهرة العامل أو المستشار «المستقل لحسابه الخاص «Freelance ، خاصة في قطاعات الإعلام و الاتصال وفي مكاتب الخبرة و الاستشارة وكذا في القطاع الصحي و التعليمي الخاص. وهي لحد الان غير مؤطرة قانونيا من طرف مدونة الشغل الجاري بها العمل، مما يجعل الممتهنين لهذا النوع من العمل بدون تغطية اجتماعية وصحية، وضع يتقاسمه معهم أصحاب المهن الحرة الخاصة من أطباء، مهندسين، طوبوغرافيين، والمهنيين في قطاع النقل بمختلف أصنافه المشتغلين لحسابهم الخاص.

وخلال سنة ٢٠١٥، وتبعا لتقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي ٠ حول القطاعات التي ساهمت بشكل أكبر في وتيرة خلق فرص جديدة للعمل ، يبقى في المرتبة الأولى قطاع الخدمات ، متبوعا بقطاع البناء و الأشغال العمومية فقطاع الصناعة ، مسجلا تراجع قطاع الفلاحة.

كما شهد سوق العمل في السنوات الأخيرة ، تنامي حجم العمالة الأجنبية من دول أوربية و بنسبة أكبر من الدول الإفريقية جنوب الصحراء. حيث لم يعد المغرب بلد عبور للهجرة لأوروبا بالنسب للعديد منهم- بفعل الإجراءات الأمنية المتشددة للعبور نحو أوروبا- بل أخذ يتحول تدريجيا إلى بلد استقرار بالنسبة للأغلبية ، ويتجه أغلبيتهم للعمل بالقطاع غير المنظم خاصة في التجارة بالتقسيط و البناء و الفلاحة وفي بعض الحرف اليدوية.

مدى توسع حجم القطاع المنظم والغير المنظم مع مقاربة بين فترة التسعينات في المغرب؟

من بين ملامح الاقتصاد المغربي والمنتجة في أن واحد لفرص العمل نجد القطاع غير المنظم ٠ فهو يشكل اليوم أزيد من ١١,٥٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل ١٦٪ سنة ١٩٩٩٠ ويوفر فرص العمل ل ٢,٤ مليون شخص دون احتساب الفلاحة مقابل ١,٩٠٢ مليون شخص سنة ١ ٩٩٩ . أما عدد وحداته فقد ناهزت ١,٦٨ مليون وحدة ٠ مقابل ١,٢٣ مليون وحدة سنة ١٩٩٩٠ وتنشط بالأساس في قطاع التجارة والخدمات و البناء والصناعة، كما أنه كان وراء إنتاج ما مجموعه ١٨٥ مليار درهم من البضائع والخدمات سنة ٢٠١٣ ٠بنمو سنوي يصل إلى ٧,٩٪ ، كما يستثمر سنويا ٣,٣٦ مليار درهم ، مع نمو بنسبة ٣,٢٪ منذ سنة ٢٠٠٧٠ وهو ما يمثل ١,١٪ من الرأسمال الوطني الثابت.

أما القطاع المنظم، وإلى جانب القطاع العمومي وشبه العمومي ب ٨,٩٪ من مجموع مناصب العمل، فنجد أن مقاولات القطاع الخاص المنظمة توفر فرص العمل دائمة أو محدودة المدة لحوالي ٣,٧ مليون عاملة وعامل ، لكن المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هم ٣,١ مليون سنة ٢٠١٥ مقابل ١,٥ مليون سنة ٢٠٠٥ ،كما انتقل عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق من ١٣٣,٩٤٩ سنة ٢٠١٠ إلى ١٨٧,٨٦٠ سنة ٢٠١٥.

ويستخلص من هذه المؤشرات ٠ أنه رغم ما بدل من جهد تشريعي لهيكلة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتحديثه كاقتصاد السوق و المنافسة ، فإن حجم القطاع غير المهيكل لا زال عمليا ينافس الاقتصاد المنظم خاصة على مستوى فرص العمل التي يوفرها لحوالي ٢,٤ مليون شخص دون الفلاحة، وإن عرف تراجعا طفيفا من ٣٧,٣٪ سنة ٢٠٠٧ إلى ٣٦,٣٪ من مجموع الساكنة النشيطة. ومن تداعيات ذلك إضافة إلى أنه لا يسهم في المجهود الضريبي رغم ما يحققه من رقم معاملات تفوق ٤١٠ مليار درهم سنة ٢٠١٣، فهو ينافس المقاولات الصغرى المنظمة وحتى المتوسط منها في بعض الأحيان ٠ ويدفع ببعضها إما التحول كليا للقطاع غير المنظم أو «الغش» في التصريحات الضريبية و بعمالها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث نجد أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ عامل لهم الحق في التغطية الاجتماعية لا يتم التصريح بهم من طرف مقاولاتهم خاصة بقطاعات الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية و التجارة و النسيج و الألبسة. إضافة إلى حرمان العاملين بالقطاع غير المهيكل من حقوقهم الاجتماعية مما يحد من تفعيل منظومة العمل اللائق.

ولتشجيع وحدات القطاع غير المنظم على الاندماج، اتخذت عدة إجراءات أخرها سنة ٢٠١٥ مع قانون «المقاول الذاتي» ، إلا أن النتائج المحققة إلى منتصف يوليوز ٢٠١٦، تشير إلى أن الانخراط فيه لم يتجاوز ٢٧,٠٠٠ مقاولة ذاتية محدثة ، في حين أن الهدف هو ٩٠,٠٠٠ مقاولة نهاية سنة ٢٠١٦ .ويعزى استمرار «صمود» القطاع غير المهيكل، إلى جانب تقاليد «التهرب الضريبي» و أنشطة الصناعة التقليدية التاريخية بالمغرب ، إلى عوامل أخرى منها عدم تمكن الاقتصاد المنظم من توفير فرص العمل بالشكل الكافي، وموجات الهجرة المتنامية من البوادي نحو المدن وتوسع هذه الأخيرة لتمتد لمناطق كانت تعتبر جزء من النسيج القروي ، مما تتولد عنه الحاجة لخلق فرص للعمل من خلال ممارسة أنشطة صغيرة لتلبية حاجيات العيش في مجالات البناء والصيانة وتجارة «الرصيف» وبيع المواد الغذائية بالتقسيط في الأسواق الأسبوعية بالقرى و الأسواق الحضرية الشعبية الغير منظمة ٠ وإلى تجارة التهريب.ومنذ دخول مدونة الشغل حيز التنفيذ في ٨ يونيو ٢٠٠٤٠ عرفت نزاعات العمل الجماعية تراجعا نسبيا نظرا لما وفرته من إطار قانوني لتدبير علاقات العمل ومن أليات جديدة للحوار لحل نزاعات العمل الجماعية والفردية.وترجع الأسباب الأساسية الكامنة وراء نزاعات إلى عدم أداء الأجور أو تأخرها بنسبة ٢٤,٨١٪ ، والفصل عن العمل بنسبة ١٧,٠٤٪ ، والمساس بالامتيازات الاجتماعية وعدم التصريح بالضمان الاجتماعي في المرتبة الثالثة ب ١٢,٧٨٪.

الاستنتاجات العامة

بالرجوع للفترة المرجعية للدراسة (التسعينات)، ممكن أن نستخلص مما جاء في هذه الورقة، أن المغرب عرف عده تحولات مستبنية ومكونات اقتصاده الوطني في علاقته بسوق العمل وحقوق العمال، حيث تراجع دور الدولة كمشغل وأصبح القطاع الخاص بما فه القطاع غير المهيكل والفلاحة موفر ٩١٪ من فرص العمل، كما أنه عرف تطورا في إقرار العديد من القوانين الهادفة لتوفر حماية اجتماعية ملائمة لعماله نذكر منها: مدونة الشغل، مدونة التغطية الصحية الأساسية في شقها المتعلق بإجبارية التأمين عن المرض لموظفي الدولة وعمال القطاع الخاص، قانون التعويض عن حوادث الشغل، قانون التعويض عن فقدان الشغل، قانون تحديد شروط التشغيل والشغل بالنسبة للعمال المنزليين، ومصادقته على العديد من اتفاقيات العمل الدولية الأساسية.

٢. التحولات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان (اعداد أ.غسان صليبي)

شهدت فترة الثمانينات و التسعينات معارك مطلبية للدفاع عن القوة الشرائية للأجور وتمكنت التحركات النقابية من فرض تصحيحات للأجور مقبولة نسبيا لا سيما «على امتداد حقبتي التضخم الصاعد بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٤ ، ثم خصوصا التضخم الفالت بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤»، الذي بلغ فيه المعدل السنوي الوسطي لارتفاع الأسعار نحو ١١٠٪. ولكن بدءا من أواخر التسعينيات، اتجهت فعالية الاتحاد العمالي العام نحو التلاشي. فمن جهة، تراجعت قدرة الاتحاد على تحقيق المطالب المتعلقة بفرض تصحيح للأجور، مما راكم نسبة التضخم الى ١٢١٪ بين عام ١٩٩٦ وأوائل عام ٢٠١٢ ، من دون أي تصحيح نظامي للأجور، باستثناء الزيادة المقطوعة والمرتجلة التي أقرّت عام ٢٠٠٨ (٢٠٠ ألف ليرة لبنانية لكل اجير).

ولإعطاء فكرة عن اختلال ميزان العدالة الاجتماعية في لبنان نعطي مثالا المؤشرات التالية:

- تراجعت حصه الاجور من الناتج المحلي من ٥٥٪ في فتره ما قبل الحرب الى حوالي ال٢٠٪.
- ١٪ فقط من المودعين يستحوذون على ٧٠٪ من الودائع المصرفية.
- ٤٨٪ من الثروة الخاصة تتركز بين ايدي ٠,٣ من السكان.
- حوالى ٥٠٪ من العاملين لا يستفيدون من تأمين صحي.
- نصف الاجراء يتقاضون اجرا دون «٤٠٠ دولارا» و ٢,٣ ٪ يتقاضون اجرا لا يزيد على مليونين ليرة لبنانية (أي ما يعادل ١٣٥٠ دولار اميركي).
- نسبه اللبنانيين ما دون خط الفقر تصل الى ٣٤,٥ ٪ (احصاءات سنة ٢٠١٥).

بعض خصائص الاقتصاد اللبناني

إن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حر كما ينص عليه الدستور، يعتمد على المبادرة الفردية والانفتاح على العالم الخارجي مع تحرك مناسب للرساميل والعمالة. وهو اقتصاد من اقتصادات الدول النامية، حيث القطاع الخاص يستحوذ على أكثر من ٧٥٪ من إجمالي أعمال الاقتصاد ويشغل رساميل في كل القطاعات الاقتصادية.

واجه لبنان حربا دامت ١٥ عاما (١٩٧٥-١٩٩٠) حيث تضررت بشكل خطير جميع البنى التحتية للاقتصاد وتراجع الناتج المحلي الى النصف وكانت له أثار كبيرة على موقع لبنان من حيث دوره التجاري والمصرفي. وبعد الحرب عرف البلد انتعاشا نسبيا لكنه ما لبث ان واجه صعوبات بسبب ازماته الداخلية والوضع الاقليمي الذي يؤثر عليه تأثيرا كبيرا بحكم تبعية القوى السياسية المسيطرة فيه للقوى الاقليمية في المنطقة. يشكل الاستثمار حوالي ٣٠٪ من الناتج الوطني العام ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ والذي وظف بمعظمه في قطاع البناء (٧٠٪ من إجمالي الاستثمار).

في حين ان برامج الاعمار ما بعد الحرب كانت تهدف الى نمو بحوالي ٨٪ للناتج الوطني، دلت الاحصاءات ان معدل النمو بين سنة ١٩٩٣ و ٢٠١٠ كانت بحدود ٤٪ . وهذا المعدل هو دون معدل النمو الذي كان قائما قبل الحرب في الستينات والسبعينات (٦٪).

ان تركيبة السلطة السياسية بعد الحرب ارست نطاقا ريعيا ، فانتقلت حصة الريوع من الناتج العام من ٩٪ في العام ١٩٩٠

الى ٢٣٪ في العام ١٩٩٨٠ وهي أعلى نسبة في العالم. وقد أدت سياسة الانماء والاعمار التي اعتمدتها هذه التركيبة السياسية الى مديونية عالية بلغت حوالي ٧٠ مليار دولار معظمها جرى اقتراضها من النظام المصرفي الذي ضاعف ارباحه.

وترافقت هذه السياسة الريعية مع مشاريع خصخصة في مختلف القطاعات (البريد، الحراسة الليلية للبلديات، الاستشفاء والتعليم، الاملاك البحرية العامة، خدمات النظافة ومعالجة النفايات الصلبة، خدمات الصيانة في المرافئ، بناء وتطوير الجامعة اللبنانية). وتطرح ايضا مشاريع لخصخصة الكهرباء والمياه.

في الواقع إن مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الوطني في الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠١٠ تراجعت بالنسبة للقطاع الصناعي (من ١٢,٥٪ الى ٧,٢ ٪) والقطاع الزراعي (من ٦,٧٪ الى ٤,٧٪) وثبتت بالنسبة لقطاع الخدمات (٣٣,٥٪) ، وارتفعت بالنسبة للقطاع التجاري (من ٢١,٢٪ الى ٢٧,٥٪) وقطاع البناء (من ٨,٨٪ الى ١٥,٢٪).

بنية سوق العمل وخصائصها

يشكل عدد سكان لبنان حوالي ٣,٧ مليون فردا وحددت القوة العاملة الفعلية بحوالي ١,٢ مليون اي ما يوازي ٤٤٪ كمعدل للنشاط الاقتصادي.

يتوزع العاملون ما بين ٢٤,٧ ٪ للإناث و ٧٥,٣٪ للذكور مما يشير الى الفارق الواضح بين مشاركة الاناث والذكور في الحياة الاقتصادية وذلك رغم ارتفاع نسبة النساء العاملات عبر السنين.

تمثل نسبة العاملين الجامعيين ٢٣,٦٪ من مجموع العاملين في حين كانت نسبتهم ٢٠,١٪ سنة ٢٠٠٤. بالمقابل تشكل نسبة الحائزين على مستوى تعليمي ابتدائي ٢٤,١٠٪ وهي النسبة الأكبر لكنها انخفضت بعض الشيء بالمقارنة مع السنوات السابقة.

بالنسبة للموقع في العمل ٩,٥٪ من العاملين هم ارباب عمل ، ٢٣,٣٪ يعملون لحسابهم الخاص ، ٥١٪ من المستخدمين او الموظفين بمعاش شهري ١٠,٣٪ من العاملين بمعاش اسبوعي أو يومي. وتمثل فئة العاملين لدى اسرهم او اقاربهم (لقاء او بدون اجر) حوالي ٤,٤٪.

اما من حيث فئات المهن يشكل العمال المهرة حوالي ١٦,٨٪، المدراء والكوادر العليا حوالي ١١,٩٪ ، العاملون في قطاع الخدمات والبيع ١١,٨٪، فئه العمال غير المهرة ١١,٣٪ ، فئة الاختصاصيين ١٠,٣٪ المهن الوسطى ٩,٧٪.

يشكل العمل الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) ١٥,٧٪ من مجموع العاملين، بينهم ٢٧,٨٪ اناث و ٧٢,٢٪ ذكور.

تحولات بنية سوق العمل: تأثر سوق العمل اللبناني بالحرب حيث ارتفعت نسبة الخسائر البشرية الى اكثر من ٥٪ من اجمالي السكان. وادت الهجرة الى تغيير بنسبة القوى العاملة (قدرت اعداد المهاجرين ما بين ٥٠٠ الف و ٩٠٠ الف مهاجر) وكانت نسبة العمال الماهرين والمهنيين وذوي التعليم الجامعي حوالي ٢٥٪ من اجمالي المهاجرين. كما أدى النزوح الداخلي بسبب الحرب والعوامل الطائفية التي طغت بعدها ، الى تجزئة سوق العمل على المناطق الطائفية باستثناء العاصمة بيروت.

انتقل حجم البطالة من٦٪ في سنه ١٩٧٠ الى ٨,٥٪ سنه ١٩٩٧ الى ٦,٤٪ سنة ٢٠٠٩ حسب الاحصاء المركزي و١١٪ سنه ٢٠١٠ حسب البنك الدولي (٩ ٪ للذكور و ١٨٪ للنساء). وفي حين يقدر عدد الذين يدخلون الى سوق العمل ٤٠ الف سنويا منهم ٣٢ الف جامعي، ينتج سوق العمل اللبناني فقط ٣٥٠٠ فرصة عمل سنويا.

خلال الاربع عقود الماضية (١٩٧٠ - ٢٠١٠) تضاعفت حصه التجارة من مجموع العاملين في حين ان حصه الزراعة والصناعة انخفضت بما مقارب ١٣٪ و ٧٪ على التوالي.

القطاع العام: يوظف القطاع العام ٣٠٪ من العاملون باجر في لبنان، وهو شمل الموظفين العموميين، القوات المسلحة، ومعلمي القطاع العام.

العمال المهاجرون: عدد العمال المهاجرين ما قبل الازمه السورية (٢٠٠١) يقدر بحوالي ٥٠٠ الف عامل من بنهم ٩٠

الف فلسطيني، ١٦٠ الف سوري و ١٧٠ الف عامل منزلي. بعد الازمة السورية بلغ عدد العمال السوريين ١٠٥الاف عامل. ويقدر البنك الدولي نسبة العمالة السورية من القوة العاملة اللبنانية ٣٠٪.

وتطال هذه العمالة اكثر ما تطال فرص عمل النساء والشباب والعمالة غير الماهرة. العمالة السورية تنافس العمالة اللبنانية والفلسطينية وخاصه في القطاعين الرسمي وغير الرسمي لكن بنسبه اكبر في القطاع غير الرسمي. وهي تعمل بأجور ادنى، ساعات عمل اطول وبدون تقديمات اجتماعيه وصحية.

العمالة في القطاع غير الرسمي: حوالي ١٩٪ من العمال يعملون في القطاع غير الرسمي وهم محرومون من التأمين الاجتماعي والحقوق التي تنص عليها تشريعات العمل. كما ان معظم العاملين لحسابهم (٣٦٪ من العمال) وهم عمالة غير مؤهلة يعملون في قطاعات ذات إنتاجية متدنية، لا يستفيدون من تأمينات اجتماعية.

من المهم الاشارة هنا الى ان حوالي ٩١٪ من المؤسسات في لبنان تستخدم من ١ الى ٤ عاملين.

٣. تونس

١. السمات الأساسية للتحولات الاقتصادية العالمية

- هيمنة النزعة الليبرالية في جل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها أغلب بلدان العالم الثالث (ما فيها الصين) منذ مطلع الثمانينات خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ويتجلى ذلك خاصة في تجانس الوصفات التي يشير بها خبراء صندوق النقد الدولي على البلدان النامية والمتمثلة عموما في خوصصة الشركات العمومية وإلغاء الاحتكارات العمومية وانسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية وخاصة منها التنافسية، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتحرير سعر الفائدة والحد من التحويلات الاجتماعية للدولة.

- التطور المذهل لنسق المبادلات التجارية الدولية مقارنة مع تطور نسق الإنتاج العالمي خاصة إثر ظهور المنظمة العالمية للتجارة (OMC) سنة ١٩٩٤ كوريثة للاتفاق العام حول التعريفات والتجارة (GATT) لتضم أغلب بلدان العالم وتشمل أغلب مجالات النشاط الاقتصادي ، ولتضع مبادئ جديدة للمبادلات التجارية التي تتعلق خاصة بتعميم مبدأ التبادل الحر بين الدول بدون تمييز واحترام مبدأ المعاملة بالمثل وإلغاء التحديدات الكمية على الواردات وتعويضها بتعريفات منبتة.

- ضخامة تحويلات رؤوس الأموال عبر العالم مقارنة بتدفق المنتجات وسرعة وكثافة اضطرابات سعر العملة وانعكاساتها على معطيات الامتيازات المقارنة والقدرة التنافسية بين الدول خاصة في العالم الثالث.

- النمو المطرد لإنتاج الخدمات وللإتجار العالمي في الخدمات تحت تأثير التحرير العالمي لهذا القطاع وتحت تأثير ظهور أصناف جديدة من الخدمات هي ثمرة التقدم التكنولوجي المذهل في هذا المجال مثل الخدمات عن بعد.

- ازدياد ظهور تجمعات وتكتلات جهوية تهدف إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية في مجموعات جهوية (توسع المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي ، ظهور الجمعية الأوروبية للتبادل الحر ، تجمع بين بلدان المحيط الهندي وجنوب آسيا، بروز منطقة التبادل الحر في شمال أمريكا والاتحاد المغاربي في شمال إفريقيا).

- تدويل أنظمة الإنتاج وتوزعها عبر شكل جديد من الشركات الدولية (شركات شبكات)تقوم على أساس توزيع جغرافي دقيق للمناولة الصناعية حسب معطيات الامتيازات المقارنة للبلدان.

- ظهور الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة كنتيجة للتطور التقني المذهل الذي أثمر منذ التسعينات في العشرية الفارطة عدة اكتشافات وتجديدات صناعية خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

- ظهور نتيجة لهذه التكنولوجيات وخاصة منها إنترنت لنوع جديد من الشركات يسمى الشركات الافتراضية (entreprises virtuelles) تتعاطى التجارة الإلكترونية وتكرس علاقات شغل جديدة.

٢. التحولات الاقتصادية في تونس

اتسم منوال النمو اللبرالي المتبع منذ اواسط الثمانينات بضعف قدراته التشغيلية و ضعف اندماج قطاعات الانتاج ولم يتطور الناتج ال داخلي الاجمالي الا بمعدل ٤,٥٪ خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠١٠ وهو نمو يتسم بعديد الهشاشات باعتبار عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات وعدم توفقه إلى خلق مواطن الشغل اللازمة لاستيعاب الطلبات الإضافية خاصة منذ أواخر التسعينات.

واعتبار للطابع الاستثنائي لفترة ما بعد الثورة وخاصة تراجع النشاط في عدد من القطاعات الحيوية الهامة كالفوسفات والمحروقات علاوة على تداعيات أحداث باردو وسوسة على القطاع السياحي بدرجة أولى وعلى عدد من القطاعات المنتجة الأخرى ذات الصلة ولا سيما منها النقل والفلاحة والتجارة ، انحصر معدل النمو في حدود ١,٦٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة ٢٠١١-٢٠١٥ مما أدى إلى تباطؤ نسق تطور الدخل الفردي خلال هذه الفترة ليبلغ ٧٨٠٠ دينار سنة ٢٠١٤ وهو مستوى يبقى متدني مقارنة بعديد البلدان الصاعدة١.و تزامن ذلك مع تراجع إنتاج عدد من القطاعات الحيوية.

الرسم التالي يبين تطور الناتج على المدى البعيد مبينا تدهور النمو منذ ٢٠١١ بسبب تداعيات الثورة

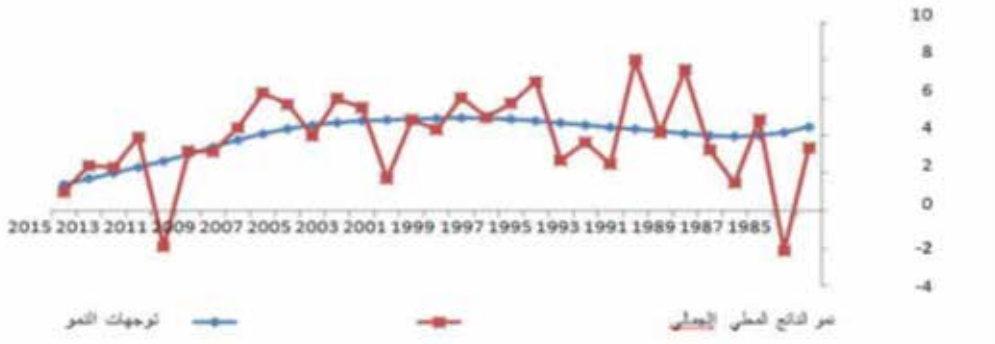

المصدر: وزارة التنمية (جوان ٢٠١٥)[١]

- **التحولات القطاعيةٌ**

ادت سياسات التحفيز على الاستثمار الخاص منذ السبعينات ثم في اوائل التسعينات على مستوى الصناعات المعملية والمتمثلة في التوجه نحو التصدير إلى دفع قطاعات جديدة على غرار قطاعي النسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية وتدعيم مساهمتها في النمو وفي المجهود التصدير بحيث تطورت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بمعدل ١٨٪ سنويا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ واستأثرت بأكثر من نصف الصادرات تقريبا خاصة فيما يتعلق بأنشطة صناعة مكونات السيارات والطائرات. الا أن الاستثمارات الخاصة الموجهة للسوق الداخلية كانت الوجهة الغالبة للمستثمرين التونسيين فعلى مستوى التوزيع بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات المصدرة أدت الحماية المكثفة للسوق الداخلية والتي تجلت من خلل إخضاع حوالي ٧٥٪ من الأنشطة الاقتصادية لرخص أو كراسات شروط، من جهة، وضعف اندماج الصادرات الصناعية، من جهة أخرى، إلى تطور اقتصاد ريعي وما يتضمنه من إخلال لقواعد المنافسة النزيهة والكفاءة الاقتصادية. من اهم التحولات القطاعية في تونس ظهور قطاع الخدمات المسوقة كأهم قطاع من خلال الارتقاء بحصة الخدمات بحدود ٦٠٪ من الناتج سنة ٢٠١٥ مقابل ٤٨٪ سنة ١٩٩٠ . و لقد ساهم تطور قطاعات السياحة والتجارة والنقل والاقتصاد الرقمي خلال السنوات الأخيرة في ظهور أنشطة جديدة للخدمات .

[١] وزارة التنمية والتعاون الدولي- الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي ٢٠١٦ – ٢٠٢٠, جوان ٢٠١٥

هيكلة الناتج المحلي الأجمالي

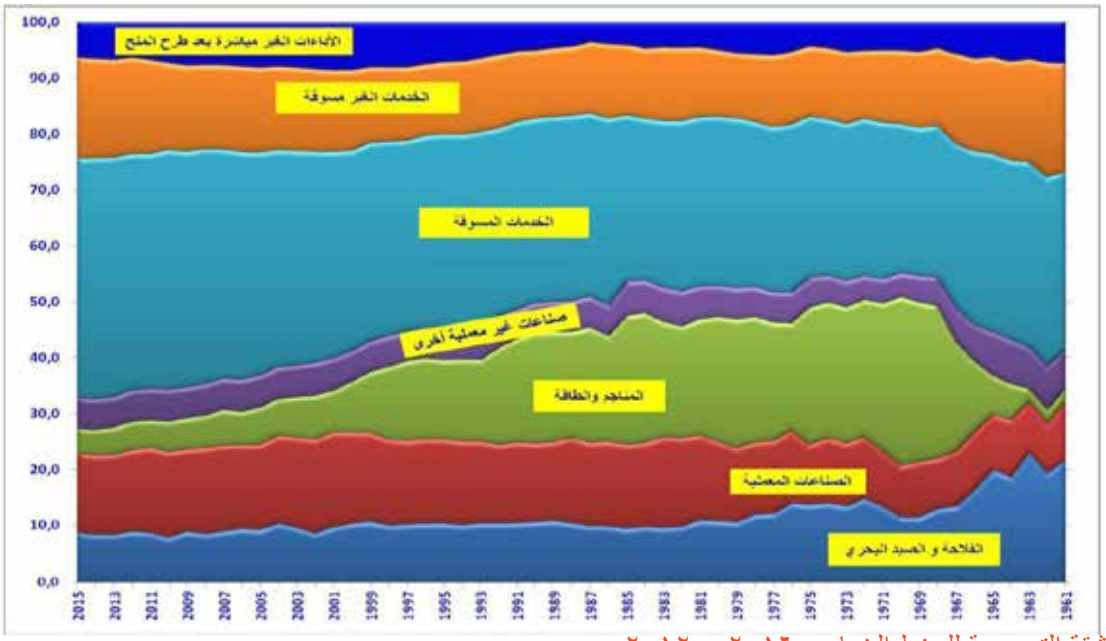

المصدر: الوثيقة التوجيهية للمخط الخماسي ٢٠١٦ – ٢٠١٢

مع ذلك فان هذه الانجازات لم تمكن من الارتقاء بمن مؤشرات التنمية الى المستوى المأمول حيث برزت منذ سنة ٢٠٠٠ بوادر هشاشة من والتنمية الذي أظهر محدوديته وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة إذ اعتمد على قطاعات تقليدية ذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضعيفة تقوم على أساسا الكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة وبالتالي فإن النمو كان إلى حد كبير ناتجا عن تراكم كمي لعوامل الإنتاج دون تطور ملحوظ في إنتاجية هذه العوامل.

- **تطورالاستثمار**

بلغت نسبة الاستثمارات العمومية خلال التسعينات ما يناهز ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت إلى حدود ٦٪ من الناتج خلال فترة ما قبل الثورة وبالتوازي٠ ساهمت مختلف الإجراءات والحوافز المعتمدة لاستحثاث المبادرة في نمو الاستثمار الخاص الذي ناهزت حصته ٦١٪ من إجمالي الاستثمار سنة ٢٠١٠ إلى جانب تعبئة الاستثمارات الخارجية المباشرة وتوجيهها نحو قطاعات جديدة وواعدة خاصة في مجال مكونات السيارات والطائرات وتكنولوجيات الاتصال[٢].

توزيع الاستثمار

المصدر: الوثيقة التوجيهية

[٢] الوثيقة التوجيهية

ولقد ورد في الوثيقة التوجيهية لوزارة التنمية ان «ضعف الحوكمة وتفشي الفساد والممارسات المخلة بقواعد المنافسة من أهم المخاطر الهيكلية التي تعيق المبادرة الخاصة وتتسبب في إهدار العديد من الفرص الاستثمارية . ويتجلى ذلك منخلا لضعف الشفافية وقلة التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار وتعقد الإجراءات الإدارية فضلا عن تنامي ظاهرة التجارة الموازية التي أدت إلى انعدام .» التوازن في السوق وعدم تكافؤ الفرص بين مختلفا لمتدخلين» و لقد تدنت رتبة تونس في التقارير الدوليةٌ حول مناخ الاعمال بشكل لافت بعد الثورة.

و يلاحظ ايضا عدم كفاية و نجاعة الاستثمارات العمومية على مستوى البنية الأساسية وخاصة منها الخدمات اللوجستية وهو ما يمثل عائقا رئيسيا أمام تطور استثمارات القطاع الخاص، خاصة في الجهات الداخلية التي تعيش عزلة تحول دون بعث المشاريع إلى جانب تعدد وتشعب المسائل العقارية.

كما اثر انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الامنية على استقطاب الاستثمارات الجديدة وأدت إلى تقلص نشاط عدد من المؤسسات. ونتيجة لذلك تواصل تراجع ترتيب تونس في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، كما تراجعت كل مؤشرات الاستثمار مثلما يبرزه المثال التالي[٣].

تطور اهم مؤشرات الاستثمار

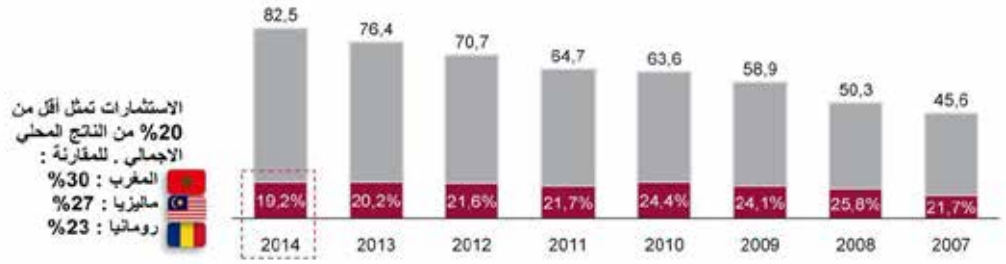

و اجمالا يلاحظ:

- تراجع نسبة الاستثمار من ٢٤,٤٪ من الناتج سنة ٢٠١٠ إلى ١٨,٥٪ سنة ٢٠١٥.
- تقلص نسبة الاستثمار الخاص من ١٥,٧ ٪ من الناتج سنة ٢٠١٠ إلى ١٢ ٪ ومن ٦١ ٪ من جملة الاستثمار إلى ٥٠ ٪ في موفى سنة ٢٠١٥.
- تراجع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج من ٪ ٣,٤ إلى٢,٩ ٪ خّلال نفس الفترة.

٣. تحولات سوق الشغل

لقد نتج عن التحولات احتداد شديد للمنافسة العالمية وضغوطات كبيرة على شركات الإنتاج التي وجدت نفسها تعيش في محيط سريع التقلب وتلهث وراء طلب سريع التحول ومجبرة على إدخال تحويرات متكررة على طرق الإنتاج وعلى أساليب التصرف وخاصة على تنظيم العمل. وهذه التحويرات لا تنسجم مع علاقات شغلية مستقرة (stable) نظرا لغريزة رفض أو مقاومة التغيير والجديد، إنما تتطلب هذه التحويرات التي تجد المنشآت نفسها مجبرة على إدخالها علاقات شغلية تتسم بالمرونة والتساهل .

Robert Boyer حدّد اربعة أشكال لهذه المرونة:

١. المرونة هي قابلية تأقلم نظام الإنتاج مع تغيرات الاسواق.
٢. المرونة هي قابلية العامل لتغيير عمله وفقا للمتطلبات الظرفية للإنتاج شكلها: polyvalence.
٣. المرونة هي أيضا نوع من التساهل إزاء إجبارية أحكام بعض التشريعات شكلها: العامل الوقتي.
٤. المرونة هي أيضا إمكانية إقرار أجر

[٣] وزارة التنمية

- **الانعكاسات الاقتصاديةٌ للمرونة:**

- عدد طالبي الشغل الذين يتقدمون بمطالب إلى مصالح الشغل أصبح في ازدياد مطرد.
- ديناميكية سوق الشغل أصبحت محكومة بالأشكال المرنة لعلاقة العمل ، أكثر منها بالأشكال التقليدية.
- اضطراب كامل مع المفاهيم النظرية (بطالة / شغل / انقطاع عن العمل).
- تضارب كبير بين إحصائيات الشغل .

- **الانعكاسات الاجتماعيةٌ للمرونة:**

ثلاث انعكاسات على الأقل:

- تعدد أصناف علاقات الشغل من شأنه أن يدخل تقسيمات داخل العمال تدفع إلى تفكيك أواصرهم على المستوى الاجتماعي؟
- مصالح متعددة ومتناقضة؟
- ضعف إمكانيات العمل المشترك (ودادية, تعاضدية, نقابة) تضمحل المنزلة العمالية بحكم أنها أصبحت تواجه إحباطا اقتصاديا، اجتماعيا وإيديولوجيا.

٤. ضغوطات سوق الشغل في تونس والوضع الاجتماعي:

- الدول لم تعد تملك هامشا كبيرا لمجابهة هذه التحديات بعد أن كادت التزاماتها إزاء المؤسسات المالي تفرغ دورها من أي بعد اجتماعي. فبالإضافة إلى تراجع التشغيل المباشر لصالح المناولة.
- تعميم المرونة والهشاشة كنمط جديد للعلاقات الشغلية.
- ظهرت في تونس منذ مطلع الثمانينات آليات ومقاربات جديدة للتشغيل تقوم على السياسات الأفقية والإجراءات المصاحبة التي أصبحت تحل محل سياسة التشغيل المباشر.
- تتمثل الآليات التي تعتمدها مصالح التشغيل في الإعلام والتوجيه المهني من ناحية وفي البرامج الخصوصية الموجهة للشباب والتشجيع على بعث المشاريع الصغرى من ناحية أخرى.

- **السكان المشتغلون:**

يبرز التعداد العام للسكان الذى يقوم به المعهد الوطني للإحصاء لسنة ٢٠١٤ :التوزيع القطاعي لسوق الشغل.

التوزيع النسبي للسكان المشتغلين ١٥ سنة فما فوق حسب قطاع النشاط

	المشتغلون ١٥ سنة فما فوق	الفلاحة والصيد البحري	المناجم والطاقة	الصناعات المعملية	البناء والاشغال العامة	التجارة	النقل والمواصلات	التربية والصحة والخدمات الادارية	خدمات اخرى	غير مصرح به
مجموع الجمهورية	٢٣٨٦٤٢٥	٪٣,٧٢	٪١,٩٤	٪١٩,٨٣	٪١١,٣٥	٪١٤,٣٨	٪٥,٣١	٪٢٩,٢٩	٪١٤,٠٣	٪٠,١٦

المصدر. المعهد الوطني الاحصاء ٢٠١٥

- **استفحال البطالة خاصة في الجهات الداخلية ولدى النساء والخريجين:**

يتوزع العاطلون عن العمل كما يلي حسب المستوى التعليمي :

التوزيع النسبي للسكان العاطلين عن العمل ١٥ سنة فما فوق حسب المستوى التعليمي والوسط والجنس

عدد العاطلين عن العمل ١٥ سنة فما فوق	لا شيء	ابتدائي	ثانوي	عالي	نسبة بطالة اصحاب الشهادات العليا
٤٠١٢٦٤	٤,٢٧	١٨,٣٠	٤٢,٧٩	٣٤,٦٤	١٨,٢٥

المصدر. المعهد الوطني الاحصاء ٢٠١٥

- في ماي ٢٠١٥ بلغ عدد العاطلين ٦٠٥,١ ألف شخص بعد أن كان في ماي ٢٠٠٩ ٤٩١,٨ ألف شخص، وهذا التزايد تأتى أساسا من ظاهرة استفاقة البطالة النائمة التي انفجرت وعبرت عن نفسها اثر الثورة .

- حسب الجنس، تطال البطالة النساء (٢٢,٢ ٪) أكثر من الرجال (١٢,٤٪) وذلك لشهر ماي ٢٠١٥ . وهو معطى هكلي تفاقم على مر السنوات. ففي ٢٠٠٥ كانت نسبه العاطلات ١٥,٢بالمائه مقابل ١٢,١ بالمائة للعاطلين. ونسبه العاطلين خريجي الجامعات ثفاقمت بحوالي ١٦ نقطه بين التاريخين بما جعلها تتضاعف من ١٤,٤ بالمائه إلى ٣٠,٠ بالمائه بين نفس التاريخين.

- جهويا توجد فوارق صارخة: ٨,٩ بالمائة في ماى ٢٠١٥ في الوسط الشرقي مقابل ٢٦,١ بالمائة في الجنوب الغربي تصل الى ٢٧,٩ بالمائة و ٣٠,٠ بالمائة في تطاوين.

- **الوضع الاجتماعي :**

تزامنا مع اشتداد الصعوبات الاقتصادية أصبح الوضع الاجتماعي متوترا خاصة في القطاع الخاص ويذكر أن عدد الإضرابات المسجلة يتجاوز ٤٠٠ إضراب منها عدد كبير تعتبره مصالح تفقدية الشغل غير قانوني ومنها ٥٠٪ في قطاع النسيج وتعود ٥٠٪ من هذه الإضرابات إلى عدم دفع الأجور.
ولقد تطورت الاضطرابات بشكل لافت كما يبينه الجدول التالي :

الإضرابات المسجلة من ١٩٨٨-٢٠١٥

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ع الاضرابات	387	430	564	466	496	513	425	346	300	305	277	309	411	380	345	395	385	466	392	382	422	361	355	567	524	399	448	304
ع المؤسسات	373	413	517	385	401	313	266	245	213	194	196	193	242	236	219	228	238	254	238	314	290	343	170	314	421	332	312	322
ع ع الجملي	92226	107543	248178	201340	95268	81795	66033	138509	43435	58992	59059	59101	63952	74005	67410	114286	103228	285418	308921	270683	153082	105964	134341	140415	134140	120476	207247	171835
ع ع المشاركين	52017	49685	133392	48861	48463	44084	39528	57883	25752	35683	28140	31989	35886	38242	31852	46893	44133	78953	115443	94999	51377	45758	49910	104042	80734	85047	149716	116755
المشاركين%	56%	46%	54%	48%	51%	54%	60%	40%	69%	60%	56%	54%	56%	52%	47%	40%	43%	28%	37%	35%	33%	43%	37%	74%	82%	71%	71%	68%
عدد الايام الغير	59457	46652	87047	50369	65671	59633	33850	41976	33353	40686	42866	36790	47549	50580	47295	53348	80530	84496	89644	107515	74341	131126	74763	309343	241222	220054	353672	344376

المرجع: الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامه لتفقدية الشغل والمصالحة (٢٠١٦).

٥. الانعكاسات على الحقوق الأساسية للإجراء في تونس

- **فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**

- الحرّيات الاجتماعية: بالرغم من توفر الضمانات القانونية فإن تفعيل الحريات الاجتماعية يبقى جزئيا؟ حيث ظلت ممارسات سيئة قائمة قبل الثورة خصوصا لدى جانب مهم من القطاع الخاص وذلك بأشكال متنوعة: عراقيل عند تكوين

نقابات؟ ضغوط متنوعة على المسؤولين النقابيين؟ عدم تنفيذ الاتفاقيات المبرمة ... وفي الوظيفة العمومية ظلت بعض الأسلاك ممنوعة من العمل النقابي. فالنظام العام للوظيفة العمومية يحجر فعلا إنشاء نقابات على كل من قوات الأمن الداخلي بما في ذلك رجال المطافئ وعلى الجيش والقضاة وأعوان الديوانة. غير أن هذا التحجير وإن ظل ساريا نظريا فإنه لم يعد قائماً في الواقع بعد الثورة حيث أنشأت مختلف تلك الأسلاك نقابات مستقلّة.

- مبادئ المساواة: في تونس وقع تكريس مبدأ المساواة في دستور ١٩٥٩ (المعلق) بالتوطنة و بالفصل السادس حيث وقع التنصيص على كون كل المواطنين متساوين أمام القانون. غير أنه على مستوى حقوق العائلة لم يتجاسر المشرع على تطبيق تلك المبادئ في عدة حالات، من ذلك قانون المواريث الذي لا يطبق بالتساوي بين الجنسين، أو كذلك حق البنوة حيث لا يتمتع الابن الطبيعي بنفس حقوق الابن الشرعي. لكن يبقى أن نلاحظ بأن فعلية مبدأ المساواة تبقى جزئية، وذلك بفعل رسوخ عقليات وسلوكات مناهضة أكثر منه بفعل غياب إجراءات قانونية في الغرض. يشهد على ذلك نسب التمثل الضعيفة للإناث بالهياكل السياسية والإدارية والاجتماعية . كما يشهد على ذلك محاولة عدد من النواب بالمجلس الوطني التأسيسي تعويض معنى مساواة المرأة للرجل بمعنى المرأة المكملة للرجل، وذلك بمناسبة المناقشات الخاصة بصياغة الدستور الجديد.

- الحق في ظروف شغل لائقة وصائنة للكرامة: هو حق قل ما يحترم بالقطاع العمومي كما بالقطاع الخاص حيث تسجل سنويا مئات حوادث الشغل بسبب إهمال مواصفات السلامة بما في ذلك مخابر المؤسسات الجامعية ومراكز البحث.

- الحق في الضمان الاجتماعي: مفعل بكامل القطاع العمومي والقطاع الخاص المنظم، في حين نجده متوفرا جزئيا إن لم يكن غائبا تماما بالقطاع غير المهيكل، ونادرا ما يحترم بالقطاع الفلاحي الذي يضم ١/٥ اليد العاملة. وفي هذا الخصوص يثير ممثلو المجتمع المدني عددا من الوضعيات الهشة الأخرى نخص بالذكر منها وضعية المعينات المنزلية والعملة من الأطفال.

الميز الاجتماعي الإيجابي ينص القانون التونسي على المساواة بين الجنسين وعلى النهوض بحق المعاقين والمسرّحين في الشغل .

نشير في النهاية إلى أن القانون الاجتماعي التونسي وكذلك الأحكام العرفية لم تكرس إعادة الإدماج الإجبارية للعامل في حال الطرد التعسفي، ولا يتمتع المتضرر إلاّ بالحق في المنح.

• أهم الإشكاليات الاجتماعية :

١.منوال تنمية إقصائي على صعيدين : أولا على الصعيد الاجتماعي، فهو يقصي الشرائح الاجتماعية الهشة بفعل الأجور الضعيفة وندرة فرص الشغل القارة وتراجع التحويلات الاجتماعية. وثانيا على الصعيد الجهوي، فهو يقصي المناطق الداخلية ويتركها لمصيرها غير قادرة موضوعيا على جلب الاستثمار الخاص وعلى شد أبنائها إليها، كما يقع استبعادها من برامج الاستثمار العمومي لفائدة مناطق ساحلية؟ ولا يلتفت إليها إلا من خلال «البرامج الرئاسية » لتنشأ بها بعض البحيرات الجبلية الصغيرة أو المسالك الفلاحية المؤقتة أو من خلال تدخلات وإعانات أخرى مفتتة. وهي كلها مشاريع تكرس الهشاشة وتمثل معالجة اجتماعية وغير اقتصادية للتهميش.

كما يطال الإقصاء المرأة على أكثر من صعيد: أولا على صعيد سوق الشغل حيث تتمثل المرأة بنسبة متواضعة (فقط ٢٥٪ سنة ٢٠١٥) ، وذلك بفعل عدة عوامل تمييزية لا تزال قائمة بمجتمعنا مثل إفراد المرأة بأعباء شؤون المنزل وتربية الأطفال. ثم على صعيد النفاذ إلى الشغل باعتبار نسبة البطالة النسائية التي تفوق بوضوح مثيلتها لدى الذكور، وبالنظر كذلك لهشاشة الأوضاع المهنية للنساء والشروط غير اللائقة للعاملات خاصة بقطاعات الفلاحة والتنظيف والعمل بالمنازل حيث تخضعن لممارسات استغلالية متنوعة من قبيل غياب التغطية الاجتماعية والأجر القانوني بفعل شبه الغياب للهيكلة النقابية الممثلة لمصالحهن. هذا بالإضافة إلى الإقصاء الجلي للمرأة من الوظائف الإدارية السامية (١٢ بالمائة بالوظيفة العمومية) في حين نجدها بنسب عالية بالرتب الدنيا والمتوسطة .

٢.**الحيف** الجبائي ويتمثل في هيكلة مختلة للمداخيل الضريبية للدولة على حساب المستهلكين والأجراء من ناحية، كما يتمثل من ناحية أخرى في استفحال التهرب الجبائي والإخلال بالواجب الجبائي الناجم عن النظام التقديري الذي يحول لفائدة الفئات المترفهة. حوالي ٦٨ بالمائة من الموارد الذاتية لميزانية الدولة لسنة ٢٠١٥ متأتية من الموارد الجبائية. ولقد حرمت عمليات خصخصة المؤسسات العمومية الدولة على مر السنوات من موارد ذاتية قارة أخرى. بلغت الضرائب المباشرة المحينة لسنة ٢٠١٥ بلغت ٧٧٧٥ مليون دينار تنقسم الى ٤٦٥٥ م د (٥٩,٩٪) ضريبة على الدخل ٣١٢٠ م د (٤٠,١ بالمائة) ضريبة على الشركات منها ١٤,١ بالمائة دفعتها الشركات البترولية و ٢٦,٠ بالمائة الشركات التونسية الخاصة والعمومية. هذه الهيكلة الغير منصفة لا يمكن ان توجد الا في البلدان المتخلفة.

٣. **اختلال جهوي صارخ :** وهو نتاج لمنوال التنمية الإقصائي والمرتكز على الأوساط الحضرية الكبرى وأحواض الاستهلاك والتشغيل وحذو منشآت البنى التحتية الموروثة في أغلبها عن فترة الاستعمار .

لقد بين مؤشر التنمية الجهوية لسنة ٢٠١٥ والذي يتراوح مداه بين ٠ و ١ أن ولاية تونس تتوفر على احسن مؤشر بقيمة ٠,٧٦ يقابله ٠,٢٥٠ في القيروان و ٠,٢٣٤ في جندوبة و ٠,٢٣١ في القصرين.

٤.**الفقر:** على ضوء الدراسات المتعلقة بالميزانية و الاستهلاك و المستوى المعيشي للأسر لسنة ٢٠١٠، فإن معدل الفقر على المستوى الوطني قد ١٥,٥٪ سنة ٢٠١٠ (و ٤,٦٪ نسبة الفقر المدقع لسنة ٢٠١٥) مقابل ٣٢,٤ سنة ٢٠٠٠ . ورغم هذا الانخفاض ، فإن هذا المعدل يخفي تفاوتا هائلا بين الأوساط و الجهات، إذ نجد أن الفقر أكثر انتشارا في الأوساط الغير حضرية (الريفية) التي ترزح أكثر من غيرها تحت وطأة الفقر المدقع (٩,٢٪ مقارنة بالمعدل الوطني الذي يبلغ ٤,٦٪). و تظل مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي و الجنوب الغربي من أكثر المناطق فقرا. و لا تخلو المناطق الأفضل من تواجد جيوب فقر بمعدلات مرتفعة ونلاحظ جراء هذا التفاوت الجهوي والاجتماعي كيف أن الفقراء أصبحوا يورثون الفقر لأبنائهم، خاصة و أن التعليم قد فقد دوره كمصعد اجتماعي (ارتفاع معدل بطالة حاملي الشهائد).

استنتاجات

- ظهرت الأزمة المالية العالمية في وقت كان فيه المجتمع الدولي عاجزاً عن ضبط الاقتصاد المعولم بقواعد عالمية جديرة بالثقة، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات المالية الدولية وسياسات الاقتصاد الكلي.
- تحرير الاقتصاد ينبغي أن يقترن بالشفافية .. حتى لا يتحكم المضاربون الجدد في الاقتصاد .. ويستبدل احتكار الدولة للاقتصاد باحتكاريين خواص «بعضهم من بين السماسرة والمضاربين الخطرين .. على مؤسسات الإنتاج والخدمات وأنشطة المؤسسات المصرفية».
- تراجع دور الدولة عن التدخل في عدد من الأنشطة الاقتصادية مباشرة (مثل الاستثمار والانتاج ..) لصالح القطاع الخاص، لا يعني تخليها عن دورها كرقيب ومعدل متدخل لضمان شفافية المعاملات الاقتصادية ومنع التلاعب والاحتكار وخدمة المصالح الضيقة التي قد تسبب في زلازل مماثلة لتلك التي شهدتها المؤسسات المالية الأمريكية والأوربية مؤخرا.
- إعادة النظر في منوال التنمية الحالي منوال التقويم الهيكلي الموصى به من قبل مؤسسات برتونوودس والمرتكز على وفاق واشنطن.
- إعادة الاعتبار للدور الاقتصادي والتنموي للدولة خصوصا بالمناطق والقطاعات التي تضعف بها المبادرة الخاصة. ويمكن للشراكة بين العمومي والخاص أن تكون مقاربة ملائمة للغرض.
- انخراط نشيط في العولمة عبر مراجعة تشاورية لاتفاقيات التعاون.
- النهوض بالتنافسية النوعية للمؤسسات وإعادة النظر في منظومة الميزات التفاضلية المقامة على الأجور المنخفضة.
- تصور سياسات قطاعية انتقائية وموفرة لشغل لائق ومؤهل.
- إعداد سياسة تكوين مهني عصرية تنهض بالمهن وترقى بالوضع الاجتماعي.

٦. التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في قطاع النقل: تونس، الاردن، لبنان و اليمن

- **قطاع النقل في تونس**

يشكل قطاع النقل جنباً إلى جنب مع قطاع السفر المرتبط بالسياحة الركيزة الأساسية لقطاع الخدمات التجارية إذا يساهم حالياً في إجمالي الناتج المحلي بنسبة وصلت إلى ٧٪ . ويتوقع لهذا الرقم أن يحقق ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٢,٧٪ في السنة ليصل إلى ١٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥.

وهذا يمثل على مدى ١٥ عاما من الزمن انخفاضا مطردا في مستوى مساهمة الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في ٢٠١٠-٢٠١١ على ضوء أحداث الثورة. في الواقع، لقد أدى عدم الاستقرار الناتج عن الثورة في تونس عام ٢٠١١ إلى تأخر بدء تنفيذ مشاريع هامة للبنية التحتية وإلى انخفاض حاد في عائدات السياحة (وهذا ما بدا جلياً في انخفاض أعداد المسافرين جوا). واعتبارا من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٠٧ ، تراجعت البلاد ٤٩ مركزآ على مؤشر أداء البنية التحتية للبنك الدولي.

هذا وقد كشف تحليل لصادرات الخدمات لهذا البلد عن الاعتماد الكبير على النقل والسفر (السياحة). إذ يمثل قطاع السفر وحده ما يقرب من ٥٠٪ ٪ من صادرات الخدمات في تونس مقارنة ب ٢٥ ٪ لبقية العالم، ودول منظمة التعاون والتنمية وهذا مؤشر إلى الحاجة لمزيد من التنويع من حيث قطاع الخدمات في البلاد (التوجه نحو التكنولوجيا العالية والخدمات المالية).

تعتبر حصة صادرات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في تونس حصة هامة نسبيا ، وذلك يعود في الغالب إلى الاعتماد الكبير على عائدات السياحة. ومع ذلك، فإن الشركات المصدرة العاملة في أنشطة الخدمات لا تمثل إلا ١١ ٪ فقط مقارنة مع ٨٨ ٪ في قطاع الصناعة التحويلية. وفي حالة النقل والشحن البري فإن النسبة العالية نسبيا (٧٥ ٪) من الحركة التي يتم تداولها من قبل شركات النقل بالشاحنات الصغيرة ، تكشف عن فجوة كبرى في الإنتاجية. من الناحية العملية لا تلعب الشركات التونسية أي دور في المشهد الدولي للنقل البري.

التشغيل في قطاع النقل في تونس

الطيران

تمتلك تونس ٩ مطارات دولية وهناك مطاران اثنان (المنستير والنفيضة) حالياً قيض التشغيل الخاص من قبل المجموعة تاف هولدنجز. شهدت الحركة الجوية العامة نمواً سريعاً بين عامي ١٨٦ و ١٩٩٤. ولكن الزيادة في حركة الطائرات المستأجرة نمت بنسبة أسرع بكثير (١٢٪ سنويا) مقارنة مع حركة المرور العادية (٥٪). وفي الآونة الأخيرة٠ تأثر القطاع سلبياً بسبب ثورة ٢٠١١ الحوادث الإرهابية المرتبطة بها. حيث انخفضت حركة الركاب بين تونس وقرطاج ١٦,٦٪ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ . في الوقت الراهن تتحكم الخطوط الجوية التونسية٠ وهي الناقل الوطني للدولة ، بما مقدار ٣٥ ٪ من مجموع حركة الطائرات في تونس- قرطاج، تليها الخطوط التونسية السريعة (١١ ٪). تجدر الإشارة إلى التحرير الوشيك لقطاع الطيران (الأجواء المفتوحة) سوف يؤثر تأثيرا سلبياً على احتكار الدولة.

النفل البحري

شهدت حركه الموانئ زياده بمتوسط معدل سنوي قدره ٣٪ ليصل إلى حوالي ١٨ مليون طن بحلول عام ١٩٩٤ . وتحتل موانئ رادس اليوم، مكانة هامه في سلسلة النقل الوطنية بحكم تخصصها في حركه نقل الحاويات (٧٩ ٪ من حمولة البضائع المنقولة في الحاويات). وفي عام ٢٠١٢ ، تعامل الميناء مع ١٨ مليون طن من حركه الحاويات وحدها. وتحتكر الشركة التونسية للشحن والترصيف (STAM)، وهي مؤسسة عامه، مناولة البضائع في نظام الموانئ التونسي.

لا تزال القيود قائمه على البنيه التحتية، على الرغم من أن الحكومة التونسية قد بدأت بدراسة بناء ميناء في المياه العميقة في النفيضة منذ أكثر من عشر سنوات، ولم يتم حتى تاريخه وضع المخططات لهذا المشروع. ويبقى التحدي الأصعب هو تمويل المشروع المقدرة كلفته بمبلغ ٩٠٦,٤ مليون يورو - وحتى يتسنى الخروج بمشروع مجد اقتصاديا، ينبغي السعي نحو نظام

الشراكة بن القطاعين العام والخاص. في غضون ذلك، فقد تحول التركز إلى توسع المرافق الحالية في ميناء رادس من أجل سد الفجوة الإنتاجية.

النقل العام في المناطق الحضرية

بلغ معدل استخدام السيارات ٩٥ سيارة خاصة لكل ١٠٠٠ نسمة (أعلى من كل من الجزائر والمغرب) والانخفاض المماثل في استخدام وسائل النقل العام من ٧٠٪ في عام ١٩٧٧ إلى ما فوق ٤٠٪ فقط في عام ٢٠٠٤ عليه يواجه نظام النقل الحضري التونسي تحديات من التغيرات الديموغرافية والنموذج المالي غير المستدام والذي يساهم فيه مستخدمو وسائل النقل بما يصل إلى ٧٠٪ من تمويل وسائل النقل العام. وحيث أن شركات النقل العام الخاصة تمثل ٥٪ فقط من حصة السوق في تونس، يكون معظم نظام النقل العام مملوك ومشغل من قبل القطاع العام.

الاستثمار

في أواخر الثمانيات من القرن الماضي، ساهمت الاستثمارات في النقل والاتصالات بنسب تتراوح ما بين ١٪ و ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان النامية. وفي تونس، كانت نسبه النقل وحدها حوالي ٣٪، وهاذ إن دل على شيء فإنما يدل على أن المشاكل لا تعزى بشكل رئيسي إلى مسألة مخصصات الميزانية غير الكافية وإنما تعزى بشكل أكبر إلى طريقه توزيع الموارد بين وسائط النقل. وتحت إطار الخطة الثمانية (١٩٩٢-١٩٩٦) ثم ضخ نحو ٢,٩ مليار دينار تونسي للاستثمارات في النقل. وكانت النسبة المخصصة للطرق ٥٣٪ مع تخصيص جزء أصغر لبناء محطة جديده للبضائع ذات العجلات (الدحرجه) في رادس.

وكانت ميزانية الحكومة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار في النقل في الوقت الذي كان فيه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) محدوداً حيث بلغ ١,٨٪ بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤ من إجمالي الاستثمار. مقارنه مع قطاع السياحة، والذى شكل ٨,٥٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٥.

سوق العمل

كشفت استطلاعات القوى العاملة التونسية بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١٢ عن مستوى ثابت لفرص العمل في قطاع النقل والاتصالات مع زيادة بنسبة لا تتجاوز ١,٤ ٪ من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٢. وباعتباره القطاع ذي الإنتاجية العالية، فإن المستوى الراكد نسبيا للوظائف المتصلة بالنقل ما هو إلا انعكاس للاتجاه العام في الاقتصاد التونسي حيث يعمل ٧٧ ٪ من القوى العاملة في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة. وهذا يشمل الزراعة والمنسوجات ومعظم قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والقطاع العام، والبنية التحتية العامة. أما القطاعات ذات الإنتاجية العالية - مثل الخدمات المصرفية والنقل والاتصالات - فقد استوعبت ٧,٧٪ فقط من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٩.

ووفقا لنتائج التعداد العام لسنة (١٩٩٤)، فإن قطاع النقل يتركز أساسا في القطاع الفرعي للطرق (أكثر من ٦٥٪)، وإلى حد أقل القطاع الفرعي للسكك الحديدية (ما يقرب من ١٠٪) والطيران (٩٪). سجلت قطاعات النقل البحري والنقل المرتبط باللوجستية ما نسبته ٥٪ على التوالي. وتكشف بيانات الموظفين للعام ٢٠١٤عبر القطاعات الفرعية للنقل البري والنقل بالسكك الحديدية (باستثناء النقل البحري والطيران) عن مستوى مماثل للتوزيع.

التنظيم

بدأت المحاولات المبكرة لرفع القيود الحكومية وخصخصة قطاع النقل مع رفع القيود الحكومية عن قطاع النقل البري في عام ١٩٨٩ . ومع ذلك، لا زال أكثر من ٥٠٪ من الاقتصاد التونسي حالياً إما مغلقة أمام الاستثمار الخارجي أو خاضعاً لقيود الدخول والعديد من اللوائح الحكومية.

ولا زال قطاع النقل حالياً وفي مجمله تحت سيطرة وتشغيل القطاع العام مع عدد محدود من المنافسين وبشكل ملحوظ.

من حيث تزويد وسائل النقل العام، فإن شركات الحافلات الخاصة لا تحتل سوى ٥٪ فقط من حصة السوق. وتقوم الشركات المملوكة للحكومة والمثقلة بالديون مثل (ترانستو) بتشغيل خطوط الحافلات والترام غير الربحية في العاصمة تونس. وهو نموذج مالي غير مستدام، حيث يتم تحقيق ٧٠ ٪ من مجموع النفقات التشغيلية من خلال إيرادات التذاكر، وهو نموذج فاشل في توفير رأس المال الكافي من أجل تحقيق الأهداف الاستثمارية. إن تزويد وسائل النقل العام هو عملية غير مركزية إلى حد كبير ولا زال دور السلطات المحلية محدودا في هذا الصدد.

هناك شركتان مملوكتان للدولة تسيطران على تزويد خدمات النقل البحري وعمليات الموانئ على التوالي. إذ تتمتع الشركة التونسية للشحن والترصيف STAM، والتي تضمن الشحن والعمليات والصيانة في ميناء رادس ، بميزة الاحتكار بحكم الأمر الواقع. وتمتلك قوة كبيرة في التسعير حيث نلحظ أن التعريفات أعلى بنسبة ٣٠ إلى ٥٠٪ من تعريفات منافسيها.

ونرى مثيلا لهذا الواقع في مجال النقل الجوي، إذ أن الشاغل الوطني، الخطوط التونسية، يجمع بين عدة وظائف: مناولة البضائع والنقل. ويتم تزويد معظم خدمات نقل الركاب من خلال الخطوط التونسية على الطرق الدولية والمستأجرة - فهي تسيطر على ٦٣٪ من مجموع المقاعد المعروضة في السوق. وعلى النقيض من العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي، بما في ذلك المغرب، لا يوجد اتفاقية للأجواء المفتوحة في تونس. فالآثار المحتملة لمثل هذه الاتفاقية تعني انخفاضا في حصة السوق للشركات الكبرى المملوكة للدولة مثل الخطوط التونسية ووصول الخطوط الجوية منخفضة التكلفة وزيادة الاستعانة بالمصادر الخارجية.

قدمت الحكومة التونسية في أكتوبر ٢٠١٢، مشروع قانون إلى الجمعية التأسيسية لصياغة إطار قانوني ومؤسسي ملائم للشراكات بين القطاعين العام والخاص وذلك فور بد فترة ما بعد الثورة في عام ٢٠١١، وبدأت صياغة مسودة هذا الاقتراح من قبل الحكومة الانتقالية بقيادة رئيس الوزراء في ذلك الحين الباجي قائد السبسي. وقد دعمت هذه العملية التشريعية بقوة من قبل الممولين الدوليين ومن قبل جماعات الضغط ، مثل مركز الأبحاث الفرنسي (IPEMED معهد الاستبصار الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط(. ويعتبر تنفيذ هذا الاقتراح شرطا للحصول على القرض من بنك الاستثمار الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

• قطاع النقل في اليمن

يمثل قطاع الخدمات في اليمن ٥٥,٦٪ من إجمالي العمالة ٠ مقارنة مع ٤٢,٥٪ في عام ١٩٩٩ . ويمثل النقل والتخزين خمس القيمة المضافة للخدمات. واستمرت حصتها من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض من حوالي ١٥٪ في عام ١٩٩٠ الى ١٠٪ في عام ٢٠٠٠.

يعتبر النقل البري إلى حد بعيد القطاع الفرعي الأهم في مجال النقل حيث وصل عدد المركبات في اليمن إلى ٨٨٥,٠٠٠ مركبة في عام ٢٠٠٠ . غير أن البيانات المقدمة للبنك الدولي في عام ٢٠١٠ تكشف عن انخفاض كبير في هذا العدد إلى ٥٧٢,٢٤٦ . لا تتجاوز نسبة الطرق المعبدة ٩٪ من إجمالي الطرق. وما زال قطاع النقل بالشاحنات خاضعاً للسيطرة من قبل المنظمة الخاصة (فرزة) ، التي تحدد الأسعار وتمنع الدخول مما يؤدي إلى رفع تكاليف النقل.

قبل اندلاع الصراع الأخير ، كان لليمن موقع متميز في شبكة الشحن الدولية مع العديد من الخطوط الإقليمية والدولية التي تمر عبر موانئها ، ولا سيما عدن والحديدة. ومع تجمد إنتاج النفط حالياً ، في ذروته ، فقد ارتفع عدد السفن الواصلة للموانئ اليمنية الستة من ٢,٤٠٧ في عام ١٩٩٥ إلى ٣,٤٠٩ في عام ٢٠٠٠ . كما ارتفعت نسبة تداول البضائع من حوالي ٤,٢ مليون طن إلى ٦,٤ مليون طن خلال نفس الفترة.

• قطاع النقل في الاردن

يساهم قطاع النقل في أكثر من ١٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ، وهو يشهد نمواً بمعدل سنوي قدر ٦٪ ويوظف ما يقرب من ٧ ٪ من قوة العمل الاردنية (أنظر أدناه). انخفضت مشاركة القوى العاملة في الأردن من ٣٨,٦٪ في عام ٢٠١٠ إلى٣٦,٥٪ في عام ٢٠١٣ . ومن المثير للاهتمام أن نسبة المشاركة العالية للعمال المصريين زادت بشكل كبير من ٨٠,٤٪ إلى ٨٧,٦ ٪ في نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة مشاركة السوريين من ٤٤,٩ ٪ إلى ٣١,٥ ٪.

وكانت واحدة من النتائج الرئيسية للعديد من التحليلات التي أجرتها هيئات مثل منظمة العمل الدولية أن اللاجئين السوريين يعملون بشكل رئيسي في عدد قليل من القطاعات المختارة وفي عدد محدود جدا من المهن، أي الخدمات والمبيعات، والحرف والمهن التجارية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن السوريين يتنافسون في المقام الأول مع أنفسهم في القطاعات المعنية.
وتشمل التحديات أمام توفير وسائل النقل العام في المناطق الحضرية الزيادة المتوقعة بواقع ٣ ملايين نسمة في منطقة عمان الكبرى وبما يصل إلى ٦,٥٠٠,٠٠٠ في عام ٢٠٣٠ وارتفاع معدلات ملكية المركبات الخاصة ٧ ٪ سنويا (١,٢ مليون سيارة في عام ٢٠١٦). وتشمل المشاريع المخطط لها بناء الشبكة الوطنية الأردنية للشحن بالسكك الحديدية (٤٣ مليار دولار)، وهو مشروع القطار الخفيف الذي يربط لمحطة في عمان مع مطار الملكة علياء (٣٠٠ مليون دولار) وخط الباص السريع بين عمان والزرقاء (١٦٦ مليون دولار).

الشكل ٦ : قوة العمل الاردنية حسب نوع النشاط الاقتصادي، دراسة على مستوى المحافظات ٢٠١٠-٢٠١٤

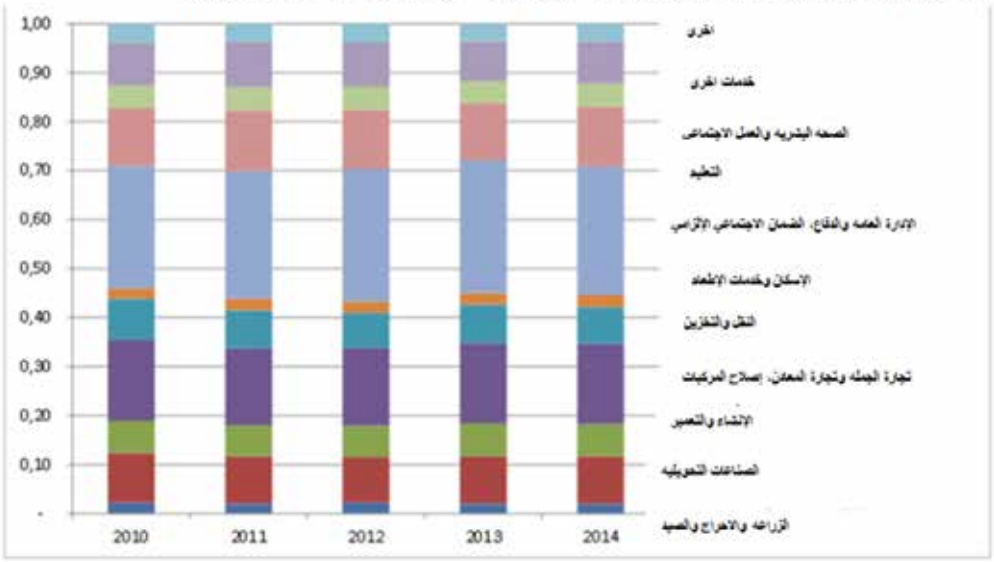

- **قطاع النقل في لبنان**

يفتقر لبنان إلى أي شكل من أشكال النقل الجماعي، أو خدمات النقل العام النظامية والموثوقة على الرغم من الكثافة السكانية العالية. يتم توفير وسائل النقل العام في لبنان في المقام الأول عن طريق سيارات الأجرة والميكروباص ، وعدد كبير من هذه المركبات غير منظم بشكل صحيح.

تزايد عدد المركبات منذ سبعينيات القرن المنصرم بنسبة ٥٤٠٪. تشكل السيارات الخاصة ما نسبته ٨٦ ٪ من العدد الإجمالي للسيارات وهي تشكل ما نسبته ٣٠٠ سيارة خاصة لكل ألف شخص في لبنان (في تونس هذا الرقم يبلغ ٩٣).

والمشاريع الجارية تشمل مشروع النقل الحضري في بيروت الكبرى بقيمة ٢٠٠ مليون دولار مع بناء نظام خط الباص السريع بين طبرجا وبيروت. كما عملت الوزارة على دراسة إدخال نقل البضائع والركاب بالسكك الحديدية بمحاذاة السكك الحديدية القديمة بين بيروت وطرابلس والحدود السورية في الشمال. ومع ذلك، فإن مثل هذا المشروع سيكون صعب التنفيذ من الناحيتين الفنية والمالية على حد سواء.

وواصل النشاط في ميناء بيروت اللبناني بالارتفاع على مر السنين (بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تزايد حجم الحمولة بنسبة ١٦٪). وهذا يجعل الميناء واحد من الموانئ الرائدة في بلدان الشرق الأوسط في هذا القطاع.

نبذة عن ظروف العمل في قطاع مراكز النداء في تونس (إعداد...)

يحوز قطاع مراز النداء على اهمية متعاظمة في عدد من البلدان العربية باعتبار:

- انه نشاط نوعي جديد في المنطقة لا سيما من حيث محتواه واللغات التي يستعملها.
- انه يستقطب او يجلب شبابا متعلما وحاصلا على شهادات عليا.
- انه يوفر مداخيل مجزية لأصحابه من المستثمرين.
- انه محط اهتمام المتنفذين وغيرهم من الدوائر القريبة من السلط الحاكمة.
- انه بشكل عام يسدي اجورا افضل مما هو معمول به في قطاعات اخرى كثيرة.

على انه في مقابل ذلك لا يخلو من تجاوزات واختلالات في حق عدة اطراف :

- اولها البلاد الذي تنشط فيه مراكز النداء حيث انه لا يحصل منها على مقابل ملموس عدا توفير فرص عمل لفائدة بعض من شبابه العاطل عن العمل وحيث انه يستعمل كقاعدة ينطلق منها الترويج لخدمة او بضاعة بدل ان يقام فيه مصنع لإنتاج تلك البضاعة او ورشات لإسداء تلك الخدمة على ارضه.

- ان القسط الاوفر من الاموال التالي يكسبها المركز تصدر الى الخارج او قل انها لا تدخل الى البلد بالمرة ولا تترك فيه أثرا من حيث القيمة المضافة.

- ثالثا ان الشباب الواقع تشغيله في هاذا النشاط لا يحصل الا على اجار متواضع مقارنة بما يحصل عليه شباب البلد المصدر لتلك الخدمة لو قبل العمل بها.

- رابعا ان الشباب الواقع تشغيله في هاذا النشاط لا يكسب من عمله خبرة مميزة باعتبار ان المطلوب منه هو الاجابة فقط على بعض الأسئلة او تقديم بعض النصائح المبسطة.

أخيرا يتعرض العاملون في هذا النشاط الى مضاعفات نفسية نتيجة ضغوط العمل التي تمارس عليهم من رؤسائهم وكذلك ايضا من الزبائن الذي يتعاملون معهم.

وعلى هذا الأساس ، فان هذا النشاط الذي انطلق في تونس منذ سنة ٢٠٠ بنحو ١٠٠ فرصة عمل فحسب اخذ بالتطور الساري حيث ارتفع عدد المؤسسات العاملة في اطاره سنة الف من الشبان والشابات. ٢٥ مركزا وعدد العاملين فيها الى اكثر من ٢٨٥ الى ٢٠١٤.

تحاول النقابات التونسية مدعومة باتحادها المركزي و بمنظمات دولية استصدار عقد مشترك نموذجي ينظم علاقات العمل بين اطراف الانتاج في مراكز النداء فيرسم لكل طرف واجباته و حقوقه. وقد اصطدمت النقابات في هذا الشأن برفض قطاع من المستثمرين و ارباب العمل رغم انهم اسسوا في المدة الاخيرة اتحاد خاصا بهم تابعا لكبرى منظمات اصحاب راس المال في تونس الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية.

و تؤكد شهادات متطابقة ان العمل داخل مراكز الاتصال طيلة عشر ساعات في اليوم شاق بالنظر الى حاجة الموظف و الموظفة الى التركيز الشديد الذي تطلبه عمليات التحادث او التخابر بالهاتف مع الزبائن و اقناعهم بأهمية خدمة او بضاعة ما و دفعهم الى شرائها او اعتمادها. كما ان ترتيب قاعات العمل في شكل فضاءات مفتوحة من شانه ان يزيد في التوتر حيث يتوزع العاملون في شكل مجموعات و ينصرف كل منهم الى عمله غير مبال بمن حوله خاضعا في نفس الوقت الى تأثيرين كبيرين الاول تعامله مع الزبون الذي يمكن ان ينقطع في اي لحظة و رقابة رؤسائه في العمل و الذين يستحثونه على انجاز عملية ناجحة، سواء ببيع مادة او خدمة، او مساعدة زبون على حل مشكلة ما.

بصورة عامة يلخص النقابيون التونسيون مشاكل موظفي مراكز النداء في:

- غياب الاطار التشريعي المنظم للعلاقة بين الطرفين.
- تدني الاجور بالنسبة لنصف من الموظفين حائز على شهادات عليا و بالمقارنة مع موظفين من بلد منشأ الشركات صاحبات المراكز.
- ارتفاع عدد ساعات العمل.
- الضغوط النفسية و الامراض الجسدية لا سيما على مستوى المظهر.التحرش الجنسي.
- التحرش الجنسي.

تحولات سوق العمل
وإنعكاساتها على حقوق العمال
(مقاربة قطاعية)

اوراق بحثيه

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

International Labour Organization

ABVV-FGTB
Ensemble, on est plus forts
Samen sterk

ACV CSC

CGSLB ACLVB

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
مؤسسة فريدريش ايبرت